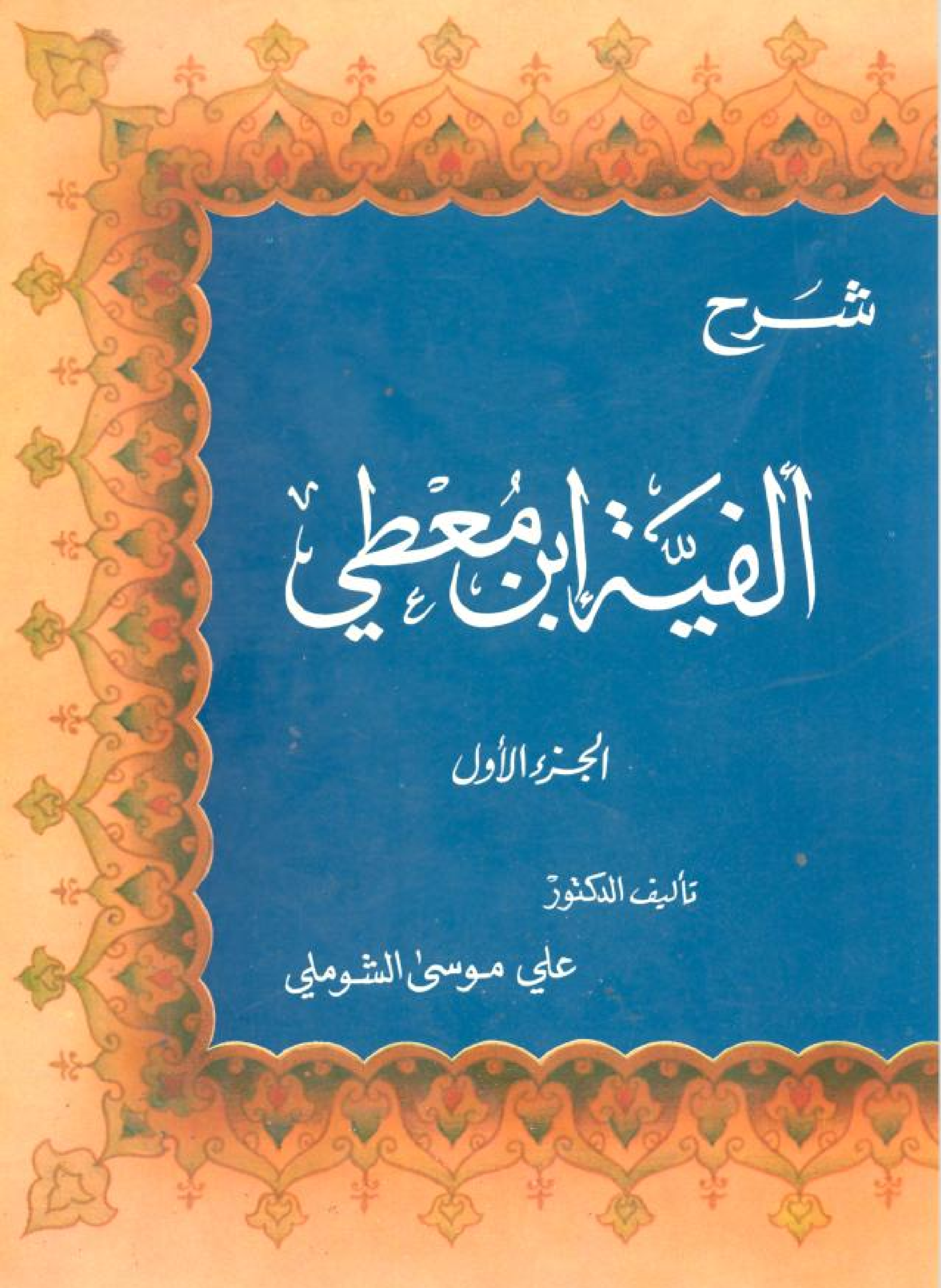


الناشر مكتبة الخريجي

شرح

ألفية ابن مُعْطِي

" تحقيق ودراسة "

د. علي موسى الشوملي

الجزء الأول

الناشر

مكتبة الخريجي



الناشر مكتبة الخريجي
الرياض – العليا – شارع الاسلام
تلفون : ٤٦٤٤٣٨٤ / ٤٦٤٦٢٥٨
ص.ب ١٧٧٣٢ الرياض ١١٤٩٤
TELEX : 204573 MKTBA S.J.

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

المقدمة:

أثار آهتمامي ومنذ السنة الأولى في الجامعة، عندما كنت أقرأ كتاب «***حاشية الصبان على ألفية ابن مالك***» ماقاله ابن مالك في مقدمة ألفيته.

فائقة ألفية آبن معطي:

ثم مرت السنوات، وحصلت على درجة الماجستير ثم ذهبت إلى تركيا للبحث عن المخطوطات القديمة، وبعد جهد كبير تمكنت من الحصول على مخطوط قديم هو «***شرح ألفية ابن معطي***» الذى أعاد إلى ذاكرتى ماكنت قد مررت به في بداية دراستي الجامعية.

فأثار الرغبة فيّ من جديد للوقوف على هذا التفوق، فأخذت أبحث هنا وهناك عن ابن معطي، وعن شارح هذا المخطوط، وتمكنت من الوصول إلى وجود نسخ ثلاث متفرقة في أنحاء المعمورة. حصلت على هذه النسخ وبدأت دراستى حولها، وكنت سعيداً لما توصلت إليه من أنّ ابن مالك كان مجاوزا للحقيقه عندما قال: فائقة ألفية ابن معطي.

وكفى ابن معط فخرا أنّه قد أوجد هذا النمط التعليمي المتكامل في النحو العربي، بعدأنْ لم يكن موجودا، وأنّه أول من استعمل لفظة الألفية وتبعه الآخرون.

أما شارح الألفية، فقد أثبت من خلال شرحه أنه عالم ومفكر، وأنه على مستوى لايقل عن مستوى ابن مالك والمبرد والأخفش والفراء وغيرهم من أئمة النحو العربي.

وكان الشرح حافلاً بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، والأمثال والأقوال العربية، وبأعلام النحو والشعر، وغير ذلك مما ألجأني للمكتبة العربية، باحثا عن كتب التفسير والقراءات والأحاديث النبوية، وعن كتب سيبويه والمبرد والأخفش والفارسي والزمخشري .. وغيرهم للوقوف على ماقالوه، ومقارنة ذلك مع ماأورده الشارح.

ولجأت كذلك لمجموعات الشعر العربي، ولدواوين الشعراء للوقوف على الشواهد الشعرية ونسبتها إلى أصحابها بعد تخريجها وإكمالها، ثم لجأت إلى كتب التراجم والمعاجم للترجمة للأعلام الذين وردوا في الشرح.

هذا وقد قسمت بحثي إلى فصلين ومقدمة للتحقيق.

جعلت الفصل الأول حول مؤلف الألفية: يحيى بن معط. وقد تضمن هذا الفصل: اسمه ولقبه، حياته، عصره الذي عاش فيه، معاصريه في المغرب والمشرق، شيوخه، مؤلفاته، تلاميذه. ثم عرضت لارائه النحوية وسجلت ماتفرد به من آراء نحوية، وعرضت نماذج على هذا ثم تحدثت عن مذهبه النحوى، وأنه كان بصريا. وقد دعمت وجهة نظرى هذه بأدلة تثبت ذلك. ولكن ابن معطي مع بصريته الواضحة، فقد كان يبيح لنفسة الأخذ بآراء غير البصريين مما يراه موافقا لرأيه.

فقد مال إلى تأييد الكوفيين ببعض المواقف، وإلى الأخذ بآرئهم وعرضت نماذج على هذا. أما بغداديته. فلم تكن واضحة وضوحا كاملا في ألفيته، ولكنها في كتابة الفصول كانت أكثر وضوحا.

ولذا فقد عرضت لنماذج من بغداديته مما ورد في الألفية والفصول، ثم تحدثت بعد ذلك عن ألفية ابن معطي في مؤلفات الآخرين، وعرضت نماذج من هذه المؤلفات التي آستشهدت بآراء ابن معط وابن جمعه في كتبهم، ثم عقدت مقارنة بين ألفية ابن معط وألفية ابن مالك، وضحت فيها طريقة ابن معط في عرض موضوعاته، والحديث عنها، والتعبير عن معانيه وأفكاره، مقارنا هذا بما قاله ابن مالك في تلك الموضوعات نفسها، ثم عرضت نماذج من تقليد ابن مالك لابن معطي.

ثم تحدثت عن الشعر التعليمي، كيف بدأ، وأنه عربي النشأة تمثل في بدايته بأراجيز رؤبة بن العجاج، ولكنه أخذ شكله الكامل في أشعار إبان بن عبد الحميد اللاحقى، ثم تلاه الشعراء الأخرون.

ثم بينت كيف كان ابن معطي رائدا في تقديم النحو بشكل متكامل، وبإطار محدد على شكل ألفية وأنه قد سبق غيره في هذا النمط وهذه التسمية.

أما الفصل الثاني:

فقد قصرته على الشارح عبد العزيز بن جمعه الموصلى، حيث تناولت: حياته وآسمه ولقبه، وعصره الذي عاش فيه، وكيف كانت الجامعة المستنصرية منار هداية للمشرق العربي. فقد عمل بها استاذا للنحو العربي، ومعيدا في مدرسة المذهب المالكي، ثم تحدثت عن شيوخه وعن مؤلفاته وعن تلاميذه.

ثم تحدثت بعد ذلك عن آراء ابن جمعه النحوية وعن مذهبة النحوى، وأنه كان بصريا قلبا وقالبا مع عرض نماذج على هذا وذاك. ثم تحدثت عن منهجه في شرح الألفية، وعن موقفه من العلماء ومن المصنف ابن معطي. ثم تحدثت

عن مصادر الكتاب، وبينت أنّ القرآن الكريم هو مصدره الأول. ثم بينت أن مصادره كانت تجمع بين الكتب العلمية ممثلة بكتب النحو، والكتب الأدبية ممثله بمجموعات ودواوين الشعر العربي، ثم تحدثت بعد ذلك عن تسمية الكتاب وأنهيت الفصل بحديث عن أهمية الكتاب من خلال ماسبق.

أما مقدمة التحقيق فقد اشتملت على قسمين:
وصف المخطوطات ثم منهج التحقيق الذي اتبعته.

والحقيقة التي لابد من ذكرها، أنني ماتوصلت إلى ماوصلت اليه إلا بفضل وتوجيه استاذي الدكتور النعمان القاضي، الذي كان أخا واستاذا ومرشداً لى، وبالرغم من مرضه فقد كان يلاحقنى باستمرار للوقوف على ماعملت، ومماأنهيت من عملي.

فاليه أتوجه بجزيل شكرى وعظيم امتناني، معترفا أن الخير في هذه الرسالة عائد إليه، وأن النقص فيها عائد لعجزي أنْ أطبق وأنفذ كل ما أرشدني إليه. فجزاه الله خير الجزاء وأمد في عمره، ومنحه الله الصحة والعافية.

وأتقدم بالشكر ايضا للدكتور عبد الحميد السيوري الذي تفضل بالاطلاع على جزء من عملي.

كما لايسعني إلا أن أتقدم بالشكر لكل من قدم لى المساعدة والعون وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس قسم اللغة العربية في الجامعة الاردنية، ورئيس مجمع اللغة الاردني. كذلك أتقدم بالشكر للاستاذ الكريم سعيد الأفغاني الذي تفضل مشكوراً بمراجعة الجزء الأول من هذا الكتاب.

راجيا الله أن يغفر لى تقصيري،،،

القاهره
رمضان المبارك ١٩٨٢م

القسم الأول

الفصل الأول
يحيى بن معطي

آبن معط[1]

هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي الحنفي زين الدين ويكني بأبي الحسن، وآشتهر بآسم ابن معطي. وتكتب باثبات الياء وبدونها وهو جائز. فقد ورد إثبات الياء في المنقوص المرفوع والمجرور كثيرا.

وينسب ابن معط إلى زواوه، وهي قبيلة كبيرة بظاهر بجاية من أعمال إفريقية، ذات بطون وأفخاذ، ولذا يقال له الزواوي.

ولد ابن معط بالمغرب سنة ٥٦٤ هـ سنة أربع وستين وخمسماية للهجرة، ولم يعين من ترجم له البلدة التي ولد بها، ولكن يمكن القول أنه قد ولد بظاهر بجاية حيث كانت تسكن قبيلته. وبجاية[2]: مدينة على ساحل البحر بين افريقيا والمغرب. ويدعم هذا الرأى ويقويه أنه قد تتلمذ على العالم الجزولي الذي أقام بمدينة بجاية حيث عمل هناك، والتف الناس حوله ينهلون من علمه.[3]

---

(١) انظر ترجمة حياته في كل من:
انباة الرواة ٣٨/٤، شذرات الذهب ١٢٩/٥، معجم الأدباء ٣٥/٢٠، ٣٦، وفيات الأعيان ٢٤٣/٥، دائرة المعارف الإسلامية ٣٩١/١، ٢٨٠/٥، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، البداية والنهاية ١٢٩/١٣، ١٣٤ مفتاح السعادة ١٩٦/١، النجوم الزاهرة ٢٧٨/٦، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ص ١٧٤.

(٢) مدينة ساحلية على البحر الأبيض المتوسط، تقع الأن ضمن حدود الجمهورية الجزائرية. انظر: معجم البلدان ٤٩٥/١.

(٣) وفيات الاعيان ١٥٧/٣.

أما ابن معط في صباه فلم يذكر عنه شيء، إذ أغفله المؤرخون وكأنهم نسوه أو تنساوه، فلم يفطنوا إليه إلا بعد أن أظهر براعته وعلمه، فقد شارك في عديد من العلوم من تأليف وتصنيف وشرح، حيث لفت الأنظار إليه، واهتم الناس به، وأصبحوا يتابعون أخباره.

ونظرة على المكتبة العلمية التي تركها تعطينا صورة عن هذا العالم الذي كرس صباه على العلم والتعليم، وكفاه فخرا أنه ألف ألفيته المشهورة وهو لم يتجاوز بعد الحادية والثلاثين من عمره. وهذه السن المبكره الفتية أوصلته إلى فهم علوم النحو واتقانها والتأليف فيها شعرا.

عصره:

رأينا سابقا أن آبن معط قد عاش فترة صباه في المغرب حيث ولد وتلقى العلم وأبدع فيه، وعاش في فترة كانت دولة الموحدين تبذل قصارى جهدها في توحيد دولة المغرب، وحيث الدعوة الجديدة إلى تجديد المفاهيم الإسلامية، واكساب المسلمين روح القوة والمنعة في الدفاع عن أنفسهم وعن أرضهم، كى تكون لهن دولة مستقله، تطبق شرع الله، وكان صاحب هذه الدعوة هو مؤسس دولة الموحدين: المهدي بن تومرت.

ومع الدعوة السياسية القوية، ومارافقها من آستعدادات عسكرية لتثبيت أركان الدولة، رافقها أيضا الإهتمام بالأدب والفكر والثقافة، فآزدهرت علوم العربية من نحو ولغة وعروض وبيان وتاريخ وسير..

وشهدت دولة الموحدين علماء أفذاذاً، وعباقرة كبارا في علوم العربية: كالجزولي والسهيلي والشلوبين وابن خروف وابن عصفور وابن مضاء وابن مالك وغيرهم.

وأصبح كل عالم من هؤلاء مدرسة قائمة بذاتها، فانتشرت المدارس النحوية هنا وهناك. فهذه مدرسة فاس، وهذه مدرسة سبتة، وهذه مدرسة طنجة، وهذه مدرسة أشبيلة... وغيرها كثير.

وأصبح الطلاب ينتقلون من مدرسة إلى أخرى، مستفسرين عن مسائل كثيرة لمعرفة مايقوله العلماء عنها، وآنتشر علم النحو، وأصبح لازما لكل شخص. والنحو موضوعاته كثيرة، وأبوابه متعددة، فماذا يعملون؟.

نشأت فكرة نظم المسائل اللغوية والنحوية، فأنشأ العلامة ابن المناصف أرجوزته المسماة بالمذهبية في الحلي والشيات حيث نظمها بمراكش سنة ٦٢٠هـ ثم قام ابن معط وهو الرائد الحقيقي في هذا المجال فنظم ألفيته المعروفة في النحو، كما نظم في العروض والقراءات.

في هذا الجو العلمي نشأ ابن معط، وخطر على فكره أنْ يرحل إلى المشرق، فقد أعجب المغرب العربي بالمشرق العربي اعجابا شديدا حتى أنَّ علماء المغرب قد قلدوا المشارقة في كل شيء.

وجاء الى دمشق حيث الدولة الأيوبية التي اهتمت بالأدب والأدباء اهتمامها بإعداد الجيوش والدفاع عن أرض الإسلام والمسلمين. فالقادة والولاة هم أدباء وعلماء في حقيقتهم، وإنْ ظهروا بالمظهر العسكرى. فقد ذكر المؤرخون أنَّ الملك عيسى الأيوبي المتوفي سنة ٦٢٤هـ وصاحب دمشق قد سمع من التاج الكندي كتاب سيبوبة وشرحه لابن درستويه وكتاب الإيضاح لأبي على الفارسي[1]

(١) وفيات الاعيان ١٦٢/٣، البداية والنهاية ١٢١/٣، نشأة النحو: محمد طنطاوى ص ١٦٦، وكتاب النبوغ المغربي: عبد الله كنون، ص ١٢٦، الطبعة الثانية.

أما تاريخ وفادته على دمشق فلم يشر اليهاأحد ممن أرخ له، وأستطيع القول أنه لربما قدم إلى دمشق في حدود سنة ٥٩٠هـ، قبلها بقليل أو بعدها بقليل حيث انتهى من ألفيته سنة ٥٩٥هـ.

جاء ابن معطي إلى هذا الجو الجديد حيث يعيش الناس أحلى لحظات العمر بانتصارات صلاح الدين الأيوبي، وسحقه للصليبيين الغزاة، الذي غير وجه التاريخ بانتصاراته هذه، وحين قضى على الدولة الفاطمية ، وسحق الصليبيين المتجبرين، ومكن لنشاط فكري ظهرت نتائجه بما أنتجت من كتب ونفائس قيمة أثرت بها المكتبة العربية في كل فن[1].

وقد بلغ من اعجاب الولاة بالعلم والمتعلمين أن وضعوا جوائز تشجيعية لمن يحفظ كتابا معينا. فقد ذكر المؤرخون أن الملك عيسى الأيوبي صاحب دمشق قد وضع جائزة: مائة دينار لكل من يحفظ كتاب المفصل للزمخشري.
وليس هذا غريبا على قادة أمتنا. فقد ذكر التاريخ أن المأمون قد وضع لكل صاحب كتاب جديد وزنه ذهبا.

وأخرج لنا هذا العصر علماء كثرا منهم:

آبن بري المصري[2]المتوفى سنة ٥٨٢هـ، عثمان بن عيسى البليطي المتوفى سنة ٥٩٩هـ، أبو اليمن الكندي[3] المتوفى سنة ٦١٣هـ، سليمان بن بنين الرقيقي

---

(١) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : أحمد أحمد بدوى. ص ١٧٣،١٧٤.
(٢) بغية الوعاة ٣٤/٢.
(٣) بغية الوعاة ٥٧٠/١.

المتوفى سنة ٦١٤هـ، وابن الرماح على بن الصمد[1] المتوفى سنة ٦٣٣هـ، وآبن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وعلم الدين السخاوي[2] المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وآبن الحاجب[3] المتوفى سنة ٦٤٦هـ وآبن الخباز[4] المتوفى سنة٦٣٧هـ.

وبين هؤلاء نشأ ابن معط.

رحلاته:

رحلات العلماء في الغالب تكون لسببين: إما طلبا للرزق وإيجاد لقمة العيش، وإما طلبا للعلم. وكأنى برحلات ابن معط هنا من النوع الأول.

إذ لو كان طلبا للعلم، فهو متوفر في بلده حيث أتقن علوم عصره حتى وصل إلى رتبة عالية، فأصبح عالما مبدعا. وجو علمي كهذا، وعالم يحب العلم ويعشقه لايتركه إلى سواه خاصة وأنه عندما وصل إلى دمشق جلس للتعليم حيث التف حوله الطلاب ينهلون من علمه، يدرسهم الأدب والنحو وعلوم اللغة.

وشخص هذا موقفه لايأتي طلبا للعلم. وشاهد آخر يقوّي ماذهبت إليه: أبياته الشعرية التي تصور أعماق نفسه وحقيقته كما يراها هو حيث قال بعد أن منح لقب زين الدين.

قالو تقلب زين الدين فهو له نعت جميل به أضحى آسمه حسنا
فقلت لاتغبطوه إنَّ ذا لقب وقف على كل نحس والدليل أنا

(١) بغية الوعاة ١٧٥/٢.
(٢) بغية الوعاة ١٩٢/٢.
(٣) بغية الوعاة ١٣٤/٢.
(٤) بغية الوعاة ٣٠٤/١.

انسان يعيش في راحة وسعادة، ويجد لقمة العيش ... لايقول مثل هذه الأبيات .. وماأظنه إلا قائلا: إنَّ لقمة خبز يسد بها رمقه أفضل من ألقاب الدنيا قاطبة.

هذا الجو التعس من ضيق ذات اليد، جعله يغادر بلده طلبا في حياة أفضل. وجاء إلى دمشق، واستقبله سلطانها استقبال عالم لعالم، فقد كان الملك عيسى بن محمد الأيوبي سلطان الشام عالما من العلماء[1]، محبا للعلم مكرما للعلماء، عالما بفقه الحنفية وبالعربية. حيث عرف قدره ووضعه في مكانه المناسب، وأكرم وفادته وأبعد عنه غائلة الجوع والعوز.

فولاه النظر في مصالح المساجد، فاستراحت نفسه، وجلس في المساجد يقرىء الناس الأدب واللغة، ثم توفي الملك المعظم عيسى الأيوبي سنة ٦٢٤هـ فتولى الملك الكامل الحكم في العام نفسه سنة ٦٢٤هـ. فاتصل ابن معط بالملك الكامل. وكان هذا الملك كسابقه: محبا للعلم وللأدب وللأدباء، له شعر ودراية بالحديث. وقد ذكره ابن خلكان[2] بقوله:

«كان محبا للعلم، متمسكا بالسنة النبوية، حسن الإعتقاد، معاشرا لأرباب الفضل، وكان يبيت عنده كل ليلة جمعة جماعة من الفضلاء، ويشاركهم في مباحثاتهم، ويسألهم عن المواضع المشكلة من كل فن».

ومما يروى عنه أن قد حضر مجلس الملك الصالح مع جماعة من العلماء فسألهم الملك الكامل وكان عالما: قال: زيد ذهب به. هل يجوز في زيد النصب؟ فقالوا لا.

---

(١) البداية والنهاية ١٢١/٣ ــ ١٣٤، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٦٦.
الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ص ١٧٣.

(٢) وفيات الأعيان : لابن خلكان. تحقيق محمد محى الدين. القاهرة ١٩٤٨م، ١٧٢/٤.

فقال ابن معط: يجوز النصب على أن يكون المرتفع بذهب المصدر الذي دل عليه ذهب وهو الذهاب. وعلى هذا فموضع الجار والمجرور الذي هو«به» النصب فيجىء من باب: زيد مررت به. إذ يجوز في زيد النصب فكذلك هاهنا. فاستحسن الملك الكامل جوابه وطلب منه السفر معه إلى مصر فسافر. ولم يحدد المؤرخون له وقت سفره إلى القاهره، ولكنه مابعد سنة ٦٢٤هـ بقليل. وقرر له الملك راتبا على أن يقرىء الناس الأدب والنحو بالجامع العتيق بمصر، وهو جامع «عمرو بن العاص». وبدأ ابن معط بعمله حيث جلس لتدريس الأدب والنحو، ولكن القدر عاجله، ولم يمهله طويلا.

وفاته:

يكاد المؤرخون لترجمة حياته أن يجزموا بأن وفاته كانت سنة ٦٢٨هـ. ولكن آبن كثير[١] يقول: إن آبن معط قد توفى سنة٦٢٩هـ وذهب آبن العماد الحنبلي[٢] إلى أن وفاة آبن معط كانت في ذي القعدة سنة٦٢٨هـ حيث قال: «ومات في ذي القعدة سنة ٦٢٨هـ بمصر، وقبره قريب من تربة الإمام الشافعي».

وذهب أبو شامة[٣] المؤرخ ــ وهو أصدق لأنه شهد جنازته بمصر ــ إلى القول: «وفيها أي سنة ٦٢٨هـ في مستهل ذي الحجة توفى الزين النحوي يحيى ابن معط الزواوي رحمه الله بالقاهرة، وصلى عليه بجنب القلعة عند سوق الدواب وحضر الصلاة عليه السلطان الكامل بن العادل، ودفن بالقرافة في طريق قبة الشافعي رحمه الله، على يسار المار إليها على حافة الطريق، محاذيا لقبر

(١) البداية والنهاية : لابن كثير، ١٣٤/٣. القاهرة ١٣٤٨هـ.
(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ١٢٩/٥. القاهرة ١٣٥٠هـ.
(٣) الذيل على الروضتين : لأبي شامة ، ص ١٦٠ ، القاهرة ١٣٦٦هـ.

أبي ابراهيم المزني رحمه الله، حضرتُ دفنه والصلاة عليه، وكان آية في حفظ كلام النحويين».

شيوخه:

تروى لنا كتب التراجم أن آبن معط قد تلقى العلم على يد ثلاثة من العلماء، كان لهم الأثر القوي في تكوينه وهم: الجزولي، والتاج الكندي، وآبن عساكر. وهذه لمحة عن حياة كل منهم:

الجزولي(1):

هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى بن يوماريلي البربري المراكشي البزدكتني العلامة أبو موسى الجزولي.

وجزوله: بطن من البربر. لزم آبن برى بمصر عندما حج، وعاد فتصدر للاقراء بالمرية وغيرها. وأخذ عنه جماعة منهم: أبو على الشلوبين وآبن معط. كانا إماما فيها لايشق غباره مع جودة التفهيم وحسن العبارة. ولى خطابة مراكش، وشرح أصول آبن السراج، وله المقدمة المشهورة، وهي حواش على جمل الزجاجي. وقال بعضهم: ليس فيها نحو، وإنما هي منطق محدودها وصناعتها العقلية. آخر من روى عنه بالإجازة أبو عمر بن حوط الله وتوفى سنة ٦٠٧ هـ سنة سبع وستمائة. قال الصلاح الصفدي في شرح لامية العجم: أنشدني الشهاب محمود قال: أنشدني لنفسه الشيخ مجد الدين آبن الظهير الأربلي أبياتا كتبها من نظمه على الجزولية.

---

(١) التكملة لابن الأبار ٦٩٠/٢، بغية الوعاة ٢٣٦/٢، وفيات الأعيان ١٥٧/٣، مرآة الجنان ٢٠/٤.

مقدمة في النحو ذات نتيجة تناهت فأغنت عن مقدمة أخرى
حبانا بها بحر من العلم زاخر ولاعجب للبحر أن يقذف الدرا
وأوضحها بالشرح صدر زمانـه ولم نر شرحا غيره يشرح الصدرا

يللبخت: بفتح الياء واللام وسكون اللام الثانية وفتح الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبعدها تاء مثناة من فوقها وهي آسم بربري معناه ذو الخط. والبزدكتني: بفتح الباء وسكون الزاى وفتح الدال المهملة وسكون الكاف وفتح التاء المثناة من فوقها ثم نون: نسبة إلى فخذ من جزولة. والجزولي: بضم الجيم والزاي وسكون الواو ثم لام نسبة إلى جزولة.

آبن عساكر(1):

هو قاسم بن على بن الحسن بن هبة الله أبو محمد بن عساكر، محدث من أهل دمشق، زار مصر، وأخذ عن أهلها، وهو آبن صاحب التاريخ الكبير. وله كتب كثيرة منها: فضل المدينة، آلجامع المستقصي في فضائل الأقصى، آلجهاد، مجالس إملاء. له طلاب كثيرون. ومنهم آبن معط صاحب الألفية. ولد سنة ٥٢٨هـ، وتوفى سنة ٦٠٠هـ.

التاج الكندي(2):

هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد بن عصمة بن حمير ابن

(١) طبقات السبكى ١٤٨/٥ ، الأعلام ١٢/٦، بروكلمان ٤٠٤/١.
(٢) انظر ترجمة وفيات الأعيان ٨٧/٢ ، معجم الأدباء ١٧١/١١.
الكامل لابن الأثير ١٤٥/١٢، شذرات الذهب ٥٤/٥.
كشف الظنون ٨١٢/٢.

الحارث ذي رعين تاج أبو اليمن الكندي البغدادي ثم الدمشقي النحوي اللغوي المقرىء المحدث.

ولد ببغداد سنة عشرين وخمسمائة، وتوفي بدمشق سنه ٥٩٧ هـ. قرأ النحو على أبي محمد سبط أبي منصور الخياط، وعلى أبي السعادات هبة الله بن الشجري وآبن الخشاب: واللغة على أبي منصور موهوب الجواليقي.

وسمع الحديث من آبن عبد الباقي وآخرين. قدم دمشق فتقدم فيها فتصدر وآزدحم عليه الطلاب وآنتقل من مذهب الحنابلة إلى مذهب الحنفية، فتوغل فيه وأفتى، وآستوزره فرّوخ شاه، ثم آتصل بأخيه صاحب حماة، وآختص به وقرأ عليه الملك المعظم عيسى العربية، فأقرأه كتاب سيبويه والإيضاح لأبي على الفارسي وشرح سيبويه لابن درستويه. وقرأ عليه جماعة: القراءة والنحو واللغة. ومنهم: آبن معط صاحب الألفية. وكانت له خزانة كتب جليلة في جامع بنى أمية.

وله تعليقات على ديوان المتنبي، وأخرى على خطب آبن نباتة، وكتاب نتف اللحية من آبن دحية. رد فيه على آبن دحية الكلبي في كتابه الذي سماه: الصارم الهندي في الرد على الكندي. وكتاب في الفرق بين قول القائل: طلقتك إنْ دخلت الدار، وبين: إنْ دخلت الدار طلقتك. وقد ألفه جوابا عن سؤال ورد إليه. ومن أشعاره:

لامني في اختصار كتبي حبيب   فَرَّقَتْ بينــه الليالــي وبينـــي
ليتني قد أطلت لكـن عذري   فيه أَنَّ المـداد إنسان عينـي

معاصروه:

عاصر آبن معط العديد من العلماء في المشرق والمغرب، لذلك فقد كانت الفترة الزمنية التي عاشها فترة علم وثقافة ونشاط، فآنتشرت المدارس، وكثر الطلاب وتجمع العلماء هنا وهناك، ينتقلون من مكان إلى آخر يناقشون، ويتعلمون ويُعلمون.

ونظرة للعلماء الذين عاشوا في هذه الفترة، ولماأنتجوه من كتب تعطينا صورة عنهم. وقد عاش ابن معط في فترة زمنية آشتهر فيها العديد من العلماء ومنهم:

في المغرب:

١ ــ أحمد بن مضاء(١)

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء بن عمير اللخمي القرطبي أبو العباس عالم العربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر. أصله من قرى شذونه Shidona، ومولده قرطبة ، ولى القضاء بفاس وبجاية ثم بمراكش سنة ٥٧٨هـ. وتوفى بأشبيلية مصروفا عن القضاء.

ومن كتبه:تنزيه القرآن عما لايليق من البيان. والمشرق في إصلاح المنطق، والرد على النحاة وهو مطبوع. ولد سنة ٥١١هـ وتوفى سنة ٥٩٢هـ.

٢ ــ آبن عصفور(٢):

هو على بن مؤمن بن محمد بن على بن عصفور الإشبيلي الحضرمي. وكنيته

---

(١) بغية الوعاة ١٣٩ ، جذوة الإقتباس ص ٧١، تكملة الصلة ١٠٩/١.
الأعلام ١٤٢/١.

(٢) فوات الوفيات لابن شاكر الكتبى ١٨٤/٢ ، بغية الوعاة للسيوطى ٣٥٧، شذرات الذهب لابن العماد ٣٣٠/٥، الذيل والتكملة لأبى عبد الله محمد المراكشى ٤١٣/٥.
شرح جمل الزجاجى لابن عصفور، تحقيق د ــ صاحب إبو جناح ٢١/١، ٢٢

أبو الحسن، يعرف بابن عصفور. ولد بإشبيلية سنة ٥٩٧هـ، وبها نشأ وتعلم. ونشأته باشبيلية قد هيأت له فرصة ملائمة لتلقي علوم العصر ومعارفه المتنوعة على أيدى علماء أفذاذ، تجاوزت شهرتهم موطنهم في الأندلس آمتدت إلى أطراف بعيدة من العالم الإسلامي. تتلمذ على آثنين من شيوخه الذين أخذ عنهم وهما:

أبو على الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥هـ، وأبو الحسن الدباح المتوفى سنة ٦٤٦هـ.
إطلع على علوم العربية، وذكر أنه لم يكن له آهتمام بعلم القراءات أو الفقه أو الحديث، اطلع على علوم العربية وآدبها من نحو وصرف، وترك عدداً من المصنفات في شروحه لأشعار الجاهلية والإسلام، ويقول الغبريني في ترجمته لابن عصفور: وتدل تآليفه على أن له مشاركة في علم المنطق، ولأجل ذلك حسن ايراده تقسيما فيها وحدودا واستعمالا للأدلة.

تصدر للتدريس بعد انتهاء تعلمه عن شيوخه في إشبيلية، ثم آنتقل ليتجول في ربوع الأندلس، فدخل شريش ثم شدونه ثم مالقه ثم لورقه ثم مرسيه، ثم غادر الأندلس إلى أفريقيا، وأقام بتونس مدة ثم آنتقل إلى بجاية ثم عاد إلى تونس ثم إلى الأندلس. وقد وصفه إبن عبدالله المراكشي[1] المتوفى في أواخر القرن السابع الهجري وأوائل القرن الثامن: بأنه كان ماهرا في علم العربية ، ريان من الأدب، حسن التصرف، من أبرع من تخرج على أبي على الشلوبين وأحسنهم تصنيفا في علوم اللسان.

---

(١) عصر المرابطين والموحدين : عبد الله عنان ٢/٧١٠.

٣ ـ الشلوبين[١]

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي من أهل إشبيلية يكني: أبا على، ويعرف بالشلوبين، وهي بلسان أهل الأندلس: الأشقر الأزرق العينين، وكان والده أشقر أزرق، وقيل نسبة إلى شلوبينة من حصون غرناطة الساحلية. ولد بإشبيلية سنة ٥٦٢هـ وكان والده خبازا فأنفت نفسه من صنعته، وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه. روى عن الحافظ أبي بكر بن الجد، وأبي عبدالله بن زرقون وأبي بكر بن حسين وآبن بشكوال وأبي جعفر بن مضاء وغيرهم.

كان إماما في العربية، أقرأها نحو ستين سنة حتى علا صيته وآشتهر ذكره، وكان إلى جانب تبحره في النحو ذا معرفة بالشعر وغيره. قال آبن الزبير[٢]: وقل متأدب من أهل الأندلس لم يقرأ عليه، أو نحوي لايستند ولو بواسطة إليه. ووصفه المقري[٣]: بأنه أية الله تعالى في العربية. كما وصفه آبن عبد المالك المراكشي[٤] بأنه كان ذا معرفة بالقراءات حاملا للأدب واللغة.

آخذا بطرف صالح من رواية الحديث، متقدما في العربية كبير أساتيذها بإشبيلية، مبرزا في تحصيلها، متحققا بها، حسن الألقاء والتعبير عن أغراضها ، وكان آنق أهل عصره طريقة في الخط وأسرعهم كتبا، وأبعدهم في الأُستاذية صيتا.

---

(١) بغية الوعاة ٣٦٤ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥، ابن خلكان ٣٨٢/١، شرح جمل الزجاجى ص ٢٣.

(٢) صلة الصلة ص ٧١.

(٣) نفح الطيب ٤٩٠/٣.

(٤) الذيل والتكملة ٤٦٢/٥.

وقال عنه تلميذه أبو سعيد[1] المتوفى سنة ٦٨٥هـ وكان مع إمامته في النحو مقرئا لمصنفات الأدب الجليلة، قائما بمعرفتها وضبطها وروايتها. ومن مصنفاته شرح الجزولية، التوطئة وتعليقات على سيبويه. توفى بإشبيلية أواخر صفر سنة ٦٤٥هـ. وبهذا شاركه آبن معط في شرح الجزولية.

في المشرق:

١ ــ على بن عبد الصمد الرماح[2]:

هو على بن عبد الصمد بن محمد بن مفرج أبو الحسن المعروف بابن الرماح النحوي المقريء الشافعي. قال الذهبي من أعيان النحاة وأكابر القراء قرأ العربية على يحيى بن عبدالله النحوي، والقراءات على أبي الجيوش بن عساكر ابن على، وغياث بن فارس اللخمي، وسمع من أبي طاهر السلفي وغيره. وتصدر بالقاهرة مدة لاقراء النحو والقراءات، وقرأ عليه خلق. وكان مقبلا على خويصته، إتصل بخدمة السلطان مدة فلم يتغير عن طريقته، وكان حسن السمت، جيد الإقراء، روى عنه الزكي المنذري. ولد بالقاهرة سنة ٥٥٧هـ، ومات بها السبت ثاني عشر جمادي الأولى سنة ٦٣٣هـ.

٢ ــ سليمان بن بنين[3]:

هو سليمان بن بنين بن خلف تقي الدين أبو عبد الغني الدقيقي النحوي. لازم آبن بري مدة في النحو، وسمع منه، صنف في العروض والنحو، روى عنه المنذري. ومات سنة ٦١٤هـ. ومن تصانيفه:

---

(١) اختصار القدح المعلى لأبى سعيد، ص ١٤٥ ــ ١٥٢.
(٢) بغية الوعاة ١٧٥/٢.
(٣) الأعلام ١٨٣/٣، بركلمان ٣٦٦/١، بغية الوعاة ٢٦١/٢.

لباب الألباب في شرح الكتاب، منتهي الأدب في منتهى كلام العرب، الدرة الأدبية في نصرة العربية، فوائد الأدب وقواعد الإعراب، التنبيه على الفرق والتشبيه، الأحكام الشوافي في أحكام القوافي، معاني التبر في محاسن الشّعر. مكارم الأخلاق لطيب الأعراق، الأقوال العربية في الأمثال النبوية، الكتاب الوافي في علم القوافي . وغيرها من الكتب الجيدة.

٣ ـــ عثمان البلطي[١]:

هو عثمان بن عيسى بن منصور بن محمد البلطي أبو الفتح النحوي، وهكذا ينسبونه. وهو من بلط بلدة تقارب الموصل . ذكره العماد في كتاب الخريدة فقال: انتقل إلى الشام وأقام بدمشق برهة يتردد إلى الزبداني للتعليم، فلما فتحت مصر انتقل إليها فحظي بها، ورتب له صلاح الدين يوسف بن أيوب على جامع مصر جاريا، يقريء به النحو والقرآن حتى مات بها لعشر بقين من سنة ٥٩٩هـ، وهي آخر سني الغلاء الشديد بمصر، لأن أولها كان في أواخر سنة ست، وأشدها في سنة سبع، وأخفها سنة تسع، وبقي البلطي ميتا في بيته ثلاثة أيام لايعلم به أحد لاشتغالهم بأنفسهم عنه وعن غيره. وكان يحب الإنفراد والوحدة، وكان قد أخذ النحو عن أبي نزار وأبي محمد سعيد بن المبارك ابن الدهان. وكان البلطي رجلا طويلا جسيما، طويل اللحية، واسع الجبهة، أحمر اللون، يَعْتَمُّ بعمة كبيرة، وكان عالما إماما نحويا لغويا إخباريا مؤرخا شاعرا عروضيا قلَّما سئل عن شيء من العلوم الأدبية إلا وأحسن القيام بها. وكان يخلط المذهبين في النحو، ويحسن القيام بأصولهما وفروعهما. وكان مع ذلك خليعا ماجنا شريبا للخمر منهمكاً في اللذات.

ومن تصانيفه الكثيرة: العروض الكبير في ثلاثمائة ورقة، كتاب العروض الصغير، كتاب العظات المورقات، كتاب النير في العربية، كتاب أخبار

---

(١) بغية الوعاة ٣٥٢.

المتنبي، كتاب المستزاد على المستجاد من فعلات الأجواد، كتاب علم أشكال الخط، كتاب التصحيف واالتحريف، كتاب تعليل العبادات .. وله موشحة عملها في القاضي الفاضل بديعة مليحة، سلك فيها طريقة المغاربة وحافظ فيها على أحرف العين والذال والضاء.

٤ ــ عبدالله بن بري بن عبد الجبار[(١)]:

أبو محمد المصري، عرف بآبن بري النحوي اللغوي الأديب، مصري المولد والنشأة، المقدسي الأصل، سلفه من القدس، وولد بمصرسنة ٤٩٩هـ، وبها نشأ. قرأ العربية على مشايخ زمانه من المصريين والقادمين على مصر، وحصل له من ذلك مالم يحصل لغيره، وآنفرد بهذا الشأن، وقصده الطلاب من آفاق بعيدة. كان جم الفوائد، كثير الإطلاع، عالما بكتاب سيبويه وعلله، وغيره من كتب النحو، قيما باللغة وشواهدها، وكان إليه التصفح في ديوان الإنشاء، لايصدر كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النواحي إلاَّ بعد أنْ يتصفحه وليصلح ما لعلّه فيه من خلل خفي، وكان ينسب إلى الغفلة في غير العلوم العربية حتى مايقوم بمصالح نفسه . وكانت كتبه في غاية الصحة والجودة، وإذا حشاها أتي بكل فائدة . ورأى جماعة من تلاميذه متصدرين متميزين، وأكثر الرؤساء بمصر قد استفادوا وأخذوا منه.

وكان قليل التصنيف، لم يشتهر له شيء سوى مقدمة سماها اللباب. وجواب المسائل العشرة التي سأل عنها أبو نزار ملك النحاة، وحاشية على كتاب الصحاح، فإنها نقلت من أصله وأفردت فجاءت ستة مجلدات وسماها من أفردها: بالتبين والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح. ولما مات رحمه الله وبيعت كتبه حضرها الجم الغفير من الأجلاء بمصر في ذي القعدة سنة ٥٨٢هـ

---

(١) معجم الأدباء : ٥٦/١.

ومن معاصرى ابن معط في المشرق أيضا: ابن يعيش والسخاوي وابن الحاجب. ومن معاصريه في المغرب: الجزولي الذي تتلمذ عليه، والسهيلي وابن مالك. ومنهم أيضاً ياقوت الحموي.

مؤلفاته[1]:

ذكر من ترجم لابن معط عددا من مؤلفاته، تشهد بأصالته وعمق فكره، ويكفيه فخرا أنّه أول من اتخذ إطارا متكاملا في علم النحو في إطار منظوم عرف بالألفية . وكذلك بما وضع من أشعار في نظم علوم مختلفه. وقد ذكر المؤرخون المؤلفات التالية:

١ ــ الألفية: وقد شرحت شروحا عدة، وما نقوم به هو تحقيق أحد هذه الشروح.

٢ ــ حواش على أصول ابن السراج.

٣ ــ ديوان خطب.

٤ ــ ديوان شعر.

٥ ــ شرح أبيات سيبويه وهي نظم.

٦ ــ شرح المقدمة الجزلية وهي لشيخه الجزولي . وهي مقدمة في النحو وأصلها حواش على جمل الزجاجي، علقها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المتوفى سنة ٦٠٧هـ. ثم أفردها في كتاب فكانت عسيرة المنال لايفهمها إلاّ كبار العلماء . وقد قام آبن معط بشرحها.

وقد نقل عن هذا الشرح السيوطي في كتابه: الأشباه والنظائر وكذلك الشيخ ياسين العليمي في حاشيته على التصريح.

---

(١) بغية الوعاة ٣٤٤/٢، الفصول الخمسون، ص ٢٧، شذرات الذهب ١٢٩/٥، الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : أحمد أحمد بدوى ص ١٧٣ ــ ١٧٤.
وفيات الاعيان ٢٤٣/٥، معجم الأدباء ٣٥/٢٠ ، ٣٦.

٧ ــ شرح الجمل في النحو للزجاجي.
٨ ــ العقود والقوانين في النحو.
٩ ــ قصيدة في العروض.
١٠ ــ قصيدة في القراءات السبع.
١١ ــ المثلث في اللغة.
١٢ ــ نظم كتاب الجمهرة في اللغة لابن دريد.
١٣ ــ نظم كتاب الصحاح في اللغة للجوهري، ولم يكمله بسبب وفاته.
١٤ ــ البديع في صناعته الشعر. ولهذا الكتاب نسخ في كل من : مكتبة بليبزج تحت رقم ٤٨٨ /٣. ونسخة بمكتبه أحمد الثالث بالمكتبة السليمانية باستنبول /تركيا تحت رقم ٢٨٣٧ /٨.

وهناك صورة ثالثة بمعهد المخطوطات العربية ــ بجامعة الدول العربية في القاهره ويحمل الرقم (١٨) بلاغة . واسم المخطوط البديع في علم البديع وتقع في تسع ورقات . وهي عبارة عن قصيدة مختلفة الأوزان، تبحث في علم البديع . ومن أمثلة ذلك:

يقول ابن معط في الجناس:

ومـن الجنـاسِ توافـقُ اللَّفْظَيْـن لاأَلْ
مَعْنَـى كقـول حبيـب المتناهـي
مامـات من كرم الزمـان فإنَّـه
يحيـى لدي يحيـى بن عبـد الله

ويقول في المساواة:

وَهـاك في ذكـر المساواة قد أتـى
زُهيـرٌ بهـا مثـلَ الجُمَـانِ المُنَظَّـمِ
ومهمـا يكـن عنـد امـرىء من خَلِيْقَـةِ
وإن خالهـا تخفـى علـى النـاس تُعْلَـمِ

ويقول في أول المخطوطة:

بَدَأْتُ بحمـــدِ الله نظمـــى مسلِّمَــــا
على أحمدَ الهـادي إلى الله داعِيــاَ

وبعـــد فانـــي ذاكـــر لمـــن آرْتَضَي
بنظمـــي العــــروض المجتلـــي والقوافيـــا

أتـــيت بابيـــاتِ البديـــعِ شواهـــدا
أُضمُّ اليهـــا في نظيمـــي الأَسامِيَــــا

وينهي مخطوطته بقوله:

وتـــم مرادي من بديـــع نظمتـــه
وفـــي كل نظـــم لي ييـــن عجـــيبُ

ولاغَـــرْوَ أَنْ تُعْـــزَى إلـــىَّ غَرِيَبَـــةٌ
وُكـــلُ غَرِيبِ للغـــــريبِ نسِيْبُ

١٥ ــ الفصول الخمسون[١]:

كتاب تعليمي قال فيه آبن معط في مقدمته:

«أما بعد: فان غرض المبتدىء الراغب في علم الإعراب حصرته في خمسين فصلا، يشتمل على خمسة أبواب» . ويعلق الطناحي على ذلك فيقول: وقد ذكر آبن معطي في مقدمة الفصول أن عمله تلبية لحاجة المبتدىء . فهل الفصول كتاب للمبتدئين؟.

الحق أن الكتاب بما حوى من مسائل وما تضمن من قواعد، إنما يلبي حاجة المبتدىء والمنتهي على السواء، بل هو أقرب إلى من سار

(١) الفصول الخمسون : تحقيق محمود الطناحى . ص ٨٧.

في درس النحو خطوات وخطوات. وأين المبتدئ من هذه الشواهد، والأمثلة التي ملاء بها ابن معط كتابه؟ بل أين المبتدىء من هذه التعليلات والإشارات الخاطفة لمسائل كثيرة كان للشراح فيها كلام..

وقد شرح كتاب الفصول أكثر من شارح ومنهم إبن إياز الذي يقول في مقدمة شرحه «وبعد فإن كتاب الفصول في النحو للشيخ الإمام الحبر الفاضل المحقق زين الدين أبي زكريا يحيى بن معط بن عبد النور، رحمه الله تعالى، وإنْ كان شديد الإختصار، عريا من التطويل والإكثار، لكنه كثير المسائل، عسير على المتناول، مشتمل على المباحث الغريبة، والنكت العجيبة، والإحترازات اللطيفة، والمقاصد الحسنة الشريفة، ثم إنّ بعض المشغوفين بحفظه والإشتغال به ممن استوجب قضاء حقه، والمسايرة له على ملتمسه، سألني غير مرة أن أشرحه، وأنبيء عن غوامضه وحقائقه، وأُقَرِّبَهُ على طالب نكتة ودقائقه.»

وقد قسم ابن معطي في فصوله رؤوس مسائل النحو إلى أبواب، وفروعها إلى فصول . فيقول في الباب الأول:

الفصل الأول: في بيان الكلام والكلم والكلمة والقول.
الفصل الثاني: فيما يأتلف منه الكلام وهو الإسم والفعل والحرف.
الفصل الثالث: في حد الإسم وعلاماته.
الفصل الرابع: في حد الفعل وعلاماته.
الفصل الخامس: في حد الحرف وعلاماته.
الفصل السادس: في بيان الإعراب والبناء.
الفصل السابع: في إعراب الإسم المتمكن.
الفصل الثامن: في إعراب الفعل المضارع وبنائه.

الفصل التاسع: في العلل الموجبة بناء على الإسم.
الفصل العاشر: فيما تبني عليه الكلمة.
وهذا نموذج سما أورده ابن معطي في فصوله:
فيقول في الفصل الأول من الباب الأول:[1]

الفصل الأول
في بيان الكلام والكلم والكلمة والقول:

فالكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، كقولك: زيد أخوك، وقام زيد . والكلم جنس، واحده: كلمة، يطلق على المركب، مفيداً كان أو غير مفيد . والكلمة: هي اللفظ المفرد الدال على معنى مفرد. والقول: يعم الجميع. والأصل إستعماله في المفرد.

ويقول في الفصل السادس من الباب الخامس[2]والأخير:

الفصل السادس
في الإمالة والهجاء

وللإمالة موجبات وموانع: فمن موجباتها: أن تكون الألف منقلبة عن ياء نحو: رمى وباع، أو واو مكسورة نحو: خاف أو تكون مجاورة الياء نحو: طغيان، أو بعدها راء مكسورة نحو النار، أو قبلها ألف ممالة نحو قولك: رأيت عمادا.

وألف التأنيث المقصورة موجبة للإمالة، وكذلك كل ماكان تثنيته بالياء.

(١) الفصول الخمسون ، ص ١٤٩.
(٢) الفصول الخمسون ، ص ٢٥٦.

وأما الموانع فهي حروف الإستعلاء، وهي مجموعة في قولك: ضغط قص خظ. نحو سقى، وطغى . وقد أميلت هاء التأنيث بعد حروف يجمعها: ستشحثك خصفة. إلاّ أن يكون قبلها حرف من حروف الإستعلاء . مثال الممال منها: رحمة وجنة، وغير الممال: قدرة وماأشبه ذلك.

وأما الهجاء: فكل ماكان ثلاثيا من ذوات الياء نحو: رحى، والرحّي فإنه يكتب بالياء. وماكان أصله بالواو نحو: غزا، والعصا فإنه يكتب بالألف.

وان زاد على ثلاثة أحرف كتب بالياء كله . وجميع ما يكتب بالياء يجوز أن يكتب بالألف . وكل ما أميل كتب بالياء . وكل ماظهرت الياء في تثنيته أو بنائه للمتكلم نحو:

رميت، وفتيان فإنه من الياء، وإن ظهرت الواو فهو من الألف نحو عصوان. وهذا إصطلاح الكتاب. كما كتبوا عمرا في الرفع والجر بزيادة الواو . وكتبوا الهمزه المفتوح ماقبلها بالألف على التخفيف نحو: قرأ . والمكسور ماقبلها بالياء . كما يخففها نحو: مئزر، والمضموم بالواو نحو: جؤن، فإذا وقعت أولا فإنها تكتب بالألف على كل حال، وإن وقعت ساكنة آعتبرت بحركة ماقبلها نحو بئر ومؤمن، ورأس وهذا موضع اختصار.

والقارىء لفصول ابن معطي وألفيته يري مقدار الصلة بين الفصول والألفية. هذا وقد شرحت الفصول من قبل عدد من العلماء[1]. وهم:

---

(١) الفصول الخمسون ، ص ١٣٤.

١ ــ العلامة جمال الدين أبي محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله المتوفى سنة ٦٨١هـ[١] وآسم شرحه: المحصول في شرح الفصول.

٢ ــ أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد الأندلسي المتوفى سنة ٦٨٩هـ[٢]

٣ ــ محمد بن أحمد بن الخليل بن سعاده بن جعفر بن عيسى شهاب الدين الخويي المتوفى سنة ٩٦٣هـ[٣].

٤ ــ الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩هـ[٤].

٥ ــ إبراهيم بن موسى بن بلال الكركي الشافعي المتوفى سنة ٨٥٣هـ[٥].

تلاميذه:

لم يسلك ابن معطي في تدريسه الإسلوب السائد في عصره، بأن كان له تلاميذ يلازمونه ويرعاهم، وكأني باسلوبه في التدريس في كل من دمشق وجامع عمروبن العاص في القاهرة، يشابه إلى حد ماأسلوب المحاضرات في وقتنا الحاضر. حيث كان يأتي لمكانه المعروف بالجامع، ثم يبدأ محاضرته على جمع غفير من الناس، يتفرقون بعدها على أمل اللقاء في المحاضرة أو الدرس الثاني وهكذا.

ولذا لم يذكر المؤرخون لحياته سوى عدد قليل من التلاميذ الذين تخصصوا في أخذ العلم عنه. وهم:

---

(١) بغية الوعاة ٥٣٢/١.

(٢) بغية الوعاة ٣٦٧/١.

(٣) بغية الوعاة ٢٣/١ ، ٢٤.

(٤) الدرر الكامنة ١١٧/٢.

(٥) الضوء اللامع ١٧٧/١.

١ ــ السويدي الحكيم العلامة شيخ الأطباء عز الدين أبو اسحاق إبراهيم آبن محمد بن طرخان الأنصاري الدمشقي المتوفى سنة ٦٩٠هـ[١].

٢ ــ إبراهيم بن أبي عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن يوسف أبو إسحاق الأنصاري الأسكندري الكاتب المعروف بابن العطار[٢]. المتوفى سنة ٦٤٩هـ. وقد ذكر أنه تأدب على ابن معطي.

٣ ــ أبو بكر عمر بن على بن سالم رضي الدين القسنطيني النحوي الشافعي المتوفى سنة ٦٩٥هـ. وقد ذكر السيوطي[٣]: أنه قد أخذ علوم العربية عن ابن معطي وتزوج بابنته.

٤ ــ تاج الدين أبو محمد محمود بن عابدين بن حسين التميمي الصرخدي الذي منحه ابن معطي إجازة إقراء.

وأستطيع القول أن تلاميذه كثيرون، وكثيرون جدا في كل من دمشق والقاهرة، ولكنهم غير ملتزمين بالنظام التعليمي من الإلتزام مع الشيخ، ومرافقته في كل مكان يذهب إليه . وكأني بالشيخ ابن معط قد سلك اسلوبا تربويا حديثا وهو الأسلوب التربوي المفتوح.

وهذه لمحة عن بعض تلاميذه:

١ ــ أبو بكر عمر بن على بن سالم القسنطيني[٤]:

هو أبو بكر بن عمر بن على بن سالم الإمام رضي الدين القسنطيني النحوي الشافعي . ولد سنة سبع وستماية، ونشأ بالقدس، وأخذ العربية

(١) العبر في خبر من غبر ٣٦٦/٥، شذرات الذهب ٤١١/٥.

(٢) الطبقات السنية في ترجمة الحنفية. ٢١٦/١.

(٣) بغية الوعاة ٤٧٠/١ ، شذرات الذهب ٤٣٤/٥.

(٤) المصادر السابقة في رقم (٣).

عن آبن معطي وابن الحاجب، وتزوج ابنة معطي، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة . سمع الحديث من ابن عوف الزهري وجماعة، وكان له معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث، صالحا خيرا دينا متواضعا ناسكا ساكنا.

سمع من جماعة كثيرة، وتصدر للإفتاء مدة، وأضر بآخر عمره، وتوفى في سنة ٦٩٥هـ وله ثمان وثمانون سنة.

السويدي الحكيم:[(١)]

العلامة شيخ الأطباء عز الدين أبو إسحق إبراهيم بن محمد ابن طرخان الأنصاري الدمشقي . ولد سنة ٦٠٠هـ، وسمع من الشمس العطار وابن ملاعب وطائفة . وتأدب على ابن معط، وأخذ الطب عن المهذب الداخور. وبرع في الطب وصنف فيه، وفاق الأقران، وكتب الكثير بخطه الجيد، ونظر في العقليات، وألف كتاب الباهر في الجواهر، وكتاب التذكرة في الطب . و توفى في شعبان.

ابن معطي العالم والنحوي:

ليس غريبا على ابن معطي أن يكون مبرزا في علوم أخرى غير العربية . فهي سمة العصر الذي عاش فيه، بل سمة العصور الإسلامية كلها . حيث كان الأديب أو الشاعر ملما بعلوم أخرى، ومبرزا فيها ومؤلفا للعديد من المؤلفات . فالجاحظ والفارابي والكندي وابن سيناء وابن خلدون ... وغيرهم الكثير الكثير، أمثلة حية على علماء الإسلام ومفكريهم.

---

(١) شذرات الذهب ٤١١/٥، العبر في خبر من غبر ٣٦٦/٥.

أما ابن معط فقد كان مبدعا بعلوم العربية، شهد له معاصروه بهذا الإبداع . فيقول السيوطي[١] عنه «كان إماما مبرزا في العربية، شاعرا محسنا، وكان يحفظ شعرا كثيرا، وأشياء كثيرة . ومن جملة محفوظاته: كتاب الصحاح.

وقد وصف ابن الوردي[٢] ألفية ابن معطي بقوله . وهي شاهدة لناظمها بإصابة الصواب، والتفنن في الأدب حتى كأن سيبويه ذا الإعراب قال له: يايحيى خذ الكتاب.

ويقول ياقوت[٣]وهو معاصر له: «فاضل معاصر، إمام في العربية، أديب شاعر» ويقول عنه ابن خلكان[٤]. كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة . ويقول ابن الخباز في ختام شرح ألفية ابن معطي: «حاز في هذه الأرجوزة قصب السبق، حيث جمع بين اللفظ القليل . وكيف لايكون كذلك وقد كان في العربية نَسِيجَ وَحْدِهِ . وأخبرني بعض تلامذته أن الملك الكامل رحمه الله سأله عن قولنا: أزيدا رأيت غلامه، فأملى في الجواب إحدى عشرة ورقة . وحدثني من أثق به أنه أخبره بأنه أشغل الناس في أرجوزته . فقال: سوف أنفذ إليهم ماهو خير منها . فقيل لى أنه صنع واحدة مبلغها عشرة آلاف بيت».

فابن الخباز يرى من خلال كلامه أن آبن معطي يعتبر رائدا في هذا المجال فألفيته أول ألفية مختصة بعلم النحو، مع أنها قد سبقت بملحمة الحريري وغيرها.

---

(١) بغية الوعاة ٣٤٤/٢.

(٢) تاريخ ابن الوردى ١٥٧/٢، القاهرة ١٢٨٥هـ.

(٣) معجم الأدباء ٣٥/٢٠ ــ ٣٦.

(٤) وفيات الأعيان ٢٤٣/٥.

والحقيقة أن ابن معطي قد وصل إلى درجة عالية من العلم، يشهد بها القاصي والداني، وإن درجته هذه قد خولته بمنح الإجازات للعلماء. فقد ذكر الأستاذ الطناحي في كتابه الفصول[1] أنه رأى أثناء بعثته إلى تركيا صورة إجازة إقراء من ابن معطي لأحد العلماء تدل على فضله.

وقد نقل صورتها وهي:

«الله الموفق لما يحبه ويرضاه».

استخرت الله تعالى وأذنت لسيدنا الفقيه العالم تاج الدين أبي محمد محمود ابن عابدين بن حسين التميمي الصرخدي، أمده الله وسدده، أَنْ يُقْرِىء هذا القسم الملقب بالمشترك من كتاب المفصل لأبي القاسم محمود فخر خوارزم، ثقة مني بعلمه وتنقيبه عن التحقيق، ونهج الصواب حسب ماسمعه مني وقت قراءته إياه عليّ مستسرحا وباحثا عن النكت التصريفية واللطائف الموزعة فيه، والجوالة في تحرى الصواب على ذهنه الثاقب ورأيه الصائب، إن شاء الله تعالى.

وكتب يحيى بن عبد المعطي النحوي الحنفي بالقاهرة المحروسة أدام الله أيام الملك مالكها، وذلك في شهر ربيع الآخر سنة سبع وعشرين وستمائة.

---

(١) الفصول الخمسون ص ٢٢.

آراء ابن معطي النحوية ومذهبه:

آراء ابن معطي النحوية ومذهبه تقع تحت أقسام:

(أ) ماتفرد به.
(ب) مأأيد به البصريين.
(ج) ممال به إلى الأخذ برأى الكوفيين.
(د) ممال به إلى الأخذ برأى البغدادين.

وهذه نماذج أعرضها تدليلا على آرائه ومذهبه النحوي:

أـ ماتفرد به:

(١)مادام وتقديم خبرها عليها:

تفرد ابن معطي في هذا الموضوع عمن سبقه من النحاة وعمن جاء بعده فقد منع تقديم خبر مادام على آسمها دون غيرها من أخواتها . فقال:

ولايجوز أن تقدم الخبر
على آسم مادام وجاز في الأخر

ورأيه هذا أدي إلى نقده من النحاة لأنه بهذا يخالف ماورد من أشعار العرب. فقد جاء قول الشاعر[١]:

وأحبسها مادام للزيت عاصر ... وماطاف فوق الأرض حاف وناعل

---

(١) القائل : مزرد بن ضرار، شقيق الشماخ، انظر تخريج الشاهد في التحقيق ص: ٨٦٠.

فقوله «عاصر» اسم مادام، والجار والمجرور «للزيت» خبرها تقدم على الإسم.
وقول الشاعر[١]

لاطيب للعيش مادامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم

وقد خرجهما النحاة بتخريجات عدة. وقد ذكر ابن جمعة القواس[٢]: أنه ربما قد نقل ابن معطي هذا الرأى عن ابن الخشاب عن قوم . ويقول: وقد أُعتذر له بأنها لزمت طريقة واحدة وهي الماضي، جرت مجري الأمثال، والأمثال لاتغير ولان مامعها مصدرية، وهي مافي خبرها صلتها . وكأنه يري الترتيب كما تصرف في المصدر.

وقيل: لم يرد خبرها مقدما صريحا في نظم ولا نثر . وقد أُجيب عن البيت الأول: بأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفا، والتقدير: مادام للزيت عاصر في الوجود . وهذا أبلغ ، وللزيت: متعلق بعاصر ، والتقدير: مادام انسان عاصرا للزيت مستقرا في الوجود.

وبعد هذا ربما كان لابن معطي وجهة نظر محقة، حيث عجز النحاة عن الإتيان بآية قرآنية كريمة. وأما الشواهد الشعرية فقد خرجت على شكل يوافق رأي ابن معطي.

٢ ــ المفعول له:اشترط ابن معطي في المفعول له شرطا لم يذكره أحد غيره فقال في ذلك[٣].

---

(١) القائل : مجهول : وانظر تخريجه في: التصريح ١/١٧٨، الأشموني ١/٢٣٢، الدرر ١/٨٧، الهمع ١/١١٧.

(٢) انظر الشرح المحقق ص: ٨٦١.

(٣) انظر الشرح ص : ٥٨٢.

ثم الذي سمي مفعولا له ينصب نحو جئت زيدا قتله
مقارنا للفعل فعل الفاعل أعم منه لا بلفظ العامل

فقد اشترط فيه:

(أ) أن يكون مصدرا من أفعال القلوب لامن أفعال الجوارح.
(ب) أن لايكون بلفظ العامل فيه لابمعناه.
(جـ) أن يكون مقارنا للفعل في الوجود.
(د) أن يكون أعم منه، أي: أعم من الفعل، فإن الإكرام نحو جئتك إكراما لك أعم من المجيء، وهذا ما زاده ابن معطي.
(هـ) أن يكون جواباً ل: لِمَ؟
(و) أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل، لأنه لما كان هو الباحث على الفعل وجب أن يكون من أغراضه ومطلوباته

٣ ــ الندبة:
قال ابن معطي في الندبة:

وإن ندبت من تنادي قلتا وازيد واعمرو وإن أردتا
جئت بيا فقلت ياسعيداه وفي المضاف ياعبيد اللاهاه

فقد جاء ابن معطي بضرورة زيادة ألف لما في آخره ألف وها فيقال في عبد الله: عبد اللاهاه. وهذا ما خالفه به ابن مالك وغيره من النحاة. قال السيوطي[(١)]: إطلاق النحاة يقتضي جواز لحاق الألف لما في آخره ألف وهاء. وبه صرح

(١) همع الهوامع ١/١٨٠.

بعض المغاربة وابن معط في ألفيته . ومنعه ابن مالك لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء.

٤ ــ المبني للمجهول:

أجاد ابن معطي في الحديث عن «مالم يسم فاعله» إذ ذكر في البداية الأسباب التي تؤدي إلى حذف الفاعل ثم بين كيفية بناء الفعل للمجهول . ثم ذكر بعد ذلك أنه إذا حذف الفاعل والمفعول كان الجار والمجرور نائبا عن الفاعل وهو أولى من غيره . ثم رتب ذلك حسب الأولوية كما يراها هو فقال:

لفقد مفعول به صريح تقام هذه مع الترجيح
فالأسبق المجرور والمصادر ثم الزمان والمكان آخر

وتفضيله للجار والمجرور لم يقم على شاهد نحوي أو آية قرآنية وفي الإنابة خلاف طويل بين العلماء

٥ ــ ومن جموع التكسير التي جاء بها ابن معطي قوله:

كذا الأسود ثم مع فعاله فعولة بعولة جِمَالَة

ويقول ابن جمعة القواس[1]: وهذان البناءان أعني فعولة وفعَالة: هما فُعُول وفِعَال زيد عليهما تاء التأنيث لتأكيد الجمع . وقال ابن الخباز[2]:
وقد الحقوا بفعال وفعول التاء . قالوا: جمالة وذكارة وحجارة وبعولة وفحولة

(١) الشرح ص ١١٨٥.
(٢) الشرح : ص ١٢٥٠.

وصقورة وخؤولة، وعمومة . وفائدة التاء: توكيد التأنيث ومع هذا فإن زيادة التاء على وزن فعولة وفعالة هي من زيادات ابن معطي حتى ظن أنه قد جاء بوزنين جديدين.

٦ــ حذف ما النافية في جواب القسم المنفي بلا.

أجاز ابن معطي حذف ما النافية في جواب القسم المنفي بلا . وبهذا فقد تفرد من بين العلماء، اذ المعروف هو حذف «لا» . وقد ذكر ابن معطي هذا في ألفيته حيث قال:

وإن أتي الجَوَابُ مَنفيّاً بِلَا أَوْمَاكَقَولِـى والسَّمَـا مافَعَـلا
فإنه يجـوزُ حَذْفُ الحَـرْفِ إذْ أَمِنُوا الإِلْبَاسَ حالَ الحذْفِ
كقولـه تاللهِ تَفْتَـأُ حُذِفْ «لا» مِنْهُ أيْ لاتَفْتَأُ المَعْنَى عُرِفْ.

ويقول ابن جمعه: والمشهور أن لا يحذف إلاّ «لا» دون ما. وقد أورده السيوطي[1]وابن هشام[2]

٧ ــ تصغير زُهَيْر:

قال ابن معطي: إنّ تصغير زهير شاذ ولايجوز . وهو بهذا يخالف جمهور النحاة . فقد قال في ألفيته.

وشذ قولهـم زُهَيْـرُ صغـرا مرخمـا كذا عُقَيـم حُقَّـرا

قال ابن جمعة تعليقا على هذ البيت: وآعلم أن هذا النوع من التصغير قياسي

---
(١) الأشباه والنظائر ٢/٥٧.
(٢) المغنى ٢/٧١٠.

عند جمهور النحاة، شاذ عند ابن معطي . ثم يعلل ذلك لقول ابن معطي فيقول: وقال المصنف هو شاذ لما فيه من كثرة الحذف والألتباس، فهو مقصور عنده على السماع، لأن الشاذ هو الذي لايقاس عليه، فزهير تصغير الترخيم لكل من: أزهر، زاهر، مزهر والتصغير غير المرخم لهذه الالفاظ: أزيهر، زويهر، مزيهر. وقال السيوطي(١): من التصغير نوع يسمي تصغير الترخيم، وذلك بحذف الزوائد مع اعطاء مايليق به من فُعَيْل او فُعَيْعِل كقولك في أزهر زهير.

٨ ــ حذف حرف النداء مع لفظ الجلالة:

القياس ألا يحذف حرف النداء لكونه نائبا عن الفعل، ولكن النحاة أجازوا حذفه اختصارا، ولدلالة الكلام والسياق عليه . ولكن ابن معطي يمنع حذف اداة النداء مع لفظ الجلالة، ومع الإشارة ومع النكرة المقصودة فيقول:

وأحرف النداء قد تنحذف كمثل ربنا ومثل يوسف
إلاعن آسم الله والإشارة فالحذف فيها آحذر اختصاره
لو قلت هذا في النداء والله وشبه هذا وقع اشتباه

وقد علل ابن القواس سبب المنع عند ابن معطي فقال(٢).

اما امتناع حذفه عن اسم الله فلئلا يلتبس في بعض الصور الخبر بالنداء، لأنك لو قلت: الله ربي، وأنت تريد ياالله ربي لأوهم أنَّه مبتدأ، ورب خبره. وقيل: إنما امتنع حذف حرف النداء منه لأنهم قد عوضوا منه الميم عند حذفه نحو: اللّهم. فلو حذف من غير تعويض لكان حذفا للعوض والمعوض عنه وهو محال . أما ابن الخباز شارح الألفية فيقول في ذلك: وذكر يحيى أن آسم الله لايحذف منه حرف النداء، وآحتج باشتباه النداء بغيره . وفي هذا نظر . لأنه إذا

---

(١) همع الهوامع ١٩١/٢.
(٢) الشرح ص ٦١٩.

قيل: الله اغفر لى عُلم أنه نداء، وإنما الصواب أنْ يقال: لما رأيناهم قد عوضوا الميم في آخره فقالوا: اللهم لم يحذفوا الحرف لذهاب العوض عنه.
وتعليل ابن جمعة أكثر دقه من تعليل ابن الخباز . فالمثل الذي أتي به الثاني ليس به شك، فالسياق يدل على ذلك، إلا أنه لم يبين لنا وجهة نظره في مثل ماقاله ابن جمعه في قولنا: الله ربي . إذ السياق واللفظ لايوحي لنا بأنه نداء، فقد تكون جملة إسمية، وهو أقوى من النداء .

وقد اتفقا بالتعليل على حذف العوض وهو الجزء الثاني من تعليلهما . وقد أشار إلى هذه القضية كل من السيوطي[١]وابن الأنباري[٢].

٩ ــ علة البنـاء.

لما كان البناء طارئا على الأسماء لكون أصلها الإعراب، لم يكن لها بد من علة توجب عروضه لها . واختلف فيها . فقال أبو الفتح[٣].

إنها شبه الحرف فقط . وقال ابن معط إنها لعلتين . شبه الحرف ووقوعه موقع الفعل . ولذلك قال في ألفيته.

أعنى في الاسم وهو أن يضارعا الحرف أو كان آسم فعل واقعا
كمـن وإيـــه ونـــزال وهلـــم ولفـظ غيـر المتمكـــن يعـــم

١٠ ــ يضيف ابن معط على الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين «جعلت» فيقول:

---

(١) الأشباه والنظائر ١٠٢/٢.
(٢) الإنصاف ص ٣٤١.
(٣) الخصائص ١٦٩/١.

وهي ظننت مع حسبت خلت علمت مع جعلت مع زعمت

فأصبحت هذه الافعال ثمانية لا سبعة كما ذكرها غيره[1] وتجرى مجراها.

١١ ــ **شروط قلب الواو ياء.**

اشترط ابن معط شرطين لقلب الواو ياء حيث قال.

والواو ان يسكن وقبله انكسر فاقلبه ياء نحو ميزان اشتهر

فالشرطان هما (أ) أن تكون الواو ساكنة (ب) أن تسبق بكسرة

وقد ذكر ابن اياز[2] شارح الفصول: أنه لم ير أحدا اشترط هذه الشروط . ويقول ابن جمعه[3]: وآعلم أنّ الواو تقلب ياء إذا سكنت وآنكسر ماقبلها، ولم تكن مدغمة سواء كانت الواو فاء أو عينا أو لاما.

١٢ ــ **الأفعال الخمسة**: إعتاد النحاة على إطلاق لفظة: الأفعال الخمسة «على الصيغ المعروفة وهي صيغ خمسة». ولكن ابن معط لم يذكر هذه الصيغ الخمسة بل ذكرها ثلاثاً فقال:

ثم ثبــوت نون يفعلونـــا وتفعـــلان مع تفعلينـــا
علامـــة لرفعـــة المبيـــن وآجزمه وآنصبه بحـذف النـون

---

(١) أسرار العربية ١٥٩، حاشية الصبان / الأشموني ٢/١٨ ــ ٢٤.

(٢) المحصول في شرح الفصول ورقة ٢٣٤أ، الفصول الخمسون ٧٣.

(٣) الشرح ص ١٣٥٧.

وكأني بابن معط قد اعتبر: يفعلان وتفعلان صيغة واحدة لقربهما من بعضهما وللتشابه بينهما، وكذلك الحال مع صيغتي يفعلون وتفعلون . فهي خمس قصدا ثلاث لفظا.

١٣ـ المضارع المتصل بنون النسوة معرب أو مبني؟

اشارابن معطي إلى بناء المضارع المتصل بنون النسوة فقال:

ونون يَفْعَلْنَ لأنثي جمعت   يبني لها بالوقف كيف وقعت

ويقول ابن جمعة[1]: إذا اتصل به نون جماعة الإناث يبني على السكون مطلقا في الأعرف فيكون حينئذ البناء عارضا له في هذا الموضوع . والبناء لأمرين:

أحدهما: حملا له على الماضي، وثانيهما: أنَّه يبني تنبيها على الأصل كالقود والحيكة . وأما السكون فلأنه الأصل في البناء، ولأنه لما ضارع الماضي. نحو فعلن باتصال النون به، وآخر الماضي يجب سكونه إذا اتصل به هذا الضمير لتوالى أربع حركات لازمة، وجب سكون آخره حملا على آخر الماضي.

وحكي ابن السراج عن طائفة من المتقدمين أنّ الفعل المضارع المتصل بنون النسوة باق على اعرابه، وإنما منع ظهور الإعراب فيه مانع، كما منع من ظهور الإعراب في الإسم المضاف إلى ياء المتكلم . وقيل إنّه هو الحق، وأنه مذهب أكثر المتقدمين وفي ذلك خطأ . ويعني به إلى قوله من جعله مبنيا . وحجة جمهور النحاة: أن هذه النون لما أوجبت ذهاب الطاريء الذي هو الإعراب قال هؤلاء: وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون، وبين الاسم

(١) الشرح ص ٣٧٤.

الذي يتصل به ياء المتكلم، إذ الإسم أصله البناء إنما أصله الإعراب فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ماوجدنا السبيل إليه بوجه. وقد وجدنا السبيل بأن نقول: إن ذهاب الإعراب هنا عارض، والعارض لايعتد به.

(ب) ماأيد به البصريين :

وهذه نماذج مما أيد به البصريين:ـــ

١ ـــ إمّا حرف عطف:

اختلف النحاة في إمّا، هل هي عاطفة أولا. فذهب ابن كيسان وابن عصفور وابن مالك ويونس وأبو على الفارسي والجرجاني، إلى أنها غير[1] عاطفة لملازمتها لحرف العطف ـــ الواو ـــ إذ لايمكن الجمع بين حرفين . وقال ابن معطي: إنها حرف عطف حيث أشار إلى ذلك بقوله:

وأَوْوُأَمَّــا فيهمــا مشهـــور الشك والإبهـــام والتخييـــر

وقد أيد ابن معطي في هذا الرأى أكثر النحاة كما قال ابن هشام[2]: وإما عاطفة عند أكثرهم . ويقول المبرد[3]: وأَمَّا إِمَّا «فانها تكون في موضع أو . ومعروف أن أو هي حرف عطف، فعرف أنَّ إِمَّا عاطفة عنده.

٢ ـــ مراتب النـــداء.

قسم ابن معطي النداء إلى مرتبتين هما: القريب والبعيد . فقال:

ياللبعيـــد وهيـــا وإن قَرُب نودي بالهمز وأي نحو: أَرَبْ

---

(١) انظر : الخزانة ٤٤٢/٤، شواهد العيني ١٤٨/٤، المقتضب للمبرد ٢٨/٣. الأشموني ١٠٩/٣، شرح التصريح ١٤٦/٢.

(٢) مغنى اللبيب ٦١/١، ٦٢ ، الأشمونى ١٠٩/٣، شرح التصريح ١٤٦/٢.

(٣) المقتضب ٢٨/٣.

وقال غيره من النحاة: ان للنداء ثلاث مراتب كآبن برهان[١] وآبن جمعه الموصلي حيث يقول[٢]: والأَولى أنْ يقال مراتبها ثلاث:

الاولى: أيا وهيا للبعيد مسافة وحكما كالنائم والساهي لزياده لفظها الحاصل منه مد الصوت المحتاج إليه لأجل البعد، فإن نودي بها القريب فلحرص المنادي على إقبال المدعو.....

٣ ـ القول في مذ ومنذ:

اختلف النحاة فيهما: هل هما اسمان أو حرفان؟

فسيبويه[٣] يقول: وأما منذ فهي حرف جر، وقد ضمت لأنها للغاية . وابن معط يقول إنها تأتي اسما وتأتي حرفا فيقول في ألفيته:

واجرر بحتى حتى مطلع وبعد مذ ومنذ إن شئت ارفع
تقول ماأكلت مذ يومان ومنذ يومان وهما ظرفان

ويقول آبن جمعه القواس[٤] يستعملان تارة اسمين وتارة حرفين جارين. فإذا ارتفع ما بعدهما فهما اسمان، والكلام معهما جملتان، ولاموضع للثانية من الإعراب على الأصح. ثم يؤيد رأى سيبويه بأن منذ تكون حرف جر . وأن مذ يغلب عليها الاسمية لأنها محذوفة العين بدليل ردها في التصغير إذا سمى بها نحو: منيذ . ويؤيدهما بذلك ابن السراج حيث يقول: يجوز أن يأتي كل واحد

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٣٠٤، همع الهوامع ١/١٢٧.
(٢) الشرح ص ٥٨٨.
(٣) سيبوية ٢/٤٥.
(٤) الشرح ص ٣٨٣.

منهما اسما، ويجوز أن يكون حرفا جارا . والموضع الذي يكونان فيه اسمين يكونان على ضربين: أحدهما أن يكون بمعنى الأمد من أول الوقت إلى آخره، والآخر أن يكون أول الوقت فقط. فأما الأمد فقولك: لم أرك مذ يومان أي أمد ذلك يومان: فمذ: مبتدأ، ومابعدها خبر لها. ولا تستعمل اسما إلاّ في الإبتداء خاصة.

واما أول الوقت فقولك: مارأيته مذ يوم الجمعة . والمعنى إبتداء ذلك، وأول ذلك يوم الجمعة، فهذا الضرب الثاني لايجوز فيه إلا التوقيت والإشارة إلى وقت بعينه.[١]

ويعبر ابن القواس عن هذا بقوله: ولأنهما مقطوعتان عن الإضافة مع إرادة المضاف إليه في المعنى أول المدة أو جميع المدة.

وقال الفراء: إن أصلها من ذو[٢]، وقال غيره إن أصلها من إذا ثم ركبا..

٤ ــ اعراب الأسماء الستة:

اختلف النحاة في إعرابها . فابن معط يقول في ألفيته:

وستة بالواو رفعا إن تضف والياء في الجر وفي النصب الألف

فيعتبر الألف والواو والياء حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها لثقله على الواو والياء، ولتعذره على الألف . وهو بهذا يتابع سيبويه[٣] في رأيه، ويشاركهما في هذا الأخفش في أحد قوليه.

---

(١) الإيضاح لأبى على الفارسي ص ٤٧.

(٢) المغنى ٣٧٣/١.

(٣) سيبوية ٧/١.

أما ابن السراج فيقول: إنها حروف إعراب، وأن الإعراب فيها ليس ظاهرا ولامقدرا، وعلى هذا فهي دلائل الإعراب بهذا التقدير.

وقال الزجاج والسيرافي: إنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة . ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها[١].

وقال المازني: إن الباء في قولنا . جاء أبوك هي حرف إعراب، وأن الواو والألف والياء نشأت عن اشباع الحركات . وفيها أقوال أخرى كثيرة.

وبهذا يظهر لنا رأي ابن معطي وموافقته لإمام النحو سيبويه . وينظر في الموضوع[٢].

٥ ــ القول في إسمية أو فعلية حبذا.

اختلف النحاة أيضا في حبذا. هل هي اسم أو فعل؟ وأتي كل فريق بأدلة تثبت صدق رأيه.

(أ) **فمن قال بفعليتها:** الأخفش وابن معطي وغيرهما . وقد أشار ابن معطي إلى فعليتها حين قال:

وجعلوا للمدح أيضا حبذا   فحب فعل وبه يرفع ذا

(١) الهمع ١/٣٩.
(٢) الأشمونى ١/٣٦، أوضح المسالك الشاهد ٦ ــ ٩، الإنصاف ١/١٧، شرح التوضيح ١/٧٢.

وقد استدل الشارح بأدلة أخرى فقال: حب فعل لازم في الأعرف أصله: حَبُبَ كظَرُفَ، لأنه من أفعال الغرائز الدالة على المبالغة التي أصلها اللزوم . فادغمت إحدى الباءين في الأخرى لاجتماع المثلين . والذي يدل على أنه فَعُلَ بالضم أمران. أحدهما: مجيء اسم الفاعل منه على فعيل نحو: حبيب. والثاني: نقل حركة عينه إلى فائه في قول الشاعر:

وحب بها مقتولة حين تقتل.

فَحُبَّ فعل ولفظه لفظ الماضي من غير الدلالة على الزمان.

(ب) وأما القائلون باسميتها فهم: المبرد[1] وابن السراج والسيرافي والخليل وسيبويه. وقال سيبويه[2] في ذلك ... وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع.

ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا ولاتقول حبذه، لأنه صار مع حب على ماذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم كالمثل، وذا: اسم إشارة للمؤنث. ونرى ابن معط هنا في هذا الموقف قد أيد بعض البصريين وخالف بعضهم الآخر.

٦ـ حبذا: مركبة أو مفردة:

يتفق كل من الأخفش وابن معطي والشارح وبعض المتقدمين على أن حب فعل، وذا : فاعلها وإنما جعلا معا بمنزلة كلمة واحدة.
ويتفق ابن معطي مع ابن السراج في هذا أن حبذا بمنزلة نعم في العمل فيقول.

---

(١) المقتضب ٢/١٤٣.

(٢) سيبوية ١/٣٠٢.

وجعلوا للمدح أيضاً حبذا فحب فعل وبه يرفع ذا
واقترنا معاً فصارا مدحا كحبذا نصح الشفيق نصحا

وأشار إلى أنها كنعم في العمل فقال:

وحبذا محمد رسولا والحال والتمييز في ذا قيلا

ويتفقا في القول: إننا إذا قلنا: حبذا رجلاً زيد، كان بمنزلة: نعم رجلاً زيد. فرجلاً: نصب على التمييز للمضمر لأنه يقع على كل شيء، ورجلاً: تمييز. ويجوز أن يكون منصوبا على الحال من ذا. والحق أن هناك فرقا بين حبذا ونعم. فقولنا : حبذا زيد: مبتدأ وخبر. وقولنا: نعم زيد: فعل وفاعل. ونرى مما سبق توافق ابن معطى وابن جمعه مع أئمة النحو.

٧ــ صيغة: ماأحسن زيداً التعجبية:

اختلف النحاة حول هذه الصيغة آختلافا كبيرا وخاصة في ما[١]:

(أ) **ابن السراج**: قال إنها إسم موصول لاصلة لها. وهو مبتدأ موضعه الرفع، والجملة الفعلية بعده خبر المبتدأ.

(ب) **الأخفش** :قال إنها موصولة أيضا، ولكنه يخالف ابن السراج في أن جملة أحسن زيدا: صلة الموصول. والخبر محذوف وهو باطل.

(جـ) **سيبويه[٢]والخليل وابن معطى**:اتفقوا على انها نكرة مبهمة غير موصولة ولاموصوفة. وقد نص على هذا ابن معط في ألفيته حيث قال:

---

(١) انظر في هذا الموضوع : الإنصاف ص ٨١ ــ ٩٥، أسرار العربية ١١٣ ــ ١٢٥.
الأمالي لابن الشجرى ١٣١/٢ ــ ١٣٤، الأشباه والنظائر ١٣١/٢.
شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧، حاشية الكافية للرضى ٢٨٨/٢.
والمقتضب ١٧٣/٤ ــ ١٧٧.

(٢) سيبوية ٣٧/١.

تقول ماأحسن خالـــدا فمـــا مبتـــدأ منكـــر قد أبهمـــا

وزاد ابن السراج ذلك بأن قال: إن الفاعل في التعجب هو المفعول مثل ماكان معناه هو انك اذا قلت شيء أحسن زيدا فليس أن غير زيد حسنه، وإنما شيء منه حسن: أنفه أو عينه[1]. ولم يتعرض ابن معط أوالشارح لمثل هذا.

٨ ـــ تقديم خبر كان عليها:

اختلف النحاة في جواز تقديم خبر كان عليها. فقد أجاز ابن السراج تقديم خبر كان عليها ولو كان جملة[2]. وكذلك توسطه بينه وبين إسمها إلاّ أنّ معظم النحويين لايجيزون ذلك إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا.

فلا يجيزون مثل قولنا: كان طعامَكَ زيدٌ آكلًا ولا كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ.

فإذا كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا جاز أن يلى كان مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسع في الظروف والمجرورات.

أما ابن معط فقد كان أكثر تنظيما في هذا الموضوع. فقسمها إلى ثلاثة أقسام:

(أ) **قسم جائز باتفاق.** وقد جمعها بقوله:

وجملة الأفعـال كان أضحـى أصبـح ظل بات صار ليس

والسبعـة الأولـى تقـدم الخبـر فيها عليها وعلى اسمها اشتهر

فنقول: قائما كان زيد، وإنما جاز ذلك لأنها أفعال متصرفة في نفسها، متصرفة في معمولها قياسا على تقديم المفعول، ولوروده في القرآن الكريم. فلو لم يجز تقديم الخبر مطلقا لما كان من جملتها ماهو واجب التقديم. وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم ليسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم﴾. فيوم: معمول لمصروف.

---

(١) شرح الإيضاح ١/٧٥.

(٢) الهمع ١/١٢٤.

(ب) **قسم ممنوع التقدم**:وقد بين ابن معط عددها وسبب المنع فقال:

ولاتقـــدم الخبـــر المقتـــرن بما عليهـا وهـى خمس بينه

وهي: مازال، ومالنفك، ومافتيء ومابرح. وهي لايجوز تقديم أخبارها عليها عند جمهور البصريين. وأجازه ابن كيسان وبعض الكوفيين.

(جـ) **جواز الأمرين**:وهو مايحتمل الأمرين. فحرف النفى إن كان «ما» امتنع التقديم لأنها أمُّ الحروف النافية، فمراعاة جانب النفى فيها أقوى. وإن كان لم ولا وإن جاز التقديم. وأما ليس فذهب الأكثرون إلى جواز تقديم خبرها عليها، ومنع منه المبرد والسيرافي وعبد القاهر وابن الأنبارى.

٩ ـــ إسم لا النافية مبنى أو معرب:

اختلف العلماء في آسم لا النافية : هل هو مبنى أو معرب. فذهب ابن السراج إلى القول بأنه مبنى إذا كان مثنى ونسب هذا القول إلى سيبويه والخليل. ولذلك يقول سيبويه[١]: تعمل لا فيما تنصبه بغير تنوين، وترك التنوين لازم لأنها مع مابعدها بمنزلة خمسة عشر. وأما ابن معطى فيقول:

وآبن على الفتح الذى قد وردا منكـراً غيـر مضاف مفـردا

مركبـاً مع لا كخـمسة عشر مضمنا من نحو قولـي لاوزر

ويقول ابن جمعه القواس[٢]: «واختلف النحاة فيه من جهة أنه معرب أو مبنى. فالأكثر على أنه مبنى اللفظ منصوب المحل. وذهب الزجاج، والسيرافي والرماني إلى أنه معرب، وفتحته فتحة إعرابية. وإليه ذهب الكوفيون».

ثم يقول وأشار المصنف ـــ ابن معطى ـــ إلى علل البناء فقال :

أحدهما: أنها مركبة مع اسمها، والتركيب يوجب البناء بدليل امتناع الفصل

---

(١) سيبوية ١/٣٤٨.

(٢) الشرح ص ٩٤٧.

بينهما بالظرف. وإليه أشار بقوله: مركبا مع لا. أي أنه يليها بلا فاصل.
الثاني: أنَّ اسمها متضمن معنى الحرف الدال على عموم النفى.
وقال أبو علي الفارسي: قولك: لايدين بها لك بمنزلة: لاحول لك ولا قوة إلا بالله ألا ترى أنه ليس مضافا إلى شيء، وإذا لم يكن مضافا كان في حكم المفردة المبنية في هذا الباب .....

وهذه بعض النماذج لآراء ابن معطى النحوية التى أيد بها البصريين وأشار إلى هذا التأييد إشارة صريحة في أشعاره.

١٠ ــ الإختلاف في آشتقاق الإسم:

فقد عرض رأي البصريين والكوفيين ثم أشار لتأييده للبصريين فقال:

وآشتق الاسم من سما البصريون واشتقــه من وسم الكوفيــون
والمــذهب المقــدم الجلــى دليلــه الأسمــاء والسَّمَــيُّ

ثم يأتى ابن جمعه شارحا هذا فيقول:

فقد ذهب البصريون إلى أن الإسم مشتق من السمو وهو العلو ووزنه إمافِعْل كعِدْل وإما فُعْل كقُفْل فحذف لامه اعتباطا. وجيء بهمزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن. ووزنه حينئذ إفْعٍ بحذف لامه. وذهب الكوفيون إلى أنه من السمة وهي العلامة، لأن الإسم علامة على المسمى وأصله عندهم وَسْمٌ، فحذفت فاؤه وعوض عنها الهمزة، فوزنه حينئذ إعْل. والأول أظهر لامور.. ثم يذكر ذلك.

١١ ــ الإختلاف في أيهما الأصل : المصدر أم الفعل.

يقول ابن معطى:

واشتــق كوفيـون أيضا المصدرا من فعلـه نحـو نظـرت نظـرا

واشتق منه الفعل أهل البصرة　وذا الذى تليق به النصرة
إذ كل فَرْع فيه مافي الأصل　وليس في المصدر ما في الفعل

فنراه يعرض الرأى الكوفي، ثم الرأى البصرى ويقول: وهو الذى يليق بالانسان أن ينصره. ويعلل ذلك لأن كل فرع فيه ما في الأصل.

والمصدر ليس به مافي الفعل. إذ أن الفعل يدل على الحدث والزمان بينما المصدر لايدل إلا على حدث دون اقتران بزمن معين.

١٢ ـ الترخيم:

قال ابن معطى:

ثم إذا زاد المنادى العلم　على ثلاثة فقد يرخم

اشترط البصريون لترخيم المنادى شروطا منها:ـ

١ ـ أن يكون علما.

٢ ـ أن يكون مفردا، أى لايكون جملة في الأصل كبرق نحره.

٣ ـ أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف لأن الثلاثى أقل الأصول في المتمكن وأخفها.

٤ ـ أن يكون مستغاثا به لأنه معرب في النداء.

٥ ـ أن لايكون مندوبا لأن المراد من الندبة مد الصوت، ومن الترخيم حذفه وقطعه فتنافيا.

وقد ذكر ابن معطى في البيت السابق شروطا ثلاثة منها، أيدهم فيها وسكت عن الإثنين الأخيرين.

١٣ ـ لكن العاطفة:

اشترط البصريون لمجيء لكن عاطفة أن تكون مسبوقة بنفي. وهذا مااشترطه ابن معطي في فصوله[1].

---

(١) ورقة ٤٨أ ، ص ٧٩ من الفصول.

ويقول ابن جمعه القواس[1] في حديثه عن لكن... وإنما لزم أن يتقدم لكن نفي، لأن الإستدراك يقتضي مغايرة ماقبلها لما بعدها، والمغايرة إنما تحصل إذا وقع بعدها مفرد بالإثبات بعد النفي.. ولهذا قدرت إلاّ في الإستثناء المنقطع بلكن. والكوفيون يجيزون العطف بها في الإيجاب قياسا على بل.

١٤ ـــ نداء لفظ الجلالة:

أشرت في شاهد سابق إلى رأي ابن معطي في منع حذف أداة النداء مع لفظ الجلالة. ولكن في كتابه الفصول[2] يخفف من حدة هذا الرأي ويقول: إنه قد تحذف أداة النداء في قولنا ياالله. وإذا حذفت فقد يعوض عنها الميم، وهذا مايقول به البصريون بدليل أنهم لايبيحون الجمع بينهما إلاّ في الضرورة.

١٥ ـــ العطف على المضمر:

قال ابن معطي :

والمضمر المجرور إنْ عطفتا عليه جيء بمابه جررتا
نحو مضى به وبالغلام وشذ منه بك والأيام

أجمع البصريون على منع العطف على المضمر المجرور إلاّ بإعادة الجار نحو: مررت بك وبزيد. وقد ورد في القرآن الكريم ﴿مِنْكَ وَمِنْ نُوْحٍ﴾[3] وهو المراد بقول المصنف: جيء بما به جررتا. أي جيء بالحرف الذي جررت به المعطوف عليه في المعطوف. وأجاز الكوفيون العطف مطلقا بدون وجود الجار

---

(١) الشرح ص ٧٨٤.
(٢) ورقة ٣٣ ب ص ٧٩.
(٣) سورة الأحزاب آية ٧.

فيجيزون: بك والايامِ. وآحتج البصريون بامور لتأييد رأيهم. وابن معطي في رأيه هذا مؤيد لرأي أبي القاسم الزجاجي(١) أُستاذ أُستاذه.

١٦ ـ استعمل ابن معطي مصطلحات البصريين في ألفيته.

ومن هذه المصطلحات: التمييز الذي يستعمله البصريون. والكوفيون يستعملون كلمة التفسير. ولفظة الجر التي يستعمل الكوفيون بدلها كلمة الخفض وغيرها كثير من المصطلحات البصرية مثل: الممنوع من الصرف، الظرف، العطف، الجار والمجرور، النعت، البدل، المتعدي واللازم، ضمير الفصل، البناء، الإعراب، ألقاب الإعراب.

(جـ) مامال به إلى الكوفيين:

لم يكن ابن معطي متعصبا لدرجة كبيرة للمذهب البصري، كانت له شخصيته المستقلة، يوافق البصريين في كثير من القضايا، ولكنه كان يبيح لنفسه أن يأخذ برأي غيرهم، بما يراه أقرب إلى الصواب من وجهة نظره، ولذا نراه قد أخذ من الكوفيين وأيدهم. ومن هذه المواقف:

١ ـ استعماله لبعض المصطلحات الكوفية ومنها على سبيل المثال:
استعمال عبارة الجحد بدلا من النفي التي يستعملها البصريون. ومالم يسم فاعله بدلا من المبني للمجهول، والصفة بدلا من النعت وغيرها.

٢ ـ ذهب ابن معطي في الفصول(٢) إلى أنه يجوز أن نقول: كذا درهمٍ. بالإضافة وهذا مايؤيد رأي الكوفيون.

(١) مجالس العلماء ص ٣٢٠ ، ٣٢١.
(٢) ورقة ٥٢ ب ، الفصول ص ٨١.

وقد فرق ابن هشام[1] بين كذا وأي فقال: إن تمييزها (كذا) واجب النصب. فلا يجوز جره بمن اتفاقا، ولابإضافة خلافا للكوفيين، حيث أجازوا في غير تكرار ولاعطف أن يقال: كذا ثوب، وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم أنه يلزم بقول القائل له عندي كذا درهم مائة. كذا دراهم ثلاثه. وبقوله: كذا درهما، أحد عشر. وبقوله كذا درهما: عشرون وبقوله كذا وكذا درهما: أحد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصحيح.

وقد وافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي الإضافة: المبرد والاخفش وابن كيسان وابن عصفور. وقد أيد هذا السيوطي[2] حيث قال إن ابن معطي قد تابعهم على ذلك في فصوله.

٣ ــ سكران ومنعها من الصرف:

منع ابن معطي صرف سكران لعلتين: الوصفية والألف والنون. ولذلك يقول:

وزائدا الوصف كمثل سكران مقابلا سكرى كذا صرف عريان

وهو برأيه هذا يؤيد الكوفيين الذين يقولون إن المانع من الصرف لسكران هو الألف والنون والوصف. وهذا غير صحيح. فهناك كلمات توفرت فيها الوصفية وزيادة الألف والنون ومع هذا صرفت مثل ندمان وعريان.

ويقول البصريون: إن سكران قد منعت من الصرف لمشابهته ألفي التأنيث، وقد أتى ابن جمعه بأدلة تثبت بطلان الرأي الكوفي فقال: وهذا باطل لتحققه في ندمان وعريان مع كونهما مصروفين بالإتفاق. وحول هذه النقطة كلام طويل.

٤ ــ يعد ابن معطي في ألفيته أن العلم هو أعرف المعارف فيقول :

أولها الأعلام وهذا موافق لرأي السيرافي، الذي يري أن العلم هو أعرف المعارف. ويعتبر السيرافي من زعماء المدرسية البصرية.

(١) مغنى اللبيب ١/٢٠٥.

(٢) الأشباه والنظائر ٤/١١٨.

(د) ماما‌ل به إلى البغداديين:

أما بغدادية ابن معطي فلم تكن ظاهرة أو واسعة، وقد بدت ملامحها في تأييده لمذهب أبي على الفارسي وابن جني والزجاجي. وهذه نماذج لذلك:

١ ــ تقديم خبراً ليس عليها:

اختلف النحاة حول تقديم خبر ليس عليها بين مجوز لهذا التقديم ومانع. فالذين منعوا التقديم: احتجوا بأن ليس فعل غير متصرف. فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، فلما كان غير متصرف في نفسه فينبغي ألا يتصرف في عمله. ومن الذين مانعواالتقديم: االكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج.

وأما الذين أباحوا فقالوا بجواز التقديم مثل: قائما ليس زيد فهم: أبو علي الفارسي وابن برهان وغيرهم. وقد احتجوا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[1] فإنّه قدم معمول خبر ليس عليها. فقوله: يوم يأتيهم متعلق بمصروف الذي تقدم على ليس، ولما تقدم معمول الخبر على ليس فمن باب أولى أن يتقدم الخبر. وقد أجاز ابن معطي التقديم فيقول:

:

.... أصبح ظل صار بات ليس

والسبعة الأولى تقدم الخبر فيها عليها وعلى اسمها اشتهر

وقد احتج من أباح التقديم[2] بقوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾[1].

---

(١) سورة هود آية ٨.

(٢) الإنصاف ٩٢/١ ــ ٩٩، المقتضب ١٩٤/٤، سيبوية ٢٨/١، ٤٥، أسرار العربية ١٤٠، المفصل ٢٦٩.

٢ ــ القول في «مع»

كان لابن السراج وجهة نظر في مع. فقد عدها اسما مستدلا على أن حركة آخرها مع تحرك ماقبلها. وقد علل الزجاج نصب معكم في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُم إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُون﴾[١] على أنها كالظروف منصوبة. وأشار ابن معط لظرفيتها بقوله:

ولدن منها وكذا عند ومع   فهذه وشبهها انصبها جمع

ويستدل ابن القواس[٢] على آسميتها بقوله: وما مع فمعناها المصاحبة. ويدل على اسميتها تنوينها ودخول حرف الجر عليها. فالتنوين كقول الشاعر:

تقول وقد مال الغبيط بنامعا   ....

وأما دخول حرف الجر عليها فكقولهم: جئت من معه. وعدّ ابن السراج أن الظرف والجار والمجرور، قسم مستقل برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة. وهذا هو رأى أبي على الفارسي[٣]. ووصفه بأنه مذهب حسن.

٣ ــ اقسام الخبر:

يعتبر ابن معطى أنَّ خبر المبتدأ يأتى على أربعة أقسام[٤]:

١ ــ الجملة من مبتدأ وخبر.
٢ ــ الجملة من فعل وفاعل.

---

(١) سورة البقرة ١٤.
(٢) الشرح ص ٥٤٥.
(٣) ارتشاف الضرب ١٥٦.
(٤) انظر : الفصل الاول من الباب الثالث من الفصول ص ١٩٨ ــ ٢٠٠.

٣ ـــ شرط وجزاء.

٤ ـــ ظرف أو جار ومجرور.

وتقسيمه هذا مأخوذ من أبى على الفارسى

٤ ـــ الإمالة:

يقول ابن معطى[١] أن للإمالة موجبات وموانع...

ويقول ابن إياز:[٢] وقول المصنف لها موجبات سبقه إليه أبو على الفارسى.

ابن معطى والألفية:

يعتبر ابن معط الرائد في استعمال لفظ «الألفية» في أشعاره فقد اطلق على ألفيته هذه التسمية حيث قال:

هذا تمام الدرة الألفيـــة نحويـــة أشعارهـــم المرويـــة

تبعه بعد ذلك ابن مالك حيث قال:

فائقـــة الفيـــة ابـــن معـــط وتقتضى رضا بغيـــر سخـــط

وتبعه بعد ذلك الناس. فقد استعملها أيضا زين الدين أبو التقى شعبان ابن محمد بن داود بن على المصرى المتوفى سنة ٨٢٨هـ حيث ألف ألفية في النحو سماها «كفاية الغلام في إعراب الكلام[٣]». وقد ذكر الأستاذ الزركلى[٤] أن عبد العزيز بن عبد العزيز اللمطى المكناسي الميمونى المتوفى سنة٨٨٠هـ قد ألف ألفية في النحو. ثم جاء بعده السيوطى المتوفى سنة٩١١هـ، فألف ألفية

---

(١) انظر الفصل السادس من الباب الخامس ص ٢٥٦ ـــ ٢٥٧.

(٢) المحصول في شرح الفصول ورقة ٢١٦أ.

(٣) الضوء اللامع ٣/٣٠١، شذرات الذهب ٧/١٨٤، الفصول الخمسون ٣٧، فهرس دار الكتب المصرية ٢/٥٤.

(٤) الأعلام ٤/١٤٥.

جامعة لألفية ابن معط وابن مالك. وهناك ملاحظة هامة وهي إدعاء هؤلاء الشعراء والمؤلفين أنَّ ألفية كل واحد منهم أفضل من ألفية من سبقه. فقد قالها ابن مالك وابن الحاجب والسيوطي ... إلا أنّ ابن معطي لم يذكر هذا لأنه لم يسبق بشعر يحمل هذا الإسم.

ولم تختص هذه التسمية على النحو فقد، فقد وضعت في العلوم الأُخرى: فهناك ألفية في الألغاز ألفها: أبو بكر بن محمد بن إبراهيم الأريابي المتوفى سنة ٦٧٩هـ حيث ألف «الألفية في الألغاز الخفية» ثم تلاه الحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسن المتوفى سنة ٨٠٦ هـ[١] حين كتب ألفية في أصول الحديث.

ومحب الدين محمد بن شحنة الحلبي المتوفى سنة ٨١٥هـ[٢] حين ألف ألفية في الفرائض، وشمس الدين محمد بن البرماوي الشافعي المتوفى سنة ٨٣١ هـ حيث ألف ألفية في أُصول الفقه.

والشيخ زين الدين عمر بن مظفر الوردي المتوفى سنة ٧٤٩هـ [٣] حين ألف ألفية في التعبير. وبرهان الدين ابراهيم بن محمد القباقبي الحلبي المتوفى سنة ٨٥٠هـ.[٤]

ألفية في المعاني والبيان: وإلى جانب تفرد ابن معطي بالتسمية بالألفية وسبق غيره، وتقليدهم له، فقد تفرد بشيء آخر، حيث اعتاد الناس أن ينظم الشاعر قصيدته أو أرجوزته على بحر واحد، إلا أن ابن معطي قد خرج على هذه القاعدة ونظم ألفيته على بحرين هما: الرجز والسريع. ومع أن عددا من المشتغلين بالنحو والادب قد اثنوا على مقدرة ابن معطي الفنية في توفيقه بين

---

(١) الأعلام ٢٠٤/٥.

(٢) الأعلام ٢٧٣/٧.

(٣) معجم المؤلفين ٣/٨.

(٤) الأعلام ٣٥٢/٦.

البحرين الرجز والسريع، واعتبروها دليلا على مقدرته الفنية العالية، حيث أن التقارب كبير جدا بين الرجز والسريع حتى لايميزه إلاّ من أوتى أُذنا موسيقية مرهفة، إلاّ أننى أقول إنّ النظم على هذه الطريقة كان من العقبات التى أثرت على انتشار واشتهار ألفية ابن معطى. فالبحر السريع من أثقل البحور الشعرية لما يدخله من زحافات وعلل. ولاأعرف سببا مقنعا لابن معطى لنظمه قصيدة على بحرين مختلفين.

ثم يبين ابن معطى الدواعى لنظم هذه الألفية فيقول:

وذا حدا إخــوان صدق لى أن آقتضوا منى لهم أن أجعلا
أرجــوزه وجيــزة في النحــو عدتها ألف خلت من حشو
لعلمهــم بأن حفــظ النظــم وفق الذكــى والبعيــد الفهــم
لاسيمــا مشطــور بحــر الرجــز إذا بنــى علــى ازدواج موجــز
أو مايضاهيــه من السريـــــع مزدوج الشطـــور كالتصريـــــع

ومع هذا فقد أقبل عى دراسة الألفية وشرحها عدد لابأس به من العلماء وكان قد شرحها كل من:ـــ

١ ـــ أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالى بن منصور بن على بن الخباز الاربلى[1] الموصلى النحوى الضرير المتوفى سنة ٦٣٧هـ.

٢ ـــ محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سجمان جمال الدين أبو بكر الوائلى البكرى الأندلسى الشريشى[2] المالكى المتوفى سنة ٦٨٥.
واسم هذا الشرح:
التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية. وهو شرح كبير في مجلدين وموجود الآن بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية.

(١) نكت الهيمان ص ٦٩، بغية الوعاة ٣٠٤/١، كشف الظنون ١٥٥ ـــ ١٥٦.
(٢) بغية الوعاة ٤٤/١، كشف الظنون ١٥٥ ، ١٥٦.

٣ ـــ عز الدين أبو قرشت. الحسن بن عبد المجيد بن الحسن[١]. ويعرف بسعفص المراغى النحوى المتوفي سنة ٦٦٦هـ.

٤ ـــ محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقى[٢]، بدر الدين المعروف بابن النحوية المتوفى سنة ٧١٨هـ.

٥ ـــ أحمد بن محمد بن عبد الوالى جبارة المقدسى المرداوى الصالحى[٣] شهاب الدين المتوفى سنة ٧٢٨هـ.

٦ ـــ احمد بن يوسف بن مالك الرعينى الألبيرى ثم الغرناطى أبو جعفر الاندلسى[٤] المتوفى سنة ٧٧٩هـ. وقد ذكر في الدرر الكامنة[٤] في ترجمته: «وشرح ألفية ابن معط شرحا عظيما حافلا في أحد عشر مجلدا بخطه. وهو خط حسن على طريقة المغاربة. أبان في هذا الشرح عن علم جم، وإطلاع كثير، ونظر دقيق». ثم ذكر المستشرق بروكلمان[٥]: أن هذا الشرح موجود في مكتبة برلين برقم (٦٥٥٤).

٧ ـــ عبد المطلب بن المرتضى الحسينى الشريف الجزرى المتوفى سنة ٧٣٥هـ قال عنه ابن حجر[٦] «وشرح ألفية ابن معطى وكان سمعها من تقى الدين يوسف بن مطير الجزرى لسماعها من ناظمها.

٨ ـــ عمر بن مظفر محمد زين الدين بن الوردى الحلبى الشافعى[٧] المتوفى سنة ٦٤٩هـ واسم شرحه: ضوء الدرة.

---

(١) تلخيص مجمع الآداب لابن القوطى، القسم الأول من الجزء الرابع ص ٧٣ ـــ ٧٤.

(٢) بغية الوعاة ٢٧٢/١، كشف الظنون ١٥٥ ، ١٥٦.

(٣) الأعلام ـــ الزركلى ٢١٤/١، كشف الظنون ١٥٥.

(٤) الدرر الكامنة ٣٦١/١.

(٥) تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان ٣٠٦/٥.

(٦) كشف الظنون ١٥٥ ، الدرر الكامنة ٢٨/٣.

(٧) بغية الوعاة ٢٢٦/٢، الدرر الكامنة ٢٧٢/٣.

٩ ــ محمد بن أحمد بن على بن جابر الأندلسي الهوارى المالكى، أبو عبد الله الأعمى النحوى[١]، المتوفى سنة ٧٨٠هـ. وقد قال صاحب كشف الظنون[٢] عن هذا الشرح أنه واقع في ثماني مجلدات.

١٠ ــ محمد بن محمود بن أحمد البابرتى الحنفى أكمل الدين المتوفى سنة ٧٨٦هـ[٣].

١١ ــ يوسف بن الحسن بن محمد أبو الحسن الحموى الشافعي المتوفى سنة ٨٠٩هـ [٤].

وقد جعل هذا الشرح لألفية ابن معطى: السخاوى والشوكانى، على حين جعله لألفية ابن مالك والسيوطى، وابن العماد، وحاجى خليفة والزركلى.

١٢ ــ تقى الدين أبى إسحاق إبراهيم بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائى والنسخه موجودة بمكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة.

١٣ ــ عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلى[٥] المتوفى سنة ٦٩٦هـ وهو مانحن بصدد تحقيقه الآن. وبعد : فهذه الشروح الكثيرة دليل على جودة الألفية واشتهارها حتى أننا لنرى ان هؤلاء الشراح من مختلف الأقطار الإسلامية.

---

(١) بغية الوعاة ٣٤/١، مفتاح السعادة ١٩٥/١.

(٢) كشف الظنون ١٥٥/١.

(٣) بغية الوعاة ٢٣٩/١، كشف الظنون ١٥٥/١ ، ١٥٦.

(٤) الأعلام ٢٩٩/٩.

(٥) بغية الوعاة ٩٩/٢، تلخيص مجمع الآداب / القسم الأول من الجزء الرابع ص ٢١٠.

أثر ألفية ابن معطى في مصنفات الآخرين :ــ

يعد ابن معطى من أئمة عصره، ومن المبدعين في هذا الفن. وقد ألّف العديد من المصنفات، شرح بعضها، وفقد بعضها الآخر، ولم يعرف بعد عنه شيء ومن أشهر مؤلفات ابن معطى: ألفيته ثم تلاها: الفصول الخمسون. وكما ذكرت فقد كان ابن معطى رائدا في هذا النمط النحوى الكامل المتكامل.

وقد شارك ابن معطى في القضايا النحوية التى طرحها العلماء وأئمة النحو في عصره وفي عصر من سبقه، وقد أوردت نماذج عن هذا التوافق أو الخلاف بينه وبين غيره من أئمة النحو.

ورجل بلغ هذا المستوى، من سداد الفكر، وقوة المنطق، لابد أن يؤثر في غيره. فأقبل الناس على قراءة الألفية. ودراستها وتدريسها. وكان ممن قام بهذا ابن مالك.

ولهذا فلا غرابة أن يتردد ابن معطى في مؤلفات الآخرين. فقد أخذت منه كتب كثيرة، مستدله على مواقفه ورأيه النحوى. وأذكر هنا بعض النماذج من الكتب التى أخذت أو استشهدت بآراء ابن معطى.

(ا) كتاب اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام.[1]

«لما فرغ من ذكر المعارف شرع في سرد تفاصيلها باختصار مجحف على ماوضعه عليه كتابه، وبدأ فيها بالمضمر لأنه أعرف. وسمعت من ينقل أنه قد قيل في كل من المعارف الخمسة أنه أعرف المعارف وهو غريب[2]. وأنا وقفت عليه في العلم ورأيت من عزاه الى سيبيويه وكأنه اختيار ابن معطى في فصوله، ولهذا قدمه..

وبعد العودة إلى الفصول: لم يشر ابن معطى إلى مانقله ابن هشام، ولم يشر إلى تقديمه للمضمر لأنه أعرف المعارف، بل ذكر أن ابن معطى في الأصل قال: المعرفة: ماخص واحداً دون الآخر، وهى

(١) رسالة دكتوراه قام بتحقيقها هادى نهر سنة ١٩٧٤/ كلية الآداب جامعة القاهرة.

(٢) انظر ص ١٠٧ من الرسالة المذكورة.

خمسة أقسام: العلم والمضمر والإشارة وماعرف باللام وماأُضيف إلى واحد من هذه الأسماء[1].

(ب) ويقول ابن هشام[2]:
ومقتضاه أنّ الكلام لايختص بالمفيد لأن الحد الصادق على كل من جملتى الشرط والجزاء، والجملة الواقعة صلة مع أن كلا ذلك غير مفيد . والمصنف في هذا موافق للزمخشرى في مفصلة وابن الحاجب في كافيته. وذهب جماعة إلى أن شرط الكلام الإفادة وهو اختيار الجزولي وابن مالك وابن معطى والحريرى وغيرهم.

وبالعودة الى فصول ابن معطى نراه يعرف الكلام بقوله: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع[3].

(جـ) ويقول ابن هشام[4] في أقسام الكلمة:
.. وهي اسم وفعل وحرف. أقول (ابن هشام) لما انتهى من تعريف الكلمة شرع في ذكر أقسامها وهي ثلاثة باتفاق من يعتد به: اسم وفعل وحرف، والدال على ذلك أمران: أحدهما: الإستقراء من أئمة اللغة كأبى عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم. ويقال أن البادىء بهذه المقالة أمير المؤمنين على ابن أبي طالب رضى الله عنه.
والثانى: القسمة الدائرة بين النفى والإثبات، ولهم فيها طرق: أحدها طريق ابن معطى في فصوله:

---

(١) انظر الفصول الخمسون، ص ٢٢٥.
(٢) ص ٣١ من الرسالة المذكورة.
(٣) الفصول ص ١٤٩.
(٤) كتاب اللمحة البدرية ص ١٥.

وبالعودة إلى فصول[1] ابن معطى نراه يعبر عن هذا بقوله:
إن الكلمة إما أن يخبر عنها وبها وهى الإسم أو لايخبر عنها ولابها وهى الحرف، أو يخبر بها لاعنها وهى الفعل «ووجه فساد هذا الرأى أنها غير جامعة مانعة لهذا التعريف.

(د) ويقول ابن هشام[2]:
.. قدم النظر في الكلمة قبل النظر في الكلام لأن المفرد سابق على المركب طبعا، فانبغى أن يسبقه وضعا. ومن ثم عيب على الجزولى وآبن معطى فانهما عكسا هذا المنهج، وربما حسن بعضهم صنيعهما لأن الكلام هو المطلوب بالذات..

وبالعودة إلى فصول[3] ابن معطى نراه قد بدَأ بالكلام ثم الكلم ثم الكلمة..

٢ ــ الأشباه والنظائر للسيوطى:

أكثر السيوطى من الإستشهاد بأقوال ابن معطى في الألفية والفصول الخمسون حتى زاد استشهاده على خمسين مرة ضمنها كتابه بأجزائه الأربعة.

(أ) قال السيوطى[4]

وقال ابن القواس: قيل إن تنوين عرفات تنوين الصرف لفظا وصورة، والجر فيها دخل تبعا للتنوين، ولو كانت لاتتصرف لامتنع دخول الجر عليها. وأُجيب

(١) الفصول ص ١٥٠.
(٢) اللمحة البدرية ص ٢.
(٣) الفصول ص ١٥٠.
(٤) الأشباه والنظائر ٢٥٦/١.

بأن: الجر دخلها تبعا لتنوين المقابلة وقيل: التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب.

وأُبطل بأنه لو عوض عنها لما حصل إنحطاط الفرع عن رتبة الأصل.

وبالعودة لشرح ابن القواس نراه قد نقل ماقاله السيوطي حقا.

(ب) ويقول السيوطي[1].

وقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معطى التصغير وصف في المعنى، وفائدته الإختصار، فإذا قلت: رجل: آحتمل التكبير والتصغير. فإذا أردت تخصيصه قلت: رجل صغير. فإن أردته مع الاختصار قلت: رجيل. وكذلك لايصغر الفعل.

وبالعودة لشرح ابن القواس نراه يقول هذا[2].

(جـ) ويقول[3] **في موضع آخر:**

قال ابن القواس في شرح الدرة: أمس مبني لتضمنه معنى لام التعريف . فإنه معرفة بدليل أمس الدابر، وليس بعلم ولامبهم ولامضاف ولامضمر، ولا بلام ظاهر فتعين تقديرها. والفرق بين المعدول والمتضمن أن المعدول لايجوز اظهار اللام معه، والمتضمن لا. وقولنا: الأمس: اللام دخلت بعد تنكيره، واعرابه كما يعرب إذا أُضيف أو صُغرّ أو ثُنّي أو جُمِع. وقيل: زائدة كالتى في النسر. انتهى. وبالعودة لشرح ابن القواس نراه يقول هذا[4]:

---

(١) الأشباه والنظائر ٣٢/١.
(٢) الشرح ص ١٢١٠.
(٣) الأشباه والنظائر ١٠٥/١.
(٤) الشرح ص : ٢٣٣.

(د) ويقول[1] في مكان آخر:

وقال ابن القواس في شرح الدرة: إنما كان إنْ أصلُ ادوات الشرط لأنها حرف، وأصل المعانى للحروف، ولأن الشرط بها يعم ماكان عينا أو زمانا أو مكانا، ومن ثم اختصت بأمور منها: جواز حذف الفعلين بعدها..

وبالعودة للشرح نراه يقول هذا.

(هـ) ويقول[2] في مكان آخر:

ذكر ابن معطى في الفصول : أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحرف. وقال ابن إياز في شرحه: وتعليل بنائها لشبهها بالحروف غريب لم أر أحدا ذكره غيره.

وبالعودة إلى الفصول نراه يقول[3] في العلل الموجبة بناء الإسم وهي : إما شبهه بالحرف كالمضمرات والإشارات والموصلات .....

٣ ــ خزانة الأدب للبغدادى

وأما البغدادى: فقد نقل ايضا عن ابن معطى وفي أكثر من موضع من الخزانة فيقول[4]فقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معطى أنه روى إبقالها بالرفع مسندا الى المصدر.

وبالعودة للشرح[5] نجد أن ابن معطى قد قال: إن ابقالها يروى بالنصب وبالرفع كما ذكره البغدادى.

ويقول[6] في مكان آخر... ومنهم ابن معط، قال: وأبدلوا الفعل من الفعل إذا

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٠٩.

(٢) المرجع السابق ٣/٥٦.

(٣) الفصول الخمسون ص ١٦٦.

(٤) الخزانة ١/٢٢.

(٥) الشرح ٤٨٤.

(٦) الخزانة ٢/٣٧٤.

كان بمعناه.. قال ابن الخباز: إنما يكون ذلك إذا ترادف اللفظان كقولك: من يأتي يمشي إليّ أُكلمه وقد أشار إليه ابن الخباز بان هذا في كتاب الفصول.

وبالعودة إلى فصول ابن معطى لم يشر إلى هذا النوع من البدل.

٤ ـ أثر ألفية ابن معطى في ألفية ابن مالك.

أما ابن مالك فالحديث عنه طويل، فقد سبق له أن درّس ألفية ابن معطى لطلابه وَقَبْلَ البدء بتأليف ألفيته. والقارىء لبيت ابن مالك في ألفيته:

....

فائقـــــة ألفيـــــة ابـــــن معطـــــى

يتصور أن تفوقا واسعا وكبيرا بين الأولى والثانية. ولكن القارىء والمطلع على الألفيتين يخرج بانطباع آخر غير الإنطباع الأول.

فهناك فروق بين الألفيتين أذكر بعضا منها:ـ

١ ـ كتب ابن معطى ألفيته على نسق ونمط لم يسبق اليه، فهو رائد في هذا العلم بشكله ونمطه المتكامل في النحو. وجاء ابن مالك مقلدا لابن معطى في عمله. وفرق بين المُقَلِّد والمُقَلَّد،وكفاه فخرا أنه صاحب الفكرة ثم جاء من يقلده بعد ذلك.

٢ ـ ألف ابن معطى ألفيته وهو في ريعان شبابه، ولم يتجاوز بعد الحادية والثلاثين من عمره، فخبرته قليلة، ومعركته مع التأليف في بداية عمرها، وكان على عكسه ابن مالك حيث مارس التأليف، وبعد أن عركته المجالس الأدبية، ونضج عقليا وعلميا.

وبعد أن دَرَّس ألفية ابن معطى ووقف على مواطن القوة فيها. وعلى مواطن الضعف كما تصورها. ثم قام بعد ذلك بتلخيص موسوعته المسماة الكافية على شكل ألفية سماها: ألفية ابن مالك. وبمعنى

آخر: لقد نظم ابن مالك ألفيته بعد أن رسخت قدمه، وطال باعه في درس النحو وتصنيفه.

٣ ــ لخبرة ابن معطى القليلة، كان يدمج المسائل الكثيرة تحت الباب الواحد لكن ابن مالك، ولطول اشتغاله بالنحو، يمتاز بتشقيق المسائل وفصلها في أبواب منفصلة. وبمعنى أن ابن مالك كان أكثر توفيقا في تبويب وتصنيف الموضوعات من ابن معطى.

٤ ــ ومما لاشك فيه أن ابن مالك كان مقلدا لابن معطى حتى في كلماته وأبياته. فكثيرا ماكان يأخذ البيت أو الشطرة، وفي أحيان أخرى يأخذ الفكرة ثم يعيد صياغتها بإسلوبه الخاص، والأمثلة على ذلك كثيرة: يقول ابن معطى في التوابع:

القول في توابع الكلم الأول　　نعت وتوكيد وعطف وبدل

ويقول ابن مالك:

يتبع في الإعراب الاسم الأول　　نعت وتوكيد وعطف وبدل

وفي باب العطف: يقول ابن معطى:

والعطف عطفان بيان ونسق　　عطف البيان شبه نعت قد سبق

ويقول ابن مالك:

والعطف إما ذوبيان أو نسق　　والغرض الآن بيان ماسبق

ويقول ابن معطى في عطف البيان:

ومنه ليس بمشتق ولا　　في حكم مشتق فضاهى البدلا
أكثر مايكون بالأعلام　　وبالكنى كراهة الإبهام
شاهد يانصر نصر نصرا　　والتارك البكرى بشر جرا

ويقول ابن مالك:

وصالح لبدلية يرى　　في غير نحو ياغلام يعمرا
ونحو بشر تابع البكرى　　وليس أن يبدل بالمرضى

ويقول ابن معطى في باب المبتدأ والخبر:

وان تشأرفعت فعل الفاعـــل ومثلـــة أمـــقصر عواذلـــى

فمـــقصر مبتـــدأ وأغنـــى فاعله عن خبـر في المعنـى

ويقول ابن مالك في الباب نفسه:

وأول مبتـــدأ والثانـــى فاعـل أغنـى في أسار ذان

ويعيد ابن معطى بناء الأسماء لشبهها بالحروف فيقول:

أعنى في الإسم وهو أن يضارعا الحرف أو كان اسم فعل واقعا

ويقول ابن مالك:

والاسم منه معـرب ومبنـــى لشبـه من الحـروف مدنـــى

ويقول ابن معطى في بيان أوزان الرباعى المجرد:

وللرباعـــى قمطـــر سلـــهب وزبـــرج ودرهـــم وجخـــدب

يأت ابن مالك فيقلده بذكر أوزان هذه الامثال بدلا منها فيقول:

لاسم مجـــرد ربـــاع فَعْلَـــلٌ وفِعْلِـــل وفِعْلَـــل وفُعْلُـــلٌ

ثم جاء ابن معطى فقدم الحديث في المقصور عن المنقوص مخالفا بهذا ماسبقه من النحاة. فيأتى ابن مالك مقلدا لابن معطى في هذا ومعيدا صياغة ابيات ابن معطى بصياغة جديدة.

فيقول ابن معطى

وان يكـــن اخـــره معتـــلا بألـــف الفتـــى وحبلـــى

سمـــى مقصورا به تقـــدر الحركـــات كلهـــا لاتظهـــر

وان يكـن ياء وكسر قبلـــه سُمّى منقـوصا لنـقص حَلَّـه

نحو الشجى والنصب فيه يظهر والرفـع كالجـــر به يُقَـــدَّرُ

ويقول ابن مالك:

وسم معتـلا من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقى مكارمـــا

فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذى قد قُصرا
والثانى منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا ايضا يجر

... وغير هذا كثير. ونظرة ثانية للأبيات تعطينا الفرق في الأداء وفي التعبير.

وكما قال المقرى[1]: «وآعلم أن الألفية مختصرة الكافية كما تقدم، وكثير من أبياتها فيها بلفظها، ومتبوعة فيها ابن معطى. ونظمه أجمع وأوعب، ونظم ابن معطى أسلس وأعذبُ.

لقد صدق المقرى[1]: في قوله: فنظم ابن معطى أسلس وأعذب ومع تكرارنا الكثير لألفية ابن مالك، ومع اعتياد ألسنتنا عليها، ومع سماعنا لها كثيراً، إلا أننا نشعر بسلاسة وعذوبة ألفاظ ابن معطى أكثر من ابن مالك، فكيف الحال معنا لو انعكست الصورة؟

وليس هذا غريبا على ابن معطى، فهو أديب وشاعر، وممارس لهما. وكما ذكر ابن الخباز بأنه ليس في لفظها فضلة. كما فعل الحريرى في ملحته.

٥ ــ الناظر لألفية ابن معطى يراها مملوءة بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية وغيرها، وهذا ماقل في ألفية ابن مالك.

يقول ابن معطى في موضوع أسماء الأفعال:

وها وحيهّل وبله الشعرا وهات زيدا وتراك عمرا
في شعرهم قد وردت فحاكها تراكها من ابل تراكها
مناعها من ابل مناعها وقيل يحتاج الى سماعها

فقوله: مناعها من إبل مناعها، وتراكها من إبل تراكها: شاهدان نحويان معروفان.

---

(١) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقرى. تحقيق د. احسان عباس ــ بيروت ١٩٦٨ ــ ٢/٢٣٢.

ويقول في مبحث حروف الجر.

والكاف للتشبيه قد تكون اسما وحرفا مثل مايبين

وما أظن ابن معطى في هذا راغبا في التزيد، ولكن رغبة في توضيح الأمور وربطها بما يحفظون من قرآن كريم وشواهد شعرية مكررة، وحتى تثبت القاعدة في ذهن القارىء. ويقول في باب الحال:

والحال مانكر قبله تحل كقوله لمى موحشا طلل

والحال قد تكون تأكيدا كما قال هو الحق مصدقا لما

وقد تكون الحال طورا معرفة في حكم تنكيره ومشتق صفه

كقوله:

ارسلها العراكا وجهده ووجده أتاكا

فقد أدمج في هذه الأبيات شاهدين من الشعر: أرسلها العراك، وموحشا طلل، وآية قرآنية وهي قوله تعالى: ﴿هو الحق مصدقا لما﴾[1]

في قول من جمع بين كامنين وصاليات ككما يؤتفين

ويقول في موضع آخر:

وانته خيرا وراء أو سعا وناقة الله وكل سمعا

فقوله: «ناقة الله» مأخوذة من آية قرآنية وقوله في موضع آخر:

قد سالم الحياة منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما

فهو شاهد نحوى مشهور استشهد به النحاة كثيرا.

وقوله في موضع رُبّ:

ورب إن كفت بما كريما صارت كمثل إنماوَعَلَّمَا

فيقع الفعل والاسم بعدها واضمروا في الشعر رب وحدها

وحيثما له دليل باقي كقوله وقاتم الأعماق

(١) سورة الأعراف ١٥٥.

فقوله: وقاتم الأعماق جزء من شاهد نحوى لرؤبة بن العجاج.

وقوله في باب تعدى الأفعال

الرابع الذى له مفعول ثم له لأخر وصول
لكن بحرف الجر نحو اخترت وقد أمرت وقد استغفرت
يكون ساقطا ومستبينا كاختار موسى قومه سبعينا

فقوله: ك «اختار موسى قومه سبعينا[1]»آية قرآنية. ويقول في أسماء الأفعال:

ومثلها من الظروف دونكا ثم عليك مثلها وعندكا
كقوله عليكم انفسكم اى الزموا كما نقول حذركم
ودون في الشعر أي تصديقها دونكها يأم لاأطيقها
كذلك لو لم يلغ ماانشدكا يأيها المائح دلوى دونكا

فقد جمع بهذه الأبيات: القرآن الكريم، والشواهد الشعرية المعرفة. ويقول في اعمال (ما) عمل ليس:

يشهد للحجاز في لغاتهم مقالة: ماهن أماتهم
ومن عدا أهل الحجاز رفعوا أخبار ما الا الذين سمعوا
النصب في القرآن فيما ذكرا ومنه في يوسف هذا بشرا

فقوله «ماهن امهاتهم»[2] «وماهذا بشرا»[3] آيات قرآنية. ويقول في مكان آخر

كحسبوا أن لاتكون فتنة كن فيكون مثل اجعلنه

فقول: ك : «حسبوا ان لاتكون فتنه»[4] «وكن فيكون»[5] آيتان قرآنيتان كريمتان وغير هذا كثيرا.

---

(١) سورة الاعراف ١٥٥.
(٢) سورة المجادلة ٢.
(٣) سورة يوسف ٣١.
(٤) سورة المائدة ٧١.
(٥) سورة الأنعام ٧٣.

٦ ــ وميزة اخرى امتازت بها ألفية ابن معطى أنه في موضوعات عديدة كان أقرب إلى السهولة واليسر من ابن مالك. ففي موضوع: مالم يسمّ فاعله (النائب عن الفاعل) نراه قد ذكر الأسباب التى تؤدى إلى حذف الفاعل لإنابة غيره مكانه وهذا مالم يتوفر بالفية ابن مالك. يقول ابن معطى:

القول فيما لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل لفظا جاهله

أو عالم في حذفه له غرض اذ ذاك في المفعول رفع مفترض

فقد بين ان من أسباب حذف الفاعل: الجهل في الفاعل حقيقة، أو أنه عالم به ولكنه حذفه لسبب من الأسباب كالتحقير أو التعظيم أو الخوف أو غيره. ثم ينتقل بعد ذلك لاصدار الحكم مباشرة بأن المفعول واجب الرفع لإنابته عن الفاعل ثم ينتقل بعد ذلك إلى خطوة أخرى وهى بيان كيفية البناء للمجهول.

أما ابن مالك فقد بدأ بكيفية البناء للمجهول فقال :

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كنيل غير نائل

وإذا أراد أن يبحث في موضوع معين يُعَرّفه أولاً ثم يبدأ بذكر خصائصه. فمثلا يقول في تعريف الاسم..

فالإسم ما أبان عن مُسَمّى في الشخص والمعنى المسمى عَمّا

فقد عرفه هنا ثم بدأ بعد ذلك بوضع مميزات الإسم فقال:

فالإسم عرفه وأخبر عنه وثنه واجمعه أو نونه

واجره أو ناده أو صغره وانعته أو أنثه أو أضمره

ونرى ابن مالك يتحدث عن الإسم مباشرة دون تعريف فيقول:

بالجر والتنوين والنداء وأل ومسند للإسم تمييز حصل

ولاأجد نفسى مبالغا ومجاوزا للحقيقة إذا قلت أن ابن معطى كان أكثر إجادة من ابن مالك، فقد هيأ نفسية القارىء أولا للموضوع الذى سيتحدث عنه من

خلال تعريفه ثم يبدأ بذكر ميزات وخصائص هذا الموضوع. وهو اسلوب تربوى حديث حيث البدء بالتعريف ثم التفصيل.

ويقول في تعريف الفعل:

والفعـــل مادل علـــى زمـــان ومصدر دلالـــــة اقتـــــــران

ثم يأتى بعد ثلاثة أبيات ليذكر خصائص وميزات الأفعال فيقول:

والفعـل بالسيـن وسوف عرفــا والامر والنهى وقد إنْ صُرِّفا

بينما نرى ابن مالك يضع مواصفات وخصائص الأفعال مباشرة حيث يقول :

بتاء فعلت وأتت ويـا افعلى ونـون اقبلـــن فعـــل ينجلـــى

وكذلك الحال مع الحرف.

ومنهج ابن معطى في هذا يشابه الى حد كبير الأساليب التربوية الحديثة في طرق التدريس حيث يبدأ الشارح بذكر القاعدة أو الموجز للموضوع ثم يبدأ بالتفصيل.

٧ ــ وميزة اخرى تجلت فيها قدرة ابن معطى على النظم في تلك العنوانات التى صدرت بها الأبواب، حيث صدر كل باب بلفظ القول، وصاغ رؤوس هذه الأبواب. نظما فيقول مثلا.

بالله ربي في الأمـور أعتصم ألقول في حد الكلام والكلم

وقال في باب المبنى للمجهول«مالم يسم فاعله»

ألقـول فيمـا لم يسم فاعلـه قد يحذف الفاعل لفظا جاهله

وقال في صدر المعرب والمبنى:

القـول في الإعــراب والبنـــاء الأصل في الإعـراب للأسمـاء

وفي إعراب جمع المذكر

القول في جمع المذكر العلم والوصف والواحد فيه قد سلم

ويقول:

القول فيما لم يصرف منه فعل التعجب قد أبنت عنه

ويقول:

القول في المدة للإنكار وقفا وما يحكى في الاستخبار

ويقول:

القول في مفسر الأعداد أولها مرتبة الأعداد

ويقول:

القول في التصريف وهو يشتمل على زيادة وحذف وبدل

ويقول:

القول في الإدغام باختصار وبعده ضرائر الأشعار

واستطيع القول إن عمل ابن معط هذا يشابه تقسيم ابن مالك في ألفيته لأبواب وفصول.

٨ ـــ قدرة ابن معطى على توضيح الموضوع الذى يتحدث عنه بأقصر الطرق وأسهل تعبير حتى يسهل حفظها .. فقد حصر مثلا أوزان الخماسى في بيت واحد، ومثل بكلمات دون الأوزان وذلك لسهولة حفظ الكلمات. أما الأوزان فحروفها واحدة والفرق بينها بالشكل مما يؤدى إلى صعوبة الحفظ فقال:

وللخماسي جاء قرطعب له سفرجل جحمرش قذعمله

وكذلك الحال مع أوزان الرباعى فيأتى بامثلة محددة واضحة سهلة الحفظ فيقول:

وللرباعي قمطر سلهب وزبرج ودرهم وجخدب

وعندما أراد ابن معطى الحديث عن النكرة وضح خصائصها ومميزاتها بالأمثلة فقال:

وكل مايقبل رُبَّ أو أل أو كم مضاف عليه تدخل

أومـن للاستغـــراق أوكـــلا له فانـــه منكـــر مثلـــة
رب غلام قد ملكت أوكـم وكـل عبـد مالـه من درهـم

أما ابن مالك فيبدأ تعريفه للنكرة بقوله:

نكـــرة قابـــل أل مؤثـــرا أو واقـع موقـع ماقـد نكـرا

الا ترى أنّ آبن معطى كان أكثر توفيقا من ابن مالك في شمول التعريف وتحديد مفهوم النكرة؟.

٩ ـــ تعرض ابن معطى لموضوعات لم يتطرق لها ابن مالك في ألفيته، فقد تطرق لقواعد الإملاء وأغفلها ابن مالك في ألفيته، كما تعرض في باب الإدغام وفي آخر ألفيته إلى إدغام الحروف المتقاربة المخارج، بينما أغفل هذا ابن مالك وتحدث عن ادغام الحروف المتماثلة فقط.

١٠ ـــ وميزة اخرى امتاز بها ابن معط، وهي إثارة اهتمام الطلاب وجلب انتباههم، وإثارة روح المنافسة بينهم باثارة مسائل تحتاج إلى سرعة الخاطر وإلى الفطنة. وكأنى به عالم نفسى يغير من اسلوبه بين الفينة والفينة ليحصل على المزيد من اهتمام الطلاب بإثارة مثل هذه المسائل فيقول:

مسألـة بهـا امتحـــان الـــنشأة اعطى بالمعطى به الف مائة
وكسى المـــكسو فردا جبـــة ونقص المـوزون ألفـــا حبـــة

١١ ـــ ويرى محقق كتاب التسهيل لابن مالك في مقدمته أن ابن معط هو أول من جعل رؤوس المسائل في أبواب، وفروعها في فصول.

وأخيرا ماالحكم الذى نستطيع أن نصدره؟ هل صدق ابن مالك عندما قال: فائقة ألفية آبن معطى. وهل هى فائقة لألفية ابن معط حقاً ؟.

يقول الشيخ الخضرى[1] تعليقا على قول ابن مالك: بأنها فاقت ألفية ابن معط لفظا لأنها من بحر واحد، وتلك من السريع والرجز. ومعنا: لأنها أكثر إحكاما منها. ويؤيد الشيخ الصبان[2] في حاشيته تفوق ألفية ابن مالك على ألفية ابن معط.

ومع الأعتراف بفضل الشيخ الصبان وغيره ممن فضلوا ألفية ابن مالك على ألفية ابن معط أقول: إن ألفية آبن معطى تفوق ألفية ابن مالك. فآبن معط هو صاحب الفكرة، وهو المبدع، وهناك فرق بين السابق المخترع وبين اللاحق المقلد، فكفاه فخرا أنه أوجدها من العدم بعدأنْ لم تكن. أما آبن مالك فقد سار على منوالها، وأخذ الكثير من كلماتها وأبياتها وألفاظها، فكان يأخذ البيت أو الشطر أو المعنى ثم يعيد ترتيبه بطريقته الخاصة.

والموازنه الحقيقية تكون بين مبدع ومبدع، ومبتكر ومبتكر لابين مبدع ومقلد، وبين مقلد ومبتكر. فلم يُسبق ابن معطى بألفية متكاملة كتلك التى صنعها. ومع هذا فالمقارنة بينهما تظهر فضل ابن معطي في هذا المجال.

الشعر التعليمى

فن قديم، عرفه اليونان منذ القرن الثامن قبل الميلاد على يد شاعرهم العظيم هيود فى عمليه العظيمين «الأعمال والأيام، وأنساب الآلهة» وقد اقترنت نشأة الشعر التعليمى عند العرب مع انتشار المعارف والثقافات والتعلم والتعليم. وأغلب الظن أن سبب انتشار هذا النمط الشعرى عائد للجهود العربية التى بذلها الأدباء والمعلمون فى تلك الأوقات، ولمجارات انتشار التعليم، ولدخول ثقافات متعددة على اللغة العربية حتى شعر المتعلمون والمعلمون بحاجتهم إلى نوع من التأليف يسهل عليهم حفظ المعلومات ونقلها، فلجأوا إلى الشعر لعلمهم أنه

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١٢/١، طبعة بولاق.

(٢) حاشية الصبان على منهج السالك ١٧/١.

افضلُ وأسرع وسيلة لذلك. ولذلك فقد أعدت أراجيز رؤبة والعجاج من أوائل الأشعار التعليمية التى قالها لعرب[١].

وقد شمل الشعر التعليمى فى العصر العباسى الموضوعات التالية:ـ
الموضوعات الكلامية، الموضوعات التاريخية، الموضوعات العلمية، الموضوعات الأدبية. وكان من أبرز من نظم فى الشعر التعليمى إبان بن عبد الحميد اللاحقى[٢]الذى نظم فى التاريخ والعلوم والفقه والقصص. فقد نظم كليلة ودمنة عن الفارسية ونظم قصيدة أخرى عن الصوم. وله قصائد فى التاريخ مثل سيرة أنوشروان وسيرة أردشير وغيرها.

وشارك فى هذا النمط التعليمى بشر بن المعتمر[٣]أحد أئمة المعتزلة الذي نظم قصيدتين فى التاريخ، حيث أشاد فيهما بقدرة الله وعظمته فى خلقه وصولا إلى قاعدة التوحيد والإعتزال، ورد فيهما على أصحاب الإتجاهات الأخرى كالأباضية ورافضة الشيعة. ثم نظم قصيدة ثالثة فى على بن أبي طالب رضى الله عنه وتفضيله، والرد فيها على الخوارج والرافضة.

وشارك أيضا في هذا النمط الشعرى: على بن الجهم[٤]الذي نظم أرجوزة تاريخية ونظم فيها تاريخ الخلق منذآدم عليه السلام حتى الخليفة المستعين بالله.

---

(١) الشعر التعليمي في القرون الأربعة الأولى : رسالة دكتوراه : عصمت عبد الله غوشة ــ جامعة القاهرة : ١٩٧٠م. ص ٦ ــ ١٣، ٣٠ ــ ٣٩.

(٢) المرجع السابق ص ٤٠ ــ ٦٣.

(٣) المرجع السابق ص ٦٤ ــ ٨٦.

(٤) المرجع السابق ص ٩٢ ــ ١١٠.

وكان في عمله هذا رائدا في النظم التاريخي الذى دخله بعده آبن المعتز وابن عبد ربه. أما مشاركة ابن المعتز[١] في هذا المجال فكانت أرجوزته التى نظمها فى الخليفة المعتضد، حيث ذكر فيها الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل المعتضد، ثم ذكر توليه الخلافة وأعماله الكبيرة وحروبه التى قام بها.

وجاء ابن دريد[٢] بمقصورة طويلة أنشأها فى مدح أبي ميكال الذى جمع فيها أكثر أغراض الشعر وفنون الأدب واللغة والبلاغة، ونظم قصائد أخرى كان يهدف فيها إلى تعليم اللغة وإظهار مقدرته وعلمه، كقصيده المقصور والممدود وغيرها.

أما ابن عبد ربه فكانت له أرجوزته التاريخية التى نظم فيها مغازى عبد الرحمن الناصر مرتبة على السنين منذ سنة ٣٠٠هـ سنة ـــ ٣٢٢هـ، وكانت سجلا تاريخيا لانتصارات الناصر ووصفا لكيفية قضائه على أعدائه وكان من أبرز سمات هذا الأرجاز والأشعار التعليمية إعتمادها على الإيجاز التعبيرى عن المعلمومات، مع ذكر بعض التفصيلات فى بعض المواقف، وكانتمملوءة بالحكم والأمثال بألفاظ وتراكيب قوية ومتينة وواضحة، ومال بعضهم الى استعمال البديع.

اما الشعر التعليمى المختص بالنحو فقد ذكر أنّ أول من نظم فى النحو هو أحمد بن منصور اليشكرى فقد ذكر السيوطى[٣] قال أبو حيان:
وقد نظم هذا أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته وهي أرجوزة قديمة

(١) المرجع السابق ص ١٢١ ـــ ١٤٩.
(٢) المرجع السابق ص ١٦٦ ـــ ٢٠١.
(٣) الأشباه والنظائر ١/١٢٣.

عدتهاثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتا، احتوى على نظم سهل وعلم جم وقد روى منها قوله:

وماجـــاوزك الغـــلام راكب فليس للجواز يلقـــى ناصب
الا ابن كيسان من المذاهب فانه اجــازا نصب الـــراكب

ومن الذين ساهموا أيضاً فى هذا المجال الحريرى[1] صاحب المقامات المشهورة والمتوفى سنة ٥١٦هـ حيث نظم أرجوزته المسماة «ملحة الإعراب» وتبلغ عدة أبياتها ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتا، وكذلك ساهم أبو العباس أحمد ابن عبد العزيز الشنتمرى بهذا المجال فنظم ارجوزته فى النحو كما ذكر السيوطي[2].

ونظم الحسين بن أحمد بن خيزان البغدادى المتوفى سنة ٦٠٠هـ ارجوزة حميدة فى النحو كما وصفها السيوطى[3] ونظم سالم بن أحمد بن سالم المعروف بالمنتجب[4] المتوفى سنة ٦١١هـ أرجوزته في النحو. ويعد هذا النظم خطوات على طريق النظم الكامل المتكامل الذى بدأ به ابن معطى، ولذلك لا أجد نفسى مخطئا إن قلت أن ابن معطى هو أول من نظم النحو بشكل منظم متكامل، وأول من سمىّ نظمه بالألفية.

وقد وضعت قواعد أنظمة النحو واسسه على أيدى ثلاثة هم: ابن معطى، ابن الحاجب، ابن مالك وسار على منوالهم بعد ذلك كل من شارك فى هذا

---

(١) بغية الوعاة ٢٥٩/٢.
(٢) بغية الوعاة ٣٢٥/٢ ، ٣٢٦.
(٣) بغية الوعاة ٥٣١/١، لسان الميزان ٢٤٦/٦.
(٤) بغية الوعاة ٥٧٥/١.

المجال. ونظرة لألفية ابن معطى تعطينا صورة عن ابن معطى الشاعر، فليس من السهولة على شخص أن ينظم ألف بيت شعر فى علم هو من أصعب العلوم وأدقها، وينظم أرجوزة أخرى كما ذكر تزيد على عشرة آلاف بيت، إلاّ أن تتوفر لديه القدرة والموهبة الشعرية العظيمة. وقد روت الكتب التى أرخت له نماذج من الشعر الجيد التى تعطى صورة عن شاعريته ومما يؤسف له أن هذه المصادر لم تذكر إلا القليل من هذه الأشعار. ولعل الزمن قد قسا على هذه الأشعار فأضاع الكثير ولم يبق إلا القليل وقد روى ياقوت قول ابن معطى[1].

وإذا طلبت العلم فاعلم أنّه عبُء لتنظر اىَّ عبء تحمل
وإذا علمت بأنــه متفــاضل فاشغل فؤادك بالذى هو أفضل

وقال ايضا

قالوا تلقب زين الدين فهو له نعت جميل به اضحى اسمه حسنا
فقلت لاتغبطوه إنّ ذا لقب وقف على كل نحس والدليل أنا

وقد ذكر ابن الوردى[2] أنه لما حج ابن معطى وعاين الكعبة قال:

ولما تبدى لى من السجف جانبا ومقلة ليلى من وراء نقابها
بعثت رسول الدمع بينى وبينها لتأذن فى قربى وتقبيل بابها
فما أذنت إلا بايماض برقها ولاسمحت إلاّ بلثـم ترابهـا

ودراسة لهذه الأشعار تعطينا صورة أن قائلها شاعر، ولديه قدرة على أن يقول وأن يكثر من القول، وقد ذكر ياقوت[3] أنّ له ديوان شعر.

---

(١) معجم الأدباء ٣٥/٢٠ ، ٣٦.

(٢) تاريخ ابن الوردى ١٥٧/٢.

(٣) بغية الوعاة ٥٣١/١، لسان الميزان ٢٤٦/٦.

الفصل الثاني
عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي

عبد العزيز بن جمعة الموصلى.[1].

اسمه ولقبه:

هو عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعه بن زيد بن عزيز القواس الموصلى، نزيل بغداد، المعيد بالمستنصرية، والأستاذ فيها.

ولد بالموصل فى الثانى عشر من محرم سنة٦٢٨هـ، قدم بغداد حيث كان يعمل فيها، وكانت مهنته صناعة القسي، فكان يعمل بنشاط وهمة، ثم مال إلى الأدب والعلم، فتأدب حتى أصبح أديبا عالما.

قرأ النحو على الشيخ جمال الدين أبي محمد بن إياز، وعندما قدم إلى بغداد الشيخ السعيد نصير الله الطوسي، لازمه ابن القواس، واشتغل عليه، وبقى معه حتى توفاه الله سنة ٦٧٢هـ.

ثم انتقل للمذهب المالكى، ورتب معيدا للمذهب المالكي بمدرسة المالكية المستنصرية، ثم صادق أصيل الدين أبا محمد الحسن بن نصير الدين ومدحه وتردد إلى صفى الدين أبي عبدالله محمد بن الطقطقى، وكان كريم الصحبة، وتوفى فى ذى الحجة سنة ٦٩٦هـ. وعندما توفى رثاه صفى الدين بابيات اعتدى عليها الدهر فآزال بعضها ومنها:

---

(١) بغية الوعاة ٣٠٧/١ ، ٩٩/٢ ، كشف الظنون ١٥٦/١.
تاريخ علماء المستنصريه ٢٥٥/١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، طبقات الحنابلة لابن جماعة ٣٧٩/٢، مجمع الآداب في معجم الألقاب ١١/٤، قواعد المطارحة : رسالة دكتوراه، دار العلوم ١٩٧٣.

لما قضى عبد العزيز وقد قضى حق البيان..........................
وشهدت يوم وفاته فنظرت كيف الطود........................
ورأيت حامل نعشه للمجد والعلياء حا........................

والقصيدة طويلة.

وقد تولى ابن القواس الإعادة بالمشيخة المستنصرية ــ بمشيخة دار القرآن وهى مدرسة المذهب المالكى، حيث كانت المستنصرية مركز إشعاع فكرى لما تحتوتيه من علماء وعباقرة أثّروا فى نشر الثقافه الإسلامية فى عهد المغول. وكان هؤلاء العلماء من مختلف التخصصات.

عصره.

من البدهيات المسلم بها أن الإنسان يتأثر بالعصر الذى يعيش فيه سلبا وإيجابا. ونظرة إلى العصر الذى عاش به شيخنا تعطينا لمحة سريعه عن التقدم فى مختلف المجالات. ومايهمنا هنا أكثر من أي شيء آخر هو الحركة العلمية فى هذا العصر. فعصر ابن القواس عصر ثقافة وعلم، وكفانا فخرا أن نقول: إن جامعة علمية قد انشأها الخليفة المستنصربالله لتنشر العلم فى ربو ع العالم الاسلامى، وعالمنا نشأ وعمل ومات وهو فى الجامعة. لهي أكبر دليل على ثقافة العصر.

فقد أنشأها الخليفة المستنصر بالله سنة ٦٢٥هـ بعد أن تسلم الخلافة بسنتين. حيث أمر أمهر المهندسين والبنائيين ببناء هذه الجامعة على الطراز الإسلامى بحيث تضم أجنحة متعددة، شبيها بما تقوم عليه الجامعات الآن من كليات مختلفة. وقد كلف الخليفة لجنة، وهي ماتشبه الأمانة العامة للجامعة ــ للتخطيط لها واختيار المكان المناسب. وقد اختارت الجانب الشرقى من نهر دجلة وعلى مساحات كبيرة من الأرض تقدر بمئات من الدونمات.

وكانت اللجنة العامة المكلفة بالإعداد والتخطيط والإشراف على شؤون الجامعة برئاسة خليفة المسلمين. وقد ارتأت هذه اللجنة ان تتشعب الجامعة فى تدريسها بحيث تشمل مختلف الأصول والفروع: كعلوم القرآن الكريم والفقه على المذاهب الأربعة، وعلوم العربية والحديث النبوى، والطب، والرياضيات، والفلك والفيزياء .. وباختصار كانت جامعة تشمل مختلف المعارف والفنون[1].

وأظن أن نظامنا الجامعى الحالى لايعتبر جديدا فى التنظيم الجامعى، فقد أعدت اللجنة المشرفه نظاما تعليميا ، حيث جعلت فى كل قسم استاذا كبيرا وهو ما يشابه الأن «استاذ كرسى» ثم اساتذة ومعيدين.

ولكن فارقا هاما بين نظام هذه الجامعة وجامعاتنا الحالية، فالأساتذة يعينون فيها بأمر من الخليفة، وماكان الخليفة ليختار إلا من ثبتت أصالته العلمية وتفرده فى علمه، ومتى توفرت هذه الصفات أصدر الخليفة مرسوما موقعا منه بتعينه. ثم يخلع الخليفة عليه خلعة خاصة لاتعطى لغيره من الناس، ثم تقدم له وسيلة للنقل، وكان أرقى مالديهم من وسائل هى«البغال» ولايركب هذه الواسطة إلاّ من أوتى المركز العالى والمال الوفير والدرجة العالية.

وأجمل من هذا: الإغراءات والحوافز التى وضعها الخليفة لمن يصل إلى مرتبة الاستاذية، فقد كان يقدم إليه فى كل يوم: ستة أرطال من الخبز، ورطلين من اللحم بحوائجها وخضرها وحطبها، وله راتب شهرى مقداره ثلاثة دنانير.

---

(١) ينظر في موضوع عصره كل من : مختصر تاريخ دول العرب والإسلام، المالطى العبرى تحقيق الأب صالحاني ص ٤٢٥، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت.
الدول العباسية قيامها وسقوطها: حسن خليفة. ص ٢٣٨. طبعة القاهرة.
تاريخ علماء المستنصرية : د. ناجى معروف. طبعة بغداد.
بغداد تاريخها وآثارها : بشير فرنسيس، ص ١٢ ، طبعة بغداد.

ومأأظن هذا إلا رغبة فى تفرغ الأستاذ لعمله ليبدع فيه وليفيد.

أما طريقة افتتاح الجامعة وابتداء الدراسة، فقد كان لها ميزاتها الخاصة ومراسيمها المعروفة: حيث يقدم الأستاذ من بيته إلى الجامعة بعد أن يلبس اللباس الخاص به، ثم يركب على «البغلة» وهى هدية الخليفة التى قدمها اليه، يحف به الولاة والحجاب وأصحاب المناصب فى الدولة، ويستمر هذا الموكب من بيته حتى يصل إلى الجامعة، وعند وصوله يجلس على سدة خاصة بالتدريس وهو مايشبه قاعة المحاضرات فى جامعاتنا الآن. يلقى الاستاذ محاضرته أو بحثه وهو يضع طرحة على عمامته للتفريق بينه وبين غيره من الناس، والطلاب يستمعون إليه. وبعد الإنتهاء من إلقاء المحاضرة يخلع هذه الملابس الخاصة ثم يعود إلى ماكان عليه سابقا. ومأأظن هذه العادة إلاّ لبيان أثر العلم والعلماء، وإظهار لميزة المعلم الذى يبذل من نفسه وروحه الشيء الكثير لإيصال العلم إلى عقول تلاميذه[1].

وعود لما قلته سابقا، فقد كونت الجامعة من دوائر متعددة، أو من مدارس مختلفة حسب تخصصها ومن هذه المدارس أو الدوائر:

دائرة اللغة العربيــة:

اعتنت الجامعة المستنصرية بالنحو عناية كبيرة، لكونه جامعا لجميع

(١) ينظر في الحديث عن جامعة المستنصرية: الحوادث الجامعة: ابن الفوطى ص ٣ ، ٦٠ ، ٢٨٠ ــ ٢٩٥. ، مختصر تاريخ دول العرب قبل الإسلام ، المالطى العبر، ص ٤٢، الدولة العباسية قيامها وسقوطها ، حسن خليفة ص ٢٣٨، تاريخ العلماء المستنصرية د. ناجى معروف ، طبعة بغداد ، بغداد تاريخها وآثارها ص ١٢ الوافى بالوفيات ١٢/٢، رحلة ابن بطوطة ١٤١/١.

التخصصات، فلم يكن مقصورا على دائرة اللغة العربية، بل كان يساهم فى دوائر الحديث والفقه والفلك والفيزياء والرياضيات والطب .... وهذا يعنى الاهتمام التام به. وكان ممن اختير لتدريس مادة النحو: علماء عرفت الجامعة والناس فضلهم ومنهم:

١ ــ ابن اياز البغدادى المتوفى سنة ٦٨١هـ[١].

وهو جمال الدين الحسين بن بدر بن عبد الله بن اياز البغدادى النحوى : قال الصفدى ولى مشيخة النحو بالمستنصرية.

٢ ــ عبد العزيز بن جمعة الموصلى[٢].

وهو عز الدين عبد العزيز بن جمعة القواس الموصلى النحوى بالمستنصرية، وهو ممن شهد له أهل هذا الفن. توفى سنة ٦٩٦هـ.

٣ ــ ابن السباك[٣].

وهو تاج الدين على بن سنجر بن عبد الله البغدادى الحنفى. انتهت اليه رئاسة المذهب والنحو بالمستنصرية. قرأ على ابن اياز، وتوفى سنة ٧٥٠هـ.

٤ ــ يعقوب الانصارى الخزرجى[٤].

وهو يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحسين الأنصارى قرأ عليه البدر بن مالك تسهيل والده وعلى ابن إياز.

٥ ــ هبة الله الذهلى الشهربانى[٥].

هو قوام الدين هبة الله بن أحمد بن هبة الله الشهربانى، الأديب، من

---

(١) تاريخ علماء المستنصرية ٢٠٤/١.

(٢) تلخيص مجمع الآداب ١١/٤.

(٣) الجواهر المضيئة ١٨١/١.

(٤) بغية الوعاة ٣٦٢.

(٥) تلخيص مجمع الآداب ٥٣/٤.

بيت معروف بالتقدم والرئاسة، عرف بالنحو والرياضيات، تولى تدريس النحو بالمستنصرية، توفى سنة ٦٢٨هـ.

٦ ــ **ابن الصيقل الجزرى**[١].

وهو معد بن نصر الله بن رجب الميروقى[٢]الجزرى البغدادى النحوى، شيخ الادب بالمستنصرية، ومصنف المقامات الخمسين المشهوره. توفى سنة ٦٧٧هـ.

٧ ــ **ذو الفقار القرشى**[٣].

وهو فخر الدين أحمد بن علي بن أحمد الهمذاني الكوفى النحوى، الحنفى المذهب، اشتهر بالنحو فدرّسه بالمستنصرية. توفى سنة ٧٥٥هـ.

وهناك مدارس أخرى منها:

دار القرآن الكريم: أو دائرة أو مدرسة القرآن الكريم.

من البدهيات المعروفة أن اهتمام المسلمين كله منصب على خدمة القرآن الكريم حتى وصل إلى حد أنهم لم يتعلموا علماً إلا من أجل خدمة القرآن الكريم، حتى يشهد على ذلك ما تشمله المكتبات الإسلامية من تفاسير مختلفة، وعلوم متنوعة في خدمة دستور هذه الأمة. حيث أنه المصدر الرئيسى للتشريع، ولذا فقد كان الهدف العام من إنشاء مدارس المستنصرية بمختلف فروعها هو خدمة القرآن الكريم. ولذا فقد خصصت له دار كبيرة لتدريسه وما يتعلق به من علوم.

---

(١) نسبة إلى جزيرة في الأندلس.

(٢) بغية الوعاة ٢١٢.

(٣) تاريخ علماء المستنصرية ١٨٤.

وقد اشتملت هده الدار على هيئة التدريس المكونة من شيخ مقرىء متقن صالح يُلَقّن القرآن الكريم، ومن معيد، يعيد على الطلبة مايلقيه عليهم الشيخ ويحفظهم ماكلفوا به.

اما الطلاب: فمن الشروط التى وضعها الخليفة المستنصر لطلاب هذا القسم أن يكونوا من اليتامى، وأن لايزيد عددهم على الثلاثين[١]. وكانت المدرسة تقبل اليتامى وغيرهم، ولكن رغبة فى الأجر، خصص هذا العدد للأيتام، لإيمانهم أن دراسة القرآن الكريم وفهمه فريضة على كل مسلم يتيما أو غير يتيم.

وشارك في التدريس :ـ

١ ـ **فخر الدين عمر بن احمد اليعقوبى.**[٢]

٢ ـ **كمال الدين محمد بن الحريمى البغدادى** المتوفى سنة ٦٨٩هـ[٣].

٣ ـ **مظفر الدين المبارك بن عبد الله عتيق ابن الدافعانى الرومى** المتوفى سنة ٦٨١هـ.[٤]وكان من المعيدين الذين شاركوا فى التدريس أيضاً: علم الدين عبدالله بن عبد الغنى الصوفى المتوفى سنة ٦٥٤هـ[٥]

ومن المدارس الأخرى: مدرسة الحديث وهى ماتسمى بدار السنة المستنصرية ومدارس الفقه حيث انقسمت إلى مدارس حسب المذاهب. فهناك المدرسة الشافعية والمدرسة الحنفية والمدرسة الحنبلية والمدرسة المالكية. ولما كان ابن القواس من رواد المدرسة المالكية فسأتحدث ببعض التفصيل عنها:

(١) تاريخ علماء المستنصرين ١٨٤.

(٢) تلخيص مجمع الآداب لابن القوطى ١٧٣/٤.

(٣) المصدر السابق ٢٥٩/٥.

(٤) المصدر السابق ٥٩٠/٥.

(٥) المصدر السابق ٣٠/٤.

المدرسة المالكية، أو دائرة المذهب المالكى:ـــ

من أبرز الأساتذة فى المدرسة المالكية:ـــ

١ ـــ **عز الدين الحسن بن القاسم الحنبلى** المتوفى سنة ٧١٢هـ[١].

٢ ـــ **علم الدين أحمد بن عبد الرحمن الشارمساحى** المتوفى سنة ٦٧٣هـ[٢].

٣ ـــ **أبو الحسن على المغربى** المتوفى سنة ٦٣٢هـ[٣]

٤ ـــ **شهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عساكر المالكى البغدادى** المتوفى سنة ٧٣٢هـ[٤].

أما المعيدون: فقد كان من أبرزهم:ـــ

١ ـــ **عز الدين بن جمعه بن القواس الموصلى** المتوفى سنة ٦٩٦هـ [٥].

٢ ـــ **نور الدين بن عثمان بن مسعود المالكى** المتوفى سنة ٦٨٧هـ [٦].

ونحن نعرف أنّ ابن القواس كان شافعى المذهب، إلاّ أنه تحول للمذهب المالكى واجتهد فيه حتى وصل الى درجة أن يكون معيدا فيه.

وبعد هذا الوصف الموجز للجو العلمى الذى عاش به ابن القواس فى المستنصرية العظيمة، ليس غريبا عليه أن يكون إماما فى النحو، واستاذا فى الفقه، وليس غريبا أيضا إلاّ يُذكر تلاميذه. فتلاميذه كثيرون، وكثيرون جدا، ففى

---

(١) الحوادث الجامعة ٩٠ ـــ ٩١.

(٢) تلخيص مجمع الآداب ٢٧/٤.

(٣) الحوادث الجامعة ص ٥٥.

(٤) أبو النداء ١١٠/٤.

(٥) علماء المستنصرية ١٥٧.

(٦) المصدر السابق ١٦٨.

دائرة اللغة العربية كان استاذا للنحو، وفى دائرة المذهب المالكى كان معيدا فيها.

ولاأجدنى مبالغا إذا قلت أن ابن جمعه يعتبر استاذا لجيل من الطلاب ممن درسوا فى الجامعة المستنصرية.

شيوخه:

تذكر كتب التراجم التى ترجمت له أنه قد لازم استاذا بارزا وأخذ عنه النحو هو الشيخ جمال الدين أبي محمد حسين بن إياز النحوى، وأنه قد أخذ عنه العلم بالمستنصرية، وكانت له صداقات أخرى، ومعارف مع العلماء لاتصل إلى مستوى تلقى العلم عنهم. ومن هؤلاء الذين ارتبط معهم بصلات حميمة وجيدة: الشيخ السعيد نصير الدين الطوسى الذى توفى ببغداد سنة ٦٧٢هـ، وأصيل الدين أبو محمد الحسن بن نصير الدين، وصفى الدين أبو عبد الله محمد ابن الطقطى.

ابن اياز[١].

هو جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز، يكنى بأبى محمد ويلقب بابن إياز النحوى. ولم يذكر المؤرخون محل وتاريخ ولادته. فابن القوطى مؤرخ العراق الكبير الذى عاش تلك الفترة بالذات، واشتغل بالمستنصرية أمينا لمكتبتها لم يذكر شيئا من هذا، وكذلك المؤرخ العراقى ناجى معروف[٢]الذى عنى عناية خاصة بالمستنصرية وعلمائها، إذ ألف كتابا ضخما سماه تاريخ علماء المستنصرية لم يأت بما يشير، وقد أشار إلى أنه من أصل رومى حيث أن

---

(١) تاريخ علماء المستنصرية ١/٢٤٠، بغية الوعاة ١/٥٣٢، كشف الظنون.

(٢) يتاريخ علماء المستنصرية.

إسمه: جمال الدين حسين بن إياز الايازى الرومى النحوى الأديب. ومن مؤلفاته المشهورة، المحصول فى شرح الفصول لابن معطي.

ويستطيع الباحث أن يكتشف سر اهتمام ابن جمعه بابن معطي من خلال استاذه ابن إياز، فقد شرح كتاب الفصول «وسماه المحصول في شرح الفصول» لابن معطي. ومن البدهيات أن اسم ابن معطي قد تردد على لسان ابن إياز مما أثار اهتمام ابن القواس بهذا العالم، فشارك استاذه في شرح ألفية ابن معطي مبرزا جهود هذا العالم.

نصير الدين الطوسي[1].

هو أبو جعفر. كان هو وابنه فخر الدين يشرفان على مدارس بغداد وأوقافها، ومنها المستنصرية. وكانت وفاة نصير الدين الطوسي ببغداد سنة ٦٧٢هـ، وكان قد وصلها سنة ٦٢٢هـ لتصفح أحوالها والنظر في أمر الوقف. وقد أقام ببغداد يتصفح أحوال الوقف، وأدار أخباز الفقهاء والمدرسين والصوفيين. وأطلق المشاهرات، وقرر القواعد في الوقف، وأصلحها بعد اختلالها.

مؤلفاتـه:

يجمع كل من أرخ لابن جمعة الموصلي أنه قد قام بشرح ألفية ابن معطي، حتى أصبحت ملازمة له تعرف به، ويعرف بها.

ومن الكتب التى قام بشرحها كافية ابن الحاجب الذي أرجو أن انتهي منه في وقت قريب وكتاب الأنموذج.

---

(١) الحوادث الجامعة ص ٣٥٠ ، ٣٧٥، تاريخ علماء المستنصرية ٩٤/١.

ويقول كشف الظنون[1]: وللألفية شراح كثيرون: شرحها عبد العزيز بن جمعه الموصلي ابن زيد النحوي المعروف بالقواس. أولها:

«الحمد لله باريء النسم ... الخ» ويذكر هذا أيضا بغية الوعاة[2] وتاريخ علماء المستنصريه[3] وغيرها.

تلاميـذه:

اعترف المؤرخون لحياة ابن جمعه بأنه أُستاذ جليل، وعالم فهامة، تولى مسئولية كبيرة، حيث رتب معيدا للمذهب المالكي بالمستنصرية، واستاذا للنحو في مدرسة اللغة العربية، ومع أنه تأدب وتعلم متأخرا وبعد أن كبر سنه، إلاّ أنّ المؤرخين لم يذكروا إلا عددا قليلا من تلاميذه، ممن عرفت أسماؤهم واشتهروا فيما بعد. ومن أبرز هؤلاء: ابن السباك وابن عبد المحمود.

تاج الدين ابن السباك[4]:

هو على بن سنجر بن عبد الله البغدادي ، أبو الحسن بن أبي اليمن الحنفي الملقب بتاج الدين بن قطب الدين المعروف بابن السباك.

قال الصفدي: على بن سنجر الإمام العالم تاج الدين ابن قطب الدين ابي اليمن البغدادي ابن السباك الحنفي، عالم بغداد وواحدها، الذي يطلق عليه أنه

---

(١) كشف الظنون ١/١٥٦.
(٢) بغية الوعاة ١/٣٠٧ ، ٢/٩٩.
(٣) تاريخ علماء المستنصرية ١/٢٥٥ ــ ٢٥٦.
(٤) الدرر الكامنة ٣/٥٥، الجواهر المضيئة ١/٣٨١، منتخب المختار ١٤١ ، ١١٧ ، تاريخ علماء المستنصريه ١/١٣٢.

استاذ. انتهت إليه رئاسة المذهب بالمستنصرية، وتفرد بالعلوم الأدبية، سُئل عن مولده فقال. ولدت في شعبان سنة ٦٦٠هـ أو سنة ٦٦١هـ ببغداد، بها تربى. واختلفوا في موته. فقالوا: مات سنة ٧٥٠هـ وقيل سنة ٧٥٥هـ. وقد صار ابن السباك رئيس الحنفية، وعالم العراق، ومدرس المستنصرية، وله الكتابة الفائقة، والأشعار الرائعة. قيل: نظم شعرا تجاوز به الشِّعْرَى وقيل: إنه درس بمشهد الإمام أبي حنيفة مضافا إلى تدريس المستنصرية، وكان رئيسا للأصحاب ببغداد، وولي القضاء بها والتدريس، وكان ذا رئاسة وفصاحة. ذكر ابن رافع[1] والقرشي[2]: أنه تتلمذ على ابن القواس، وأنّه أوحد زمانه في فقه الحنفية، عالما فاضلا أديبا شاعرا، يكتب الخط المنسوب، وخطه يشبه خط الرشيد بن ابى القاسم.

ابن عبد المحمود:[3]

هو جمال الدين يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام البغدادي المقرىء الفقيه الحنبلي الأديب النحوي المتفنن. قرأ بالروايات، وسمع الحديث من محمد بن حلاوة وعلى بن حصبة وعبد الرازق بن القوطي وغيرهم.

وقرأ بنفسه على ابن الطبال، وأخذ العربية والأدب والمنطق وغير ذلك عن الشيخ عز الدين بن جماعة بن القواس الموصلي النحوى بالمستنصرية. وشارح ألفية ابن معطي. واستفاد في الفقه من الشيخ تقي الدين الزيراني. ويقال: إنه قرأ عليه، وكان معيدا عنده بالمستنصرية. وجاء في طبقات ابن رجب[3]: قال الطوخي استفدت منه كثيرا، وكان نحوي العراق ومقرئه، عالما بالقرآن والعربية

(١) منتخب المختار ص ١١٧ ، ١٤١.

(٢) الجواهر المضيئة ٣٨١/١.

(٣) طبقات الحنابلة ٣٧٩/٢.

والأدب، وله حظ من الفقه والأصول والفرائض والمنطق. وقيل: إنه كان من فضلاء العراق، وإليه المرجع في القراءات والعربية. وقال ابن رجب[1] أيضا: ودرس للحنابلة بالبشيرية غربي بغداد، ونالته في آخر عمره محنة، واعتقل بسبب موافقته الشيخ تقي الدين بن تيمية في مسألة الزيارة، وكاتبه عليها مع جماعة من علماء بغداد، وأقرأ العلم مدة، ولايعرف أنّه حدّث. وذكر أنّه توفي سنة ٧٢٦هـ. وقيل في الحادي عشر من شوال من السنة المذكورة.

وذكر في الشذرات[2] أنه توفي في الحادي عشر من شوال أيضا من سنة ٧٢٣هـ ودفن بمقبرة الإمام أحمد وكان كهلا[3].

---

(١) طبقات الحنابله ٢/٣٧٩.

(٢) شذرات الذهب ٦/٧٤.

(٣) وانظر أيضا بالإضافة للمراجع السابقة : تاريخ علماء المستنصريه ١/٢٨٣، وذيل طبقات الحنابله ٢/٣٧٩ ، ٤/٤٦٤.

آراء ابن جمعة ومذهبه النحوي

(أ) آراء ابن جمعة النحوية:

يمتاز ابن جمعة النحوي: برجاحة عقله وصدق احساسه، وبالمستوي الفكري الممتاز الذي يتحلي به، وبأنه عالم لايقل عن أبرز علماء النحو في عصره، مكانة وعلماً وهذه بعض النماذج:

١ ــ ليس حرف أو فعل:

اختلف النحاة حول ليس: فقد زعم بعضهم أنها حرف مستدلين بأدلة منها: أنها لاتتصرف، فلا ياتي منها المضارع أو الأمر وكذل الحال عسى تشاركها بالحرفية. ومن هؤلاء: ابن السراج كما ذكر في المغني(١).

وذهب أبو على الفارسي في البغداديات إلى أنها حرف. بينما يرى البصريون أن ليس فعل ماض ناقص. والدليل اتصالها بالضمائر فيقال: لستُ بضمير الفاعل، وليستْ بتاء التأنيث الساكنه، وهما لايتصلان إلا بالأفعال. وهذا ماقاله سيبويه(٢). ويشير ابن معطي إلى فعليتها بقوله: وليس فعل ماله مستقبل

ويؤكد ابن جمعه على ذلك حيث يبطل الحجج التي أتى بها القائلون بحرفيتها، ويثبت عكسها فيقول. فإن قيل: فقد اتصلت الضمائر البارزة بأسماء الأفعال وبالحروف نحو: ربت فالجواب: إمّا عن الأول فلأن التاء هي ضمير

---

(١) المغنى ١٦٢/١.

(٢) سيبوية ٢٨/١.

المتكلم، والمخاطب لاتتصل إلاّ بالفعل فيقال لستُ ولستْ فتحذف لهما العين، والحذف تصرف، والتصرف مختص بالفعل. وعن الثاني: أن دخولها أصله في الفعل، ودخولها في الحرف بطريقة الشبه والفرعية. ثم يقول: إن عدم التصرف عارض لشبه الحرف لا في أصل الوضع، وعن الثاني: أنها لما لم تتصرف لزمت طريقه واحدة كعسى..

٢ ـــ حذف مفعولي ظـــن:

يقول ابن جمعة: يجوز حذف معمولي ظن معا قياسا على غيرها من الأفعال لأنها أفعال حقيقية يستقل بمرفوعها كلام. وبدليل قوله تعالى ﴿وظننتم ظن السوء﴾[١]. وقد شارك ابن السراج[٢] ابن القواس في رأيه حيث أجاز حذف مفعولي ظن وأخواتها ولو لم يكن هناك دليل على حذفها محتجا بقوله تعالى ﴿وظننتم ظن السوء﴾[١].

وممن منع: الأخفش والجرمي بحجة أنه لاتحصل فائدة مع حذفهما. إذ لايخلو الإنسان من ظن ما، ولاعلم ما. وقد اباحوا الحذف مع وجود الدليل. فاجازوا الحذف في قول الكميت.

بأي كتاب أم بأيـة سنـة ترى حبهم عارا عليّ وتحسب

اي وتحسب حبهم عارا عليّ. أما أبو على الشلوبين[٣] فيجيز الحذف في علمت وظننت وما في معناهما لأجل الإختصار، مما يوافق رأى ابن معطي وابن السراج وابن القواس وغيرهم.

---

(١) سورة الفتح ١٢.

(٢) الهمع ١/١٥٢.

(٣) التذييل والتكميل ٣/٥٤.

٣ ــ القول في سوف:

اختلف النحاة في سوف: هل هي جزء من الفعل أم لها وضع آخر.

فقال ابن معطي: سوف مع السين لتنفيس الزمن.

وقال ابن جمعة القواس[١]: السين وسوف حرفان موضوعان للإستقبال، ومعناهما التنفيس وهو التوسعة، وهما أخص بمعنى الإستقبال من سائر الحروف الدالة عليه لأنهما لايدلان إلاّ على مجرد الإستقبال. لكن في سوف دلالة على زيادة تنفيس كأنهم جعلوا زيادة الحرف دلالة على زيادة المعنى. ثم يقول: وإنما لم يعملا مع كونهما مختصين بالفعل لتنزلهما منزلة أحد أجزائه كلام التعريف مع الأسماء. ويدلك على ذلك قوله تعالى ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾[٢] لأن هذا اللام إنما تدخل على الإسم والفعل المضارع، فلولا أن سوف قد صارت كأحد حروف الفعل لامتنع دخول اللام عليها. وقاله الرماني في باب الحروف التى تدخل على الفعل خاصة وهي غير عاملة. وكان ابن السراج يعتل في ذلك بأن ماكان عاملا في الفعل يختص بدخوله من أجل عمله فيه كما أن ماعمل في الإسم مايختص بدخوله عليه من أجل عمله فيه. وما لم يعمل في واحد منهما جرى مجرى حروف الإستفهام في أنه يصلح دخوله على كل منها. ثم سأل نفسه عن سوف فقال: هلا عملت إذا اختصت بالفعل؟ وأجاب عن هذا بأنها لم تعمل لأنها صارت مع السين كجزء من الفعل بمنزلة مايزاد في حشو الفعل وهذا الإعتلال يدخل عليه أن تكون غير عاملة لأنها مع الفعل بمنزلة اسم واحد.

٤ ــ تقديم الحال على الجار والمجرور:

منع سيبويه وابن السراج تقديم الحال من المجرور على الجار والمجرور،

---

(١) الشرح ص١٢٨٠.

(٢) سورة الضحى آية ٦.

نحو قولك: مررت راكبا بزيد، وأنت تجعل راكبا لزيد، لأن العامل وإن كان الفعل لكنه لما لم يصل إلى ذى الحال الذى هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل في حالة قبل ذكر ذلك الحرف. وكما لايجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لايجوز تقديم الحال عليه.

وأشار ابن جمعه إلى ذلك المنع فقال[1]... بأن الحال لما كانت صفة لذى الحال في المعنى ، كانت معمولة بحرف الجر في المعنى العامل في صاحبها، وكما لايتقدم المجرور على الجار ــ فكذلك ماهو في حكمه. ثم يقول: وإن كان المجرور بالمضاف كقوله : تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيْفاً﴾[2] امتنع التقديم مطلقا، لأن العامل فيه معنى الإضافة وهو ضعيف. وأجازه ابن كيسان[3] قياسا إذا كان العامل في الفعل في الحقيقة. وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَاأَرْسَلْنَاكَ إِلاّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[4] وقد عارض النحاة في ذلك من أن كافة هنا وصف من الكف التي بمعنى المنع لحقته التاء التي تلحق الصفات للمبالغة لا للتأنيث، كراوية وداهية وغيرها وهو الأقرب للصواب.

٥ ــ القول في حيهّل:

اختلف النحاة فيها من حيث الإفراد والتركيب فسيبوبه[5] يقول: إنها مركبة حيث ذكر البغدادي[6] قال سيبويه: وأما حيهل التي للامر فمن شيئين: يدلك على ذلك: حي على الصلاة.

---

(١) الشرح. ص ٥٦٣.
(٢) البقرة ١٣٠ ، ١٣٥ ، آل عمران ٩٥.
(٣) شرح المفصل ٥٩/٢.
(٤) سورة سبأ آية ٢٨.
(٥) سيبوية ٥٢/٢.
(٦) الخزانة ٤٢/٣.

والأعلم يقول: إنها مركبة في تخريجه للشاهد.

وهيج الحي من دار فظل لهم   يوم كثير تناديـه وحيهلـه[1].

حيث يقول : الشاهد في قوله حيهله، وإعرابه بالرفع لأنّه جعله وإن كان مركبا من شيئين اسما للصوت بمعنى معدي كرب في وقوعه اسما للشخص[2].

أما آبن القواس فيقول بتركيبها مؤيدا بذلك سيبويه يقول[3] : وهي مركبة من حي بمعنى أقبل. ومنه «حي على الصلاة». ومن هل بمعنى الحث لا التي للإستفهام. وابن السراج[4] يقول: إنها مفردة لامركبة، فهي اسم واحد كحضرموت، وينفي أن يكون أحد قد اعتقد بتركيبها غير سيبويه، وهذا غير صحيح.

٦ ــ عامل الرفع في الخبر:

اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في المبتدأ يرى البصريون أن المبتدأ يرتفع بالإبتداء، واختلفوا في الخبر[5]. فسيبويه والجمهور على أن عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ. والرماني يرى أن عامل الرفع في الخبر الذي هو المبتدأ هو الإبتداء، والأخفش وابن السراج: أن عامل الرفع في الخبر هو الإبتداء فقط، وهما موافقان للرماني في رأيه. والسيرافي: يرى أن الإبتداء هو تعرية الإسم من العوامل اللفظيه ليخبر عنه، وهذه التعرية عاملة فيه لأن العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدالة على مايجب من الإعراب.

---

(١) القائل : مجهول وهو من البسيط: وقد استشهد به كل من سيبوية ٥٢/٢، الأصول ٩٧/١.، المقتضب ٢٠٦/٣، الخزانة ٤٢/٣.

(٢) سيبويه ٥٢/٢.

(٣) الشرح. ص ١٠٢٧.

(٤) الأصول ٩٦/١ ــ ٩٨.

(٥) الهمع ٩٤/١.

وابن جمعة يرى أن المبتدأ لما كان مرفوعا لم يكن له بد من رافع، وهذا الرافع إمّا لفظي أو معنوي، ولما خلا اللفظي تعين الثاني. وإنما عمل الرفع لأنه أوّل، والرافع أول فأعطي الأول للأول وعني بذلك الإبتداء.

وهو يوافق كلا من: الرماني وآبن السراج والأخفش. أما رفع الخبر. فيرى ابن القواس أن الإبتداء هو العامل في الخبر، لأنه لما عمل في الأول عمل في الثاني قياسا على العوامل اللفظية. وهو في هذا يتفق أيضا مع الرماني والأخفش وابن السراج ... وإنما جاز تقديم خبر المبتدأ لأنه فيه من التعرية مثل ما في المبتدأ، يقوي هذا قول سيبويه، لأن المبني على المبتدأ بمنزلته. وعلى هذا سَوَّى الكوفيون بين الإبتداء والخبر، فجعلوا كل واحد منهما رافعا للآخر أيهما تقدم رفع الذي بعده، وأيهما تأخر رفع الذي قبله.

٧ ــ خروج فاعل المدح عن التعريف:

انقسم النحاة حول امكانية مجيء فاعل نعم وأخواتها نكرة إلى قسمين:ـــ

١ ــ الأول: المؤيدون: ومنهم ابن السراج والكوفيون والأخفش فقد أباحوا مجيء الفاعل نكرة مفردة ومضافة. ونقل الأخفش أنَّ أُناسا من العرب يرفعون بها النكرة المفردة ويقولون: نِعْمَ أخو قوم أنت[1].

٢ ــ الثاني: المعارضون: يقولون بعدم جواز النكرة، ويشترطون أن يكون الفاعل معرفا بأل أو مضافاً إلى ما هو معروف بأل. ومنهم سيبويه[2] وابن معطي

---

(١) ارتشاف الضرب ٣١٨.

(٢) سيبويه ١/٣١.

وابن جمعة. ويفصّل ابن جمعه فيقول : وفاعلهما نعم وبئس إما أن يكون ظاهرا أو مضمرا. أمّا الظاهر فلا يكون إلا معرفا باللام نحو: نعم الرجل زيد، أو مضافا إلى ماهو معرف بها نحو: نعم صاحب الرجل زيد.

٨ ـــ الجمع بين فاعل نعم والتمييز:

انقسم النحاة حول الجمع بين فاعل نعم والتمييز إلى أقسام:ـــ

الأول: يبيح الجمع وعلى رأسهم: المبرد وابن السراج وابن معطي وابن جمعة وابن الفارسي وغيرهم وقد استدل هؤلاء بالشعر العربي. فقداستدل ابن جمعة بقول جرير:

تزود مثل زاد أبيك زادا فنعم الزاد زاد أبيك زادا[1]

واستشهد المبرد وابن السراج والفارسي بقول الشاعر:

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا أو بإيماء

ويعلل الشارح لنصب التمييز تعليلا جيدا فيقول[2] :

وإنما كانت النكرة منصوبة على التمييز، لأن الفاعل الناصب لما كان غير متعد لم يكن مفعولا، ولما لم تكن النكرة مشتقة ولا مقدرة به لم تكن منصوبة على الحال. ولايجوز تقديمها على الفعل، فلا يقال: رجلا نعم زيد، لأن الفاعل غير متصرف ولأنها مفسرة لما قبلها.

الثاني: يمنع الجمع بين الفاعل والتمييز وعلى رأسهم سيبويه والسيرافي، ويمنعان منعا مطلقا سواء أفاد معنى زائدا على الفاعل أم لا.

(١) القائل جرير. من الوافر. وقد استشهد به كتب النحو.

(٢) الشرح. ص ٩٧٩.

الثالث: حاولوا أن يجمعوا بين الرأيين السابقين فقالوا: إنْ أفاد فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو: نعم الرجل فارسا زيدٌ، وإن لم يفد فائدة امتنع الجمع . وإن كان الفاعل مضمرا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقا نحو: نعم رجلا زيد.

٩ ــ كسر همزة إن على الحكاية:

لم يعط العلماء رأيا صريحا على كسر أَو فتح همزة إن على الحكاية في القول: أول ما أقول: فإني أحمد الله. فابن هشام قدّر على أَن الخبر محذوف فكسر الهمزة والتقدير: ثابت. وابن السراج قال بالكسر على الحكاية، سيبويه لم يتعرض لها. أمّا ابن القواس فقد فصّل فيه بشكل يزيل اللبس ليجعلها واضحة جلية، فقال[١] : ويجوز الأمران في قولهم: أول ماأقول فإني أحمد الله. أما الفتح فظاهر لأنها في محل المفرد وهو الخبر، وماتحتمل أن تكون مصدرية ونكرة موصوفة. وأما الكسر فلأنها محكية لخبر محذوف وهو القول. والتقدير: أول ماأقول قولي: إني أحمد الله، فلما حذف الخبر بقي معموله دالا عليه.

١٠ ــ الفعل المضارع معرب مع اتصاله بنون النسوة :

أَشار آبن معطي إلى بناء المضارع المتصل بنون النسوة إشارة صريحة بقوله:

ونـون يفعلـن لأنثـى جمــعت ... يبني لها بالوقف كيف وقعت

ويقول الشارح[٢]: إذا اتصل به نون جماعة الإناث يبنى على السكون مطلقا في الأعرف، فيكون حينئذ البناء عارضاً له في هذا الموضع. والبناء لأمرين: أحدهما حملا له على الماضي، وثانيهما: أَنه يبني تنبيها على الأصل كالقود

(١) الشرح. ص ٩٣٩.

(٢) الشرح. ص ٣٧٤.

والحبكة. وأما السكون فلأنه الأصل في البناء، ولأنه لما ضارع الماضي نحو فعلن باتصال النون به وآخر الماضي، يجب سكونه إذا اتصل به هذا الضمير لتوالى أربع حركات لازمة وجب سكون آخره حملا على آخر الماضي. وحكي ابن السراج عن طائفة من المتقدمين أن الفعل المضارع المتصل بنون النسوة باق على إعرابه. وإنما منع ظهور الإعراب فيه مانع كما منع ظهور الإعراب في الإسم المضاف إلى ياء المتكلم. قال أبو بكر بن طلحة[1]: إنّه هو الحق، وأنّه مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ، ويعني به إلى قول من جعله مبنيا. قال: وحجة جمهور النحاة أنّ هذه النون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل، وكان أصل الفعل البناء، رجع إلى أصله، إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارىء عليه الذي هو الإعراب. قال: هؤلاء وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الإسم الذي يتصل به ياء المتكلم، إذ الإسم أصله البناء، إنما أصله الإعراب فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ماوجدنا السبيل إليه بوجه. وقد وجدنا السبيل بأن نقول: إن ذهاب الإعراب هنا عارض، والعارض لايعتد به.

١١ ـ أفعال المدح كالأمثال لاتغير:

قال أبو بكر السراج: نعم وبئس وحبذا جعلت كالأمثال لاينبغي أن نستجيز فيها إلا ماأجازوه أي العرب[2]. يعني أن الأمثال لا تغير، وقد سبقه إلى ذلك سيبويه[3] عندما قال: ألا ترى أنّك تقول للمؤنث: حبذا ولا تقول حبذه، لأنه صار مع حب على ماذكرت لك. أي أنَّ ذا وحَبَّ تركبا وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل. وقال الشارح[4]: وقيل إنما لم يختلف اسم الإشارة باختلاف

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٥٧.
(٢) الأشباه والنظائر ١/٨٩.
(٣) سيبويه ١/٣٠٢.
(٤) الشرح. ص ٩٨٤.

المشار إليه تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، لأنه لما ركب مع حبذا جريا مجرى المثل.

والأمثال لاتغير. وقال المبرد[1]: ولايجوز حبذه لأنهما جعلا اسما واحدا في معنى المدح، فانتقلا عما كانا عليه قبل التسمية كما يكون ذلك في الأمثال.

١٢ ــ أفعال القلوب وتعليقها:

التعليق: قطع الفعل عن العمل لفظا لا تقديرا. وقد تحدث حول التعليق العديد من العلماء. فقد اتفق كل من: ابن السراج والشلوبين والفارسي وابن الباذش على أنه لايكون معلقا من أفعال القلوب نحو الأصل إلا المتعدي إلى اثنين سواء كان عَلَما أو ضده، وماعداه فبالحمل عليه. وذهب المبرد وابن كيسان وثعلب إلى أنه لايعلق إلا العلم منها، وأما الظن فلا يعلق.

أما آبن جمعه فقد تحدث عن التعليق باسلوب علمي محدد، فبعد أنْ عرّف التعليق لغة وآصطلاحا قال[2]: والمعلق لها عن العمل ثلاثة أشياء: لام الإبتداء والنفي والإستفهام. أما اللام فنحو: علمت لزيد منطلق. ولم يمثل ابن معطي باللام. وأما النفي فهو حرف الجحد فنحو: علمت مازيد قائما. أو مازيد قائم. أما الإستفهام فنحو: علمت من ترى أبوك؟ فمن: آسم آستفهام وهو مبتدأ، وأبوك: خبره، وعلمت أزيد عندك أم عمرو. وفي التنزيل: «لنعلم أيّ الحزبين أحصى»[3].

---

(١) المقتضب ١٤٥/٢

(٢) الشرح . ص ٥٠٨.

(٣) الكهف ١٢.

ومحل الجملة بعد هذه الأدوات النصب بدليل جواز العطف عليها بالنصب نحو: علمت لزيد قائم وعمرا منطلقا.

وأتصور أنّ ابن معطي وابن جمعه قد أبدعا في إعطاء الصورة الواضحة عن موضع التعليق.

مذهبة النحوي:

تتمثل بصرية ابن جمعه الموصلي تمثلا واضحا في شرحه، فقد كانت تظهر بأشكال متعددة، مرة بالتصريح، ومرة بالتلميح، ومرة أخرى بابطال آراء الكوفيين وغيرهم وأخرى باثبات صدق ورجاحة وجهة البصريين، وبأشكال أُخرى كثيرة. وهذه بعض النماذج على بصريته.

١ ـــ اشتقاق الإسم:

بعد تفسيره لأبيات الألفية في هذا الموضوع مبينا رأي البصريين والكوفيين يقول:[1] والأول (أي رأي البصريين) أظهر لأمور منها:

احدها: تكسيره على أسماء وتصغيره على سُمَيّ برد لامه فيها لأنهما يردان الأسماء إلى أُصولها دون أوسام ووُسَيْم.

وثانيهما: تصريف الفعل منه نحو سميّت وأَسميته وسَميُّك دون وسمت وأوسمت ووسيمك.

وثالثهما: أن التعويض أولا لايكون إلاّ في محذوف اللام غالبا

(١) الشرح . ص ٢١٨.

٢ ـ الفعل والمصدر:

بعد أن شرح أدلة البصريين حول أيهما الأصل الفعل أم المصدر؟ وكذلك بعد بيان رأي الكوفيين والإتيان بأدلتهم. يناقشهم بهذه الأدلة ويثبت خطأها فيقول[١]

والجواب عن الأول: أنه يبطل بنحو: ضربت زيدا، فإنه ليس أحدهما مشتقا من الآخر. وعن الثاني: الذي يقول. إنه عامل المصدر، والعامل قبل المعمول وأصل له. ويقول في ذلك: إن الحروف عاملة وليست أصلا للمعمول. الثالث: أنَّه تابع للفعل في الصحة والإعتلال نحو: قام قياما، وقاوم قواما.

الرابع: إن من الأفعال مالامصادر لها كغير المتصرفة نحو. نعم وبئس وليس وعسى وحبذا وفعلا التعجب، فلو كان الفعل مشتقا منه لوجب أنْ يكون لها أصل يكون لها كاعادة.

٣ ـ منع الصرف لكلمة سكران.

يقول[٢] في هذا: وفي علة امتناعه وجهان: أحدهما البصريين: وهو أنه امتنع لمشابهته ألفي التأنيث، إما لاشتراكهما في الإمتناع من دخول تاء التأنيث عليهما فلا يقال: سكرانة، كما لايقال حمراءة وفي لغة بعض بني أسد: سكرانة وقياسها الصرف. وإمّا لإن بناء ماذكر كل منهما مخالف لبناء مؤنثهم كسكران وسكرى، وأحمر وحمراء. الثاني للكوفيين. وهو أن المانع له الوصف والألف والنون وهو باطل، لتحققه في ندمان وعريان مع كونهما مصروفين بالإتفاق. وعلم منه أنه ليس مراد المصنف باضافة الألف والنون إلى الوصف اعتباره كما كان في إضافتهما إلى التعريف.

---

(١) الشرح . ص ٢٢١.

(٢) الشرح . ص ٤٥٨.

٤ ــ وفي حديثه عن الضمائر يقول:[١]:

وقوله: نحن وأنا إلى آخره تعديد لأقسام المنفصل المرفوع وهو الإثنا عشر المذكورة. فأنا للمتكلم، وحده مذكرا أو مؤنثا، والإسم هو الهمزة والنون والألف لبيان الحركة خلافا للكوفيين. فإن الإسم عندهم عبارة عن المجموع، والأول (رأي البصريين) أظهر. لأن الألف لاتثبت في الوصل في الأعرف.

ولو كانت جزءا من الكلمة لما حذفت، كما لاتحذف في الوقف، ولأن من لغاته أن فعلت بغير ألف وصلا وإنه بهاء السكت.

٥ ــ وفي الإضافة المحضة وغير المحضة يبين خطأ الكوفيين فيقول[٢]:

وإنما كانت إضافتها غير محضه لتقدير الموصوف فاصلا بين المضاف والمضاف إليه فتقدير: صلاة الاولى: صلاة الساعة الأُولى، ومسجد الجامع: مسجد الوقت الجامع، وجانب الغربي: جانب المكان الغربي. وإنما قدر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة هربا من إضافة الموصوف إلى صفته لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، فلو أُضيفت إلى صفته للزم إضافة الشيء إلى نفسه وهو محال. وأجازه الكوفيون محتجين بأن الصفة لما كانت دالة على معنى زائد على الذات وهو الحدث، كانت مغايرة للموصوف بهذا الإعتبار ولاتمنع الإضافة لحصول التغاير، ولأن الأصل عدم التقدير. فعلى قولهم، لاحذف. وقيل: إنما كانت هذه الإضافة غير محضة، لأن المضاف قد أُضيف في اللفظ إلى مايصلح أن يكون صفة له قبل الإضافة، فلو تعرف بالمضاف لأوهم أنَّ التعريف بالصفة وهو محال، وفيه نظر.

(١) الشرح . ص ٢٢٣.
(٢) الشرح . ص ٧٣٨.

٦ ـ وفي باب المجرور: يقول[١] شارحا لأبيات ابن معطي.

والمضمر المجرور إن عطفتا عليه جيء بما به جررتا
نحو مضي به وبالغلام وشذ منه بك والأيام

المضمر المجرور المحل لايجوز العطف عليه عند البصريين إلاّ بإعادة الجار نحو:

مررت بك وبزيد. وفي التنزيل﴿منك ومن نوح﴾[٢]وهو المراد بقوله: جيء بما به جررتا. أي: جيء بالحرف الذي به جررت المعطوف عليه كالأمثلة المذكورة وأجازه الكوفيون مطلقا. أما البصريون فاحتجوا بأمور منها. أحدها: أنَّ المضمر المجرور كالجزء من الجار بدليل عدم استقلاله.

الثاني: أنَّ المضمر المجرور يشبه التنوين. أما من حيث أنّه لايفصل بينه وبين ما اتصل به مطلقا بخلاف الظاهر.. وإما لأن المضمر المتصل في غلامي بمنزلة التنوين. أما الكوفيون: فاحتجوا بالقياس والسماع. أما القياس: فلأنه لما كان فضلة كالمضمر المنصوب جاز العطف عليه من غير إعادة العامل.

أما السماع: فبقوله تعالى ﴿تساءلون به والأرحام﴾[٣] على من قرأ بالجر. ثم يناقش هذه الإدعاءات ويبين خطأها فيقول[٤]

والجواب عن الأول : مامر من الفرق في أن المجرور كالجزء وكالتنوين بخلاف المنصوب. وعن الآية أن الواو فيها ليست للعطف بل للقسم. أما

(١) الشرح . ص ٧٩٤.
(٢) سورة الاحزاب آية ٧.
(٣) سورة النساء آية ١.
(٤) الشرح . ص ٧٩٤.

بالأرحام نفسه كما أقسم بالزمان في قوله ﴿والضحى والليل إذا سجى﴾[1] أو على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. أي : وَرُبَّ الأرحام، أو أن الأرحام مخفوض بحرف جر مقدر حذف لدلالة الأول عليه.

٧ ــ وفي موضوع مايسد مسد الخبر فيقول[2]

أنه قد يكون الظرف أو الجار والمجرور أو الحال.. وفيه ثلاثة أقوال:

الأول: للبصريين: وهو أن ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما،أو وجد قائما، فحذف الخبر لدلالة مايتعلق به وهو إذن عليه، ثم حذفت إذن لدلالة المضاف إليه ثم كان التامة.

وثانيا: للكوفيين وهو أن قائما في «ضربي زيدا قائما» معمول للمصدر الذي هو المبتدأ والخبر المحذوف. والتقدير: ضربى زيدا إذا كان قائما حاصل.

وثالثها: لابن دستوريه. والأظهر ماذهب إليه البصريون ثم يبين سبب ذلك فيقول: امّا أولا: فلأن الحال إذا جعل من تتمة المبتدأ لم يبق مايدل على الخبر، وأما ثانياً فلأن المعنى لا يستقيم إلا إذا جعل المبتدأ عاما بالنسبة إلى ماأضيف إليه، فلو قيد بالحال لخرج بالتقييد عن كونه عاما.

وأما ماذهب إليه الكوفيون ففاسد لفظا ومعنى: أمّا المعنى: فلأن المراد تخصيص الضرب بحال القيام على قولهم. لايبقي إشعار بنفي الضرب عن حالة أُخرى. وأما اللفظ فشرط وجوب حذف الخبر قيام غيره مقامه كما يبين بعد.

---

(١) سورة الضحى آية ١.

(٢) الشرح . ص ٨٣٣.

٨ ـــ وفي باب الترخيم يقول[١]:

الإسم المرخم في النداء إن لم تكن فيه تاء التأنيث فله عند البصريين خمسة شروط. أحدها: أن يكون علما، أمّا اولا: فلأن الأعلام منقولة في الأكثر عن وصفها اللغوي إلى وضع ثان. والنقل: تغيير، والترخيم تغيير، وهو يؤنس بالتغيير بدليل حذف الياء من خيفة في النسب دون حنيف.

وأما ثانيا: فلأن الأعلام كثيرا مايتطرق إليها مثل هذا التغيير الذي لايوجبه قياس.

وثانيهما: أن يكون مفردا. أي لايكون جملة في الأصل: كبرق نحره لعدم تأثير النداء فيه. ولأن الجمل تحكى ولاتغير عن وضعها.

وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف إليه قياسا على المركب ولقول الشاعر[٢]:

أبا عرو لاتبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب

بحذف التاء، والتقدير: عروة: والجواب: أمّا عن القياس فلأن المقيس عليه أثّر فيه النداء البناء على الضم بخلاف المقيس فافترقا. وأما عن البيت فرخم فيه ماليس بمنادي ضرورة فلا يقاس عليه.

وثالثهما: أن يكون زائدا على ثلاثة لأن الثلاثي أقل الأصول في المتمكن وأخفها.

وبعد: هذه نماذج من تاييد ابن جمعه للبصريين. أما كوفيته فلم تظهر خلال

---

(١) الشرح . ص ١٠٧٥.

(٢) القائل: غير معروف . والبيت من البحر الطويل. وقد استشهدت به كتب النحو ومنها . الإنصاف ٣٤٨، الخزانة ٣٧٧/١، ابن يعيش ٢٠/٢.

شرحه. وقد عارض المصنف في منع صرف سكران الذي أيد فيها الرأي الكوفي. وقد علق ابن جمعه على هذا بقوله: وهذا باطل ولهذا يعتبر ابن جمعة القواس بصريا قلباً وقالبا، وملتزما بمذهبه البصري.

منهجه في شرح الألفية:

تتناول دراستي هذه منهج الشارح من جوانب ثلاثة:ـــ

الأول: شخصيته وقدرته على الحجاج والمناقشة العلميةللموضوعالذي يبحثه.
الثاني: موقفه من النحاة الآخرين ومعارضتهم واصدار الأحكام على آرائهم.
الثالث: موقفه من المصنف، وآعتراضاته، وآستدراكاته.

الأول:

يلاحظ القارىء لشرح ابن جمعه القواس أن له شخصية مستقلة وأنه أمام إنسان عالم يعرف كيف يدير الأمور، وكيف يناقش القضايا بإسلوب علمي مركز، يبتعد فيه عن التزيد في الكلام. وهذه بعض النماذج على شخصيته وعلى طريقة عرضه للموضوعات.

١ ـــ يأخذ أبيات الألفيه بالشرح والتوضيح، ثم يثير قضايا خلال شرحه ويناقشها، يفترض افتراضات ويرد عليه، بحيث تكون كتابته مشوقه للقارىء، تجذبه معها لمصاحبته للوصل معه إلى نهاية هذا النقاش وهذا الأخذ والعطاء. فنراه يشرح بيت الألفية.

هذا خصوصا معـــرب مرتفـــع واجزمـه وانصبـه بمـا ستسمـع

فيقول[1]: اعلم أنه ليس في الأفعال مايعرب إلاّ المبهم، وهو معنى قوله: هذا

(١) الشرح . ص ٣١٣.

خصوصا معرب مرتفع. أي المبهم أخصه خصوصا. فخصوصا منصوب لأنه مصدر، وفعله محذوف، ومعرب: خبر عن هذا. وقد مرّ الكلام في أن إعرابه عند البصريين استحساني لمناسبة الإسم، وعند الكوفيين بالأصالة لا بالشبه، وإعرابه رفع وجزم ونصب. أما الرفع ففي عامله أقوال: أحدهما للبصريين وهو أنه يرتفع لوقوعه موقع الإسم مطلقا نحو: جاءني رجل يكتب، ورأيت رجلا يكتب ومررت برجل يكتب، لأن علة الرفع لما كانت هي الوقوع لم يعتبر اختلاف العامل لأنه لاتأثير له في الفعل، وكذلك لو قلت: يكتب زيد لرفعته لأنه واقع موقع أخوك زيد، لأن المتكلم له الخيار إن شاء صدر كلامه باسم، وإن شاء بفعل.

فإن قيل: فقد يرتفع إذا وقع صلة، وبعد السين وسوف، وليست من مواضع الإسم، وفي أول الكلام نحو: يقوم الزيدان. ولايقال: قائم الزيدان على الأصح. أجيب بأنه لما ثبت له الرفع في الأغلب الأعم ، حمل عليه الأقل.

وأما وقوعه خبراً لكاد وأَخواتها نحو: كاد زيد يقوم، فلوقوعه موقع الإسم في الوصل، ولذلك حكم عليه بأن محله النصب.
وثانيها: للفراء: وهو أنه آرتفع لتجرده عن ناصب وجازم لدوران الرفع مع التجرد عنهما وجودا وعدما. وهو ضعيف لاحتمال أنْ يكون التجرد شرطا فيدور الرفع معه، والمقتضى له أمر وراء ذلك.
وثالثهما: للكسائي[1]: وهو أنه ارتفع بحرف المضارعة، لأن الفعل قبل وجوده كان مبنيا، وبعده صار معربا مرفوعا ولابد له من عامل، وليس إلاّ حرف المضارعة وهو أيضا ضعيف.

---

(١) انظر: أسرار العربية ٢٩، الإنصاف ٣١٩/٢، اللباب ص ٤٥٠.

٢ ــ ويناقش في موضوع التنازع إعمال الأول أو إعمال الثاني:
باسلوب علمي، وبمنطق سليم حيث لايبقي اعتراضا لمعترض فيقول[١] :

قال امرؤُ القيس:
ولـوأَنْ ماأسعى لأدنـى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
فرفع قليلا بكفاني مع إمكان إعمال أطلب فيه. والجواب: إما عن قول الشاعر[٢]:
إذا هي لم تستك بعود إراكة تنخل فاستاكت به عود اسحل

فلأن المضمر قد تقدم على المظهر إذا كان على شريطة التفسير في غير موضع كما في نعم وبئس، وضمير الشأن وربه رجلا. فلا نسلم أن تقدم الظاهر هو الأصل مطلقا. وأما عن: ولو أن ماأسعى... السابق فليس من هذا الباب، لعدم توجه الفعل الثاني إلى ماوجه إليه الأول، وإلاّ للزم التناقض، لأن التقدير: لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة، لكفاني قليل من المال وهما متنافيان، لأن اللازم إذا كان مثبتا في سياق لو، كان منتفيا، فينتفي للزومه لاستلزام نفي اللازم نفي الملزوم. فلو عطف: ولم أطلب على كفاني، لكان مثبتا في سياق لو لكونه منفيا، فيؤدي إلى إثبات طلب القليل المنفي، طلبه بنفي ثبوت كون السعي لأدني معيشة فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال.

٣ ــ يفسر أبيات ألفية ابن معطي
أمـــا المعـــارف فخـــمس تذكـــر
أولهـــا الأعـــلام ثم المضمـــر

---

(١) الشرح . ص ٦٥٥.
(٢) القائل : عمر بن أبي ربيعة من الطويل . وقد ذكره سيبويه ١/٤٠، ابن يعيش ١/٧٨.

والمبهـــــم المــــــخصوص والمعــــــرف
بالــــلام والـــــمضاف لاسم يعـــــرف

يقول[1]: المعارف: جمع معرفة، والمعرفة في الأصل مصدر عرفت الشيء أعرفه معرفة وعرفانا. وفي الصناعة: هي الإسم الدال على حقيقة واحدة معينة، علاماتها أن يصح الإبتداء بها مطلقا من غير شرط، ولايدخلها شيء من العلامات المذكورة. وإنما كانت المعارف خمسا، لأن المعرف: إمّا أنْ يكون لفظيا أو معنويا، واللفظي إنْ كان في أول المعرف فهو باللام أو مافي معناه، وإن كان في آخره فهو المضاف. والمعنوي إنْ لم يحتج بعد تعينه إلى غيره فهو العلم، وإن احتاج إلى ماقبله في الأغلب وهو المضمر. أو إلى مابعده وهو المبهم. ولايقال: باطل لخروج المنادى المقصود.

٤ ــ ويتحدث عن زيادة من الجارة فيقول[2]

وأجاز الكوفيون والأخفش زيادتها في الواجب، محتجين بقوله تعالى: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾[3]ويقول العرب: قد كان من مطر فخل عني[4]. ولاحجة فيهما: أما الآية: فلجواز أن تكون للتبعيض، أي يغفر بعض ذنوبكم. ولايقال: لو كانت للتبعيض ولم تكن زائدة، للزم منه منع قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿إنَّ الله يغفر الذنوب جميعا﴾[5] جواز الجمع بين النقيضين وهو محال، لأنا نقول: إنما يلزم ذلك لو اتحد ماعليه الحكم، وهو ممنوع. لأنه يغفر بعضها لقوم وجميعها لآخرين، أو لأن

---

(١) الشرح . ص ٢٣١.
(٢) الشرح . ص ٣٩٩.
(٣) سورة نوح آية ٥٣.
(٤) لم أعثر على قائله.
(٥) سورة الزمر آية ٥٣.

الأولى وردت في قوم نوح، والأُخرى وهي الخطاب بالعموم في حق هذه الأمة تفضيلا لها على غيرها من الأمم. وأما قولهم قد كان من مطر فخل عني: فيحتمل أن تكون للتنبيه، وهي في محل الصفة للفاعل. وهو إما محذوف، والتقدير: قد كان شيء من مطر، وإما مضمر، والتقدير: قد كان كائن من مطر. وأجاز آضمار كائن لتقدم كان عليه.

الثاني:ـــ

موقفه من النحاة:

كان واثقا من نفسه ومن علمه ومن صدق آرائه، ومن قوة حجته وصحة منطقه، ولذلك لم يتوان في مقارعة النحاة الآخرين ومناقشتهم، ومقارعتهم الحجة بالحجة. وتجاوز ذلك إلى إصدار الأحكام عليهم. وهذه بعض النماذج على موقفه هذا:

١ ـــ يقول في باب إعراب الأسماء الستة[(١)]:

ونقل عن سيبويه أنها معربة بالحركات المقدرة بالحروف، ونقل عن الكوفيين أنها معربة بالحركات الظاهرة قبل الحروف، وبالحروف وكلاهما ضعيف. لأن إعراباً واحدا يكفي في الفرق بين المعاني. ثم يناقش الأخفش في رأيه ويبيين خطأه فيقول:

وذهب أبو الحسن الأخفش ومن تابعه إلى أنها دلائل إعراب، ولاحرف إعراب لها، كالأفعال المعربة بالنون. وهو أيضا ضعيف لأنه يؤدي إلى أن يكون في الأسماء المعربة ماهو على حرف واحد وهو فوك وذو مال.

---

(١) الشرح . ص ٢٥١.

ثم يتابع نقده للمازني قائلا: وذهب المازني إلى أنها معربه بالحركات، والحروف نشأت منها للاشباع كما في:

أنظور[1] ....وبمنتزاح[2]....والصياريف[3].
ويضعفه أن الإشباع لايكون إلاّ في الضرورة.

٢ ــ في موضع الفعل المتعدي للمفعولين:

يتعرض للفراء فيقول [4]... ونقل عن الفراء أن الثاني ينتصب بفعل مضمر تقديره: أعطيت زيدا فأخذ درهما، وهو غير مستقيم، لجواز: أعطيت زيدا درهما فلم يأخذه. فلو قدر يأخذ لزم التناقض وهو محال. وفي هذا الجواب نظر. لجواز أن يكون المقدر منفيا وهو مضمر على شريطة التفسير، وإنما تعدى الفعل إليهما عند الجمهور لتوقف فهمه على أخذ من الفاعل ومأخوذ.

---

(١) مأخوذ من قول الشاعر:

اللـــــه يعلـــــم إنـــــا في تلفتنـــــا
يوم الفـــــراق إلـــــى إخوانـــــا صور
وانــــي حيثمـــــا يثـــنى الهــــوى بصرى
من حيث ما سلكـــــوا أدنـــــو فأنظــــور

(٢) مأخوذه من قول الشاعر:

وأنت من الغوائـــــل حيـــــن ترمـــــى
ومـــــن ذم الرجـــــال بمنتــــزاح

(٣) مأخوذة من قول الشاعر:

تنفـــي يداهـــا الـــحصى عن كل هاجـــرة
نفـــى الدراهيـــم تنقـــاد الصياريـــف

(٤) الشرح . ص ٥٠٣.

٣ ــ ثم يعود لنقد الاخفش فيقول[١] :

وٱعلم أن ما احتج به الأخفش ضعيف لوجهين. أما الأول: فلأن منع الصرف يتعلق باللفظ. فالمراد يكون الإسم وصفاً في الأصل. إن وضعه لذلك، وحينئذٍ لا يتجرد عن الوصف إلاّ لمانع ــ ولو لم تعتبر فيه الصفة لما جمع جمعها، ولما دخل عليه الألف واللام.

وأما الثاني : فلأن نحو: حاتم وحارث إنما ٱنصرف لامتناع ٱعتبار الصفة والعلمية في حكم واحد لتنافيهما.

٤ ــ وفي باب ظن وأخواتها يقول[٢]:

وٱعلم أنه يجوز حذف معموليها معا قياسا على غيرها من الأفعال لأنها أفعال حقيقية، يستقل بمرفوعها كلاما، وبدليل قوله تعالى ﴿وإن هم إلا يظنون﴾[٣]. ﴿وظننتم ظن السوء﴾[٤]. ﴿وأين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون﴾[٥]. وفي المثل «من يسمع يخل[٦]» ومنع الجرمي حذفهما محتجا بأنه لايكون حينئذ الإخبار بهذه الأفعال في قول القائل: علمت أو ظننت مثلا فائدة، إذ كل فاعل لايخلو من علم أو ظن.

وأُجيب: بانا لانسلم عدم الفائدة مطلقا، وإنما يلزم أن لم يفد بإسنادها إلى الفاعل علما قطعيا أو ظنيا، ولأن ماورد من الآيات والمثل يبطل ماذهب إليه.

---

(١) الشرح . ص ٤٦٦.
(٢) الشرح . ص ٥١٦.
(٣) سورة البقرة آية ٧٨.
(٤) سورة الفتح آية ١٢.
(٥) سورة الانعام آية ٢٢.
(٦) انظر : فرائد اللآل في مجمع الأمثال ٢/٢٦٣.

٥ ــ وفي الحديث عن الحال يقول[١]:

واشتراط الزمخشري وابن الحاجب أنها مؤكدة لجملة اسمية يبطل بما ذكر، ثم ينتقد المصنف فيقول: والمصنف لم يذكر هذه الأقسام إلاّ الأخيرة منها، ونبه على الباقي باتيانه بلفظ قد المفيد مع المضارع التقليل.

٦ ــ ومع أن سيبويه إمام النحو ورائده، ولم يصل أحد إلى مستواه، إلا أن آبن جمعه كان لايتوانى عن ابداء الراي في القضايا التي يطرحها سيبويه فيقول[٢] فى باب المذكر والمؤنث: وسيبويه يرى أن حذف الواو من قوله: وفتح عينها قياسا مطرد بمنزلة فعيلة من غير فرق، لأنه قد جاء عن العرب: شيء في شنوءة. وأما المبرد فيوافقه على حذف الياء دون الواو، محتجا بأنهم قد جمعوا بين واوين فقالوا في النسب إلى عدو: عدويّ. ومذهب المبرد أقوى من جهة القياس إلاّ أنَّ النص مع سيبويه، ولأن ماصار إليه أخف.

٧ ــ ومن اعتراضاته على النحاة قبله في تعريف الإسم يقول:[٣]

فإن قيل: عمّ يتعدى بنفسه فلا حاجه له إلى الجار. قيل: لما تقدم مفعول عليه ضعف التعليق بدليل جواز: لزيد ضربت، وامتناع ضربت لزيد. وقيل على هذا التعريف: إنه قد أدخل في الحد ما لايعرف إلا بعد معرفة المحدود وهو قوله مُسَمّى، لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الإسم، فأفضى إلى الدور، وهذا الجواب فيه نظر. لأنه لايخرج عن كون المسمي مأخوذاً في التعريف في الجملة، والأولى أنْ يقال في

---

(١) الشرح . ص ٥٦٧.

(٢) الشرح . ص ١٢٦٢.

(٣) الشرح . ص ١٩٨.

حده: إنَّه كلمة يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل من الثلاثة . فالكلمة: جنس القريب دون اللفظ، وفي نفسه يفصل الحرف.

وأما ما دل على معنى في نفسه، فإنّه وإنْ كان منها مالا ينصرف، أو كان يدل على الزمان المجرد من المعنى، إلاّ أنَّه في أَصل الوضع يدل على المعنى المقترن بالزمان المعين.

٨ ـ وفي باب الإستثناء يقول[1]:

ويقول في باب الاستثناء محتجا على آراء النحاة:

واعلم ّأنه لايجوز استثناء المستغرق بالإتفاق ، فلا يقال عشرة إلاّ عشرة. واختلف فيما بعد ذلك. فالنحاة يشترطون اْن يكون المستنثى أقل من نصف المستثنى منه كعشرة إلاّ أربعة.

ومنع أكثرهم من المساوى النصف كعشرة إلاّ خمسة. وأما نحو عشرة إلاّ ستة، فأجازه بعض النحاة، وطائفة من الفقهاء. وأصحاب الشافعي يجيزون نحو: عشرة إلا تسعة ونصفا. واحتج النحاة ومن وافقهم بأمرين: أحدهما: أنَّه لما كان المثبت في النفي أقل من نصف المنفى نحو: ماجاءني أحد إلا زيدا. حمل فيه الإثبات على النفي. وفيه نظر.

٩ ـ ويقول عند ا لحديث عن الحال[2]:

واشتراط الزمخشري وابن الحاجب أنها مؤكدة لجملة إسمية يبطل بما ذكر.

---

(١) الشرح . ص ٥٩٢.

(٢) الشرح . ص ٥٦٧.

١٠ ــ ويقول في باب الترخيم بعد أنْ عرف الشارح الترخيم في اللغة والإصطلاح:

وأما في غير النداء فيجوز عند سيبويه[(١)] أن يرخم الشاعر كل اسم يجوز ترخيمه في النداء للضرورة على لغتي الترخيم كقوله:

ألا أضحت حبالكـــــــم رمامــــــــا

وأضحت منك شاسعـــــــة امامــــــــا[(٢)]

والمبرد لايجيزه إلاّ على لغة الضم، وطعن في رواية البيت على هذا الوجه. وراه:

وماعهدي كعهدك يا اماما

وهو تعسـف.

الثالث: موقفه من ابن معطي:

كان ابن جمعة القواس مُجِلاً وموقرا لاستاذه ابن معط، وقد عارض ابن معطي في عدة مواقف، وكان يعبر عن هذه المعارضة بتعبيرات تدل على احترامه للمصنف.

فمرة يقول: وفيه نظر، وأُخرى ينتحل الأعذار لابن معطي، ويتصور أنه قد سبر غور نفسيته، وأنه أراد أن يقول كذا.. بينما كان اسلوبه مع الاخرين من العلماء به شيء من الحدة والقوة فكان يقول، وهذا تعسف، وقد غلط أو أخطأ فلان إلى غير ذلك.

---

(١) سيبويه ٣٤٢/١.

(٢) القائل : جرير وهو من الوافر.

وهذه بعض النماذج لاعتراضات الشارح على المصنف وكيف عبر عن هذه الاعتراضات

(١) **يقول ابن معط في التعدي واللزوم:** فالحرف حتما ليس عنه يفصل. ويقول الشارح[١]:وهو ضربان: أحدهما لايجوز حذف حرف الجر منه نحو:مررت بزيد، ونزلت على عمرو إلاّ للضرورة. والتخفيف: لأنه من وجه كالجزء من الإسم لسده اتصال الجار بالمجرور. ومن وجه كالجزء من الفعل، لأنه به وصل معناه إلى الإسم ، فلو حذف لاختل معناه، وأما في الضرورة فقد جاء حذفه. ويقول: وإنما اطرد معها الحذف لأنهما موصولان لتقديرهما بالمصدر، فاستجيز فيهما الحذف لطولهما بالصلة، ومحلهما بعد الحذف إما الجر وهو رأي الخليل، وأما النصب فهو رأي سيبويه، لأنه لما حذف حرف الجر تعدى الفعل إليهما فنصبهما فقد ظهر أن قوله: فالحرف حتما ليس عنه يفصل في هذا القسم ليس على إطلاقه.

٢ ــ ويقول في باب النعت[٢]:

وقول المصنف: النعت كالمنعوت في الإمور العشرة إنما يريد أنْ يتبعه فيها في القسم الأول دون الثاني، ففي كلامه تساهل. ثم يوضح بعد ذلك أسباب هذا التساهل.

٣ ــ ويقول في موضوع الفعل بعد أن عرفه ابن معط بقوله.

والفعـــــــل مادل علــــــى زمــــــان
ومصدر دلالــــــــــــة اقتـــــــــــران

(١) الشرح . ص ٤٨٦.

(٢) الشرح . ص ٧٤٨.

وبعد أن يشرح هذا البيت يعلق على رأي ابن معط فيقول: والأَوْلَى أن: يقال في حَدّه: بأنه كلمة تدل على معنى في نفسه مقترن بزمان معين من الثلاثة في أصل الوضع.

فقولنا: بزمان معين من الثلاثة يخرج به كل مادل من الأسماء على زمان لعدم دلالته على زمان محصل، وتدخل في أصل الوضع: الأفعال التي لاتتصرف.

٤ ــ ويعلق على قول ابن معط ولفظ غير المتمكن يعم: بقوله:
يريد أنه يعم المبنيات كلها، لأن المعرب لما كان هو المتمكن، كان المبني هو غير المتمكن، وفيه نظر. لأنه يدخل في غير المتمكن الفعل المضارع إلاّ أن يعني به المبني في الأصل.

٥ ــ ويقول في موضوع الجزم[1]:
وآعلم أن الضابط الذي ذكره المصنف وهو قوله: وكل موضع عليه يعتقب إلى آخره، ذكره أبو على مع الذي قبله، ليس بضابط تام، لأنه ينجزم بما بعد فاء الجزاء.

٦ ــ ويقول ابن معط في موضع العلم: مرتجل مثاله محمد.
ويعلق ابن جمعة بقوله[2]: وقول المصنف: مرتجل مثاله محمد ليس بجيد، لأن محمداً ليس مرتجلا. أما أولا فلانه قد دخله الألف واللام....

(١) الشرح . ص ٩٣٨.
(٢) الشرح . ص ٦٣٦.

٧ ــ في النائب عن الفاعل: يقول ابن معط: في كل ماض صح.

فيعترض عليه ابن جمعه: ويقول(١) ليس على إطلاقه، لأن صحيح العين كضرب، ومعتل الفاء كوعد، ومعتل اللام كرُمي، ومعتل العين واللام شُوِيَ، مشتركة في هذا الحكم. ويمكن أن يعتذر له، بأنه استغنى بالمثال في قوله ضربا، عن الإحتراز منها.

وبعد: هل أتى ابن جمعه بجديد؟ ، وهل كانت له استدركات وتوضيحات على المصنف؟ هل كانت له آراء جديدة؟ وهل أضاف جديدا لألفية ابن معط؟ أقول: لقد أضاف جديدا، ووضح غامضا، وأزال لبسا، وصحح أُمورا كانت ألفيه ابن معط بحاجة ماسة إليها، حتى تظهر بالكمال والنضج التي هي فيه. وهذه بعض النماذج مما أتى به ابن جمعه.

١ ــ استدراك ابن جمعه على ابن معط في نوني التوكيد. فيقول(٢):

وآعلم أن المصنف لم يذكر حكم النونين في موضع من الكتاب، ولابد من الإشارة إلى ذلك، ويتعلق بيانها بثلاثة فصول:

الأول:

أنهما يدخلان في المستقبل في ثمانية مواضع: الأمر والنهي والدعاء والإستفهام والتمني والتحضيض وجواب القسم والشرط المؤكد بما وما عداها.

---

(١) الشرح . ص ٧٧٧.

(٢) الشرح . ص ٣٦٦.

الثاني: كل موضع تدخل فيه الثقيلة تدخل فى الخفيفة، إلاّ فعل الإثنين وجماعة المؤنث على الأصح، لئلا يلتقى ساكنا على غير حده.

الثالث: الوقوف على نون التوكيد: أما الشديدة فحكمها حكم غيرها من الحروف، وأما الخفيفة فإن انفتح ماقبلها، أبدلت ألفا كقوله تعالى﴿لنسفعاوليكونا﴾[1] تشبيها لها بالتنوين، لسكونها وانفتاح ماقبلها، وإنْ آنضم وآنكسر حذفت قياسا على تنوين المرفوع والمجرور.

فاكمل ابن جمعه هذا النقص وتحدث عنهما حديثا مفصلا وواضحا.

٢ ــ يدافع ابن جمعه عن ترتيب ابن معط للفصول والأبواب فى كتابه فيقول[2]:

فى حديثه عن الحال: الحال من التحول وهو التنقيل والتغيير، وتذكر وتؤنث، وإنما ذكرها بعد الظرف، لقوة شبهها به، لأنها تقدر بفى، وتعمل فيها المعانى كالظروف، ولها شبه بالصفة من حيث أن كل واحد منها لبيان هيئته ...

٣ ــ وفى حديثه عن الحال :

ذكر ابن معطى خمسة شروط، وأضاف ابن جمعه شرطين آخرين فيقول[3] ولم يذكر المصنف الشرطين الأخيرين. والشرطان هما: وسادسهما: أن تكون جوابا لكيف، وقد تقع فى موضع الحال.

---

(١) سورة يوسف آية ٣٢.

(٢) الشرح . ص ٥٥٣.

(٣) الشرح . ص ٥٥٥.

كقوله تعالى : ﴿كيف تكفرون بالله﴾[1] اى معانديه تكفرون.

وسابعها: أن تقدر بفى لشبهها بالظرف فى التنقل، وتفارقه بأن الحال هو ذو الحال فى المعنى، والظرف ليس بالمظروف، وبأن الحال لايتقدم على العامل المعنوى، والظرف يصح تقدمه عليه كقولهم: كل يوم لك ثوب.

٤ ــ ويقول تعليقا على قول ابن معطى فى العلم :

ثم الـــذى فى النـــاس منـــه مفـــرد

مرتجـــــل مثالـــــه محمـــــد

فبعد أن أصدر حكمه على قول ابن معطى هذا بأنه ليس جيدا، يعود بأسلوب جميل ليخرّج هذا الخطأ فيقول[2]:

وقيل: ليس مراده أن محمدا مرتجل، بل مراده أن محمداً تمثيل للمفرد. والتقدير: ثم الذي فى الناس منه مفرد مرتجل. أي من المفرد: مرتجل فيكون قوله: مثاله محمد تمثيل للمفرد الذى المرتجل منه لا بالمرتجل. ومع أن فى هذا التخريج تكلفاً ، إلاّ أنّه على حق فعالم كابن معطى لا يفوته أنَّ محمدا غير مرتجل.

٥ ــ وفى بان إنَّ وأخواتها وكسر همزة إن يقول[3]:

وزيف هذا القول بان المحكى بالقول هو نفس القول، فيكون: إنى أحمد الله هو نفس القول المضاف إليه أول، فيكون الإخبار فى المعنى عن. أول إنى أحمد، وهو الهمزة باعتبار الحروف، وإنى باعتبار الكلمات وهو باطل.

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨.

(٢) الشرح . ص ٦٣٧.

(٣) الشرح . ص ٩٣٩.

٦ ــ **ويقول تعليقا على ابن معط فى قوله فى باب لا النافية:**

وانصب أو ارفع بعد واو عطفا
وإنْ تكرر لافكن مستأنفا
تقول لاحول ولا قوة لى
ستة أوجه بهذين اجعل

قوله: ستة أوجه: الصواب أن يقول خمسة أوجه. ثم يعلل سبب ذلك ويعددها.

٧ ــ **ويعلق على المصنف بقوله:**

إن للنداء مرتبتين: بعيد وقريب..

فيقول: والأَوْلَى أنْ يقول: مراتبها ثلاث.

ولابن جمعه مواقف أُخرى ذكرتها فى حديثى عن ابن معط وآرائه النحوية، وعن مذهبه النحوى أيضا.

وإنْ أُخذ على ابن معطى عيب فهو نظمه الألفية على بحرين الرجز والسريع.

وكذلك بعض الهفوات البسيطة مثل استعماله لفظة«غير» معرفة، فأدخل عليها أل التعريف مع اجماع النحاة على أنها لاتعرف.

فيقول[1] مثلا: تنزلة منزلة الجزء من ذلك الغير. وقد عبر ابن جمعه عن استغرابه واستهجانه لهذا النمط فى تأليف الألفية على بحرين بقوله: وهذا النمط الذى ارتكبه ابن معطى. فاختياره(ارتكبه) يوحى بعدم موافقته على

(١) الشرح . ص ١٢٣١.

هذا النهج، وأنه منهج غريب، مخالف لكل ماعتادت عليه الأذن العربية من سماع القصيدة على بحر واحد.

مصادر الكتاب:

لم يكن ابن جمعه القواس كما ذكرت سابقا مجرد ناقل لآراء غيره من النحاة، بل كان يأخذ الرأى ويناقشه. فإن كان صحيحا كما يعتقد هو دلل على صحته، وإنْ كان ضعيفا دلل أيضا على ضعفه. وكانت له شخصية مستقلة، وقدرة على المناقشة والاستنباط وإصدار الأحكام على غيره من العلماء. والقارىء للشرح يرى شخصية ابن جمعه فيه، حتى لاتخلو صفحة من صفحاته من شخصيته. ولذا فأنا اعتبر ابن جمعه عالما نحويا بارعا لايقل عن الأخفش والمبرد والكسائى.

ومن خلاله أيضا استطعنا أن نتعرف على المصادر الهامة فى تكوين كتابه، من حيث المادة النحوية. ومن هذه المصادر الهامه:

سيبويه وكتابه، والبصريون وكتبهم وعلماؤهم، والكوفيون وكتبهم وعلماؤهم، والبغداديون وعلماؤهم.

أما سيبويه المتوفى سنه ١٨٠ هـ فليس غريباً استشهاد ابن جمعه بارائه فإنه لم يأت كتاب في النحو لم يتعرض لآراء سيبويه، ولم يأخذ منه. فهو أول كتاب جامع في قواعد النحو والصرف، واعتبره الأقدمون الكتاب الذي ينبغي لكل دارس أن ينظر فيه ويأخذ من علمه.

وقال المازنى في كتاب سيبوية: من أراد أن يعمل كتابا كبيرا فى النحو بعد

كتاب سيبويه فليستح. ولذا فقد كان النحويون الكبار[1] يحملون هذا الكتاب ويروونه ويتدارسونه، ويرحل الطلاب لأخذه وروايته عن العلماء.

أما نحاة البصرة: فيعتبر ابن معط واحداً منهم، ولكنه مع إيمانه بمذهبهم إلاَّ أنَّه كان يبيح لنفسه أنْ يخرج عن مذهبهم في بعض الآراء، وخروجه هذا لم يكن جديداً لدى العلماء. فقد سبقه غيره، ولحق به آخرون عندما خرجوا على مدارسهم ببعض الآراء. فالمازني والمبرد والأخفش وغيرهم من أعلام المدرسة البصرية، ومع هذا فقد كانت لهم بعض الآراء المخالفة لآراء المدرسة البصرية. ولذا فليس غريبا ان يردد ابن القواس وابن معطي أعلام البصرة بكثرة في شرحه كالخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والمازني.. وغيرهم، ولاداعي لذكر أمثله على ذلك، فالكتاب كله مليء بهذا.

أما المذهب الكوفي: فلم يأخذ ابن القواس منه كثيرا، وقد أكثر من تكرار المذهب الكوفي أو الكوفيين، أو علماء الكوفه مثل الكسائي والفراء وثعلب، وكان تكراره هذا، لإثبات ضعف آرائهم والتدليل عليه. وقد كان ملما بآراء غيره، فكان يعرض الآراء المختلفة في المسألة النحوية، ثم يناقشها مناقشة علمية ليصدر بعد ذلك الحكم الذي يراه. ولم يقف ابن القواس عندآراء أعلام البصريين أو الكوفيين، فقد تجاوزهما إلى معرفة آراء عدد آخر من النحاة اعتمد عليهم في شرحه مثل: عبد القاهر الجرجاني، ابن الحاجب، ابن كيسان، الجرمي، يونس..وغيرهم.

(١) ينظر في المصادر التالية: الإيضاح في علل النحو. تحقيق د. مازن المبارك، تسهيل الفوائد لابن مالك تحقيق: محمد كامل بركات، الخصائص لابن جني تحقيق: محمد علي النجار. سر صناعة الإعراب: تحقيق: مصطفى السقا، سيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون: مجالس ثعلب ومجالس العلماء. المدارس النحوية ـــ د. شوقي ضيف، المقتضب للمبرد.

أما مصادر الإستشهاد عنده فقد انحصرت في :ـ
١ ـ القرآن الكريم.
٢ ـ الحديث النبوي الشريف.
٣ ـ الأشعار والأمثال والأقوال العربية.

أما القران الكريم: فليس غريبا على هذا العالم أن يستشهد به، وأن يكثر منه، حتى لاتكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من آية قرآنية. فقد حرص على تطبيق القاعدة النحوية على ماورد في القرآن الكريم. حيث أن عظمة كلام العرب، وسر خلوده لم يكن له أصل إلا بالقرآن الكريم. والكتاب مليء بالآيات القرآنية.

وليس هذا غريبا عليه، فقد كان مدرسا للقرآن الكريم، ومشتغلا في علومه، حيث كان معيدا للمذهب المالكي في الجامعة المستنصرية. وإنسان هذا عمله، يكون مطلعا على القرآن الكريم وعلومه.

أما الحديث النبوي الشريف: فقد كان موقف ابن القواس وسطا بين مذاهب النحاة، من حيث الإستشهاد بالحديث النبوي، فقد استشهد به ولكن بشكل مختصر وقد منع بعض النحاة من الإستشهاد بالحديث النبوي، لجواز رواية الحديث بالمعنى، ووقوع اللحن كثيرا بين الرواة، حيث أن قسما منهم لم يكن عربياً.[١] بينما الذين أباحوا الإستشهاد بالحديث قد اعتمدوا على أن تدوين الحديث، وكثيرا من الروايات، قد وقع في الصدر الأول للإسلام قبل فساد اللسان.

أما الرأي المعتدل، والذي يعتبر ابن القواس من الآخذين به، فقد قبلوا الأخذ

---

(١) التذييل والتكميل ١٦٨/٥، الخزانة ٨/١، دراسات في فقه اللغة : محمد الخضر حسين ص ١٢٤، الإقتراح ١٦.

بالحديث النبوي إذا ثبت صدوره عن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ، ونقل بالطرق الصحيحة المعتمدة، لأن قسما من كلامه عليه السلام نقله الرواة باللفظ بقصد بيان فصاحته وبلاغته كالأمثال النبوية.

أما الأشعار العربية، فقد كانت ميزة من أبرز ميزات هذا الشرح، حيث لم تخل قضية نحوية إلاّ وقد استشهد بالعديد من الشواهد، حتى بلغ مااستشهد به الشارح من الأبيات الشعرية الكاملة وأنصاف الأبيات، أو بعض كلمات من الشاهد الشعري مايزيد على الألفين.

وكأني بالشارح بالأضافة إلى معرفته الواسعة بالقرآن الكريم وعلومه، كان ذا معرفة واسعة بالشعر العربي، حتى أن بعضا من هذه الأشعار لم ترد في كثير من كتب النحو العربي.

أما الأقوال والأمثال العربية: فلم يكن متزيدا منها، فقد ذكر عدداً قليلا منها، وكان ذكره للمثل إمّا رغبة في دفع ملل، أو لتثبيت قاعدة.

تسمية الكتاب:

لقد سمى ابن معطي ألفيته بالدرة الألفية ونص على ذلك بقوله:

نحويـــــــة أشعارهـــــــم المرويـــــــة
هذا تمـــــام الـــــدرة الألفيـــــة

وجاء بعده الشراح، واختار كل شارح اسما لها، فابن الخباز: إختار لها اسم: «الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية». وجاء محمد بن أحمد أبو بكر الاندلسي ليختار لها اسما آخر هو «التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية».

ونظرة إلى شرح ابن القواس، وإلى النسخ الموجودة لدينا، نرى أن النسخة الأصليه (ص) قد سمّت المخطوط ب:

هذا كتاب شرح ألفية ابن معطي المسمى «بالمباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية». وهو اسم طويل يصعب حفظه، وإن حفظه الإنسان فسينساه مرة أخرى.

ونرى نسخة تركيا تحمل اسم: شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعه الموصلي.

ثم نرى نسخة القاهرة تحمل اسم: كتاب شرح الألفية في علم العربية تأليف الشيخ الامام عبد العزيز بن جمعه الموصلي.

وبمقارنة هذه النسخ الثلاث نجدها قد اتفقت على شرح الألفية أو شرح ألفية. وبما أن الأصل (ص) سمته: شرح الفية ابن معطي، ولسهولة حفظه، وسرعة ارتباطه في الذهن، أسجل هذا الإسم المختصر عنوانا للشرح. وقد كان ابن القواس موفقا في هذه التسمية لسهولته ووضوحه ولسرعة ارتباطه في الذهن خاصة وقد ارتبط بأذهان الناس شرح ألفية ابن مالك، وأخذ يتردد على لسان كل دارس للعربية.

....

أهمية الكتاب:

من الظواهر اللافتة للأنظار، أن الدراسة النحوية في عصر ابن معطي، وعصر بن جمعه لاتقوم على الدراسة التخصصية، فالعالم أو المفكر لايعد عالما أو

مفكرا إلاّ إذا أحاط بثقافة عصره في شتى المواد والعلوم المختلفة، ولذا فإن من العسير جدا، فصل الدراسات النحوية عن الدراسات الأخرى، لأن النحو مادة أساسية لايستغنى عنها في الدراسات الدينية والأدبية، ولأن طابع العصر يلزم ذلك. بأن يكون العالم ملما بعلوم عصره. ونظرة إلى مؤلفات العلماء الذين عاشوا في هذا العصر، نجد أنهم قد كتبوا في مختلف العلوم، كانوا يقومون بتدريس الفقه والقراءات، مع اشتهارهم بعلوم النحو، وكانوا يقومون بتدريس النحو والصرف والبلاغه والعروض. مع اشتهارهم بالعلوم الفقهية. فليس غريبا على شيخنا أن يكون عالما في النحو والأدب والفقه وغيرها من العلوم.

وعودة إلى كتابنا ــ شرح ألفية ابن معطي ــ فإن الناظر إلى هذا الشرح الذي قام به عبد العزيز بن جمعه الموصلي على ألفية ابن معطي يمكن أن يشير إلى الخصائص التالية:

ــ كانت الألفية، وكان الشرح تبعا لها، شاملة لمختلف أبواب النحو العربي في كلياته وفي جزئياته، وكانت تتبع نظام التعميم ثم التخصيص، فهي تعرض لأنواع الكلام الثلاثة من إسم أو فعل أو حرف، ثم تعود لكل واحد منها بالتفصيل، وذكر الجزئيات. وهذه هي الطريقة التي تتبعها أغلب كتب النحو القديمة.

ــ لم يكن ابن جمعه في شرحه ناقلا أو جامعا لآراء غيره، يقدمها للدراسين. بل كانت له مقدرة فائقة في التعليل والترجيح، كما تظهر أحكامه على حظ كبير من السداد والقبول، شأن العالم المعتمد بعلمه، المتأكد من صحة قوله، وتصويب رأيه وعمق ادراكه، وتمكنه من الفهم. وإذا كان شرح ابن جمعه حافلاً بالإستشهاد بأقوال النحاة، وما نقله من غيره من شواهد واحكام،

فإن الكثير ليشهد بأنه لم يكن مجرد ناقل لآراء شيوخه، فهو يناقشهم، ويقارعهم الحجة بالحجة، ولايتردد في إبداء رأيه ولو كان مخالفا لآراء من نقل عنهم، ويخرج عليهم، ولايحجم عن تأييد أقوالهم واستحسانها، وتقبيحها واستبعادها، حتى كانت أقواله وأحكامه وآراؤه إلى جانب أقوال شيوخه وآرائهم. وكذلك الحال مع المصنف ابن معطي.

وفي أبواب : آراء ابن معطي النحوية، وآراء ابن جمعه النحوي نماذج كثيرة على ماذكرنا، ولاداعي لتكرارها خوفا من الإطالة.

ـ ويقلب ابن جمعه القواس المعانى المختلفة للمفردة الواحدة، فيتعرض لها العرض المعجمي للمدلولات المتباينة، وقد يثري الجانب اللغوي من البحث، ويدفع الملل عن الدارس، حينما يخفف عنه عناء متابعة الآراء النحوية ومناقشتها، والتعليق عليها، والأمثلة على ذلك كثيرة.

ـ ففي باب تعدي الأفعال ولزومها يقول[1]: التعدي هو التجاوز في الأصل، يقال عدا فلان طوره أي تجاوزه، وفي الإصطلاح: التعدي هو مانصب المفعول به أي يتوقف فهم معناه على متعلقه غير الفاعل لأن الفعل الحقيقي ينقسم إلى متعدد وهو مانصب المفعول به. وإلى لازم وهو مالا يتجاوزه الفاعل إليه.

ـ ويقول في تفسير بيت الألفية:

فقـــلت غيـــر آمـــن من حاسد
أو جاهـــل أو عالـــم معانـــد

---

(١) الشرح . ص ٤٧٥.

غيرآمن: حال، وصاحبها: التاء في قلت، فكأنه قال: خائفا، إذْ غير الآمن لايكون إلاّ خائفا، لأنه نقيض الأمن. والحاسد: هو الذي يتمنى زوال نعمة المحسود، وانتقالها إليه، وقيل: هو الذي يتمنى زوال نعمته مطلقا.
والغابط: هو الذي يتمنى أن يكون له مثل ذلك مع عدم الزوال، والمعاند الذي يمتنع من الإنضمام إليك.. وهذا التفسير يشير إلى ثقافته، بل وتخصصه بالعلوم الشرعية.

— ويقول [1] في باب الترخيم شارحا لبيت ابن معطي:

ثم إذا زاد المنـــــادى العلـــــم
علــــى ثلاثــــة فهـــو يرخـــم

فيقول: الترخيم من خصائص النداء وفي غير ضرورة، وفي معناه اللغوي وجهان: أحدهما القطع، ومنه رخمت الدجاجة إذا قطعتها، والآخر التسهيل والتليين وهو من صفاء الصوت، والنطق ومنه قول ذي الرمة:

لهـــا بشر مثـــل الحريـــر ومنطـــق
رخيـــم الحـــواش لاهـــراء ولانـــزر

وأما في الإصطلاح: فهو عبارة عن حذف آخر الإسم المنادى المبني تخفيقا على جهة الإعتباط، وآختص بالنداء.

— ورغبة في عدم إرهاق الطلاب في البحث عن الكلمات الصعبة، والأسماء الغريبة كان يشرح الكلمات والشواهد التي ياتي بها، ولاأكون مبالغا إنْ قلت إنّه يكاد أن يتفرد بهذا الجانب . ومقارنة مع شرح ابن الخباز نجد أنه تفرد

---

(١) الشرح . ص ١٠٧٤.

عنه بالشرح والتوضيح للأمثله التي يأتي بها، أو التي أتي بها ابن معطي في ألفيته فيقول[1] مثلا في باب العلم:

العلم الذي لغير الأناسي ضربان: أحدهما للحيوان وهو إمّا شخصي أو جنسي وذلك كأعوج ولاحق لفرسين، فأعوج علم على فرس مشهور، كان لبني هلال وإليه تنسب الخيل الأعوجيات، ولاينصرف للعلمية ووزن الفعل، وهو منقول من الصفة المشتقه من العوج. ولاحق: علم لفرس كان لمعاوية.

وشدقم وعلقم لفحلين من الإبل، فشدقم كان للنعمان بن المنذر وهو من الشدق وميمه زائدة مثل زرقم، وإليه تنسب الإبل الشدقميات، وخطة وهيلة لعنزين، وضُمْرَان: اسم لكلب، وكساب لكلبة.. وأسامة: للأسد، وثعالة: للثعلب، وأبي براقش: لطائر،وابن داية: للغراب.

ويقول[2] ابن معطي في وزن الرباعي:ـــ

وللرباعـــــي قمطــــــر سلــــــهب
وزبـــــرج ودرهــــــم وجخــــــدب

فيفسِر هذه الكلمات ويقول: قمطر: هو وعاء الكتب، وقيل الشديد، ومنه قوله تعالى: ﴿يوما عبوسا قمطريرا﴾ وسلهب: للطويل . وزبرج: هو الذهب، وقيل النقوش المختلفه الألوان، وقيل السحاب الأحمر... وجخدب وبرثن: وقيل أن جخدبا صفة وهو الضخم، واما الصفة فهر جرشع وهو العظيم من الإبل.

يضاف إلى هذا أن بيت الشعر الصعب كان يشرح معانيه ويعرب بعض الكلمات الصعبة فيه. فيقول في بيت الشاعر التالي:ـــ

---

(١) الشرح . ص ٦٣٥.
(٢) الشرح . ص ١١٧٦.

رب رفـــد هرقتـــه ذلك اليـــو
م وأسرى من معشر أقيـــال

فهرقته صفة لرفد، والعامل محذوف، وكذا من معشر: صفة لأسرى، لأنه معطوف على رِفد، ولايتعلق بأسرى لئلا يبقى معمول رب بلا وصف، والرفد: القدح العظيم يقرى به الضيف، وأقيال: جمع قيل وهو العدو، وقيل جمع قيل وهو الملك من ملوك حمير، وأصله قيّل بالتشديد.

وفي موضع آخر نراه يشرح بيت الشعر الشاهد نحو:

عُلِيْـــنَ بكديـــون وأشعـــرن كرة
فهـــن إضاء صافيـــات الغلائـــل

فهن: ضمير الدروع، وإضاء: جمع إضاة وهو الغدير. شبه الدروع لصفائها بالغدير مبالغة، والكديون: دردي الزيت، والكرة: البعر.

ـــ ولم يكتف ابن جمعه بشرح المعاني اللغوية فقط، بل تعداها إلى المعانى البلاغية. فذكر المعانى المستفاده من الإستفهام، والأمر والنهي. فيقول[1] مثلا وآعلم أنه لافرق بين لام الامر والدعاء، والنهي والدعاء، من جهة اللفظ والعمل به، بل الفرق من جهة المعنى، لأن طلب الفعل مطلقا إن كان على جهة الإستعلاء فهو أمر، وإن كان بالعكس فهو دعاء، وإن كان التساوي فهو آلتماس.

ـــ ولإشعار القارىء بالراحة بعد طول عناء، أثناء مرافقته في مناقشته للقضايا العلمية والمنطقية، وحتى يخفف عنهم هذا الجهد، كان يسرد قصة طريفة بين الحين والحين فيقول[2]: في تفسير عبارة تحت رأسي سرج، وعلى ابيه درع:

---

(١) الشرح . ص ٣١٩.
(٢) الشرح . ص ٨١٨.

يقول.. ومن كلامهم تحت رأسي سرج وعلى أبيه درع، قالته امرأة يقال لها الزرقاء لتأبط شراً لأنه كان يتردد إليها، وكان لها ابن قد قارب الحلم، فتوعده بالقتل فقالت أُمه لتأبط شرا، إنه من شياطين العرب، ولقد علقته وتحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع في ليلة حرب، وأنت أحب إليّ منه فاقتله قبل أن يقتلك.

ــ ثم يروي قصة أخرى أكثر طرافة من الأولى فيقول[1] في تفسيره المثل: سرعان ذا إهالة:

واختلف في أصل المثل: فقيل إنّ بعض العرب من الحمقى، اشترى شاة هزيلة يسيل رغامها من أنفها، فقالت أُمه: سرعان ذا إهالة. وقيل إن إعرابيا طلب من راع شاةً سمينة ليشتريها، فجاءه بشاة يسيل رغامها، فقال: أين ماطلبت منك؟ فقال ألا ترى شحمها يسيل من منخريها؟ فقال له: ذلك. وقيل: كان لرجل نعجة هزيلة يسيل رغامها فقيل له: مالذي يسيل؟ فقال ودكها. فقال له السائل: سرعان ذا إهالة.

ــ ويسلك ابن جمعه اسلوبا تربويا حديثا في طرق التدريس والشرح، فبعد أن ــ يتعرض للقضية النحوية بالشرح والتفصيل، دون أن يترك نقصا في شرحها، وهو يشعر أنه قد أتى بالكثير، ولم يترك نقصا فيها، وأنه يصعب على الطلاب متابعته، والإلمام بكل ماجاء. يلجأ إلى تلخيص الموضوع بكلمات موجزة معبرة عن الشرح الطويل الذي شرحه. وهذا هو الأسلوب التربوي الحديث في طرق التدريس. فيقول في موضوع الإغراء والتحذير، وحذف العامل، وبعد الشرح المطول يقول[2]: وتلخيص المعنى.. الحق قبل الليل، كأن الرجل والليل

(١) الشرح . ص ١١٧٠.
(٢) الشرح . ص ٤٩٥.

يتسابقان إلى أهله. فأمره أن يسابق الليل ليكون عند أهله قبله. وقيل: التقدير بادر أهلك واسبق الليل. والفعل الناصب للاول والثاني يقدر قبل المنصوب، كما ذكر في التمثيل، لأنه اسم ظاهر.

ويقول[1]: بعد حديث طويل عن المصدر، حيث يلخص كل ماقيل بعبارات قصيرة موجزة، تشبه إلى حد كبير الكتب الحديثة، عندما تنهي البحث بذكر القاعده أو الخلاصة فيقول:

واعلم أن تلخيص هذا البحث أن يقال: حذف الفعل الناصب للمصدر على ضربين جائز وواجب: أما الجائز فكقولهم: خير مقدم، ولمن وعد ولايفي: مواعيد عرقوب، ولمن غضب على من لايلتفت إليه: غضب الخيل على اللجم.

وأما الواجب فينقسم إلى سماعي وقياس. فالسماعي ليس له ضابط يحصره. نحو: سقيا ورعيا، والقياس ماله ضابط كلي يعرف منه.

ــ وفي باب «معاني الأدوات» وبعد أن تكلم عن جير وفصل فيها، وقبل أن ينتقل إلى شرح أداة أخرى لخص ماسبق فقال[2]:

«وقول المصنف جير وأي مثل نعم: يريد أنهما مثل نعم في التصديق، أما جير فلايصدق بها إلا في الخبر، وأما أي فيجاب بها كما يجاب بنعم.

ــ تقريب المعاني والمصطلحات بألفاظ جميلة سهلة قريبة من النفس،

---

(١) الشرح . ص ٥٣٦.
(٢) الشرح . ص ١١٣٩.

فيصف القضايا النحوية بألفاظ يصعب نسيانها، وهذا يدل على حساسية الشاعر المرهفة، وعلى تذوقه العالي للألفاظ. فيقول في باب التعدي واللزوم:

ثم السابع من الأفعال المتعدية، إلى ثلاثة مفاعيل، وهو غاية ماتتعدى إليه الأفعال، لأن التعدى بحسب اقتضاء الفعل للمفعول، وتوقف فهمه عليه، فإن اقتضى محلا مخصوصا، كان متعديا إلى واحد، وإن اقتضى آخذ ومأخوذا، نحو أعطيت، أوصفة ومحلا نحو علمت، كان متعديا إلى اثنين، وإن اقتضى مصير عالم بنسبة مركبة نحو: أعلمت زيدا عمرا فاضلا، تعدى إلى ثلاثة.

ــ وللترويح على الدارسين، ولإعطاء نماذج تحتذى عند الإعراب، كان يعرب بعض الشواهد النحوية فيقول: في باب الإختصاص.. كقولك: نحن العرب أقرى للنزل

فنحن: مبتدأ، وأقرى: خبره، والنزل: إما جمع نازل وهو الأضياف، أو مايعد للنزيل، والعرب: منصوب لفعل مصدر واجب الإضمار. فإنه قال: أعنى أو أخص.

ــ ولاننسى أن أهمية الكتاب أيضا ترجع إلى ماورد فيه من آراء نحوية من ابن معطي وابن القواس، وأنهما في مصاف العلماء الأفذاذ، وقد ذكرت بعض النماذج لآرائهم النحوية، ولاداعي لذكرها.

ــ ومن الاشياء الهامه التي جعلتني أعكف على هذا الكتاب، أنه وحتى تسجيل رسالتي ٥ /١٠ /١٩٧٨ في جامعة القاهرة لايعرف الناس شيئا عن ابن معطى وعن ألفيته بشكل حاص الا القليل فهناك الطناحي الذي تعرض للألفيه من خلال تحقيقه لكتاب: «الفصول الخمسون» لابن معطي.

القسم الثاني

١- وصف المخطوطات
٢- منهج البَحث
٣- التحقيق

وصف المخطوطات:

تمكنت بعد البحث والتنقيب من العثور على نسخ ثلاثة لشرح ابن جمعه القواس. وهذا وصف موجز لها:ـ

النسخة الاولى:

وهي الموجودة في مكتبة حسين جلبي بمدينة بورصة التركية وتحمل رقم ١٠٧٣، وقد اعتبرتها الأصل في عملي للأسباب التالية:ـــ

١ ـــ أنها أقدم النسخ الموجودة، حيث تم نسخها سنة ٦٩٠هـ.
٢ ـــ أن هذه النسخه قد نقلت حرفيا عن نسخة منقوله عن الأصل التي كتبها بيده الشارح عبد العزيز بن جمعه الموصلي. حيث ذكر الناسخ هذا النص.

«نقلت جميع هذا الكتاب، وهو الكتاب الموسوم بالمباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الالفية من نسخة عليها بخط المصنف رحمه الله تعالى عبد العزيز بن جمعه بن زيد الموصلي».

٣ ـــ إن هذه النسخة من أفضل النسخ الموجودة من حيث: الضبط، وعدم النقص، وتمامها، وكمالها من جميع الوجوه. وقد رمزت لها بالرمز(ص) نسبة لمدينة بورصة التركية.

وقد وجد على مغلف النسخة مايلي:ـــ
هذا كتاب شرح ألفية ابن معطي، المسمي: بالمباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية. تأليف العلامه: عبد العزيز بن جمعه بن زيد الموصلي.
وقد بدأت الصفحة الأولى من المخطوط بالتالي:ـــ
بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلاّ الله، عدة للقائه، محمد خير رسله وخاتم أنبيائه. قال العبد الفقير الراجي رحمة ربه عبد العزيز بن جمعه بن زيد النحوي الموصلي المالكي، عفا الله عنه.

الحمد لله بارىء النسم، ومفيض النعم، وموجد الكائنات من العدم، وله الشكر على ماوفقنا لنعمل مالا نعلم، ربنا الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة على سيد المرسلين محمد أشرف من أقلته قدم، وعلى آله وصحبه الهادين، مصابيح الظلم وبعد...
ومسطرة المخطوط ٢١ × ٢٧ سم، وفي كل صفحة «٢٥» سطرا، وفي كل صفحة مايقارب الست عشرة كلمة. ويقع المخطوط في ٢٦١ ورقة. وقد كتبت بخط نسخي جميل ومقروء. إلاّ أن الصفحة الأولى قد تأثرت بالتقلبات الجوية، فبدت بعض كلماتها غير واضحة، وسهل معرفة هذه الكلمات غير الواضحة بمقارنتها مع النسخ الأخرى.

وفي الصفحة الأخيرة من المخطوط كتب مايلي:ـــ
نقلت جميع هذا الكتاب من نسخة بخط الشيخ الإمام العالم العلامة، صدر الدين المالكي عفا الله تعالى عنه، وشاهدت بخطه على نسخته ماصورته: نقلت جميع هذا الكتاب وهو الكتاب الموسوم بالمباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية، من نسخة عليها بخط المصنف رحمة الله عليه ماصورته: فرغ من تأليفه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد العزيز بن جمعه

ابن زيد الموصلي المالكي، عفا الله عنه وعن والديه، وعن جميع المسلمين. وأسأل الله الذى لايخيب قاصده، ولايضل مسترشده، أن ينفع به في الدنيا والآخرة، إنّه ولي الخيرات، ومسع الجود والبركات، ومنه تطلب الحسنات. وكان ذلك في السادس والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة تسعين وست مائة من الهجرة النبوية. صلوات الله على صاحبها وسلامه.

وبخطه أيضا ماصورته: قرأ عليّ هذا الجزء والذي قبله، الشيخ الإمام العابد الصالح المقرىء محمد بن عبد الله بن يحيى اليمني، نفع الله به في الدنيا والآخرة، قراءة بحث واتقان، مع مباحث اتفقت في أثناء القراءة والبحث والاطلاع على مافيه من المسائل، وذلك في مجالس آخرها ثامن شوال من سنة ثلاث وتسعين وستمائة بمحروسة بغداد، حماها الله تعالى عن الآفات. وكتب العبد الفقير عفا الله عنه.

وكانت النسخة مكتوبة بالحبر الأسود، أما أبيات ألفية ابن معطي فقد كتبت بالحبر الأحمر.

النسخة الثانيـــة:

وهي نسخة القاهرة. وقد رمزت لها بالحرف (ق)، وتقع في ٢٥٠ ورقة من القطع الكبير، ومسطرتها٢١ × ٢٧ سم، ويقع في كل صفحة «٢٦» سطرا، وفي كل سطر مايقارب العشرين كلمة. وقد كتبت بخط نسخي جميل. وبالحبر الأسود، أما أبيات ألفية ابن معطي فقد كتبت بالحبر الأحمر.

وقد كتب على مغلف المخطوط: كتاب شرح الألفية في علم العربية تأليف الشيخ الإمام العلامة، وحيد عصره، وفريد دهره، عبد العزيز بن جمعه بن زيد

النحوي الموصلي، تغمده الله برحمته، وأسكنه بحبوحة جنته، بمنته وكرمه. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

علقه لنفسه العبد الفقير الى الله سبحانه، الراجي عفو ربه وغفرانه. الشافعي البصري، غفر الله له ولوالديه، ولجميع المسلمين. وأعتقد أن يداً قد امتدت، فأزالت اسم المالك.

وكتب على الجانب الأيسر السفلي من الورقة: ملكه من فضل ربه الغني السيد عمر السيد عثمان الحنفي عفا الله عنه. وفي أعلى الصفحة رقم ترتيبها في مكتبة الايسكوريال وهو (GOD G) وكذلك في أسفل الصفحة . وعلى الجانب السفلي الأيمن كتب عبارات بلغة أجنبية.

اما الصفحة الاولى من المخطوطات فقد بدأت ب:
بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما، اللهم سهل ويسر.

قال العبد الفقير إلى رحمة ربه، عبد العزيز بن جمعه بن زيد اللغوي الموصلي، عفا الله عنه: الحمدلله بارىء النسم، ومفيض النعم، وموجد الكائنات من العدم، وله الشكر على ماوفقنا لنعلم مالا نعلم، وبالذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة على سيد المرسلين محمد أشرف من أهله قدم، وعلى آله وصحبه الهادين مصابيح الظلم. وبعد: فإن بعض الإخوان ممن تجب متابعته وكان يقرأ كتاب الدرة الألفية، نظم الإمام العلامة يحيي بن معط برد الله مضجعه وشكر سعيه، وكنت أذكر له في اثناء ذلك مباحث تتعلق بمسائل، مع زيادات استفدتها من شروحه المتقدمة وغيرها، فالتمس مني أن أثبتها في كتاب،

ليكون كالتذكرة له، وقد كان في الشروح كفاية، إلا أنني فقلت ذلك حسب مااقتضاه رأيه. والله الموفق وعليه التكلان.

قال المصنف رحمه الله:

يقـــول راجـــي ربـــه الغفـــور
يحيـــى بن معـــط بن عبـــد النـــور

وينتهي المخطوط بقول الناسخ:

فرغ من نسخه أفقر عبيد الله.. إلى رحمة الله تعالى ـــ الشافعي المصروي، غفر الله له ولوالديه، ولمن نظر فيه، ولمن دعا له ولجميع المسلمين. في نهار الخميس تاسع عشر من شوال سنة ثلاث وست وسبعماية. وأظن أنها ثلاث وعشرة وسبعماية. حيث أن الكلمة الواقعة مابين ثلاث وسبعماية غير واضحة، وأقرب الأعداد اليها هو «عشرة» للمشابهة في الكتابة.

وفي نهاية الصفحة كتب الناسخ بيتين من الشعر هما:ـــ

لاتحزنـــن علـــى الصبيـــان إذ ضربـــوا
والضرب يفنـــي ويبقـــى العلـــم والأدب
لولا المـــؤدب كان النـــاس كلهـــم
مثـــل البهائـــم لاعلـــم ولاأدب.

عفا الله عن كاتبه

ومن عيوب هذه النسخه: سقوط صفحات وسطور منها،وكتابة كثير من الكلمات غير الواضحة، والتي لايفهم المراد منها، والتي تصعب قراءتها.

النسخة الثالثة:

وهي النسخة التي حصلت عليها من المكتبة السليمانية في اسطنبول، والتي لم يرد لها ذكر في فهارس المخطوطات التي اطلعت عليها.

وتقع هذه النسخه في ٢٥٠ ورقة من الحجم الكبير، ومسطرتها٢١ × ٢٧ سم ويقع في كل صفحة سبعة وعشرون سطرا، وفي كل سطر مايقارب العشرين كلمة. وتحمل الرقم ٣٢٧٩، وهي في مكتبة «لاللى» في المكتبة السليمانية. وقد كتبت بخط نسخي واضح، وبالحبر الأسود، أما الألفية فقد كتبت بالحبر الأحمر. وقد رمزت لها بالحرف (ك). ويحمل مغلف المخطوط اسم الكتاب وهو:

شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعه بن زيد النحوي الموصلي المالكي. وعلى الجانب الأيسر خاتم المكتبة مسجلا عليه رقم المخطوط في المكتبة، وتحت عنوان المخطوط ترجمة موجزة لابن معطي. ثم تلاه في الثلث الاخير من الصفحة قوله. ألفية ابن معطي في النحو. تأليف زين الدين الشيخ يحيى بن عبد المعطي المتوفي سنة ثمان وعشرين وستمائة وسماه بالدرة الثمينة. أولها:

يقـــول راجـــي ربـــه الغفـــــور
يحيـــى بن معـــط بن عبـــد النـــور

وأتمها سنة خمس وتسعين وخمسمائه. ولها شروح كثيرة. ثم يذكر الشراح. للألفية. وأما الصفحة الأولى منها فتبدأ بقوله:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. الحمد لله بارىء النسم، ومفيض النعم، وموجد الكائنات من العدم، وله الشكر

على ماوفقنا لنعلم مالم نعلم، ربنا الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، محمد أشرف من أقلته قدم، وعلى آله وصحبه الهادين، مصابيح الظلم وبعد:

وتنتهي النسخة بقوله: والحمد لله رب العالمين. فرغ من نسخه لنفسه، أفقر حبيب الله إلى عفوه، نفعه الله بالعلم الشريف، محمد بن اسحاق بن عبد الله الزجاجي المالكي، وذلك في ليلة سابع عشر من شهر رجب سنة ثمان وسبعماية. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وسمة بارزه على النسخ الثلاثة للمخطوطة: أن ألف المد كانت تحذف من لفظة: ثلاثة حيث تكتب كالرسم القرآني، وكذلك الألف الثالثة تقلب ياء مثل (كذى) بدلا من كذا. وسمة أُخرى أن النساخ لهذا المخطوط كانوا لايراعون الاملاء الصحيح، فاذا ورد الإسم منصوبا حذفوا الألف وكأنهم اكتفوا بالفتحة بدلا من الألف. ففي عبارة «ورد الإسم منصوبا» مثلا تكتب هكذا . ورد الاسم منصوب. وقد بذلت جهدي لإصلاح مثل هذا، وتصحيح الإملاء. وهي مليئة بالاخطاء الإملائية والإعرابية.

منهج التحقيق:

مما يؤسف له، أنني لم استطيع العثور على نسخ أُخرى للشرح الذي أعمل عليه مع طول البحث والتنقيب، إلا انني اكتفيت بالنسخ الثلاثة التي لدي. وقد قمت أولا بنسخ النسخة الأولى التي حصلت عليها، وهي نسخة معهد المخطوطات العربية في القاهرة.

وكما ذكرت في وصف هذه النسخة، فقد وجدت العديد من الأسطر غير

المقروءه، وغير الواضحة. يضاف إلى هذا أنني اكتشفت أن عددا من الصفحات قد سقطت منها هنا وهناك في أماكن متفرقة من المخطوط. ولما تمكنت من الحصول على النسخة الثانية والموجودة في المكتبة السليمانية في اسطنبول، استطعت أن أصلح الكثير من النقص فيما نسخته. وعندما عدت للمرة الثالثة إلى مدينة بورصة في تركيا للإطلاع على النسخة الأم، وجدتها كاملة دون نقص، واضحة لاعيب فيها سوى الصفحة الأولى منها، حيث أن الكلمات الواقعة في وسط الصفحة غير واضحة، مما جعلني أعيد النسخ عن النسخة الأصلية معتبرا نسخة بورصة التي رمزت إليها بالحرف(ص) هي النسخة الأم، ثم قمت بعد ذلك بما يلي:ـــ

ـــ حرصت على أن يخرج النص سليما كاملا خاليا من العيوب، وواضحا في القراءة، فاعتبرت نسخة(ص) أصلا مقارنا النسخ الأُخرى بها، مشيرا إلى الخلاف بين (ص) والنسخ الأخرى، واضعا ماأُخذ من النسخ الأخرى بين قوسين كبيرين [ ] اشعارا أن مابين هذين القوسين ليس من النسخه الأصلية، وإنما هو من النسخ الأخرى، اتماما واكمالا للمعنى. وقد أغفلت الفروق الأخرى بين النسخه الأصلية، وقد رمزت للنسخة الأصلية بالحرف (ص) ولنسخة القاهرة بالرمز(ق) ولنسخة تركيا / اسطنبول بالرمز (ك).

ـــ خرّجت بعد ذلك الآيات القرآنية الكريمة، وأعدت كل آية إلى السورة التي وردت في المخطوط مرتبة حسب السور.

ـــ أما الأحاديث النبوية الشريفة: فقد خرجتها بأسانيدها وابوابها المعروفة في كتب الحديث النبوي الشريف.

ـــ عملت بعد ذلك فهرسا للشواهد الشعرية: الأبيات الشعرية الكاملة، ثم أنصاف الأبيات، بعد أن نسبت هذه الشواهد لأصحابها، وإكمالها وتخريجها وذكر عروضها. وقد لاقيت صعوبة كبيرة في هذا، حيث أن هناك عددا من الشواهد كانت عبارة عن كلمة أو كلمتين. وقد أعانني الله على اخراجها وتدوينها في الهوامش بشكل يرضي القارىء ، ويعطيه صورة عن موطن الشاهد، والمراجع والكتب النحوية والادبية التي ورد فيها هذا الشاهد، ولم أكتف بالشاهد الذي ذكر لأجله البيت في المخطوط، فقد ذكرت الشواهد الأخرى في البيت لتكون الصوره واضحة أمام القارىء .

ـــ أما الأعلام فقد بذلت جهدي في الترجمة لهم بشكل موجز، يوفي بالغرض ذاكرا حياته، ووفاته وأهم ماأنتج.

ـــ أما الأعلام الأخرى ـــ أسماء الأماكن وغيرها ـــ فقد قدمت وصفا موجزا عنها بحيث تعطى صورة واضحة عن هذا العلم، وكان المصدر الأساسي لهذه المعلومات معجم البلدان لياقوت الحموي، وبعض المعلومات الجغرافية الحديثة.

ولما كانت الألفية قد نظمت نظما متصلا، فقد خلا الشرح من أي فاصل، فكأنها تبحث موضوعا واحدا متصلا. ولذا فقد لجأت إلى تقسيم الشرح إلى أبواب وفصول مثل: باب المبتدأ والخبر، باب كان وأخواتها، باب التعجب، نعم وبئس... ووغيرها

وقد وضعت هذه العناوين الجديدة بين قوسين إشارة إلى أنه جهد خارجي قمت به وليس من الشرح.

ولايفوتني إلا أن أذكر أنني قد بذلت جهدي في إعادة آراء النحاة وأقوالهم في الشرح إلى المصادر الأصلية بقدر ماأستطيع، وإني لأرجو أن أكون قد وفقت في عملي، والله المستعان.

هذا الكتاب

شرح الفية بن معطي المسمى

بالمباحث الخفية في حل

مشكلات الدرة الالفيه

تأليف العلامة عبد

العزيز بن جمعه

بن زيد الموصلي

المالكي عمه

برحمته

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] الا الله عدة للقايه محمد خير رسله وخاتم انبيائه

قال العبد الفقير الراجي رحمة [illegible] العزيز بن جمعه بن زيد النحوي الموصلي المالكي عفا الله عنه

الحمد لله باري النسم ومنشي [illegible] كائنات من العدم وله الشكر على ما وفقنا للعلم ما لا

نعلم ربنا الذي علم بالقلم علم الانسان [illegible] صلوته على سيد المرسلين محمد اشرف من افلته قدم

وعلى اله وصحبه الهادين مصابيح الظلم وبعد [illegible] من الاخوان ممن تجب متابعته كان يقرا على كتاب

الدرة الالفية نظم الامام العلامة [illegible] مصححه وشكر سعيه وكنت في اثناء ذلك اذكر

له مباحث تتعلق بتذليله مع زيادات استنبطتها [illegible] رحمه المتقدمة وغيرها فالتمس مني ان اثبته

له في كتاب ليكون كالتذكرة له وقد كان [illegible] كره كتابة الاتي فعلت ذلك حسب ما

اقتضاه رايه والله الموفق وعليه التكلان [illegible] المصنف رحمه الله تعالى

يقول راجي ربه الغفور يحيى بن معطي [illegible] الرجي يقال على معنيين احدهما

الامل كقولهم رجوته اذا املته رجا ورجوا [illegible] بما المقصور الذي هو الناحية لان الراجي

في ناحية والمرجو في اخرى وثانيهما الخايف [illegible] التنزيل وارجوا اليوم الاخر اي خافوا وفيه

ما لكم لا ترجون لله وقارا اي لا تخافون عظمته [illegible] واصله الرجا الذي هو الامل لانه لما

كان عبارة عن الحصول مع الخوف على فواته كان [illegible] على احدمدلوليه من باب اطلاق اسم الكل

على الجزء وهو مجاز فان قيل فهلا كان حقيقة [illegible] تولين مشتركا اجيب بانه اذا دار اللفظ

بين الاشتراك والمجاز كان حمله على المجاز اولى [illegible] الفهم وربت مصدر في الاصل [illegible]

به كما يوصف بالمصادر ويطلق على الباري تعالى [illegible] ومضافا وعلى غيره كالمالك والمصلح

والمربي مضافا فقط واطلاقه على الاول [illegible] المعانيه مطلقا ولذلك اختص باللام

دون غيره وقد جاء دخول اللام عليه في [illegible] الاله في غير الباري قال [illegible]

وهو الرب والشهيد على يوم الحوارين [illegible] الغفور من امثلة المبالغة [illegible]

وهو من الغفر وهو الستر وانما [illegible]

اي عطاها وجزه على الصفة لربه [illegible] ارع حبي مجردا عن الضمير حملا على

الاكثر ويحتمل ان يكون رفعا [illegible] وراجي مضاف على [illegible] منه وقدم عليه توسعا وقد اسكن [illegible]

للضرورة وان يكون [illegible] بدلا منه وعطف البيان اظهر لعدم احتيا

الى تقدير العامل [illegible] الا يعني قوله معطي بن عبد النور النور اسم [illegible]

الصفحة الاولى من نسخة (ص)

وانما ذكر اما حملا للارض على المكان او على حذف مضاف واما تانيث المذكر فضعيف لانه رد اصل الى فرع

بخلاف تذكير المؤنث فمن ذلك قوله تعالى تلتقطه بعض السيارة فيمن قرا بالتا سقطتين من فوق فانث

الفاعل اما حملا على المعنى لان بعض السيارة سيارة واما لانه لما اضيف الى المؤنث اكتسى منه التانيث كما

يكتسي منه التعريف ونحوه وقال جرير اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم

وقال الاخر لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع ومن كلامهم ذهبت بعض

اصابعه فتانيث الفاعل يحسن واثباتها للاذكر واعلم ان ما ذكر من ضرائر الاشعار لا يختص جوازه باشعار

المتقدمين دون المتاخرين نص عليه ابو علي وابو الفتح

تحويه اشعارهم المرويه ... هذا تمام الدرة الالفيه

نظمها يحيى بن معط المغربي ... تذكرة وجيزة للمعرب

وفق مراد المنتهي والناشي ... في الحسن والتبيين والخلاصه

والحمد لله به اعتصم ... ثم على نبيه اسلم

يقول ان الاضطرار المتقدم ذكره المتنوع الى الانواع السبعة تحويه اي تجمعه اشعارهم المرويه اي المنقوله

المسنده اليهم كاسر وتمام الشي كماله وانتهاوه والدرة اللولوة الفريدة التي لا نظير لها غالبا الالفيه نسبة

الى الالف وهو عدد هذه الارجوزة وقد مر في صدر الكتاب انها في التحقيق الف وفي وصفه الدرة

بالالفية تورية حسنة لمن تاملها لانه تخييل لقولهم درة يتيمة انها اي نظمها اي الفها في نظام وعمانيه

وحذف التنوين من معط لالتقا الساكنين والتذكرة ما تذكر به الشي لئلا ينسى والوجيزة المختصرة

القليله الالفاظ الكثيرة المعاني المعرب المبين لما في نفسه المفصح عنه والوفق الملايم للمراد والناشي

جمع ناشي وهو القريب العهد بالشروع في العلم ويوجد في بعض النسخ الحسن بابه وهو قبيح لاضافة المعرفة

الى النكرة وذلك نادر في كلامهم كقولهم الثلثة دراهم والربع دراهم وحكي بعضا والحسن الباه وهو الاصح

وهذا ما تيسر من شرح الدرة الالفيه والله اعلم بالصواب وبه المبدا واليه المآب

ووقع الفراغ من نسخها على يد مالكها العبد الفقير الى الله تعالى الراجي رحمته وعفوه ورضوانه

عمر بن احمد بن محمد الجرهمي الحنفي بالمدرسه المقدميه الجوانيه الحنفيه رحم الله تعالى واقفها ونور ضريحه

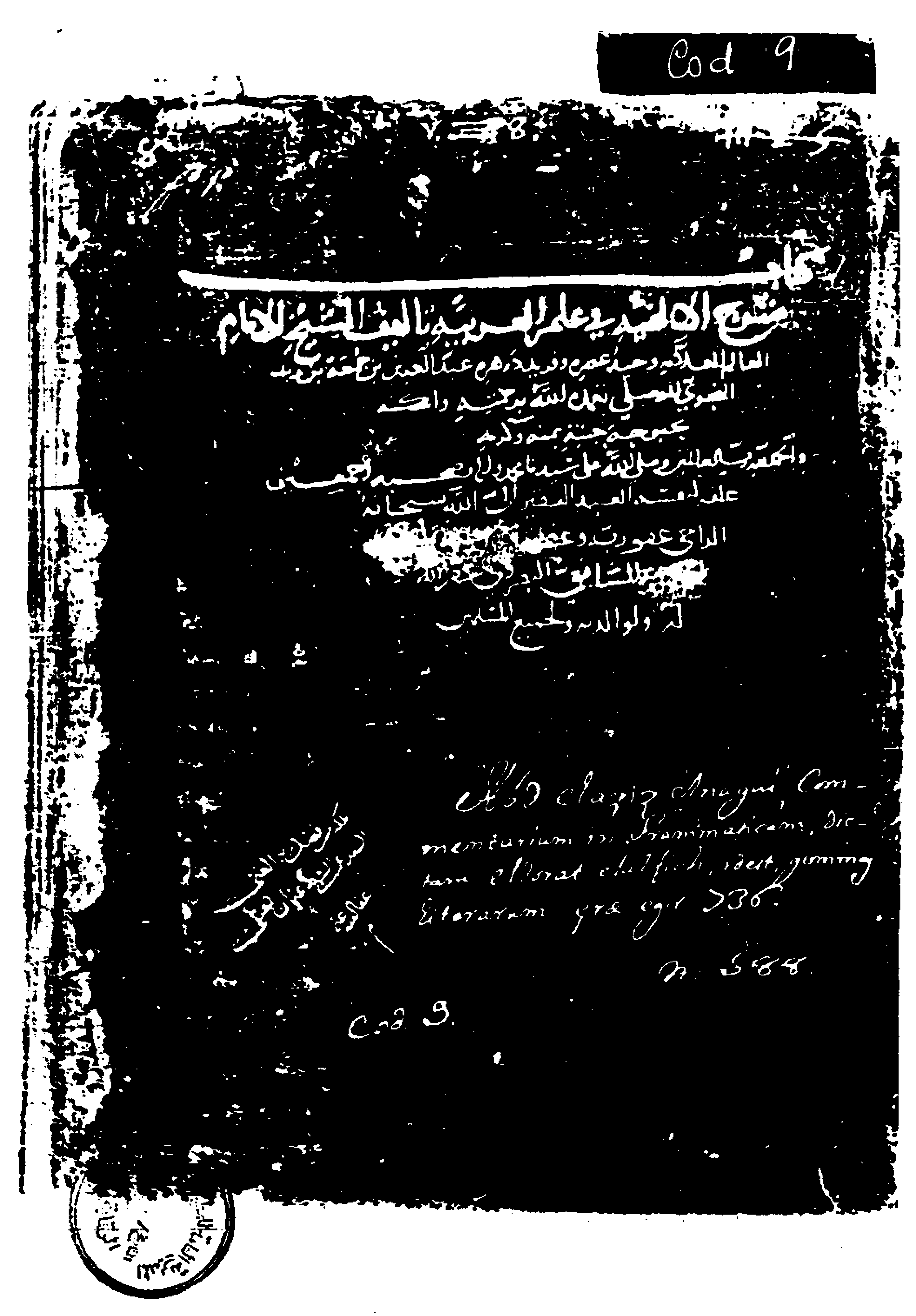
في يوم الخميس سابع عشر من صفر المبارك سنه ثلث واربعين وسبع مايه الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

بلغ مقابلة على الاصل بقدر الامكان وبالله العظيم المستعان

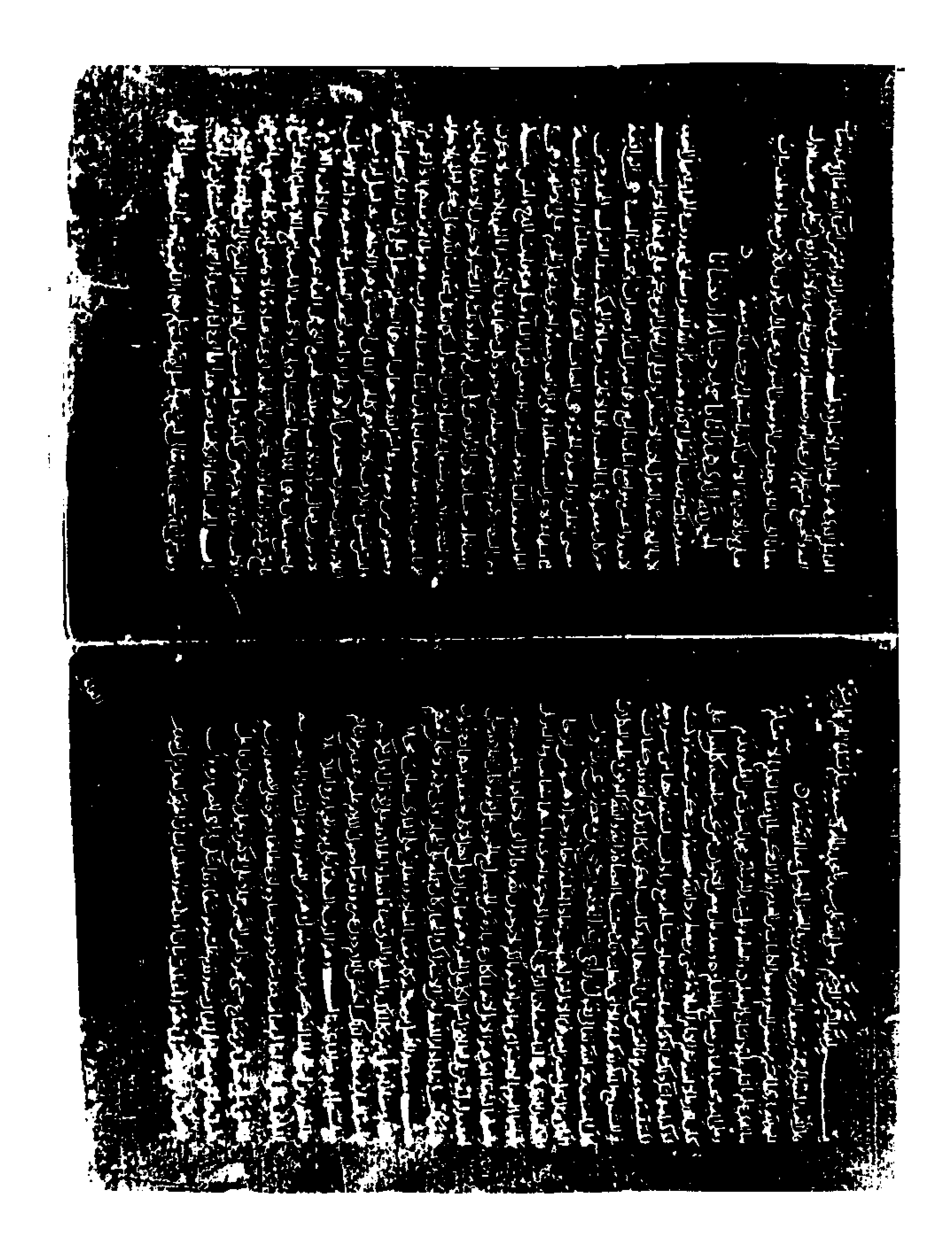
الصفحة الاخيرة من نسخة (ص)

الصفحة الاخيرة من نسخة (ص)

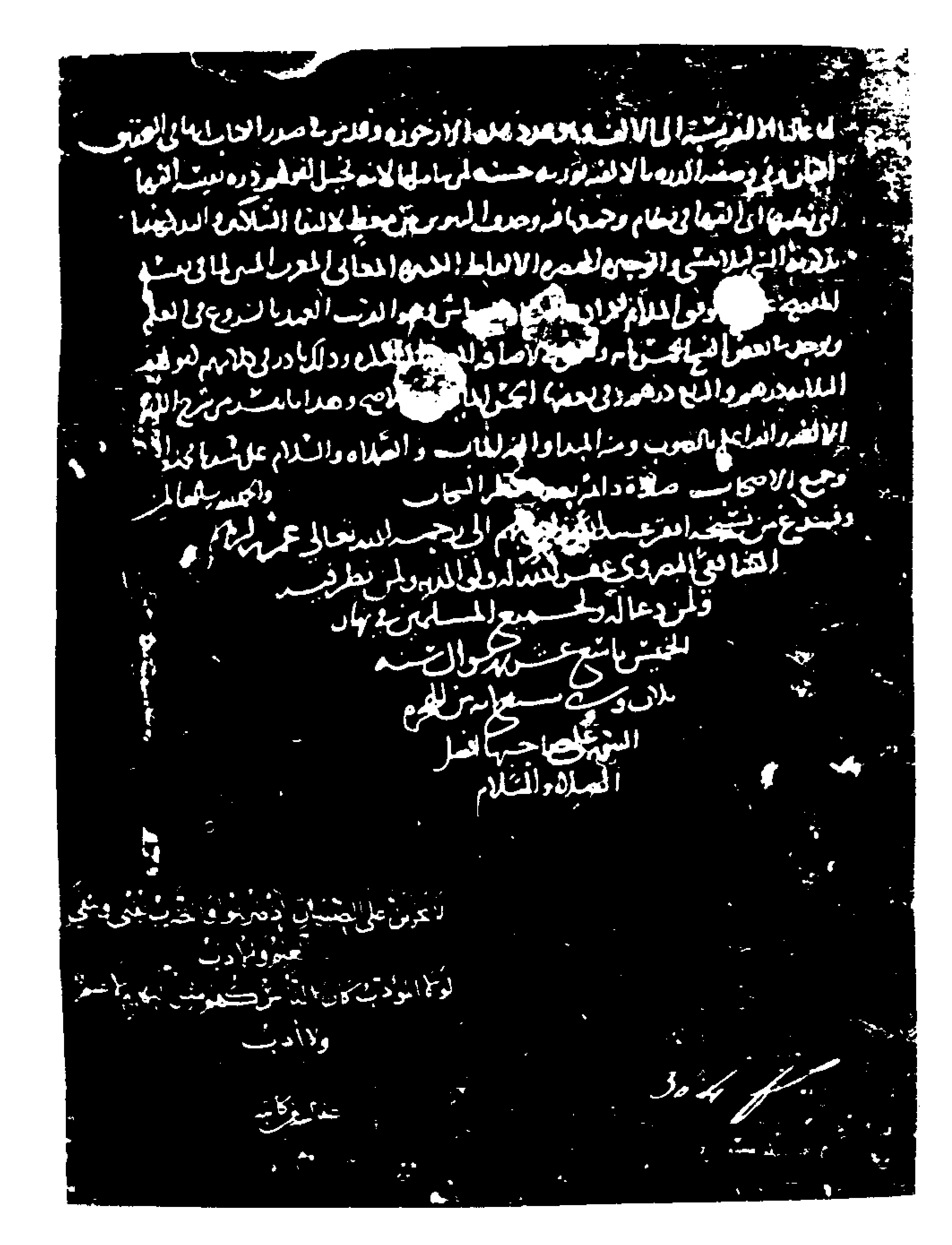


غلاف نسخة (ق)

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh١٦٤



الصفحة الأولى من نسخة (ق)



[illegible]

... والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

وجميع الاصحاب صلاة دائمة بدوام [illegible] والحمد لله رب العالمين

وفرغ من نسخه [illegible] الى رحمة الله تعالى [illegible]

الشافعي المصري غفر الله له ولوالديه ولمن نظر فيه

ولمن دعا له ولجميع المسلمين في نهار

الخميس تاسع عشر شهر شوال سنة

ثلاث وسبعمائة من الهجرة

النبوية على صاحبها افضل

الصلاة والسلام

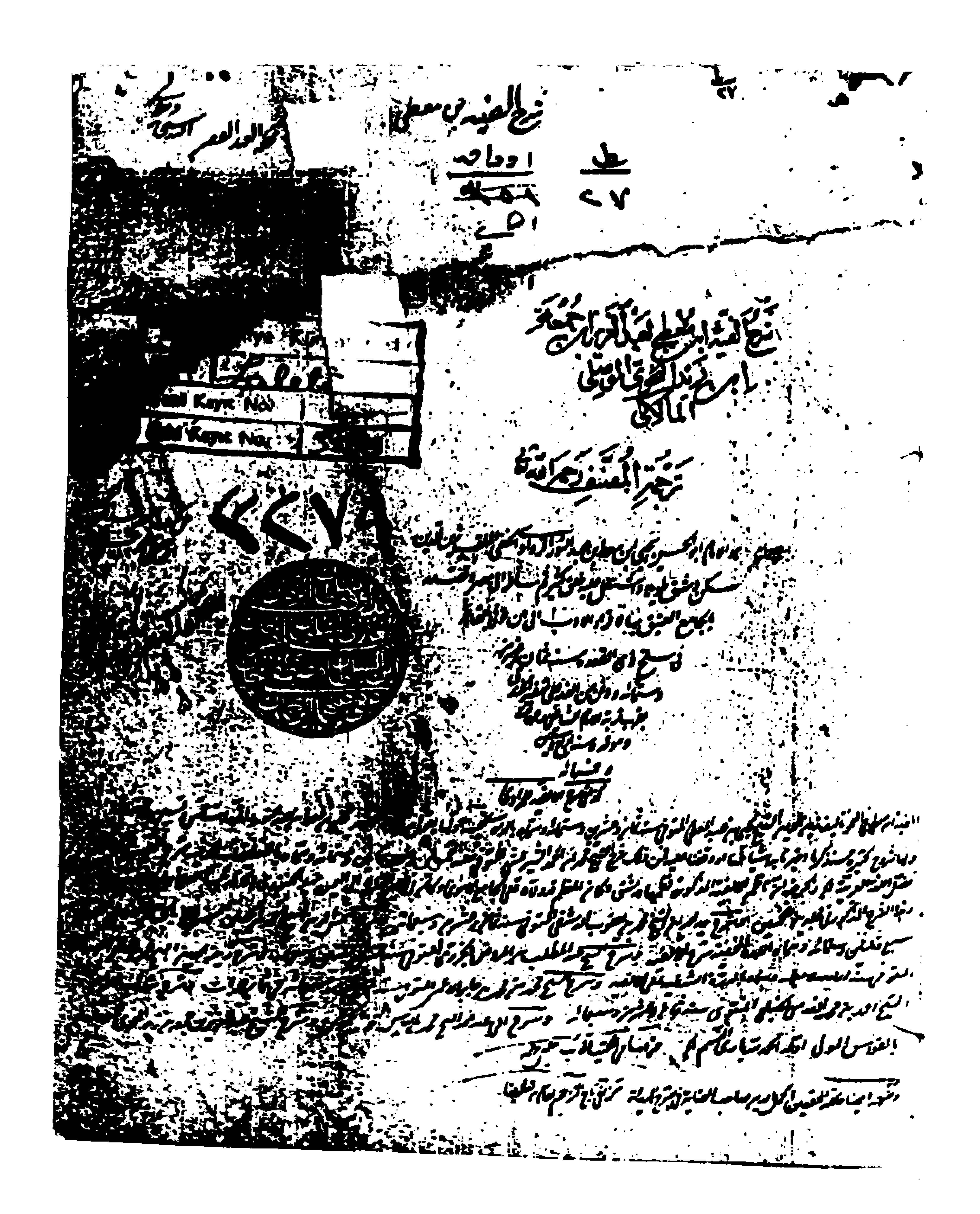
لا تعرضن على الجهال [illegible]

[illegible] الادب

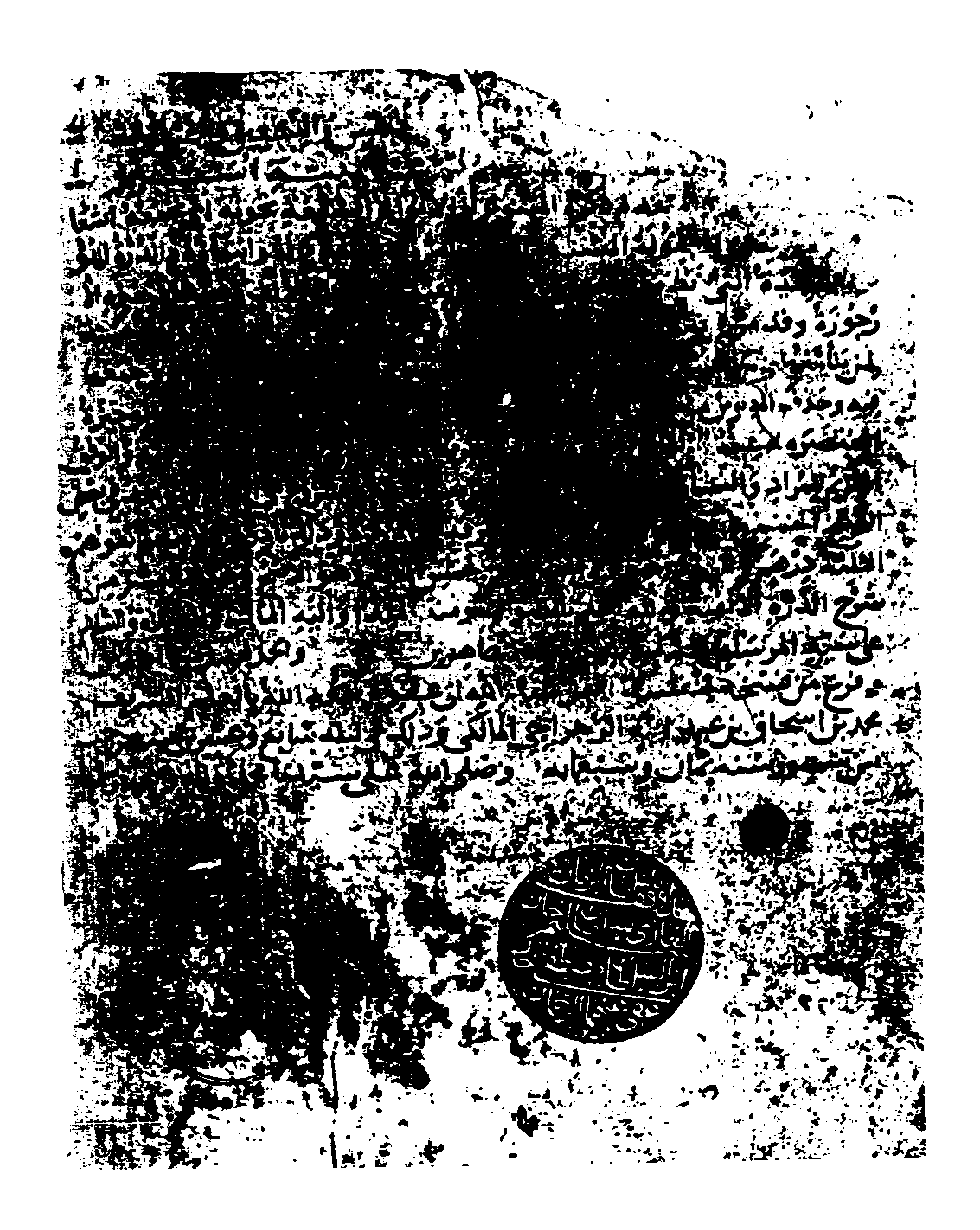
لولا المودة كان [illegible]

ولا ادب

الصفحة الاخيرة من نسخة (ق)



غلاف نسخة (ك)



الصفحة الاخيرة من نسخة (ك)

بسم الله الرحمن الرحيم

لااله إلاّ الله، عدة للقائه، محمد خير رسله وخاتم أنبيائه.

قال العبد الفقير، الراجي رحمة ربه، عبد العزيز بن جمعه بن زيد النحوي الموصلي المالكي عفا الله عنه.

الحمد لله بارىء النسم، ومفيض النعم، وموجد الكائنات من العدم، وله الشكر على ماوفقنا لنعلم مالانعلم، ربنا الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة على سيد المرسلين محمد، أشرف من أقلته قدم، وعلى آله وصحبه الهادين مصابيح الظلم وبعد:

قال بعض الإخوان مما ممن تجب متابعته، كان يقرأ عليّ كتاب الدرة الألفية نظم الإمام العلامة يحيى بن معط، برد الله مضجعه، وشكر سعيه، وكنت في أثناء ذلك، أذكر له مباحث تتعلق بمسائل مع زيادات استفدتها من شروحه المتقدمة وغيرها، فالتمس مني أن أُثبتها له في كتاب، ليكون كالتذكرة له، وقد كان في الشروح المذكورة كفاية، إلاّ أنني فعلت ذلك حسب مااقتضاه رأيه، والله الموفق وعليه التكلان.

١ ــ يقــــول راجــــي ربـــــه الغفـــــور
يحيـــى بن معـــط بن عبـــد النـــور

الراجي: يقال على معنيين: أحدهما الأمل لقولهم: رجوته إذا أملته رجاء ورُجُوّاً، وهو من الرجاء المقصود الذي هو الناحية، لأن الراجي في ناحية والمرجو في

أخرى. وثانيهما: الخائف. وفي التنزيل: ﴿وَارْجُو اليَوْمَ الأَخِرَ﴾[1] أي خافوا وفيه ﴿مَالَكُمْ لَاتَرْجُونَ لله وَقَاراً﴾[2] أي لاتخافون عظمة الله تعالى، وأصله الرجاء الذي هو الأمل، لأنه لما كان عبارة عن الحصول مع الخوف على فواته، كان إطلاقه على أحد مدلوليه من باب إطلاق اسم الكل على الجزء وهو مجاز.

فإن قيل: فهلا كان حقيقة فيهما فيكون مشتركا. أجيب: بأنه إذا دار اللفظ بين الاشتراك والمجاز، كان حمله على المجاز أولى [لايخل][3] بالفهم، ورب مصدر في الأصل يوصف كما يوصف بالمصادر، ويطلق عليه البارىء تعالى محلى باللام ومضافا، وعليه غيره كالمالك والمصلح والمربي مضافا فقط. واطلاقه على الأول أولى، لكونه جامعا لمعانيه مطلقا، ولذلك اختص باللام دون غيره. وقد جاء دخول اللام عليه في غير الإسلام مع استعماله في غير البارىء. قال:

وهـــو الــرَّبُّ والشَّهِيـــدُ عَلَـــى يَوْ
مَ الحياريـــــن والبَـــــلَاءُ بَلَاءُ[4]

والغفور: من أمثلة المبالغة كضروب وجهول، وهو من الغفر والستر. وإنما وصف به الباري تعالى، لأنه إذا لم يعاقب، فقد ستر ذنوب عباده، أي غطاء لها، وجره على الصفة لربه. ويحيى[5]: قيل منقول من مضارع حَيِيَ، مجردا عن الضمير حملا على الأكثر، ويحتمل أن يكون فاعلا يقول، وراجي: منصوبا على

---

(١) سورة العنكبوت : آية ٣٦.
(٢) سورة نوح : آية ١٣.
(٣) هكذا في (ق) وفي (ص.ك) (لايخلو).
(٤) القائل : الحارث بن حلزة . ديوانه ص ٨٦.
الشاهد في قوله : الرب : حيث دخلت عليه اللام، وانظر اللسان ١/٣٩٩.
(٥) هو يحيى بن معط مؤلف الألفية.

الحال منه، وقدم عليه توسعا. وقد استكن ياراجي للضرورة. وان يكون راجي: فاعل يقول، وهو إما عطف بيان أو بدل منه. وعطف البيان أظهر لعدم احتياجه إلى تقدير العامل الذي هو على خلاف الأصل.

وقوله: معط بن عبد النور: النور: اسم من أسماء الله تعالى، وعبد مضاف اليه، والمجموع اسم علم. وابن عبد النور: صفة لمعط، وتنوين معط ضرورة، لأنه إذا وقع ابن بين علمين [يكون][1] صفة للأول، ومضافا إلى الثاني، حذف من الموصوف التنوين ويحتمل ان يكون بدلا من معط، أو عطف بيان. فعلى هذا لاضرورة، إلاّ أن أكثر ما يستعمل ابن كذلك صفة.

٢ ــ الحمـــد لله الـــذي هدانـــا
بأحمـــد دينـــا له ارتضانـــا

الحمد: مصدر قولك: حمِدْتُ الرجل أَحْمَدَه. وهو مبتدأ ،ولله: الخبر ومتعلق بمحذوف في محل النصب، لأنها المحكية بالقول، لأن الإستقراء دَلّ على أن الجمل التي يحكم على محلها بالإعراب، لاتعدو عشرة مواضع. اثنان بالرفع وهما: خبر المبتدأ وخبر إن، وخمسة بالنصب وهي الواقعة خبر كان ومفعولا ثانيا لظننت، وثالثا لأعلمت، وحالا، والمحكية بعد القول المجرد من معنى الظن، وواحدة بالجر: وهي المضاف إليها الظرف مطلقا. وواحدة: تابعة لما قبلها في الإعراب مطلقا. وهي الواقعة صفة، وأخرى في محل الجزم على الأظهر وهي الواقعة بعد الفاء في جواب الشرط.

ومعنى الحمد: الثناء، وقيل: هو مقلوب المدح، وليس بينه وبين الشكر عموم وخصوص مطلقين لوجود كل منهما بدون الآخر. أما الحمد: فلأنه قد لايكون في مقابلة إحسان لأن المرء قد يثني على من لم يوله ذلك. والشكر لا يكون إلا

(١) هكذا في (ك) وقد سقطت من (ق،ص).

في مقابلة إحسان. وأما الشكر: فلأنه قد يستعمل في الفعل دون القول كما يقال: سجدت لله شكرا، والحمد لايكون إلاّ بالقول. وقد يوجدان معا فيما يكون [الشكر][1] في مقابلة معروف وهو ظاهر، فبينهما إذن عموم وخصوص من وجه.

وفي اسم الله وجهان: أحدهما: أنه علم مرتجل على ذات الباريء تعالى، وليس بمشتق. واللام فيه لازمة فهي كالجزء
الثاني: أنه مشتق، وهو الأظهر بدليل لزوم اللام. ويحتمل أن يكون حينئذ من أَلِهَ بوزن علم إذا تحير لتحير العقول في معرفة ذاته. والاصل إِلَاه بوزن فِعَال بزيادة الألف، ثم حذفت الهمزة التي هي الفاء، وعوض منها الألف واللام فاجتمع مثلان، وهما اللامان، فاسكنت الأولى وأُدغمت في الثانية، وتفتح اللام تعظيما إلا أن يمنع مانع من كسره، أو ياء قبلها، وأن يكون من أله الاهة أي عبد عبادة، فالاه بمعنى مألوه كإمام بمعنى مأموم، والألف زائدة واللام عوض كما مرّ. وقيل هو مشتق من الألَه وهو الفزع إلى الشيء والإعتماد عليه. قال:

أَلَهْتُ إِلَيْهِ والركائِبُ وُقْفُ[2]

وهدانا: أي دلنا وأرشدنا. وأحمد ومحمد مشتقان من الحمد. وقد سمي الله سبحانه وتعالى النبي صلى الله عليه وسلم بهما.

والباء: سببية، وديناً: منصوب بهدانا على حذف الخافض أي الى دين وهو في الأصل الطاعة. والمراد بها ها هنا ملة الإسلام وله ارتضانا: في موضع نصب

---

(١) هكذا في (ك) وفي (ص) الثناء.

(٢) لم أقف على قائله أو تمام البيت.

على الصفة لدين، والمعنى: اختارنا له أي للدين. وإذا ارتضاه لنا، فقد ارتضانا له في المعنى. وقيل محمول على القلب لورود التنزيل على قلبه كقوله تعالى: ﴿وَرَضِيْتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِيْناً﴾[1] . ومثله قول الشاعر:

ولاتُصيبُنـــــــى المومـــــــاتُ أَرْكَبُهَـــــــا
إِذَا تَجَـــاوَبتِ الأَصْدَاءُ في السَّحَــــــرِ[2]

٣ ــ فَلَـــــم يَزَل ينمـــــــى بِهِ الإِسْلَامُ
حتّـــى آسْتَبَـــانت للهُـــدَى أَعْــــلَامُ

نمى المال نماء وغيره إذا زاد، وعلى ينمي بالياء وهو الأكثر. وقد يقال: نما ينمو بالواو، ونقل عن الخليل[3] أنه الأفصح. وأما في الخطاب فلا يستعمل إلا بالياء.

والمعنى: أنّ الإسلام يزيد ويرتفع على غيره من الأديان. والباء في به للسببية. والضمير راجع إلى أحمد عليه السلام. والإسلام في الأصل مصدر أسلم، وهو الإتباع والإنقياد. وفي ارتفاعه وجهان:

الأول: أنه فاعل ينمي، والجمل خبر لم يزل، واسمها حينئذ: إمّا ضمير الشأن أو ضمير أحمد.

---

(١) سورة المائدة آية ٣.

(٢) القائل : ابن مقبل. ويروى البيت في الديون على الشكل التالي:

ومـــــا تَهيَّبُنـــــى المومـــــاتُ أَركبُهَـــــا
إذَا تجـــــــاوبَتِ الأَصْدَاءُ بالسَّحَـــــــرِ

الشاهد في قوله: «وما تهيبني المومات» حيث أن الأصل: أن المومات تتهيبَه لا أن يتهيب هو المومات. ولكنه قلبها هنا على هذه الصيغة. وقد استشهد به كل من: اللسان ٢/٢٨٩، الحيوان ٧/٥٩، ابن الشجرى في أماليه ١/٢٦٧، المغنى ٦٩٥، آمالى المرتضى ١/٢٢٧، ديوانه ٧٩، الجمهرة ٢/١١٢، ابن السكيت ٢٠٢، السيوطى ٣٢٨.

(٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى، أبو عبد الرحمن الأزدى، نحوى ولغوى زاهد. امتنع عن قبول عطايا الملوك. أول من اخترع علم العروض والقوافي، له كتاب «العين»، توفي سنة ١٧٥هـ. انظر: الوفيات ٢/٢٤٤، انباة الرواة ١/٣٤١، بغية الوعاة ١/٥٥٧.

والثاني: أنه اسم لم يزل، وفاعل ينمي مضمر يعود إليه، والجملة في موضع الخبر. والأول أظهر، لأن المعنى على التفخيم والتعظيم. وضمير الشأن يقصد به ذلك، ولأن الأصل عدم تأخير الإسم، واستبانت: بمعنى بانت أي اتضحت وظهرت. وأصل استبان: استبين، نقلت حركة الياء إلى الباء، وقلبت ألفا، ويكون لازما بمعنى ظهر، ومتعديا بمعنى طلب البيان. وللهدى: أي للدلالة على الحق والأعلام العلامات، واحدها عَلَمٌ، والأعلام: الجبال والرايات، وقد استعيرت هاهنا لرؤساء الإسلام وعظمائه.

٤ ــ مُؤَيّـــدًا منـــــه بخَيْـــــرِ الكُـــــتُبِ
وَحْيـــــاً إليـــــه بِلِسَانٍ عَرَبِـــــي

الأَيْدُ والآد: القوة[١] والمؤيّد: المقوَّى اسم مفعول من أَيِدَ. وفي انتصابه وجهان: أحدهما: أنه حال من الضمير في به، والعامل ينمي. وثانيهما: أنه خبر ثان لقوله: لم يزل على تقدير: جعل اسمها ضمير أحمد. ومنه وبخير الكتب متعلقان بمؤيد. وخير الكتب أفضلها، وهو الكتاب الآلهي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم. وأصل خير: أخير، فحذفت الهمزة، ونقلت الحركة إلى الخاء. ولايثني ولايجمع مادام للتفضيل. والكتب: جمع كتاب. ووحيا: مصدر محذوف الزوائد، والأصل فيه ايحاء، لأن فعله أوحى كاعطاء من أعطى. ويقال: وحيت إليه الكلام وأوحيت، وهو أن تكلمه بكلام خفي فعلى الأخير لا يكون قد حذف منه شيء. والوحي: أيضاً الإشارة والإلهام والرسالة والكتابة والكتاب. كقوله:

....
كمـــا ضَمِـــنَ الوُحِـــيُّ سِلامُهَـــا[٢]

(١) انظر معاني الأيد، والآد الموافقة لما ذكره الشارح في اللسان (أيد) والمعجم الوسيط ١/٣٤.
(٢) القائل: لبيد من معلقته التي مطلعها:
عفت الديـــار محلهـــا فمقامهـــا
بمنـــى تأبـــد غولهـــا فرجامهـــا =

قوله: بلسان عربي: يريد باللسان اللغة، وهو حقيقة في الجارحة، إلا أنه لما كان سببا للفظ الحاصل منه، أطلق اسمه عليه استعمالا للسبب في المسبب، وهو من أحسن وجوه المجاز، ويتعلق بلسان وإليه بذلك المقدر، والأصل عربي فخفف الياء

حين سأل أبا علي[1] معترضا على قولهم: كان لامصدر لها بنحو: عجبت من كون زيد قائما، فليس هذا مصدراً لها، فقال: ينبغي أن يكون المصدر في نحو: هذا مجردا عن الدلالة على الحدث، كما جردت كان نفسها. فإن قيل: إذا جرد المصدر من الدلالة على الحدث، ولم يكن فيه دليل على الزمان المحصل، كما في كان، لم تبق له دلالة مطلقا. قيل: لانسلم عدم دلالته مطلقا، فإنه يدل على الزمان المجهول.

وقيل: إنما كانت ناقصة لعدم استقلالها بالمرفوع كلاما، لا أنها لا مصدر لها والكاف في قوله: كما يتعلق بأشرف لكونه نعتا لمصدر محذوف، أي لكون الكتاب يزيد شرف النطق به على غيره من المنطوق به زيادة، مثل زيادة فضل

= وتمام البيت:

فمَدافـــــــعُ الرَّيّـــــــان عُرّى رَسْمُهــــــــــــا
خَلَقَـــــــا كمــــــا ضَمِــــــنَ الوُحِـــــيُّ سِلَامُهَــــــا

الشاهد في قوله «الوحى» حيث قصد الشاعر به هنا الإشارة أو الرسالة وقد استشهد به الشارح على المعنى اللغوى للوحى.

انظر الخصائص ٢٩٦/١.

(١) أبو على: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو على الفارسى المشهور، واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وقبل أنه أعلم من المبرد، ومن طلبته: ابن جنى، وعلى بن عيسى الربعى ، وكان متهما بالإعتزال. صنف : الإيضاح في علل النحو والتكملة في التصريف، الحجة التذكرة، أبيات الإعراب، تعليق على سيبويه، المسائل الحلبية البغدادية. المقصود والممدود، وغير ذلك. توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ. وانظر : بغية الوعاة ٤٩٦/١، انباة الرواة ٢٧٣/١.

الرسول على الخلق. وما: كافة ، ولذلك وقعت بعد الكاف الجملة الإسمية. ويحتمل أن تكون مصدرية. وقد وصلت بالجملة الإبتدائية وهو قليل. ومنه قول سحيم[1].

أَعَلاَقَـــــــةً أُمَّ الوُلَيِّـــــــد بعدمـــــــا
أَفْنَـــــانُ رَأسِكِ كالثُّغَـــــامِ المُخْـــــلِسِ[2]

٥ ــ لكونـــــه أَشْرَفَ مابـــــه نُطِـــــق
كمـــا الـــرسولُ خَيْـــرُ مَخْلُـــوقٍ خُلِـــقْ

اللام في لكونه: للتعليل، والأجود أن يتعلق بفعل دال عليه قوله: وحيا، أو بفعل دل عليه خير. والتقدير: زاد في الخير على غيره لكونه أشرف مابه نطق. وأما

---

(١) هو سحيم بن وثيل الرياحى بن أبي عمر بن رياح اليربوعى التميمى، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وكان مقدما في قومه. له مع زياد بن أبيه أخبار. توفي سنة ٦٠هـ انظر: طبقات الشعراء ١٩١، الخزانة ١/١٢٦ ــ ١٢٩.

(٢) القائل : المرار الأسدى وهو من الكامل. نسبته لسحيم خطأ من الشارح إذ ذكر سيبويه أنه للمرار الأسدى وكذلك البغدادي في خزانته وابن يعيش في شرح المفصل، وعبد السلام هارون في معجم الشواهد العربية، والمبرد في المقتضب حيث قال ٢/٥٤:والبيت للمرار الفقعسي وأعادنا إلى المراجع التالية : اصلاح المنطق ٤٥، تهذيب المنطق ١/٧٧، السيوطى ص ٢٤٦.
* الشاهد في قوله «ك» حيث دخلت على الجملة الإسمية. وهي الجملة الإبتدائية وفيه شاهد آخر وهو قوله: «أم» حيث نصبها بقوله: «علاقة» لانها بدل من لفظ تعلق فعملت عمله.
ومعنى البيت: إنه وصف كبر سنه، وأن الشيب قد شمله فلايليق به الصبا واللهو.
وقد استشهد به كل من : سيبويه ١/٦٠، ٢٨٣، المقتضب ٢/٥٣، ٥٤، آمالى ابن الشجرى ٢/٢٤٢، المقرب ١/١٢٩، الخزانة ٤/٤٩٣، المغنى ٣١١، الهمع ١/٢٢٠.
الدرر اللوامع ١/١٧٦، الإفصاح في شرح أبيات مشكل الإعراب ٢٤٤.

نصب أشرف، فلأنه خبر كون لاحال، بدليل قولهم: عجبت من كون زيد أخاك، فلو كان حالا لم يصح وقوعه معرفة. فإن قيل: كان الناقصة لامصدر لها، فلا يصح نصبه حينئذ على الخبر قيل: من حيث أنها فعل، لها مصدر في الأصل، إلاّ أنه لايستعمل مع خبرها، لأن الخبر عوض منه، ولايجمع بين العوض والمعوض منه. ويؤيده ماذكره أبو الفتح[1] في الدمشقيات[2].

وقوله: به نطق الجار والمجرور في محل الرفع، لقيامه مقام الفاعل. فإن قيل: فالفاعل يمتنع تقديمه، فكذلك ماقام مقامه . أجيب: بأن الجار والمجرور إنّما جاز فيه ذلك اعتباراً بأصله، ونظرا إلى لفظه. ألا ترى ان أبا الفتح قال في قوله تعالى: ﴿أَسْمِع بِهِم وأَبْصِر﴾[3] التقدير: وأَبصر بهم. لكن حذف ذلك لدلالة ماقبله، حيث كان بلفظ الفضلة. وإن كان ممتنعا في الفاعل. وآعلم أن هذا التعليل إنّما يصح على قول من قال: أنّ الجار والمجرور في أسمع بهم ونحوه في محل الرفع. وأما من قال هو في محل النصب كما بين في موضعه فلا [4].

٦ ــ صَلّـــى عليـــــهِ الله ثم سَلَّمَـــــا
وآلِـــــهِ وصَحْبِـــــهُ وكَرَّمَـــــا

الصلاة في الأصل : الدعاء، ويختلف معناها بحسب المنسوب إليه، فهو من

---

(١) هو عثمان بن جنى. غير عربى، كان أبوه جنى روميا يونانيا مملوكا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدى. ولد في الموصل سنة ٣٠٢هـ وقيل ٣٢٠ ــ أخذ النحو عن الأخفش والأدب عن أبي على الفارسي. كان معتزليا في فكره كاستاذه الفارسي. بصرى المذهب توفي سنة ٣٩٣هـ. ومن أشهر مصنفاته: الخصائص، التمام، سر الصناعة، تفسير ديوانه المثنى الكبير المنصف، وغيرها. انظر الخصائص ص ٥ ــ ٦٨.

(٢) لم أقف على هذا الكتاب، ولم يشر إليه محقق كتاب الخصائص عند ذكر كتبه.

(٣) سورة مريم آية ٣٨.

(٤) انظر الموضوع في التعجب في كل من : الإنصاف ٨١ ــ ٩٥، المقتضب ١٧٣/٤، أسرار العربية ١١٣ ــ ١٢٥، أمالى ابن الشجرى ١٣١/٢ ــ ١٣٤، الأشباه والنظائر ١٣١/٢، ابن يعيش ١٤٨/٧، الرضى ٢٨٨/٢.

الله تعالى الرحمة والرضوان، ومن الملائكة الإستغفار، ومن الإنسان الدعاء وأما السلام: فهو من الله تعالى السلامة من كل محذور مطلقا. وجر آله بالعطف على المضمر المجرور، ولايجيزه البصريون إلا للضرورة، وأجازه الكوفيون[1] ويجوز نصبه إمّا على أنَّه مفعول معه، وإما على العطف على محل عليه. وأصل آل: أهل، فأبدل من الهاء همزة، ومن الهمزة ألف . وقيل أصله أول فقلبت الواو ألفا كما في باب ومال، واشتقاقه من آل يؤول وهو الظاهر، ولا يستعمل إلا في الأشرف الأخص. والمراد هنا بالآل : العترة.

بدليل عطف الصحب عليهم، والتكريم والتعظيم والتشريف ورفع المنزلة. واختلف في صحب: فذهب سيبويه[2]: إلى أنه اسم جمع، وإن كان من لفظ الواحد.

وذهب الاخفش[3]: إلى أنه جمع، لأنَّ كُلَّ فاعل جمع على فَعْل فهو جمع: كركَبْ وسَفَر وصَحْب. فسيبويه يصغره على لفظه فيقول: صُحَيْبْ كفُلَيسْ.

---

(١) سيأتي ذكر هذا الموضوع فيما بعد، حيث أفرد له ابن معطى والشارح بابا خاصا للحديث عنه وبالتفصيل.

(٢) هو أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين في النحو بدون منازع. فارسي، نشأ بالبصرة، أخذ النحو عن الخليل وعيسى بن عمرو ويونس. وكتابه أعظم كتاب في النحو وحتى الآن. وهو أشهر من أن يعرف. وترجمته موجودة في كتب النحو. اخبار النحويين ٣٧، البغية، المدارس النحوية...

(٣) الأخفش : هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعده المكنى بأبى الحسن، فارسي الأصل. لزم سيبويه ونقل عنه كل علمه بالنحو. وروى له كتابه، وجلس للإقراء والتدريس في البصرة، أخذ عنه تلامذته كالمازني والجرمي، كما أخذ عنه علماء الكوفة كالكسائي. وصنف كتبا في النحو. كالمسائل الكبير والأوسط في النحو، والمقاييس والإشتقاق، وكتاب المسائل الصغير، وكتاب معاني الشعر والعروض وغيرها. توفي سنة ٢١١هـ. انظر البغية ٥٩٠/١، الأعلام ١٥٤/٣، انباة الرواة ٣٦/٢، طبقات الزبيدي ٤٥، الفهرست ٥٢، معجم الأدباء ٥٢٤/١، وفيات الأعيان ٢٠٨/١.

٧ ــ وبَعْــــدُ فالعِلْـــــمُ جَلِيْـــــــلُ القَــــــدْرِ
وفـــــي قَلِيَلــــــهِ نَفَـــــاذُ العُمْــــــرِ

قوله وبعد: أي بعد حمد الله تعالى والصلاة على نبيه عليه السلام ، فلما قطع بَعْدُ عن الإضافة، بناها على الضم. والعِلْم: إدراك الشيء على ماهو. وجليل القدر: العظيم المبلغ، وقدر الشيء مبلغه، ولاخفاء في جلالة العلم وشرفه.

أما من جهة العقل، فلأن نوع الإنسان يمتاز به على غيره مما يشاركه في جنسه القريب، أعني الحيوان.

وأما من جهة النقل فلقوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ، وجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾[1] وقوله تعالى﴿يَرْفَعِ اللهُ الَّذِيْنَ آمَنُوا مِنْكُم والَّذِيْنَ أُوتُواَ العِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[2] وقوله عليه الصلاة والسلام: «فضل العالم على العابد فضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب»[3]

والنفاد: الفناء وفعله نَفِدَ بالكسر. وإنما كان في قليله نفاد العمر، لأن العلم غير متناه ، والعمر متناه، ولانسبة لغير المتناهي إلى المتناهي.

٨ ــ فَأَبْـــدَأ بمـــا هو الأَهَـــمُّ فالأَهَـــمْ
فالحـــازِمُ البــادِئُ فيمـــا يُسْتَتَـــمْ

يقول : إذا كانت العلوم لاتتناهى، والعمر يتناهى، وجب أن يقدم [الأَهَمّ][4]

---

(١) سورة الأنعام: آية ١٢٢.

(٢) سورة المجادلة : آية ١١.

(٣) حديث نبوى انظر : سنن أبي داوود علم ١، وصحيح الترمذى علم ١٩، وسنن ابن ماجه المقدمة ١٧، ومسند الدارمى مقدمة ٣٢، ومسند أحمد بن حنبل ١٩٦/١٥.

(٤) هكذا في (ق) وفي (ص،ك) ما هو الأهم.

فالأَهَم منها، ولما كان علم النحو آلة لفهم معاني كلام الله تعالى، والإطلاع على دقائقه، كانت البداية به على سائر العلوم واجبة، لتوقف فهمها على الإحاطة بهذه الآلة، ولذلك استدل بعضهم على أنّ تعلمه واجب، لأنه يتوقف عليه معرفة الواجب ومايتوقف عليه معرفة الواجب فهو واجب. ولايقال: لو توقف فهم معناه على الإحاطة بهذه الآلة لكان من لا إحاطة له بها لايدرك معناه. واللازم باطل لأن العرب كانو يفهمون معناه، مع عدم إحاطتهم بها واستغنائهم عنها، لأنا نقول بأنّ العرب وإن لم تكن لهم إحاطة وعلم بهذه الآلة على سبيل التفصيل، فإنهم كانوا يعلمونها على سبيل الإجمال. ولا يلزم من عدم العلم بالشيء على التفصيل، عدم العلم به مطلقا. أو نقول : كون العرب مستغنين عن تعلمها، والإحاطة بها، لايوجب استغناء غيرهم عنها، كما أن استغناء الشاعر والمغني بالطبع عن تعلم العروض والإيقاع، لايوجب آستغناء غيرهما عنه.

والحازم: الثابت الرأي[1] ، ويستتم. أي يطلب تمامه كقولك: مستخرج أي يطلب خروجه. والمعنى: أنّ الأَهَمّ من العلوم مايمكن إتمامه، وأما مطلق العلم فلا.

٩ ــ فإنَّ من يُتْقِــــنُ بَعْضِ الفَــــنّ يُضْطَــرُّ للباقِــي ولا يَسْتَغْنِــى.

الإتقان: الإحكام، يقال: رجل متقن: أي حاذق. والفن: النوع، وبعض الفن جزء منه. ومن أتقن معرفة بعض علم من العلوم، فإنه لايستغني عن باقيه. ويضطر: أُصله يَضْتَرِر وهو يفتعل من الضرر، فأبدلت التاءُ طاء، وسكنت الراء الأُولى وأُدغمت في الثانية. وحرف المضارعة منه مضموم لبنائه للمفعول في

(١) انظر اللسان (حزم) المعجم الوسيط ١/ ١٧٠.

الأعرف. واللام في الباقي تتعلق به، وهي بمعنى إلى، كالتي في قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾[1] أي إليها.

١٠ ــ وَذَا حَدَاإِخْوَانَ صِدْقٍ لي عَلَى أن ٱقْتَضُوا مِنّي لَهُم أَنْ أَجْعَلَا

ذا: إشارة الى العلم، وقيل إلى مجموع الأُمور التي ذكرها، وهو عدم تناهي العلم، والبداية بالأهم منه، وٱضْطرار من عرف بعض منه إلى باقيه. والمعنى: أن مجموع هذه الأمور حدا إخوان الصدق أن أَجعل لهم مختصراً وجيزا محيطا بأصول الفن المذكور وقواعده. ليسهل عليهم تناوله في زمان تفي الأعمار به. ولايقال: لفظ ذا مفرد فلايشار به إلى ماذكر لكونه مجموعا، لأنّا نقول: ذا وإن كان لفظه مفردا فإنه قد أُشير به إلى اثنين فصاعدا، بدليل قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[2] فأضاف بين إلى ذلك ، ولايضاف إلاّ إلى اثنين فما فوق.
قوله: حدا: أي دعا وحث. ومنه الحادي لدعاية الإبل إلى السّير. والإخوان: جمع أخ، ويجمع على آخاء قال:

وآي بني الآخاء تنبو مناسبِه[3]

وعلى إِخْوَةٍ كغِلْمَةٍ. ونقل فيه ضم الهمزة، وقيل: أكثر مايستعمل الإخوان في الأصدقاء. والآخاء: الأخوة في الولادة. والصدق: بمعنى المودة وهم الصادقون في مودتهم. ولي: يتعلق بمحذوف وهو صفة إخوان، وعلى المجرور به يتعلق بحدا. واقتضوا: أي طلبو والتمسوا. والمعنى: جعلوا ذلك مني قضاء لحق صداقتهم، واجعل بمعنى أصْنَعُ وأعمل، وفي التنزيل: ﴿ٱجْعَل لَنَا إِلَهًا﴾[4]

(١) سورة الزلزلة : آية ٥.
(٢) سورة البقرة : آية ٦٨.
(٣) لم أعثر على قائله أو تمامه. والشاهد في قوله: الآخاء حيث جاءت جمع إخوان الذي هو جمع أخ، فهو جمع الجمع كما ذكر الشارح.
(٤) سورة الأعراف آية ١٣٨.

أي اعمل، ولهم يتعلق بفعل مقدر دل عليه آجعل، وإن كان المعنى يقتضي تعلقه بها. لأنها لما كانت صلة أن، وما في حيز الصلة لايتقدم على الموصول، آمتنع أن تكون العاملة نفسها.

١١ ــ أُرجوزَةً وجَيزَةً في النَّحْوِ   عِدَّتُها أَلْفٌ خَلَتْ مِنْ حَشْوِ

أُرجوزةً: أُفْعُولة من الرجز، وهو نوع من الشعر، منصوبة باقتضوا. ووجيزة: قصيرة مختصرة، وهي نعت الأرجوزة. والنحو: في الأصل مصدر قصد، ثم غلب على هذا العلم حتى لايفهم منه عند الإطلاق سواه، ويجمع إذا اختلفت أنواعه أو سُمّي به على أنحاء في القلة. ونُحُو في الكثرة وكلاهما على خلاف القياس. أمّا الأوّل: فلأن فَعْلا بسكون العين ليس بابه فِعَالا. وأما الثاني فلأن قياسه نِحِيّ[1] [كعِصِيّ][2]. فان قيل: فَهَلّا جوزوا تحريك عينه لكونها حرف حلق، قيل: إنما منعوا منه لئلا يؤدي إلى قلب الواو ألفا. وقيل: إنَّ تحريك حرف الحلق ليس بقياس، بدليل عدم سماع التحريك في نَهْج وكَعْب. وأمّا في الصناعة: فهو القصد إلى صواب الكلام العربيّ. وقيل: علم يبحث فيه عن أحوال الكلم العربيـة مفردة ومركبة، ليتوصل بذلك إلى معرفة الكلام العربي وفهمه والتكلم بمثله. وعرف منه أن موضوعه الكلمة العربية من تلك الجهة.

قوله: عدتها ألف: فيه نظر لأنها في الحقيقة ألفان، لأن الذي جعله مصراعا من بيت، يجعله العروضيون بيتا برأسه. وهو ظاهر في مشطور الرجز والسريع. ويحتمل أن يكون مقصوده ألف مزدوج، أو ألف مماثل للتصريع. وقوله: خلت

---

(١) انظر اللسان (نحى) القاموس المحيط ٣٩٦/٤.
(٢) هكذا في (ق،ك) وفي (ص) (كمعطى).

من حشو: يحتمل وجهين: أنّه لايذكر إلا مالا يستغني عنه، والثاني: أنه لم يذكر كلمة في اثناء النظم لغير فائدة، كما فعل الحريري[1] في ملحته.

وعلم أنه قد رتب الصفات في هذا البيت على السياق الذي تقتضيه العربية. لأنه قدم وجيزة التي هي اسم محض، وشفعها بالجار والمجرور وهو قوله في النحو، وأتى بعد ذلك بالجملة الإسمية، وهي عدتها ألف، وأخر عنها الفعلية وهي خلت حشو، كما جاء في التنزيل: **﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤمِنٌ من آل فرعون يَكْتِمُ إيْمَانَهُ﴾** [2].

١٢ ــ لِعِلْمِهِم بأنَّ حِفْظَ النَّظْمِ وِفْقُ الذَّكِيّ والبَعِيدِ ٱلفَهْمِ

اللام في لعلمهم متعلق بقوله: اقتضوا، والباء في قوله: بأن زائدة. والنظم بمعنى المنظوم، كقولهم: هذا الدرهم ضَرْبُ الأمير، أي مضروبه. ونَسْج اليمن، أي منسوجه، وهذا المصدر يتحمل الضمير على الأصَحّ لوقوعه موقع اسم الفاعل. ونظم الشعر اتساقه وجودة تأليفه. وإنَّما كان وفق الطبع مطلقا، لأنه لما كان معتدلا في أوزانه، وهيئات تأليفه، كانت النفس أقبل في تلقيها له من غيره، لميلها إلى طرف الإعتدال طبعا.

قوله: وفق الذكي والبعيد الفهم أي ملائم لطبيعتهما. والذكي[3] فعيل من

---

(١) هو القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى الإمام أبو محمد الحريرى ولد في حدود سنة ٤٤٠هـ، قرأ على الفضل القصبانى، وكان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة. نظم ملحته الإعرابية وهي فصول في النحو على اسلوب شعرى، كان بها تزيد في الكلام. توفي بالبصرة سنة ٥١٦هـ. انظر بغية الوعاة ١٢٨/٢.

(٢) سورة غافر : آية ٢٨.

(٣) انظر اللسان (ذكى)، والقاموس المحيط ٣٣٢/٤.

قولهم: ذَكِيَ الرجل يُذْكي ذَكَاء وهو حِدَّةُ الذهن وتوقده، مأخوذ من ذكاء النار وهو اتقادها.

والبعيد الفهم: البطيء الفهم وهو البليد، والفَهْمُ[1]: بسكون الهاء وفتحها، والفهامية مصادر لقولك: فَهِمَ. وقيل: الذهن: قوة النفس مُعَدَّة لاكتساب الآراء. والفهم: جودة تهيؤ هذه القوة لتصور مايرد عليه، والذكاء: شدة هذه القوة.

١٣ ــ لاسِيَّما مَشْطُورِ بحرِ الرَّجَزِ   إذا بُنِي عَلَى آزْدِواجٍ مُوْجَزِ

١٤ ــ أو مايُضَاهيهِ مِنَ السَّرِيعِ   مُزْدَوِجَ الشَّطُورِ كالتَّصْرِيعِ

لا: نافية للجنس، وسيّ: اسمها، ومعناه المِثْل، وأصله سَوْيٌ، من ساويت فقلبت الواو إلى الياء، وأدغمت إحداهما في الأُخرى. ويجوز جَرُّ مشطور بحر الرجز ورفعه. أما الجر: فباضافة سيّ إليه، وما: زائدة، ولم يتعرف المنفى بالإضافة، كما لم يتعرف مثل. وأما الرفع فعلى وجهين: أحدهما: أن تكون ما نكرة، ومشطور: خبر مبتدأ محذوف. والأخر أن تكون ما: موصولة. والجملة صلتها، والمبتدأ محذوف، ومشطور: هو الخبر، والجر أجود لكثرة الإتساع في زيادة ما. ويجوز نصبه بفعل محذوف دل عليه لاسيما. كأنه قال:أخُصُّ مشطور بحر الرجز. وآعلم أنّ المشطور ماذهب شطره، وهو نصفه. لأن أصله ستة أجزاء، فلما ذهب شطره بقي ثلاثة أجزاء. وهذا النوع هو العروض الثالثة من أعاريض الرجز. وبيته:

مَا هَاجَ أَحْزَاناً وشَجْواً قَدْ شَجَا[2] •

---

(١) انظر هذه المعانى في : اللسان (فهم)، والقاموس المحيط ١٦٢/٤.

(٢) القائل : رؤبة بن العجاج، وهو أول أرجوزة له. وبعده:

مِنْ طَلَلٍ كالأتحميّ أنْهَجَا

أمْسَى لَهَا في الرّامِسَاتِ مَدْرَجَا

=

تقطيعه: ماهَاجَ أَحْ زانَن وَشَجْ وَنْقَدْ شَجَاْ: مستفعلن مستفعلن [مستفعلن][1] قوله: أو مايضاهيه من السريع يريد أو ما يشابه مشطور الرجز من مشطور السريع وهو العروض الثالثة من السريع والرابعة. إلا أن لمشطوره ضربان: الأول موقوف[2]. وبيته:

ينضمن في حافاته بالأبوال[3]

تقطيعه: يَنْضِمْنَ فِيْ حَافَاتِهِنْ بِالْأَبْوَاْلِ: مستفعلن مستفعلن مفعولات. والثاني مكسوف[4] وبيته:

ياصاحبي رحلى أقلا عذلى[5]

وتقطيعه: يَاْصَاْحِبَيْ رَحْلِي أَقِل لَا عُذْذَلي مستفعلن مستفعلن مفعولن. والبيت الذي ذكر فيه مشطور الرجز من الرجز ، ومشطور السريع من السريع. ومعنى التصريع: أَنْ يكون حروف الروي من نصف البيت الأول كحرف الروي من نصفه الثاني، تشبيها بمصراعي البيت لأنه يقال له مصراع. وآعلم أنَّ الطريقة التي ارتكبها يحيى لم يسلكها العرب إذْ ليس في نظمها قصيدة من بحرين[6].

=

وليس به شاهد نحوي، وأتى به الشارح هنا لبيان كيفية تقطيعه عروضياً. انظر شرح شواهد التخليص ١٠٦/٢، الأعلم وقد نسبه للعجاج ٢٩٩/٢ واستشهد به سيبويه في قول الشاعر من طلل كالاتحمى انهجا.

(١) سقطت من (ص) والمفروض وجودها إكمالا لتفعيلات البيت.

(٢) الوقف : هو تسكين آخر الوتد المفروق من مفعولات.

(٣) هذه الشطرة ليست شاهدا نحويا، وإنما أتى الشارح بها لبيان كيفية تقطيعه عروضيا وسيلة مساعدة لتوضيح الوزن الموسيقى الشعرى الذي يأتى على هذا الشطر.
وانظر اللسان ٣٦٠/٩ حيث لم ينسبه لأحد.

(٤) الكسف : هو حذف متحرك آخر الوتد المفروق من مفعولات.

(٥) ليس شاهدا نحويا، وإنما أتى به الشارح هنا ليبين تقطيعه عروضيا للتدليل على الفرق بين مشطور الرجز ومشطور السريع.

(٦) هذا مظهر من مظاهر عدم موافقة الشارح على اسلوب ابن معطى في النظم على بحرين وتعبيره بلفظه (ارتكبها) دليل على عدم قبوله للنظم على بحرين.

١٥ ــ فقلت غَيْرَ آمِن من حَاسِدِ أَوْ جَاهِلٍ أَوْ عَالِمٍ مُعَانِد

غير آمن: حال وصاحبها التاء في قلت. فكأنه قال: فقلت خائفا إذ غير الآمن لايكون إلاّ خائفا، لأنه نقيض الأمن. والحاسد[1]: هو الذي يتمنى زوالَ نعمة المحسود وانتقالها إليه. وقيل: هو الذي يتمنى زوال نعمته مطلقا. والغابط[2]: هو الذي يتمنى أن يكون له مثل ذلك مع عدم الزوال. والمعاند: الذي يمتنع من الإنضمام إليك. ولايقال: الترديد بأو غير مستقيم، لتداخل القسمة، لأن الحاسد إمّا جاهل أو عالم معاند، ولايجوز أَنْ يخلو من أحدهما، لأنا نقول: قد يمكن أن يكون الحاسد عالما غير معاند، فيصح الترديد حينئذ بهذا الإعتبار.

(حد الكلام والكلم) :

١٦ ــ بالله رَبّي في الإمور أَعْتَصِمْ أَلقولُ في حَدّ الكَلَام وِالكلِم

الباء في قوله: بالله: تتعلق باعتصم، ووزنه: أَفْتَعل، وهو من العصمة[3] بمعنى الإمتناع، ومحل الجملة الفعلية نصب، لأنها محكية بالقول. لفظ ربي: مجرور إما أنه صفة لاسم الله تعالى، أو بدل منه، ولايحسن أن يكون عطف بيان. أمّا أولا: فلامتناع أن يشاركه في هذا الإسم غيره، وأما ثانيا فلأن عطف البيان لايكون إلاّ في الأعلام غالباً كما سيأتي. والأمور جمع أَمْر وهو الشأن. والحد[4]: في اللغة المنع، ويقال للحاجز بين الشيئين حَدٌّ. وحَدّ الشيء طرفه. وفي الإصطلاح: هو القول الدال على حقيقة الشيء مطابقة، ويطلقه النحويون على مطلق التعريف، لأن كل ماكان جامعا مانعا أي مطردا منعكسا كان حدا. فالطرد في جانب الوجود، والعكس في جانب العدم. وأما القول: فهو اللفظ الدال على

---

(١) انظر اللسان (حسد) والقاموس المحيد ٢٩٨/١.

(٢) انظر اللسان (غبط) والقاموس المحيط ٣٨٩/٢.

(٣) انظر اللسان (عصم) والقاموس المحيط ١٥٢/٤.

(٤) انظر اللسان (حدد)، والقاموس المحيط ٢٩٦/١.

معنى مطلقا. وهو أُخص من اللفظ لأنه لابد له من دلالة إمّا وضعية: كالمفردات الحقيقية، أَوْ عقلية كالمؤلفات والمجازيات، على رأي من يجعل المركب غير موضوع. فالأول كالإنسان. واحترز بالحقيقة من نحو: تأبط شرا، وبرق نحره، علمين فإنّهما بالوضع الأول كلام، وبالوضع الثاني مفرد، لعدم دلالة جزئه على جزء معناه لعروض العلمية. والثاني نحو: قام زيد، وزيد قائم، وكقول الشاعر:

فَقَالَت لَهُ العَيْنَانِ سَمْعاً وطَاعَةً وأَبْدَت كَمِثْلِ الدُّرِّلَمّا يُثَقَّبِ[1]

وأما اللفظ فلا يشترط فيه ذلك، كما يبين بعد. وقيل: لايطلق القول على المركب والأول أصح لقوله تعالى: ﴿مَّايَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إلاّ لَدَيْهِ رَقِيْبٌ عَتِيْدٌ﴾[2]. وأما الكلام والكلم فيذكران في موضعهما.

١٧ ـ اللَّفْظُ إنْ يُفِد هو الكَلَامُ نحو مضى القَوْمُ وَهُمْ كِرَامُ

اللفظ مصدر بمعنى مفعول، ورسم[3]: بأنه الصوت المعتمد على المخرج ويشمل المهمل والمستعمل لفظا أو تقديرا، لاشتراكهما في الحرف الملفوظ بها كذلك. وقد عرّف المصنف الكلام بأنه اللفظ المفيد. فاللفظ: كالجنس لأنه يشمل الكلام وغيره، واحترز بالمفيد عن غير المفيد. واعلم أن المفيد في عرف النحاة، لايطلق إلاّ على مايَحْسُنُ السكوت عليه، لاعلى ماأَفَاد إفادة ما، لأنه

(١) القائل : امرؤ القيس وهو من الطويل والشاهد في قوله : «فقالت» حيث استعمل هنا بمعنى الحركة والإيماء والطاعة نحو: قال برأسه كذا فنطحني، وقال بيده كذا فطرف عينه.
المعنى : يقول الشاعر : إنه لما أراد انهمال عينيه بالدّمْع فوافق أنهما قد أطاعتاه فعبر عن ذلك بالقول تشبيها، فكأنَّه قال لهما: انهملا، فقالتا: سمعاً وطاعةً. وقد استشهد به كلّ من الخصائص ٢٢/١، ابن الشجرى في أماليه ٣١٣/١، معاهد التنصيص ١١٩/١ اللسان (قول) شذور الذهب ١٥٦، ديوانه ٥٣.

(٢) سورة ق : آية ١٨.

(٣) الرسم : هو التعريف بالخصائص.

مشتق من الكَلْم وهو الجرح، وكما أن الجرح لابد أن يؤثر ببدن المجروح، فكذلك الكلام، لأنه إنْ كان حسنا أثّر في السامع سرورا، وإنْ كان قبيحا أثّر حُزْناً قال:

وَجَرْحُ اللِّسَانِ كَجَرْحِ ٱلْيَدِ[1]

وقوله: إنْ يفد هو الكلام: أراد فهو، فحذف الفاء من جواب الشرط ضرورة ومثله قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بالشَّرِ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ[2]

وقيل في حَدّه: هو اللفظ المركب الدال على معنى يحسن السكوت عليه. فاللفظ: يشمله وغيره، وتخرج به الإشارة والكتابة ونحوهما. وكلام النفس على رأي من يقول به. والمركب يفصله عن المفرد، والدال على معنى يحسن السكوت عليه: عن المركب تركيبا ناقصا كغلام زيد، ولايأتلف إلا من فعل وآسم نحو: مضى القوم، أو من اسمين نحو: هُمْ كِرامٌ. ويسميان بالجملة الفعلية والإسمية نظرا إلى الجزء الأول، وهما نوعان لصحة اطلاقه اسماً وخبراً على كل

---

(١) لم أعثر على قائله أو تمامه. وليس المقصود هنا شاهدا نحويا ، وإنما أتى الشارح به للتدليل على أن الجرح قد يترك أثر حزن قبيح، فقال: إن جرح اللسان بآثاره السيئة كجرح اليد بالألة الحادة الذي يترك أثرا مؤلما .. ابن يعيش ٢١/١.

(٢) القائل : عبد الله بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما وهو من البسيط. وقيل لحسان، وقيل لكعب. الشاهد في قوله: «الله يشكره» حيث وردت جملة جوابا للشرط ل : مَنْ والأصل أن يقترن الجواب بالفاء لأنها جملة اسمية، ولكن حذفت الفاء للضرورة.
والأصل: فالله يشكرها. وقد استشهد به كل من : سيبويه ٤٣٥/١ ، ٤٥٨، نوادر أبي زيد ٣١، المقتضب ٧٢/٢، مجالس العلماء ٤٣٢، الخصائص ٢٨/٢، المنصف ١١٨/٣، المحتسب ١٩٣/١، ابن يعيش ٥٢/٩، المقرب ٢٧٦/١، المغنى ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩، شرح شواهد العيني ٤٢٣/٤، التصريح ٢٥٠/٢، الاشمونى ٢٠/٤.

واحد منهما. وقدم الفعلية إمّا لأنّ عاملها الفعل، وهو قويّ، وإمّا لأنّه يرى أن الفاعل أصل المرفوعات، وسائرها محمول عليه، كما هو رأي الزمخشري[1]وابن الحاجب[1]. وإنما انحصر الكلام في هذين النوعين، لأن التراكيب الممكنة لاتعدو ستة أقسام في التحقيق: أربعة منها[لاتفيد][2] وهو الفعل مع مثله، والحرف مع مثله، والحرف مع الاسم، والحرف مع الفعل. إمّا لعدم وجود مسند اليه، أو لعدم وجود مسند ومسند اليه.

ولايقال: الفعل والحرف قد يسند إليهما في نحو : ضرب فعل ماض، وفي حرف جر، ولأن نحو: يازيد كلام. مع أنه من حرف وآسم. لأنّا نجيب إما عن الأول، فلأن الإسناد إلى لفظة ضرب، وفي لا إلى مُسَمّاهما. والمعنى من الإسناد إلى الشيء، أن يسند إلى مسماه بمجرد ذكره، وأما عن الثاني، فلأن حرف النداء نائب عن الفعل الذي هو أدعو أو أنادي على الأظهر. فإن قيل: لو [ناب][3] منابه، لاحتمل الصدق والكذب، كما أنّ أدعو زيدا كذلك. أُجيب بأنه إنما يلزم ذلك[إن لم][4] يكن إنشاء وهو ممنوع. واختلف في أصل وضعه في اللغة. فقال قوله: إنّه مصدر بدليل عمله في قوله:

فإن كَلَامَيْها شِفَاءٌ لِمَا بِيَا[5]

وقال آخرون: هو اسم للمصدر. لامتناع كونه مصدر كلم أو تكلم أو تكالم أو كالم. وأُبطل الأول بإعمال اسم المصدر في قوله:

---

(١) انظر في هذا الموضوع : المقتضب ١٤٦/١، سيبويه ١٤/١، أسرار العربية ٧٧ — ٧٨، الأشباه والنظائر ١٠٦/١.

(٢) هذا ما أراه لأن لا نافية لا جازمة، والفعل مرفوع. وفي الأصل (ص) (لاتفد).

(٣) هذا ما أراه لفساد المعنى، وفي الأصل (ص) (لو نابه).

(٤) هذا ما أراه لامتناع اجتماع أن ولو ولفساد المعنى. وفى الأصل (ص) (أن لو لم).

(٥) القائل : ذو الرمة. وتمامة:

=

.... وبَعْدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا[1].

فإن قيل: فإذا كان اسما للمصدر في الأصل، فلا بد لنقله وتسميته الجمل به من مناسبة، قيل: لما كان اسما للمصدر المؤكد النائب عن تكرار الجملة، طلبا للإختصار، ناسب أن يُجْعَل اسماً لها، ولأن الكلام اسم لمصدر فَعّل الذي بابه التكثير، وأقله اثنان. فإن قيل: كان الأولى أن يبدأ بتعريف الكلمة إذ تعريف الجزء سابق على تعريف الكل.

قيل: إنما بدأ بتعريف الكلام وهو مركب، لأنه أشرف من المفرد، لإفادته جميع ماتفيده أفراده من غير عكس كُلّي، لأنه يفيد زيادة لاتفيدها المفردات، ولأن التركيب هو الغرض من وضع المفردات.

١٨ ـ تأليفه من كَلِمٍ واحِدُهَا كَلِمَةٌ أَقْسَامُهَا أحدها

التأليف: في اصطلاح أهل العربية أخص من التركيب مطلقا، لأن التأليف من

= فأشفى نفسي من تباريح ما بها ... فإن كلاميها شفاء لمابيا

وقد استشهد به كل من : الدرر ١٢٨/٢، الهمع ٩٥/٢. ابن يعيش ٢١/١.

(١) القائل : القطامي: واسمه عمير بن شنيم وهو ابن اخت الأخطل التغلبى من قصيدة له من الوافر يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي. وتمام البيت:

أَكُفْرا بعد رَدّ المَوْتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا

الشاهد في قوله: «عطائك المائة» حيث أعمل اسم المصدر الذي هو قوله عطاء، عمل الفعل فنصب به المفعول الذي هو قوله: المائة بعد إضافته لفاعله وهو ضمير المخاطب. وقد استشهد به كل من : أوضح المسالك رقم ٣٦٧، ابن عقيل رقم ٢٤٧، شذور الذهب ص ٤١٢، الخصائص ٢٢١/٢، أمالي ابن الشجري ١٤٢/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٢٠/١، شواهد العيني ٥٠٥/٣، شرح التصريح ٦٤/٢ الهمع ١٨٨/١، ٩٥/٢، الدرر ١٦١/١، ١٢٧/٢، الأشمونى ٢٨٨/٢، ديوانه ٤١.

الالفة وهي الملاءمة. ولذلك قال: تأليفه ولم يقل تركيبه، وأصله في الأجسام. وانما أُطلق على الألفاظ المتتالية تشبيها لها بها. والهاء من تأليفه تعود الى الكلام. وأما الكلم: فاسم جنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء[1]. وليس يجمع على الأصح. إلا أنّه لايجوز اطلاقه على النوع الواحد لكونه لفظا موضوعا لآحاد، بخلاف الكلمة. وقوله: من كلم: من هنا للإبتداء[2]، لأن الكلام إنما يبتدىء في التأليف من هذه الثلاث وهي مادته.

وقوله: واحدها: أي واحد الكلم. فأنث الضمير العائد إليه. وفيه إشعار بأنه يرى أنه جمع، لأن الجنس مذكر، وهو أعَمّ من الكلام من وجه، لصدقه على المفيد وغيره من المركب من ثلاث كلمات. والكلام أعم منه من وجه لجواز تركبه من كلمتين. وأما الكلمة فواحدة الكلم، وتعرف: بأنها لفظ وضع لمعنى مفرد. فاللفظ كالجنس، لأنه يشمل الكلمة وغيرها. ووضع لمعنى يفصله عن المهمل، ومالحن به العامة، ومادل بالطبع كدلالة آخْ على الوجع، أو بالعقل كدلالة لفظ مهمل اذا سمع من وراء جدار، على أنه صادر من شخص. وتدخل فيه الألفاظ المنقولة، والمجازية. إذ المراد من الوضع تخصيص لفظ بمعنى أولا كان أو ثانيا. ومفرد يفصله عما تضمن كلمتين مطلقا، كالجمل وغيرها. نحو: قام زيد، وغلام زيد والرجل. ويدخل فيه مادل على معنى مفرد، ولفظه مركب نحو: تأبط شرا، أو معدى كرب، لعدم دلالة جزء لفظه على جزء معناه، اذ المراد بالمركب، الذي في مقابله المفرد، مايدل على جزء [المركب][3] في المسموع على جزء معناه.

---

(١) يعرف المبرد واكثر النحويين اسم الجمع بأنه الذي ليس له واحد من لفظه. كما يعرف اسم الجنس الجمعى بأنه الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء. انظر المقتضب ٢/٢٠٧ ، ٢٩١ ، الأشمونى ١/٢٥.

(٢) من معانى من : ابتداء الغاية : المقتضب ١/٤٤ ، ٤/١٣٦.

(٣) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) (المترتب).

ومن عرف المفرد: بأنه اللفظ بكلمة واحدة، والمركب اللفظ بكلمتين، لم يدخلا تحت المفرد، وهو جنس قريب لأنواعها الثلاثة، لأنها تصدر في الحد التام لكل واحدة منها، ثم تعقب بالفصل. ولايقال: لو كانت جنسا للكلم الثلاث، وهي فرد من أفراد الإسم لوجود خواص لها، فيلزم المحال من وجهين، وهو إما كون فرد من أفراد الشيء جنسا له، أو كون الفعل والحرف اسمين ضرورة. صدق اسم الجنس على كل واحد من أفراده، وكلاهما باطل. لأنا نقول: الكلمة جنس باعتبار معناها، وهي كونها لفظا وضع لمعنى مفرد لا باعتبار لفظها. واعلم أنّ الكلمة تطلق مجازا على القصيدة المتضمنة للجمل المركبة منها، وهو من إطلاق اسم الجزء على الكل.

فإن قيل: فهلا كان إطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة. أُجيب: بأنه إذا أمكن الحمل على المجاز، كان أولى لما مّر، وفيها لغتان: كَلِمة بوزن نَبِقَة، وهي حجازية، وكِلْمَة: بوزن كِسْرَة وهي تميمة.

وقوله: أَحُدُّها: أي أُبيّن حقائقَها، وفي هذين الشرطين عيب. لأن الدال في واحدها رَوِيّ، والألف قبلها للتأسيس. وهكذا إذا تقدمت الروي فاصلا بينهما حرف، والهاء: وصل، والألف بعدها: خروج. ثم قال: أحدها فلم يؤسس وذلك لازم.

١٩ ــ وهي ثَلَاثُ ليس فيها خُلْفُ الإِسْمُ ثم الفِعْلُ ثم الحَرْفُ

هي: ضمير الأقسام، والأقسام: جمع قسم وهو مذكر، فكان يجب أن يقول ثلاثة.

والجواب: إمّا أنه حذف التاء لتأنيث المعدود معنى، لأن كل قسم من أقسام الكلمة كلمة، أو أنه لما أضاف الأقسام إلى ضمير المؤنث أنَّثه كقوله تعالى: ﴿فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ الناظِرِيْنَ﴾.[1] بالتاء بنقطتين من فوق.

(١) سورة البقرة : آية ٦٩.

واعلم: أنه لم يختلف أحد في انقسام الكلمة إلى هذه الثلاثة، لأنه تقسيم ضروري دائر بين النفي والإثبات، لأنه إمّا أن يصح إسنادها وحدها إلى شيء أولا. والثاني: الحرف. والأول:إمّا أنْ يدل على معنى وزمانه المحصل من الأزمنة الثلاثة أولا. والثاني الإسم، والأول الفعل، ولأن المعبّر عنه لايخلوإمّا أن يكون ذاتاً وحدثاً قائما بالذات، أو رابطا بينهما. فالذات: الإسم، والحدث: الفعل، والرابط: الحرف، والأول أقوى لما مّر. وإنّما قدم الاسم على قسيميه لاستغنائه عنهما في الفائدة، وافتقارهما إليه، فلما تَقَدَّمَ عليهما بالطبع، قدم في الوضع، وقدم الفعل على الحرف، لأنه يكون مع الإسم أحد ركنى الجملة، بخلاف الحرف. وقد رتبها المؤلف بحرف ثم. والعادة جارية في ترتيبها بالواو، وإنما عدل عن المعتاد: إمّا لأنَّ الوزن [يستقيم][1] يتم دون الواو، وإما لأنه أراد أن ينبه على بعد بعضها عن بعض في الأحكام، فأتي بثم المشعرة بذلك.

٢٠ ـــ فالإسم ما أبـــــان عن مُسَمّـــــــي
في الشَّخْصِ والمَعْنَــى المُسَمّــى عَمّـــا

بدأ بتعريف الإسم[2]، لأنه الأصل لما مر، فقوله: ماأبان عن مسمى في موضع الجنس. وقوله: عن مسمى: أي عن معنى مسمى، ويراد بالمعنى مايعم المصدر والجوهر، لأن اللفظ يدل على مافي الذهن مطلقا، جوهرا كان ذلك المدلول، أو عرضا. وهو بهذا الإعتبار معنى. وعَمّ: فعل ماضي فيه ضمير يعود إلى معنى يرتفع به، والجملة في محل الجر صفة لمعنى، والتقدير:مادل على معنى مُسَمّى قد عَمّ في دلالته الشخص والمعنى. وقوله: في الشخص والمعنى: يخرج به الفعل والحرف. أما الحرف فظاهر، وأما الفعل فلأن مدلوله الزمان والحدث، وكلاهما معنى، فدلالة الإسم عامة في الأشخاص، وهي الذات مطلقا، والمعانى

---

(١) فى الأصل (تستقيم) وما أخذناه من (ق،ك) أصح.

(٢) حده ابن السراج بقوله: الإسم: ما دل على معنى مفرد غير مقترن بزمن مُحَصّل.
وانظر في ذلك الاصول ١/٢، الإيضاح في علل النحو للزجاج ٥٠، شرح جمل الزجاج لابن عصفور ٨٩ ـــ ٩٠.

القائمة بها. والجار في قوله: في الشخص: يتعلق بالفعل الذي هو عَمّا. فإن قيل: عَمّ يتعدى بنفسه فلا حاجة إلى الجار. قيل: لما تقدم مفعوله عليه، ضعف التعلق. بدليل جواز لزيد ضربت، وامتناع: ضربت لزيد. وقيل على هذا التعريف: إنه قد أدخل في الحد مالا يعرف إلا بعد معرفة المحدود. وهو قوله مُسَمّى، لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الإسم، فأفضى إلى الدور. وأُجيب عنه: بأنه مسمى لما كان صفة لمعنى. أي معين مسمى لما يلزم الدور. وهذا الجواب فيه نظر لانه لايخرج به عن كون المسمى مأخوذا من التعريف في الجملة. والأولى أَنْ يُقال في حده: إنه كلمة يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل من الثلاثة. فالكلمة جنسه القريب دون اللفظ، وفي نفسه يفصل الحرف، وأما مادل على معنى فى نفسه وغيره، فدلالته على معنى في غيره عارضة، وغير مقترن بزمان يفصل الفعل. فإنه وإنْ كان منه ما لايتصرف أو كان يدل على الزمان المجرد من المعنى، إلاّ أنه في أصل الوضع، يدل على المعنى المقترن بالزمان المعين. وقد دخل في الحد: الصَّبُوح والغَبُوق ومَقْدَم الحاج ومَضْرِبُ الشول. أما الصبوح والغبوق: فلأنهما يدلان على شرب في عَشِيّ أو صباح، لا على زمان مُحَصّل، بدليل تصرفهما إلى الماضي والمستقبل نحو: اصطبح واغتبق. والمنفي في الحد: هو الدلالة على زمان مُحَصّل من الثلاثة. وأما الآخران: فلأن المَقْدَمَ والمضرب، يدلان على نفس الوقت الذي هو زمن القدوم وزمان الضراب، وإنما حصل التعيين بالإضافة. وإلا لو دَلّ مضرب الشول مثلًا على الوقت والضراب، للزم التناقض في نحو قولك: مضى مضرب الشول، ولم يقع فيه ضراب وهو باطل.

فإن قيل :

فالهاء فى قولهم فى نفسه: إما أن تعود إلى الدال، أو إلى المدلول، والقسمان باطلان. أما الأول: فلأنه يدخل في الحد الحرف، لأنه لايصدق عليه أنه كلمة تدل على معنى حاصل فى نفس ذلك الدال أو بنفسه، ولكن يحصل معناه فى غيره.

وأما الثاني: فلأنه يصير معناه: أنه يدل على معني حاصل في نفس ذلك [الدال][1]، وهو ظاهر الفساد. أجيب: بأنا لانسلم أنَّه إذا عاد على المدلول يكون فاسدا، لأنه يكون معناه: أن الإسم كلمة تدل على معنى، باعتباره في نفسه لاباعتبار آخره، بخلاف الحرف، كما يقال: الذهب عزيز في نفسه، أي ليس عزته متوقفة على غيره وهو ظاهر.

٢١ ــ والفِعْلُ مادَلّ على زَمَانٍ ومَصْدَرٍ دَلَالَــةَ آقْتِــرَانِ

ثنى بتعريف الفعل لأنه يُكَوِّن مع الإسم كلاما. وقوله: مادَلَّ: في موضع الجنس وقوله: على زمان ومصدر: يخرج بالمصدر أسماء الزمان كاليوم والليلة، وأمس ونحوها لأنها تدل على الزمان المجرد. وقوله: دلالة آقتران: يحترز به عن مثل دلالة المشترك كالقُرءْ للحيض والطهر، فإنه إذا أُطلق عند عدم القرينة لايراد به مجموعهما، ويريد بالإقتران: اقتران المصدر بأحد الأزمنة الثلاثة، وإلّا لدخل فيه الصبوح والغبوق ونحوهما.

والأولى: أنْ يُقَالَ في حَدِّه: أنَّه كلمة تدل على معنى في نفسه، مقترن بزمان معين من الثلاثة في أصل الوضع، فقولنا: بزمان معين من الثلاثة يخرج به كل مادَلَ من الأسماء على زمان، لعدم دلالته على زمان محصل. وتدخل في أصل الوضع الأفعال التي لا تتصرف، وكان وأخواتها، وكذلك الأفعال الإنشائية نحو: [بعت وطلقت][2]. فإن قيل: فيخرج من الحد الفعل المضارع لعدم دلالته على زمان معين. قيل: لاتسلم عدم دلالته على الزمان، لأنه إذا جُردّ عن القرينة كان للحال لاغير، وإنما يستعمل في غير الحال بالقرينة. وعلى تقدير [ألا][3]

---

(١) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) ذلك المعنى.

(٢) ليس في أفعال الإنشاء بعت وطلقت. ولعل (طلقت) تكون محرفة من طفقت.

(٣) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (أن لا).

يكون عند تجرده للحال، بل يكون مشتركاً بينهما. فالمتكلم عند إطلاقه [لابد أن][1] يريد الدلالة على زمان بعينه، لأن الألفاظ لا تدل بذواتها، بل بإرادة المتكلم بها، إلاّ أنّ اللفظ لما اتفق [أنّ][2] دلالته مشتركة حصل اللبس على السامع لا من جهة الوضع.

واعلم أن الفعل يدل بجوهره أى بمادته على الحدث، وعلى الزمان بصيغته. فالزمان جزء مفهوم الفعل فدلالته عليه بالتضمن، وهو اختيار الجزولي[3]. بدليل قوله المفعول: ماتضمنه الفعل من الحدث والزمان. ولهاتين الدلالتين عمل فى جمع ضروب المصدر والزمان مطلقا، ولايقال: لو كان الزمان جزء مفهومه لما صح أن يستعمل مسلوب الدلالة عليه، وهو باطل بقولنا: خلق الله الزمان، لامتناع أن يكون للزمان زمان، لأنا نقول: لانسلم عدم دلالته على الزمان مطلقا، لأنه من حيث الوضع دال على الزمان، وإنما منع ها هنا من دلالته عليه، أمر خارج عن مفهومه، كما فى نعم وبئس وسائر الأفعال الإنشائية.

٢٢ ـ والحرف لا يفيدُ مَعْنى إلاّ فى غيرِهِ كَهَلْ أتى المُعَلّا

هذا حَدُّ الحرف. وقد كان الأولى أنْ يقول فى تعريفه: كلمة لاتدل على معنى إلا في غيرها، لأن الكلمة جنس يشمل الحرف وغيره. فيكون التعريف تاماً. وقوله: لا يفيد معنى إلاّ فى غيره: يفصله عما عداه. وفائدة الحصر إخراج الأسماء المناسبة للحروف نحو أيْن وكَيْف ومَنْ، فإن لها دلالة على معنى فى

(١) في الأصل (لابد وأن) وهو تعبير خاطئ إذ لا مجال للواو هنا ولا وظيفة لها.

(٢) هكذا في (ق)، وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

(٣) هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى بن يوما ريلي البربرى المراكشي البزدكتني العلامة أبو موسى الجزولي. لزم ابن برى بمصر عندما حجّ، وعاد فتصدر للإقراء بالمريّة. توفي رحمه الله سنة ٦٠٧هـ والجزولي منسوب إلى جزوله.

انظر: بغية الوعاة ٢/٢٣٦، وفيات الأعيان ٣/١٥٧، مرآة الجنان ٤/٢٠.

نفسها من جهة الإسمية، وعلى معنى فى غيرها من جهة مناسبة الحرف. وكذلك المصادر والصفات مما له معنى فى نفسه وفى غيره. قال السيرافى فى تفسير قولهم فى نفسه وفى غيره: أنه إذا قيل مامعنى زيد؟ كان الجواب أنه إنسان من صفته كذا وكذا. وإذا قيل مامعنى قام؟ قيل: حركات واقعة فى زمان ماض، صادرة من شخص. فما قيل فى جواب كل منهما هو مسمى ذلك اللفظ ومدلوله. أمّا إذا قيل: مامعنى مِنْ؟ فإنّ الجواب هو أن تبعض بها الجزء من الكل، أو تبين بها الأجناس، فما ذكر فى الجواب ليس مسمى من كما كان مسمى زيد وقام. لأن ماذكره فى جواب الحرف إشارة إلى مايُفْعَلُ به، ولذلك قيل للحرف أنه أداة.

وقيل: إن معنى كونه لايدل على معنى فى نفسه، أنَّه لايجوز الإقتصار عليه فى الجواب، بخلاف الإسم والفعل. وأما الإقتصار على لا ونعم فى جواب: أقام زيد؟ فلقيامهما مقام الجملة المحذوفة لدلالة حرف الإستفهام عليها.

وآعلم: أن الحرف كما يقال للكلمة التى هى قسيم الإسم والفعل، فقد يطلق على الطريقة والرأى والشك والناقة الهزيلة[١].

(علامات الإسم)

٢٣ ــ فالاسْمُ عَرِّفْه وأَخْبِر عَنْه وثَنّه وآجْمَعْه أو نَوِنْهُ

٢٤ ــ وَآجْرُرْهُ أو ناده أَوْصَغِّرْهُ وآنْعَتْهُ أَوْ أَنِّثْهُ او أَضْمِرْهُ

لما فرغ من تعريف الكلمات الثلاث، أخذ يبين خَواصّها، أي علاماتها. والترتيب هنا كما كان ثَمّ إذْ هو تبع له. وإنما قدم الحدّ، أعنى المعرف على

(١) انظر اللسان (حرف) والمعجم الوسيط ١٦٥/١ ــ ١٦٧.

العلامات، لأن الحد يكشف حقيقة المحدود لتركيبه إذَا كان تَامًّا من ذاتيات المحدود، بخلاف الخاصة، فإنها تدل على أثر من آثاره. ولأن الحد يكون مطردا منعكسا. والخاصة مطردة لامنعكسة. وقد ذكر له المصنف احدى عشرة علامة وسأبينها على سياق نظمه.

أحدها: قوله: عَرِّفه: يريد به مطلق التعريف، عدا تعريف الإضمار، لئلا يكون قوله: أَضمره تكريرا. وإنما آختص الإسم بالتعريف، لأنَّه يعين مايدخل عليه، فيصح الحكم عليه. والفعلُ والحرف لايحكم عليهما، فلم يحتاجا إليه، وإنما قال عَرِّفْه ولم يقل باللام، ليعم اللام والميم كما فى لغة طى، ولأنهم يبدلون من اللام ميما، ولأن المعرف عند سيبويه[1] اللام فقط، والهمزة أتى بها توصلًا إلى النطق بالساكن. وعند الخليل[2]: كلاهما. فقال: عرفه: ليعم المذهبين. وأما دخول اللام على الفعل فى قوله:

مَاأَنْتَ بِالْحَكَمِ آلتُرضَىٰ حُكُومَتُهُ ....[3]

(١) يقول سيبويه في كتابه ٢١٩/١ ــ ٢٢٢ : فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام والأسماء المبهمة ..

(٢) وانظر في هذا الى : المغنى ٤٩، الجنى الداني للمرادى ص ٧٥، المقتضب ٨٩/٣، رصف المباني ص ٧٠.

(٣) القائل : همام بن غالب/ وهو الفرزدق. وهو تميمي بصرى من شعراء عصر الدولة الأموية الفحول وممن يحتج بشعره. وتمام البيت:

مَا أَنْتَ بالحَكَمِ آلتُرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلَا آلأصيلِ وَلَاذِى الرَّأيِ وَآلْجَدَلِ

الشاهد في قوله: «الترضى» حيث دخلت أل التعريف على الفعل، والأصل دخولهاعلى الأسماء. وقد خرجه النحاة على سبيل الشذوذ. بينما خرجه الشارح هنا على أن أل بمعنى الذي، والذي تتصل بالفعل، فحمل أل على ذلك وهذا رأيه.

وقد استشهد به كل من : الإنصاف ٢٢١، المقرب ٧، الخزانة ١٤/١ شذور الذهب ٨٥/١، شواهد العيني ١١١/١ ، ٤٤٥، التصريح ٣٨/١، ١٤٢، الهمع ٨٥/١، الدرر =

فإن اللام فيه، لمّا كانت بمعنى الذى، والذى توصل بالفعل، حمل عليه وهو فى معناه.

وثانيهما: الإخبار عنه: ولو قال بدل قوله: أخبر عنه: أُسند إليه، لكانت الخاصة أشْمل لأن الإسناد أعم من الإخبار مطلقا، لدخول الأمر والنهى والإستفهام والتعجب والتمنى فيه دون الاخبار. فكل مُخْبَر عنه مسند إليه، ولاينعكس. ويدخل فى هذه الخاصة كونه فاعلا ومفعولا، ولم يسم فاعله، ومبتدأ ومفعولًا.

أما الفاعل فلأن الفعل صفة قائمة بذاته، فيحكم على تلك الذات بها. فلو أُسند إلى الفعل، للزم قيام الصفة بالصفة وهو محال، وأما الحرف فلأنه فى تقدير جزء الكلمة. فلا يستقل بالمحكومية، ولذلك المبتدأ موصوف بخبره.

فإن قيل: فقد اسند إلى الفعل كقولهم فى المثل «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه»[1]. أُجيب: بأنه أوقع الفعل موقع الإسم، أي: سماعك وقيل: هو على حذف إن قوله:

أَلَا أَيُّهــــذا الزّاجِــــرِي أَحْضُرُ الوَغَـــــى
وأَنْ أَشْهَـدَ اللَّـــذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلــــدِي[2]

بدليل عطف أنّ عليه. وأما المفعول فلأنه محكوم عليه في المعنى، والفعل

= ٦١/١، الاشمونى ١٦٥/١، يس ٢٢٩/٢، أوضح المسالك رقم ٣، ابن عقيل رقم ٣٠، وليس في ديوانه.

(١) يروى المثل برواية أخرى: لأن تسمع بالمعيدى خيراً، وأن تسمع بالمعيدي لا أن تراه. والمختار : أن تسمع. ويضرب لمن خبره خير من مرآه. قال المفضل: أوّل من قال ذلك: المنذرين ماء السماء. مجمع الأمثال للميداني ٨٦/١.

(٢) القائل : طرفة بن العبد البكرى وهو من الطويل.
الشاهد في قوله : «احضر الوغى» حيث روى بروايتين: الأولى: رفع احضر وقد رواه سيبويه وهو الأصل، حيث ارتفاع المضارع واجب، إذ لم يتقدم عليه ناصب أو جازم، الثانية : أحضرَ: =

والحرف لايحكم عليهما، فلا يكون شيء منهما مفعولا.

وثالثها: التثنية: وإنمااختصت بالإسم لأنها ضم مفرد إلى مثله، ولايصح إلاّ في ثابت متعدد، والفعل عرض لايمكن بقاؤه، فلا يضم، لأن المقصود من التثنية التكثير، ومدلول الفعل جنس يقع على القليل والكثير، فلو ثني لقصد التكثير، ولكان تحصيلا للحاصل. ورابعهما: الجمع مطلقا. وعلة اختصاصه ماذكر في التثنية. وخامسها: التنوين: وهو نون ساكنة زائدة تقبل الحركة غالبا. ولها أقسام منها: تنوين التمكين نحو: رجل وزيد، لأنه الدال على خفة الإسم وتمكنه ليمتاز به عن الإسم المشابه للفعل، فلا معنى لدخوله على الفعل. ومنها: تنوين التنكير[1]نحو: مه وصه، ومررت بأحمدَ وأحمدٍ آخر. واختصاصه بالإسم لدلالته على التنكير الطارىء بعد التعريف، ولأن وضع الفعل على التنكير فلا يحتاج إلى مايدل عليه. ومنها: تنوين العوض نحو: يومئذ وحينئذ لأن إذ تضاف إلى الجملة، فلما حذفت عوض منها التنوين، وكان عوضا عن المضاف إليه لتعاقبهما على آخر الكلمة وكسر الذال من الظرف لالتقاء الساكنين. ومنها: تنوين المقابلة. كمسلمات وليس بتنوين صرف بدليل ثبوته فيما لاينصرف في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾[2] لأن فيها التعريف والتأنيث. ويأتي بيانه في مكانه. ومنها تنوين صرف مالا ينصرف كقوله:

= بالنصب بأن المصدرية المحذوفة. وهذا رأى الكوفيين. وقد عطف عليه بالنصب. وأن أشهد وهو الأقرب. ولكن النحاة قالوا: عدم التقدير أفضل من التقدير، وأيدوا الرأى الأول.

وقد استشهد به كل من : سيبويه ٤٥٢/١، اللسان (حضر،زجر)، ابن يعيش في شرح المفصل ١٦٩، المغنى رقم ٦٢٦، ابن عقيل رقم ٣٣٣، شرح العيني بهامش الخزانة ٤٠٢/٤ الخزانة ٥٧/١، ٥٩٤/٣، المقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦، شذور الذهب رقم ٧١، مجالس ثعلب ٣٨٣، أمالى ابن الشجرى ٨٣/١، الإنصاف ٥٦٠، الدرر اللوامع ٣/١، ١٢/٢، همع الهوامع ٥/١ ، ١٧/٢.

(١) الأشمونى ٣٥/١.

(٢) سورة البقرة : آية ١٩٨.

أو الِفا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ ٱلْحمَي[1]

ومنها التنوين اللاحق للمنادي المفرد في الضرورة كقوله:

سَلَامُ الله يَامَطَرٌ عَلَيْهَـــا ....[2]

ومنها تنوين الحكاية، كما لو سُمّي رجل أو آمرأة بعاقلة لبيبة، فإنه لايغير لفظه لكونه محكيا. ومنها تنوين الترنم: ولايختص بالإسم، بل يدخل الإسم والفعل والحرف. فالإسم كقوله:

يَاصَاحِ مَاهَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ ....[3]

---

(١) القائل : العجاج وهو من أرجوزة طويلة له. وهو عبد الله بن رؤبة من بني مالك بن سعد بن زيد ابن مناة بن تميم. ويكنى بأبي الشعثاء. والشعثاء ابنته وكان قد لقى أبا هريرة وسمع منه أحاديث، وإنما سمى العجاج لقوله:

حتـــى يَعِـــجَّ عندهـــا مَنْ عَجْعَجَـــا

انظر الشعر والشعراء ٥٩١.

الشاهد في قوله : «أو الفا» حيث جاءت على وزن فواعل، وهي جمع تكسير. وقد جاء صرف تنوين مالا ينصرف. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨/١، ٥٦، فرائد القلائد ٢٥٨. شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٦ ، ٢١٨/٢ ، الإنتصار ٢٨٣، الأصول ٧١٤/٢، الحجة لابن خالوية ص ١٨٠، الموشح ١٤٨، الأشمونى ٢٩٩/٢ الإنصاف ٢٧٠، ابن عقيل ٩٤/٢.

(٢) القائل : الأحوص الأنصارى، وكان يهوى امرأة ويشبب بها ولا يفصح عنها، فتزوجها رجل اسمه مطر، فغلب الوجد والعشق على الأحوص فقال هذا الشعر. وتمام البيت:

سَلَامُ اللـــــهِ يَامَطَـــــرٌ عَلَيْهَـــــا

وَلَـــيْسَ عَلَـــيْكَ يَامَطَـــرُ السَّلَامُ

الشاهد في قوله : «يامطر» حيث جاء المفرد العلم منونا في النداء للضرورة. وقد جاءت لفظة يامطر في الشطر الثاني غير منونة على الأصل. وقد استشهد به كل من : سيبويه ٣١٣/١، المقتضب ٢١٤/٤ ، ٣٢٤، شرح التصريح ١٧١/٢، الأغاني ٥٦٣/١٦، السيوطى ٢٦٠، الدرر ١٢٩/١ ، ١٥/٢، شواهد العينى ١٠٨/١، الخزانة ٢٩٤/١، ابن الشجرى ٣٤١/١، الجمل ١٦٦، الأصول ٢٧٢/١، المحتسب ٩٣/٢، مجالس ثعلب ٩٢ ، ٢٣٩، الإنصاف ١٧٦، الأشمونى ١٤٤/٣، ابن عقيل رقم ٢٠٣، شذور الذهب ص ١١٣.

(٣) القائل : العجاج وهو من رجزة : وتمامة: مِنْ طَلَلٍ كا لاتحمى أُنْهَجَنْ

=

والفعل كقول الاخر:

.... فَقُولِي إنْ أَصَبْتُ فَقَدْ أَصَابَنْ[1]

والحرف كقوله:

فَهَلْ لَهَا أَنْ ترد الخَمْسَ هَلَنْ[2]

ومنها التنوين الغالي: ولايكون إلاّ في القوافي المقيدة ولااختصاص له أيضا كقوله:

.... وصَوْبَ الغَمَامِ وَرِيْحَ الخُزَامَى وَنَشْرَ القُطُرُن[3].

= الشاهد في قوله : «الذرفن» حيث وصل القافية بالنون للتنوين، وهو تنوين الترنم. كما وصلها بحروف المد واللين للبمالغة في الترنم وتحديد الصوت. وقد استشهد به كل من سيبويه ٢٩٩/٢، الأشمونى ٢٢٠/٤.

(١) القائل : جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى التميمي، من فحول شعراء الإسلام، ولد باليمامة سنة ٤٣هـ، وتوفي سنة ١١٠هـ. وله ديوان شعر مطبوع. وقصيدته من الوافر. وتمام البيت:

أقِلِّـــــي اللَّـــــوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَـــــنْ
وَقُولِـــــي إنْ أَصَبْتُ لَقَـــــدْ أَصَابَـــــنْ

الشاهد في قوله «أصابن، والعتابن» لأن أصلهما العتابا وأصابا فجئ بالتنوين بدلا من الألف لأجل قصد الترنم. نص عليه ابن يعيش والشارح. والذي عليه المحققون وسيبويه أنه لقطع الترنم الذي يحصل من النون، لأن الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوها ولم يترنموا جاءوا بالتنوين مكانها. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢٤٠/١، ابن يعيش ٢٩/٩ ، ٣٣، المغنى ٣٤٢ الهمع ٨٠/٢، الدرر، ١٠٣/١، الأشمونى ٣١/١، حاشية الدمنهورى ٨٨ ديوانه ٦٤.

(٢) لم أعثر على قائله. والشاهد فيه التنوين في قوله: هلن، حيث دخل التنوين على الحرف.

(٣) القائل: امرؤ القيس من قصيدة له من الديوان ص ١٥٧ ، ١٥٨. وتمام البيت:

كأن المـــــدام وصوتَ الغَمَـــــامِ
وريـــــحَ الخُزامـــــى ونَشْرَ القُطُـــــرْ
يُعَـــــلُّ به بَرْدُ أَنْيَابِهَـــــا
إذا طَرَّبَ الطائِـــــرُ المُسْتَحِـــــرّ

الشاهد في قوله : «القطرن» حيث استشهد به الشارح على التنوين الغالى وهو النون الساكن في نهاية القافية المقيدة. انظر الديوان ١٥٧. الخزانة ٤٣/١.

ويسمى غاليا لتجاوزه حد الوزن. وسادسها: الجَر: وإنما اختص بالإسم لأن عاملة إمّا حرف الجر مطلقا أو المضاف، وكلاهما لايصحان في الفعل. أما حرف الجر فلأن مابعده يكون امًّا فاعلا أو مفعولا في المعنى، ولايكونان إلاّ اسمين لما مر، ولأن حرف الجر وضع ليوصل معانى الأفعال القاصرة إلى الأسماء. فلو دخلت إلى غيرها لكان على خلاف وضعها. وأما المضاف فلأن الغرض من الإسم بالإضافة التعريف، وقد امتنع ذلك في الفعل فيمتنع العرض الذي هو دونه وهو التخصيص حملا للأضعف على الأقوى. وقوله: واجرر يشمل مايُجَرُّ بالحرف مطلقا وبالمضاف. وأما دخول حرف الجر على الفعل في نحو قوله:

والله مالَيْلي بنَامَ صَاحِبُه ....[1]

والإضافة إليه في قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ﴾[2]. فإن حرف الجر في الأول إنما دخل على موصوف محذوف. أي: بليل نام صاحبه. وعن الآية أنّ الإضافة إنما هي إلى المصدر في المعنى، وإليه في اللفظ.

---

(١) القائل : القنانى كما يذكر صاحب معجم الشواهد العربية وهو من الرجز. وتمام البيت:

واللّـــــهِ ما لَيْلــــى بِنَـــــامَ صَاحِبُــــــه
وَلَا مُخَالِـــــطِ اللّيَـــــانِ جَانِبُــــــهْ

المعنى : يقول الشاعر بأنه أرق في ليلته وطال سهره، وجفا الفراش جوانبه وكأنه نائم على فراش خشن قاس لا لين فيه.

والشاهد في قوله «بنام» حيث دخلت الباء الجارة على الفعل الماضى «نام» وحروف الجر لا تدخل على الأفعال. وقد خُرّج الشاهد على أن الباء داخلة على مقدر ليس مذكورا في الكلام. والتقدير: ما ليلى بليل نام صاحبه. وفيه كلام طويل لاداعى للإطالة فيه. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٣٦٦/٢، ابن الشجرى ١٤٨/٢، الإنصاف ١١٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/٣، الخزانة ١٠٦/٤، شواهد العينى ٣/٤، الهمع ٦/١، ١٢٠/٢، الدرر ٣/١، ١٥٣/٢، الأشمونى ٢٧/٣، اللسان (نوم).

(٢) سورة المائدة آية ١١٩.

وسابعها: النداء: وهو قوله: وناده. وإنَّما آخْتَصّ بالإسم لأن المنادى مفعول في المعنى، والمفعول ماكان معمولا للفعل فلو كان الفعل مفعولا للزم كون الشيء معمولا لنفسه وهو محال، ولأن المفعول مخبر عنه ولايخبر إلا عن الإسم. وأما قول ذي الرمة[1].

أَلَا يَا آسْلَمِي يادَارَ مَيّ عَلَى البِلَى ....[2]

ونحوه: فالمنادى فيه محذوف لدلالة المنادى الثاني عليه.

وثامنها: التصغير وهو قوله: أو صغره. وإنما كان من خواص الإسم لأنه يفيد التخصص إذْ هو وصف في المعنى. فَرُجَيْل بمنزلة رجل صغير، فتحصل الفائدة بالإخبار عنه. وأما تصغير الفعل نحو:

.... **ماأُمَيلِحَ**............ ....[3]

فالمراد به المصدر كما أضيف إلي الفعل، والمراد به المصدر ويأتي بيانه في بابه.

---

(١) هو غيلان بن عتبة من بنى صعب بن مالك، ويكنى : أبا الحارث من كبار الشعراء الأمويين المجيدين، ولد سنة ٧٧هـ، وتوفي سنة ١١٧، (طبقات الشعراء ٤٥٢، الشعر والشعراء ٥٢٤/١، الخزانة ١٠٦/١).

(٢) القائل : ذو الرمة وهو من الطويل . وتمام البيت:

أَلَا يَاآسْلَمِـــي يادَارَمَـــيّ عَلَـــى البَلَـــى
وَ لَازَالَ مُنْهَـــلاً بجرعَـــائِكِ القَطْـــرُ

الشاهد في قوله : «ألا ياسلمى يادارمى» حيث جاء : ألا : استفتاحية. يا : أداة نداء المنادى محذوف تقديره : ياهذه وهو مقيس. والقطر: اسم لازال. ومنهلا: خبر مقدم. وقد استشهد به كل من : أمالي ابن الشجرى ١٥١/٢، المغنى ٢٤٣، شواهد العينى ٦/٢، شرح التصريح ١٨٥/١، همع الهوامع ١١١/١، ٤/٢، ٧٠، الدرر اللوامع ٨١/١، ٢٣/٢، الأشمونى ٣٧/١.

(٣) القائل : نسب هذا البيت لأكثر من قائل ومنهم: العرجى، ومجنون ليلى، ذو الرمة والحسين بن مطير. وذكر الإنصاف أنه لرجل بدوى اسمه كاهل الثقفى. وقال : ... وقد عثرت به ثاني
=

وتاسعها: الوصف: وهو قوله: وانعته. وإنما آختص بالإسم لما ذكر في التصغير من حيث أنه يخصصه فتحصل الفائدة بالإخبار عنه.

وعاشرها: التأنيث، وإنما كان علم التأنيث مطلقا من خواصه، لأن مدلول اللفظ إن كان مؤنثا حقيقيا وهو ماكان بازائه ذكر من الحيوان، فلا يكون إلا في الأشخاص وهي أسماء، وإن كان غير حقيقي فهو محمول على الحقيقي، ولأن مدلول الفعل جنس وهو مذكر. وأما التاء اللاحقة بالفعل نحو قامت هند فلتأنيث الفاعل لا الفعل.

وحادي عشرها: الإضمار مطلقا: نحو أنا وأنت وهو، وإنما تختص بالإسم لأنه لايكون إلا معرفة، والفعل وضعه على التنكير، فلا يكون مضمرا. وأما الحرف فبتقدير الجزء من متعلقه، وجزء الكلمة لايتحقق فيه تعريف.

وآعلم أنَّ علامات الأسماء ضربان: لفظية ومعنوية. أمّا اللفظية ففي أوله

= ثلاثة أبيات في دمية القصر للباخرزى(ص ٢٢٩ط حلب)،انظر الإنصاف ص ١٢٧. وتمام البيت:

يَامَـــــا أُمَيْلَـــــحَ غِزْلَانـــــاً شَدَنَّ لَنَـــــا
من هـــؤليائكُـــــنَّ الضَّالِ والسَّمَـــــرُ

الشاهد في قوله : «أميلح» فإنه تصغير أملح، وأصل التصغير من خصائص الأسماء، ولهذا قال الكوفيون : إن صيغة أفعل في التعجب اسم بدليل مجيئها مصغرة في هذا البيت. وأنكر ذلك البصريون. وقالوا إن هذا التصغير شاذ.

وقد أجاز الشارح هناعلى أنه قد قصد به المصدر لا الفعل. وقد استشهد به كل من : شرح شواهد الشافية ١/١٩٠، اللسان (الا) ٢٠/٣٢٠، ابن الشجرى ٢/١٣٠، الدرر ١/٤٩، ٥٠، ٢/٢٢٩، الهمع ١/٧٦، ٢/١٩١، الإنصاف ١٢٧، ديوان مجنون ليلى ١٦٨ واللسان ٣/٤٤٠، شواهد العينى ١/٤١٦، ٣/٦٤٣، السيوطى ٣٢٤، الخزانة ١/٤٥ ـــ ٤٧، الأشمونى ٣/١٨، ٢٦، الخزانة ٤/٩٥، المغنى رقم ٩٣٧.

وأوسطه وآخره. ففي أوله حرف التعريف، وحرف الجر، وحرف النداء، وفي أوسطه ياء التصغير وألف التكسير وواوه، وفي آخره ياء النسب وتاء التأنيث المبدلة في الوقف ها في الأعرف، وألف التأنيث المقصورة والممدودة، وألف التثنية المنقلبة وياؤها ونونها وواو الجمع المنقلبة وياؤه ونونه، وألف الجمع وتاؤه في نحو مسلمات وألف الندبة، والترخيم. وأمّا المعنوية فمنها صحة الإسناد إليه مطلقا، ومنها كونه مضمرا أو مضافا، وعبارة عن شخص مطلقا. ومنها كونه مشارا إليه، ومنها النعت ومنها كونه مفردا منكرا، ومذكرا مفردا لامتناع كونه الفعل والحرف كذلك. ومن علاماته كونه تمييزا ومنصوبا حالا لفظا وعلاماته كثيرة، وفيماأوردناه كفاية.

(علامات الفعل)

٢٥ ــ والفعل بالسين وسوف عُرِّفا والأمر والنهي وقد إن صرفا

لما ذكر علامات الإسم أخذ بذكر علامات الفعل. وإنما سمي هذا النوع من الكلام فعلا لأمرين: أحدهما: أنه يعم الأفعال العلاجية، وغيرها غريزة كان وغيرها وفي التنزيل:﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾(١). ولو سُمي عملا لاختص بالعلاجية.

الثاني: أنّه سُمِّي بآسَم مدلوله وهو المصدر لأنّه فعل حقيقة. فإن قيل: فهلا سُمِّي زمانا لكونه دالا عليه كالمصدر. أجيب: بأن دلالته على المصدر بجوهر لفظه، لأنه مشتق منه على الأصح ودلالته على الزمان بصيغته، ودلالة الجوهر أقوى من دلالة الصيغة. ولايقال: فاذا دَلَّ على الزمان وجب أن يكون مركبا، فلا يكون أحد أنواع الكلمة لكون الإفراد مأخوذا في حَدِّها. لأنّا نقول: المراد بالمركب مايدل بجزئه المترتب في المسموع على جزء المعنى كما تقدم. ولما كانت صيغة الفعل والحروف يسمعان معا لم يكن مركبا.

وإذا تقرر هذا [نقول] (٢): قد ذكر للفعل خمس علامات بشرط كونه متصرفا.

---

(١) سورة الانبياء : آية ٢٣.

(٢) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (فنقول) وهو خطأ إذ حذف الفاء واجب، لأن جواب الشرط هنا ليس جملة اسمية ولا طلبية ولافعلها جامدا ولا مسبوقا بالسين والسوف، أو قد، أو ما.

الأولى والثانية: حرفا الإستقبال وهما السين وسوف نحو: سيفعل، وسوف يفعل وإنما اختص الفعل بهما لأنهما يخلصان المضارع للإستقبال بعد صلاحيته له وللحال، وهذا لايتأتى إلاّ في الفعل. وزمان سوف أكثر تراخيا من زمان السين لزيادة حروفها، وفي سوف ثلاث لغات ما تقدم، وَسَوْ، وسَفْ. والسين حرف أحادي على الأصح. وقيل هو متنقص من سوف. وقوله: عرف: أي جعلت هذه الحروف دليلا عليه، ومعرفة له من غيره لأنها تختص به.

الثالثة: الأمر: ويشترط كونه مشتقا مأخوذا من مضارع لأنه بهذه القيود طلب إيجاد ماليس بموجود، والأسماء أعيان ثابتة، فالأمر بايجادها أمر بتحصيل الحاصل، وهو محال. فإن قيل: فالمصادر أسماء وليس بأعيان. قلنا: الأمر من المصدر لايمكن إلاّ بصيغة الفعل المشتق منه وهو المطلوب.

الرابعة: النهي. وإنما اختص بالفعل لأنه طلب استمرار الترك. والأسماء أعيان ثابتة في الوجود، لايمكن ذلك فيها كما مر في الأمر. وقيل المراد بقوله الأمر: حرف الأمر، وهو اللام نحو: ليقم زيد، وبالنهي: حرف النهي نحو لا يقم زيد فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، لأن الأمر مشترك بين الإسم والفعل نحو صه وانطلق، وكذلك النهي نحو: إيهاً ولاتتكلم. فلو لم يقدر حذف المضاف وإلا لما كانا من خواصه. وأجيب: بأنه إنما يحتاج إلى هذا التقدير [إن لم] (١) يعلق دخول هذه العلامات الخمس بشرط التصرف، وأسماء الأفعال لاتَصَرُّفَ لها، لأن التصرف هو اختلاف صيغة الفعل لااختلاف أزمنته.

الخامسة: قد: ويدخل على الماضي والمضارع. وإنما اختص بالفعل لأنَّه

---

(١) هذا ما أراه إذ لايمكن الجمع بين أن ولو الشرطيتين وفي الأصل (ص) (ان لو لم).

يفيد: إما تقريب الماضي من الحال، أو تقليل الحال والإستقبال، وكلاهما لايصح إلا في الفعل. وآعْلم أنّ علامات الفعل لفظية ومعنوية كما ذكر في الإسم.

فاللفظية في أوله وأوسطه وآخره، أما التي في أوله فعاملة وغير عاملة. وغير العاملة قسمان. مشترك بين الماضي والمضارع نحو قد ولو على الاكثر لأنها حرف شرط، ولايكون إلاّ في الفعل، ومختص: كحرفي الإستقبال وهما السين وسوف. وقد مر ذكرهما.

وحروف المضارعة لأنها يستفاد منها معرفة الفاعل ولايتصور ذلك إلا في الفعل. فإنّ بعض الأسماء وإن تضمن الفاعل إلاّ أنه لم توضع له قرينة دالة عليه. وأما العاملة: فإما ناصب نحو: لن يقوم من النواصب وشبهه، وإما جازم كلام الامر، ولا في النهي، وحرف الشرط، وأما التي في أوسطه فالتضعيف نحو: ضَرّب، وأما التي في آخره فالضمائر المرفوعة البارزة وتاء التأنيث الساكنة، ونونا التوكيد. أما اختصاص الضمائر المرفوعة البارزة فظاهر لأنّها ضمائر الفاعلين، ولاتوجد بهذه الصفة إلا للفعل. وأما تاء التأنيث فلأنها تدل على تأنيث الفاعل الذي هو من لوازم الفعل. واحترز بالساكنة عن المتحركة فإنها من خواص الأسماء. وأما تحريكها إذا لقيها ساكن فلا يعتد به لكونه عارضا. وأما نونا التوكيد فلأنهما ينقلانه إلى المستقبل ويحققان له الفعلية. وأما المعنوية، فلكونه مسنداً أبدا، وأمرا مشتقا مأخوذا من مضارع ، وقد تقدم بيانه.

واعلم: أنَّ كل خاصيّ نوع إمّا أَنْ يتفقا أَو يختلفا، فإِنْ آتفقا امتنع اجتماعهما كالألف واللام والإضافة في الإسم والسين وسوف في الفعل، وإن اختلفا فإن تضادا: لم يجتمعا كالتنوين والإضافة في الإسم، وسوف وتاء التأنيث

في الفعل. لأن سوف تقتضي المستقبل، والتاء تقتضي الماضي. وإن لم يتضادا جاز اجتماعهما كالألف واللام والتصغير وقد وتاء التأنيث.

(علامات الحرف)

٢٦ ــ والحرفُ فَضْلَةٌ بلفظٍ خَالِ من علم الأسماءِ وآلأفعال
٢٧ ــ يجيء إمّا رابطا أَو ناقلا أو زائدا مؤكدا أَوْ عاملا

إنما سمي هذا النوع منها حرفا لوقوعه طرفا: أولاً كان أو أخيرا، كالتنوين. لأن طرف الشيء حرفه. ومنه: حرف السيف، وحرف الحبل. وأما خواصه فمنها: كونه فضلة ومعناه ألاّ يكون أحد جزئي الجملة لأنه لايسند ولايسند إليه لما مر. وإن دَلّ على معنى مافي الجملة.

وقوله: بلفظ خال: يشير إلى خاصة أخرى للحرف وهو خُلُوُّهُ من علامات الأسماء والأفعال التي ليست حروفا كصحة الإخبار عن الإسم وكونه شخصاً ومضمرا، أو كالتصريف في الفعل إلى الأزمنة الثلاثة وكونه أمر مشتقا إلى غير ذلك. وعلى هذا لايلزم أن تكون خاصة الحرف خُلُوُّهُ من الحرف لما بيّن أَنَّ علامةَ الأسْمَاءِ والأفعال ليست هي الحرف فقط.

وقيل: لم توضع علامة ثبوتية لأنه في نفسه علامة، فلو وضع له علامة للزم الدور أو التسلسل. وقوله: يجيء إما رابطا الى آخره. لما بَيَّن أن معنى الحرف لايكو إلا في غيره، أخذ يبين ذلك المعنى وهو الغرض من مجيء الحرف.

واعلم: أن الحرف يجيء إما للربط وهو مايعلق أحد الشيئين بالأخر، ويندرج فيه مايربط بين اسمين أو بين فعلين مجردين عن الضمير تقديرا كحرف العطف

أو بين إسم وفعل كحرف الجر، أو بين جملتين كحرف الشرط وواو الحال. وحرف الجواب. وأما للنقل: كحرف الإستفهام وحرف النفي وحروف التحضيض وجوازم الفعل ونواصبه وحروف المضارعة ولام التعريف والسين وسوف وليت ولعل وكأن نحو: إنّ وأنّ ولام البتداء ونونا التوكيد. وأما للزيادة نحو: إن وما ولا والباء.

وقال ابن السراج[1]: إنه لازائد في كلام العرب لأن كل مايحكم بزيادته فإنه يفيد التوكيد فهو داخل في قسم المؤكد. وأما العامل فمندرج تحت الأقسام وليس قسيما لها. وهو كل حرف يختص بأحد النوعين، ولم يتنزل منزلة الجزء منه. وقد يمكن أن يقال في الحصر أن الحرف لم يكن معناه إلا في غيره . فذلك الغير[2] إما إسم أو فعل أو مركب منهما، وهو الجملة. فإن لم يكن زائدا فلا يخلو إما أن يختص بما يدخل عليه أو لايختص. والمختص إما [بالإسم][3]: وهو إما عامل كحروف الجر، وإما غير عامل كحرف التعريف، وإمّا بالفعل: وهو إما عامل كحرف الجزم والنواصب، أو غير عامل كقد والسين وسوف. وإما بالجملة: وهو إما مغير لمعناها، أو مؤكد له من غير تغيير. والمغير إمّا أن يغير الإعراب نحو: إنّأو لايغير الإعراب نحو لام الابتداء. وغير

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السرى المعروف بابن السراج، انتهت إليه رئاسة النحو، نحو أبي إسحاق الزجاج المتوفي سنة ٣١٠هـ، توفي سنة ٣١٦ في خلافة المقتدر. أخذ النحو عن المبرد. وأخذ العلم عنه: أبو القاسم الزجاجي وأبو سعيد السيرافي وأبو الحسن الرماني. أهم مصنفاته: الأصول، جمل الأصول، كتاب الإشتقاق، الموجز في النحو. انظر: الفهرست٦٢، وفيات الأعيان ٤٦٣/٣ انباة النحاة ١٤٩/٣، معجم الأدباء ٢٠٠/١٨.

(٢) دخول أل على غير غير مناسب لأنها موغلة في الإيهام ولاتدخل عليها أل.

(٣) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) (الإسم).

المختص كحرف العطف. وأما الزائد فقد يزاد في الجملة إمّا عاملاً [مثل] (١) بحسبك زيد، وغير عامل كقولك:

وَمَا إنْ طِبُّنَاَ جُبْنٌ وَلَكِن .... (٢)

وأما في غير الجملة كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةَ مِنَ اللهِ﴾(٣) وهذا بحسب الأغلب. وينقسم أيضا إلى بسيط(٤) ويراد به ماهو على حرف واحد كالباء واللام ونحوهما. وإلى مركب(٤) إما ثنائي كمن وعن، أو ثلاثي: كعلى، أو رباعي كَحَتّى، أو خماسي نحو لكن، ولايتجاوز أصول الأسماء في العِدَّة.

(آشتقاق الاسم)

٢٨ ــ وآشْتَقَّ الاسمَ مِنْ سَمَا البَصْرِيّونَ   واشتقه مِنْ وَسَمَ الكوُفِيُّونْ

٢٩ ــ والمذهبُ المُقَدَّمُ الجَلِيُّ   دليله الأَسْمَاءُ والسُمَيّ

اختلف في اشتقاق الإسم، فذهب البصريون إلى أنه من السمو وهو العلو ووزنه إما فِعْل كعِدْل، وأما فُعْل كقُفْل، [فحذفت] (٥) لامه اعتباطا. وجيء

---

(١) عبارة (ص) في المخطوط غير مستقيمة. وأضفت كلمة (مثل) لاتمام المعنى.

(٢) القائل : فروة بن مسيك من قصيدة له من الطويل. وتمام البيت:

وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِن   مَنَايَانا وَدَوْلَةُ آخرِيْنَا

الشاهد في قوله : «وما إن» حيث إنَّ «ما» تعمل عمل ليس، وقد بطل عملها هنا لمجئ إن بعدها حيث اعتبر الأعلم أن «إن» هنا كافة كفت ما عن العمل.

وقد استشهد به كل من : سيبويه ٤٧٥/١، ٣٠٥/٢، سيرة ابن هشام ٩٥٠، الوحشيات ٢٨، المقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، الخصائص ١٠٨/٣، الكامل ٢٠٠/١، المحتسب ٩٢/١، الخزانة ١٢١/٢، المغنى ٢٥، الهمع ١٢٣/٢، الدرر اللوامع ٩٤/١.

(٣) سورة آل عمران : آية ١٥٩.

(٤) انظر في هذا: رصف المباني في شرح حروف المعاني : للمالقى : تحقيق أحمد محمد الخراط، طباعة دمشق ١٩٧٥، ص : ٥.

(٥) هذا ما أراه. وفي الأصل (ص) (فحذف).

بهمزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن، ووزنه حينئذ إفع بحذف لامه. وقوله: من سما ليس بجيد، لأن الإسم من الأسماء الجارية على الفعل حتى يدعى اشتقاقه منه. بل الأجود ماذكرناه وهو أنه من السمو.

وذهب الكوفيون إلى أنه من السِّمَة[1] وهي العلامة لأن الإسم علامة على المسمى، وأصله عندهم وَسْمٌ، فحذفت فاؤه وعوض عنها الهمزة، فوزنه حينئذ إعْل والأول أظهر لإمور:

أحدها: تكسيره على أسماء، وتصغيره على سمى، برد لامه فيهما لأنهما يردان الأسماء إلى أصولها دون أو سَامٍ ووَسُيِمْ.

وثانيهما: تصريف الفعل منه نحو: سميّت وأسميته وسَمِيّكَ دون وسمت وأوْسَمْتُ ووسيمك.

وثالثها: أن التعويض أولا لايكون إلا في محذوف اللام غالبا. ويقوي الأول أيضا كثرة حذف اللام، وقلة حذف الفاء في غير المصادر، واسم ليس منها. وقيل إنّه من السيماء وهي العلامة فهو محذوف العين، ويبطلها ماتقدم. وإذا تحقق صحة الإشتقاق فنقول: إنما نقل من اللغة إلى الإصطلاح لأمرين: أحدهما لسموه على قسميه: إما لعدم افتقاره أو لافتقار غيره إليه. والثاني: لظهور المسمى به بعد خفائه. وفيه خمس لغات:

---

(١) لأنه لو كان من الوسم لجمع على أوسام للتكسير، وصغر على وسيم، والفعل من وسم. ولما كان جمع تكسيره على أسماء وتصغيره على سمى ثبت كون أصله من السمو، لان الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها. وكذلك نقول في فعله سميت. انظر الإنصاف المسألة الأولى.

إسْم بكسر الهمزة، وأُ سْمٌ بضمها، سِمٌ بكسر السين كقوله:

بٱسْمِ الذّي في كُلِّ سُوْرَةٍ سِمُهْ ....[1]

وَسُمٌ بضمها كقوله:

.... يدعي أَبَا السَّمْع وقِرِضَابٌ سُمُهْ[2]

وسُمَى بضم السين وإتمامه مع القصر كهدى، فوزنه في الأول: إفْعَ وفي الثانية أُفْعُ وفي الثالثة فِعٌ، وفي الرابعةفُعٌ، وفي الخامسة فعل.

(١) القائل: رؤبة وهو مشطور الرجز، وقيل أنه لرجل من كلب، وتمام البيت:

باسم الـــــــذي في كل سورة سمـــــــــة

قد وردت علـــــــى طريـــــــق تعلمـــــــــه

الشاهد في قوله : «سِمُه» حيث ورد بكسر السين وضمها. وهذا دليل على أن من العرب من يقول في الاسم: سِمٌ بحذف اللام من غير تعويض، ومعاملته معاملة الصحيح الآخر كيد دوم وأخ وهذا ظاهر.

(٢) القائل: غير معروف، ونسب أيضا لرؤبة وليس في ديوانه. وهي ثلاثة أبيات من الرجز:

وعامنـــــــــا أعجبنـــــــــا مقـــدمــــــــــــه

يدعـــــى أبـــــا السمـــــح وقـــــرضاب سمــــــه

مبتركا لكل عظم يَلْحُمُهْ

الشاهد في قوله : «سُمُه» وهو ما ذكر في الشاهد السابق.

وقد استشهد به كل من : شرح تصريف المازنى ١/٦٠، الإنصاف ١٦، نوادر أبى زيد ١٦٦، المقتضب ١/٢٢٩، شرح شواهد الشافية ١٧٦.

(اشتقاق الفعل أو المصدر)(*)

٣٠ ــ وَاشْتَقَّ كُوفيونَ أيْضاً المصدرا من فعله نحو نَظَرْتُ نَظَرَا

٣١ ــ وَاشْتَقَّ منه الفِعْلَ أهْلُ البَصْرَة وَذَا الذي بِهِ تَليقُ النُّصْرَةُ

٣٢ ــ إذ كُلُّ فَرْع فيهِ ما في الأصْلِ وليس في المصدرِ مافي الفِعْلِ

ذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتق من المصدر لوجوه:

أحدهما: أنَّه لابد أنْ يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب في المادة التي هي الحروف والمعنى، بحيث لاينفك صدق المشتق عن المشتق منه، ولما كان الفعل مستلزما للمصدر من غير عكس لتضمنه المصدر والزمان المحصل، دَلّ على أنّه مشتق من المصدر.

(*) اختلف العلماء كثيرا أيهما أصل: الفعل أم المصدر؟. فالبصريون يقولون إن المصدر هو الأصل، ومما يدل على ذلك أنّ الفعل يدل على الحدث والزمان، ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمان، وعلى معنى ثالث كما دلت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول، وكذلك كل مشتق يكون فيه ما في الاصل وزيادة المعنى الذي اشتق له. فلما لما تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال. وذهب الكوفيون إلى أن الأفعال هي الأصل، والمصادر مشتقة منها. واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها. ألا ترى أنك تقول: قام قياما فيعتل المصدر اعتلال ألفة باعتلال عين الفعل، فتقلبها ألفا وتقول: لاوذ لواذا، فيصح المصدر، وان كان على زنته لصحة فعله وهو لاوذ... وغيره كثير. ويظهر هنا قوة الرأى البصرى الذى يؤيده شيخنا. وانظر في هذا معظم كتب النحو ومنها الإنصاف، وابن يعيش في شرح المفصل ١/١١٠.

الثاني: أَنَّ المصدر جزء مفهوم الفعل لأنه مركب منه ومن الزمان المعين، والجزء مقدم على الكل، وأصل له. ففي الفعل ما في المصدر وزيادة.

الثالث: أَنَّ المصدر أعمّ من الفعل، لأنّ الفعل من المادة أصل للخاص.
الرابع: أَنَّ المصادر مختلفة الصيغ كاختلاف الأسماء، ولو كانت مشتقة من الفعل لما اختلفت، ولأن المصدر اسم، والأسم أولى بالأصالة لما مر.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل لأمور:
أحدها: أنه يؤكد به الفعل نحو: نَظَرت نَظَرا، والمؤكِد أَصْلٌ للمؤكَدَّ لأنه تابع لَه.
الثاني: أَنّه عامل المصدر، والعامل قبل المعمول، وأصل له.
الثالث: أَنّه تابع للفعل في الصحة والإعتلال نحو: قام قياما، وقاوم قواما
الرابع: إنَّ من الأفعال مالا مصادر لها كغير المنصرفة نحو: نعم وبئس وليس وعسى وحبذا وفعلا التعجب. فلو كان الفعل مشتقا منه لوجب أن يكون لها أصل يكون لها كالمادة. والجواب: عن الأول أنه يبطل بنحو: ضربت زيداً زيداً، فإنه ليس أحدهما مشتقا من الأخر. وعن الثاني: أنّ الحروف عاملة وليست أصلا للمعمول. وعن الثالث أنّه لايلزم من التبعية في الإعلال كون التابع فرعا للمتبوع فإن المستقبل يعتل باعتلال الماضي وليس فرعا له، ولأن الفرع قد يتبع الأصل في الإعتلال، فإنَّ أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ يحذف معهن الواو حملا عل يَعِدُ والأول أقدم منها في الترتيب.
وعن الرابع: أنه معارض بالمصادر التي لاأفعال لها.

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٢١٨

(الإعراب والبناء)

٣٣ ــ القَوْلُ في الإعرابِ والبِنَـاءِ الأَصْلُ في الإعراب للأَسْمَاءِ

الإعراب: منقول من اللغة إلى الإصطلاح، أما من الإعراب الذِي هو البيان، وفي الحديث[1] «البكر تستأمر، والثيب تعرب عن نفسها» أي تبين أو من أعرب اذا أزال الفساد، والهمزة للسلب، أو من التحبب كقولهم: امرأة عروب إذا كانت متحببة إلى بعلها، لأن المتكلم بالإعراب متحبب إلى السامع. وأصل الإعراب للإسم لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة بدليل: ماأحسن زيدْ بالسكونين، فإنه يحتمل أن يكون فاعلًا ومفعولًا ومضافا فلولا الأعراب لما فهمت هذه المعاني. وكذلك لو قلت: ماأخذت منك دِرْهَمْ بسكون الميم من درهم فانه يحتمل الإقرار والجحد. فإن نصبت كنت جاحدا، ومانافية، وإن رفعت كنت مقرا، وما موصولة مبتدأ، ودرهم خبر. وإنما قدم الإعراب على المعرب، لأن المعرب مشتق من الإعراب، والمشتق من الشيء متأخر عنه. ومنهم من يقدم المعرب لتقدم المحل على الحال.

---

(١) لم أجده في هذا اللفظ. ويبدو أنه بهذا اللفظ مكون من حديثين. ففي صحيح مسلم من كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت. والحديث بلفظة : الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر. وفي سنن ابن ماجة في أبواب النكاح الباب ١١، والامام أحمد في مسنده ١٩٢/٤: الثيب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها.

(حد الإعراب وأنواعه)

٣٤ ـ وَحَدُّهُ تَغَيُّرٌ في الآخر بعاملٍ مُقَدّر أو ظَاهِر

٣٥ ـ بالرَّفعِ أَوْ بالنَّصْبِ أو بالجَرِ كمَرَّ زَيْدٌ رَاكِباً بِعَمْرِو

قوله: وحَدّه: أي حد الإعراب [تغير][1] الأخر، كالجنس لأنه يشمل المعرب والمبني. ومعنى التغير: تعاقب الحركات لفظا أو تقديرا، وماناب عنها من الحروف على [قول][2] من يرى الإعراب بها. وقوله: بعامل: يفصله عن التغيير الواقع في المبنيات فإنه تغير لابعامل. وقوله: مقدر أو ظاهر: تفصيل للعامل فانه يكون ظاهرا ومقدرا. أما الظاهر فقد مثل به في قوله: مر زيد راكبا بعمرو. وقدّم الرفع لأنه مقتض الفاعلية وهي مُقَدَّمَةٌ، وقدم النصب على الجر لأنه من تأثير الفعل بلا واسطة غالبا. والجر من تأثيره بواسطة حرف الجر. وأخر عنه الجزم لكونه مختصا بالفعل، وهو في الإعراب فرع على الإسم كما يبين بعد. وأما المقدر [في الرفع] [3] كقوله تعالى: ﴿إِنْ امْرِءٌ هَلَكَ﴾[4] فامرء: فاعل فعل مقدر أي هلك امرء، والنصب نحو أهلا وسهلاً. ومنه قوله وتعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾[5] على من قرأ القمر بالنصب أي وقدرنا القمر. والجر كقوله:

رَسْمِ دارٍ ....[6]

---

(١) هذا ما أراه، وفي الأصل (ص) (فتغير).

(٢) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

(٣) هذا ما أراه. وفي الأصل (ص) (فالرفع).

(٤) سورة النساء : آية ١٧٦.

(٥) سورة يس : آية ٣٩.

(٦) القائل : جميل بن معمر العذرى وهو صاحب بثينة وهما من عذره. يكنى أبا عمره، شاعر =

أي رب رسم دار. ونحو: في الدار زيد، والحجرة عمرو أو في الحجرة. ولولا تقدير حرف الجر في الحجرة لأدى إلى العطف على [معمولي] [١]عاملين مختلفين، ولايجيزه سيبويه[٢]، وقيل: قوله تعالى ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[٣]إنّ الأرحام مجرورة بياء مقدرة، والجزم كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى﴾[٤] على قراءة جزم[٥]يرثني. والعامل ما به يتحقق المعنى المقتضى للإعراب من الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها. لأنه لو قطع النظر عنه لما تحققت هذه المعاني. وإنما كان حرف الإعراب آخر المعرب لفظا وحكما لأن اللفظ يدل على المُسَمّى، والإعراب يدل على المعنى العارض له فيجب أن يكون بعد تمام الصيغة.

= فصيح مقدم، وأحد الشعراء العشاق المشهورين، عاصر كثير عزة والفرزدق. توفي سنة ٨٢هـ. انظر: الشعر والشعراء ١/٤٣٤، معجم الشعراء ٧٢، الأغاني ٨/٩١، الخزانة ١/١٩١، طبقات الشعراء ١٠٣. وتمام البيت:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ
كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

الشاهد في قوله: «رسم دار» في رواية الجر، حيث جر قوله «رسم» بربّ محذوفة من غير أن يكون مسبوقا بأحد الحروف الثلاثة: الواو — الفاء — بل وذلك شاذ. وقد استشهد به كل من الأضداد للأصمعى ١٠، الأغاني ٨/٨٤٠، السمط ٥٥٧، السيوطى ١٢٦ — ١٣٨، شواهد العينى ٣/٣٣٩، الخزانة ٤/١٩٩، شرح التصريح ٢/٢٣، الدرر ١/٢١١، ٢/٤٠، ٨٨، الهمع ١/٥٥، ٢/٣٧، الإنصاف ٢٠٩، ٢١٦، شرح المفصل ٣/٢٨، الأشمونى ٢/٢٣٣، الخصائص ١/٢٨٥، ابن عقيل ٢/٣٢، مجالس ثعلب ٩١.

(١) زيادة لتصحيح التعبير، ولأن قضية العطف على معمولى عاملين مختلفين من القضايا النحوية المعروفة في الإنصاف.

(٢) وانظر في هذا : الخصائص ١/٢٨٥ — ٢٨٦، الكامل ٦/١٥٥، شرح المفصل ٣/٧٨.

(٣) سورة النساء : آية ١.

(٤) سورة مريم : آية ٥.

(٥) القارئ هو حمزة. الخصائص ١/٢٨٥.

واعلم: أنّ الأَوْلى أَنّ يُقَالُ في حد الإعراب أنّه تغيُّرُ آخرِ الكلم لفظا أو حكما لتغير العامل الداخل عليها لفظا أو تقديرا. فالتغير كالجنس كما تقدم ولفظا أو حكما: ليدخل فيه الصحيح والمعتل. ولتغير العامل: يفصله عن تغير المبنيات. والداخل عليها [من][1] في حكاية النكرة. فإن آخرها يتغير بتغير العوامل لكن لا الداخلة عليها. ولفظا أو تقديرا تفصيل للعامل الظاهر والمقدر. فإن قيل: فالآخر لايتغير، وانما تتغير هيئته. قلنا: متى تغيرت الهيئة تغير الموصوف بها ضرورة. وقيل: الإعراب ما اختلف آخر المعرب به لأن أنواعه: رفع ونصب وجر وجزم، ويستلزم الجنس. فالإعراب عند الأول وهو رأي الجمهور: عبارة عن نفس الإختلاف الذي هو مسبب للحركات والحروف. وعند الثاني وهو اختيار ابن الحاجب[2] عن نفس الحركات والحروف وألقابه أربعة: رفع ونصب وجر وجزم. فالرفع من رفع المنزلة لكونه علماً لإعراب الفاعل الذي هو أعلى المراتب، والنصب: من نَصَبَهُ الَمَرضُ إذا غيره لكونه علما لإعراب المفعول الذي يتأثر بفعل الفاعل.

والجر: إمّا لأنه يجر معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء، وإما لأنّ كسرة الحرف تقرب الحنك الأعلى من الأسفل، والشفة العليا من السفلى فهو من جَرَرْتُ الشيء اذا سحبتُهُ. والجزم لأنه يقطع الحركة، والحرف فهو من الجزم

---

(١) هكذا في الأصل (ص) وهناك كلمة زائدة (نحو) حذفت من الأصل لأنه لا معنى لها.

(٢) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمر بن الحاجب الكردى المقرئ النحوى المالكى. ولد في حدود سنة ٥٧١هـ بأسنا من الصعيد، عمل في صغره في القاهرة، حفظ القرآن الكريم، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبى، تفقه على أبي منصور الأبيارى وغيره، وتأدب على الشاطبي وابن البناء، قدم دمشق، ومن مصنفاته: الكافية وشرحها ونظمها. الوافية وشرحها، الشافية وشرحها، شرح المفصل بشرح سماه الإيضاح، الأمالى في النحو. انظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ص ١٠٣ ــ ١٠٦.

الذي هو عبارة عن القطع وخصّت بهذه الألقاب للفرق بينها وبين حركات البناء إيجازا واختصارا. فإنَّ قولنا: رفع أخصر من قولناضَمَّة حدثت بعامل وكذلك سائرها.

(اختصاص الإسم بالجر، والفعل بالجزم)

٣٦ ــ والجَزْمُ من ألقابِهِ كَلَمْ يَرِمِ وليس في الأسْمَاءِ شيء يَنْجَزِمْ
٣٧ ــ وليس في الأفْعَالِ مِا يَنْجَرُّ فعُوِّضَتْ جَزْماً بِهَا يُقَـرُّ

أي والجزم من القاب الإعراب، ومثله بقوله كلم يرم. ومعنى لم يرم لم يبرح. وإنما لم يجعل للجزم حظ في الحركة لأن الرفع والنصب والجر لما استوعبت الحركات الثلاث والحروف المشبهة لها لم تبق له علامة فجعل علامته عدم الحركة وهو السكون إن كان الفعل صحيحا وعدم الحرف وهو الحذف إن كان معتلا. فلذلك كانت ألقابة أربعة كما تقدم. ويشترك الإسم المتمكن والفعل المضارع المجرد من موانع الإعراب في الرفع والنصب، لاشتراكهما في نوع العامل، لأن عامل الرفع في المبتدأ وفي المضارع عند البصريين معنوي ، والنصب في الفعل بأن وأخواتها، وهي تناسب أنّ العاملة في الإسم عند التحقيق. ويختص الإسم بالجر لكون عامله لايفيد معنى إلا فيه، ولأن الجر ثقيل فانفرد به الإسم لخفته والفعل بالجزم لخفته وثقل الفعل، ولأنه عوض عن الجر فلو دخل الفعل لكان جمعا بين العوض والمعوض عنه وهو معنى قوله: فَعُوِّضَتْ جزما بها يُقَرُّ. أي يثبت فيها ويلزمها. وإنما لم تجزم الأسماء لأمرين: أحدهما: أنَّهَا لو جزمت لحذف منها إمّا الحركة أو التنوين أو كلاهما. لاجائز حذف الحركة وإلا لالتبس المعرب بالمبني، ولأن حذفها يستلزم حذف التنوين لأنه تابع لها فيتوالى الحذف، ولاحذف التنوين، لئلا يلتبس بما لايتصرف. ولما امتنع حذفهما منفردين امتنع مجتمعين.

وثانيهما: أنّ عامل الجزم لايفيد معنى إلّا في الفعل، كما أن عامل الجر لايفيد معنى إلاّ في الإسم. فإن قيل: فهلا آنجْزَمَ الإسم بعوامل غير عوامل الجزم في الفعل كما ارتفع وانتصب بغير العوامل التي للرفع والنصب في الفعل. وكذلك القول في جر الفعل. والجواب أنّه لما كان للرفع والنصب في كلا النوعين عاملان قوي وضعيف أُعْرِب الفعل بالضعيف منهما لكونه فرعا على الإسم في الإعراب على الأصح. ولما لم يكن للجر إلا عامل واحد وهو حرف الجر يعمل إمّا ظاهرا أو مقدرا في المضاف إليه على رأي، امتنع دخوله في الفعل لعدم العامل الضعيف. وأما امتناع الجزم في الإسم فظاهر لما مر.

(البناء)

٣٨ ـ وَٱلْحَرْفُ مَبْنِيّ بِكُلِ الحَالِ والأصْلُ في البِنَاءِ للأفْعَالِ

إنما كان أصل الحروف والأفعال البناء لعدم مقتضى الإعراب فيهما. ولأن الحروف لما كانت معانيها في غيرها تنزلت منزلة جزء الكلمة، وذلك لايستحق إعرابا. وقد يعرض لكل منهما الإعراب. أما الحرف: إذا سُميّ به، إلّا أنّه يخرج حينئذ عن حد الحرفية. فإن كان على حرف واحد كباء الجر وكاف التشبيه، زيد عليه حرف من جنس حركته، وحرف من جنس الحرف المجانس للحركة، لأن أقَلَّ الأسْمَاء المعربة الثلاثي في الاصل. فإن كانت الحركة كسرة، زدت يائين وادغمت إحداهما في الأخرى، وإنْ كانت فتحة كحركة الكاف. زدت عليه ألفين وقلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين، وإنْ كان على حرفين فإن كان الأخير صحيحا جاز فيه الإعراب من غير زيادة لجريه مجرى يد ودم. وجاز فيه الحكاية والإسكان لجريه مجرى كم ومن. وإن كان معتلا ففيه: الإعراب، والحكاية أيضا. إلاّ أنَّ في حالة الإعراب يزاد عليه حرف من جنس الثاني أبدا. فإن كان آخره واوا أو ياء أُدغمت الأُولى في الثانية نحو لو وكي. قال:

أُلَامُ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أوَاخِرُه[1]

---

(١) القائل: غير معروف وهو من الطويل، ولم ينسب إلى قائل بعينه ويروى عجزه: بأذناب لو لم تفتنى أواخره.

الشاهد في قوله: «لو» حيث ضعف حرف الواو في «لو» لاعتبارها اسما، لأن الإسم المفرد المتمكن لايكون على أقل من حرفين متحركين، والواو في لو لا تتحرك فضوعفت لتكون كالأسماء المتمكنة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٣/٢، ما ينصرف وما لاينصرف ص ٦٦، الدرر ٢/١، الهمع ٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٦ الخزانة ٢٨٢/٣.

وإن كان ألفا قلبت همزة نحو: ماء ولاء. نعم يحكم على ألفها بأنها منقلبة عن واو لكونها عينا والغالب عليها الواو، وعلى اللام بأنها ياء أصلا ليكون من باب طويت وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى إعلال اللام والعين وهو ضعيف. ولم يأت إلّا في شآءوماء وأصلهما شَوَةٌ ومَوَةٌ. [وعبد القاهر] [1] لايقدر الإنقلاب في الألف مراعاة لحال الحرفية، وأما الفعل فالمبهم لمضارعته الإسم. ويتبين وجه الشبه فيما بعد. وقد نبّه بقوله: والأصل في البناء للأفعال: على أنّ فيها مايخرج عن أصله. ويُعْرَبُ للشبه المذكور من غير تغيير بخلاف الحرف فإنه مبني على كل حال مادام علي صيغته الأصلية ولا معنى للأصالة في البناء إلاّ ذلك، وذهب الكوفيون إلى أنَّ إعرابه بالأصالة لا بالشبه لأمرين: أحدهما أنّ المقتضي للإعراب في الأسماء وهو إزالة اللبس قائم في الأفعال بدليل أنّه يفهم من النصب في نحو قولهم: لاتأكل السمك وتشرب اللبن غير مايُفْهَمُ من الرفع والجزم، وكذلك ما بالله حاجة فيظلِمَكَ، النصب يدل على نفي الظلم والرفع على إثباته. الثاني: أن إعراب الفعل متقدم على إعراب الإسم، فلا يكون فرعا عليه في الإعراب. والجواب على الأول أنّ اللبس حصل في الفعل بحذف أن الناصبة لا بمجرد صيغته. ولذلك لو ظهرت لارتفع اللبس واستغني عن الإعراب. ولأن الواو مترددة بين العاطفة والتي للحال، أو الصرف. والإعراب: ماوُضِعَ لرفع اللبس بين المشتركات في الوضع لكون القرائن والصفات تغني عنها. وعن الثاني :إنا لانسلم أنّ الفعل يعرب حالة الإفراد لكونه لاينفك عن الفاعل أو مايقوم مقامه ولأن الإعراب لايكون إلا بعد التركيب.

٣٩ ــ وحَدُّهُ لزوم آخرِ الكَلِمْ حركةً ما أو سُكُوناً اَلْتُزِمْ

لما كان الإعراب عبارة عن تغيير الآخر، والبناء ضده، وجب أن يكون البناء هو اللزوم لامتناع الواسطة بين اللزوم وعدمه الذي هو التغير. وبهذا يظهر فساد

---

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (عبد القادر).

من زعم أن المضاف إلى ياء المتكلم لامعرب ولامبني، وقدم الحركة على السكون لأن عدم الحركة والإعدام لاتعرف إلا بملكاتها. وما في قوله حركة ما: يحتمل أنْ يكون اسما ومحلها النصب لكونها صفة لحركة. ويحتمل أن تكون حرفا زيد للعموم. ومراده أي حركة كانت من الحركات الثلاث وقوله: أو سكونا التزم الجملة في موضع نصب صفة السكون. والتقدير أو سكونا ملتزما. وفيه تنبيه على أن السكون أكثر لزوما للبناء من الحركة، وإن كان كل منهما لازما. لأن الإعراب لما كان في مقابلة البناء، وأصله أن يكون بالحركة، وجب أن يكون الأصل في البناء السكون، لكونه في مقابلة الحركة. وسمي بناء لأنه في اللغة عبارة عن وضع الشيء على صفة يراد بها الثبوت. فكان مناسبا لمعناه الصناعي. فإن قيل: من المبنيات مالا يبني على حركة نحو يازيدون ويازيدان، ولاغلامين لأن الأول مبني على الواو، والثاني على الألف، والثالث علي الياء في الأعرف. فالحركة والسكون حينئذ لايعُمّان جمع المبنيات. أُجيب بأن الحركة كما تكون لفظا تكون تقديراً كما في الإعراب بالحركة، فلا يخرج حينئذ شيء من المبنيات من الحركة والسكون.

٤٠ ـ كحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كم فقس تُصِبْ وَعِلَّةُ البِنَاءِ ذِكْرُها يَجِبْ

لما كمانت ألقاب الإعراب أربعة، والبناء مقابل له، وجب أن تكون ألقابُهُ أيضا كذلك. وإنما افترقا في اللقب لافتراقهما في المعنى لما مرّ في الإعراب، ولأن الإعراب لايكون الاّ بعامل، ولايكون لازما بخلاف البناء، والإفتراق في المعنى يقتضي الإفتراق في اللقب دفعا للإشتراك أو المجاز، وربما عُبّر بأحد اللقبين عن الآخر، وتشترك فيه الكلم الثلاث. أماّ الأسماء فتبني على ضروبه الأربعة، أمّا حيث فاسميتها لأنها ظرف، وبنيت لافتقارها إلى جملة تبين معناها كافتقار الموصول إلى الصلة. ولذلك لاتضاف إلاّ إلى جملة لأن وضعها لمكان النسبة وقد تستعار للزمان كما في قوله:

.... حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ[1]

فإن جاءت مضافة إلى غير الجملة كان شاذا. ولذلك بقيت على بنائها على الأصح في قوله:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا ....[2]

فيمن رواه بالضم وحركت لالتقاء الساكنين. وبالضم تشبيها لها بقبل وبعد. وقد جاء فيها الفتح طلبا للخفة، والكسر على أصل التقاء الساكنين، وبالواو مع الحركات الثلاث، ففيها ست لغات. وأما أين: فاسميتها ظاهرة، وبناؤها لتضمنها معنى الحرف، لأنها إما استفهامية أو شرطية. وفائدة ذلك الإختصار، وحركت لالتقاء الساكنين، وفتحت طلبا للخفة. فإن قيل: فَلِمَ حركت النون دون الياء؟ قيل: إنّ تحريك الأول لايغني عن تحريك الثاني في بعض الصور. ألا ترى أنَّك

---

(١) القائل : طرفة بن العبد وهو من المديد. وتمام البيت:

للفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ
حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

الشاهد في قوله : «حيث تهدى» حيث استعملها الشاعر هنا للدلالة على الزمن إذ أنّ الأصل فيها أنْ تكون مضافة إلى جملة. وقد استعارها الشاعر هنا للزمان. وقد استشهد بالبيت كل من : مجالس ثعلب ٣٢٨، العقد الفريد ٤٧٩/٥، أمالي ابن الشجرى ١٦٢/٢، ابن يعيش ٩٢/١٠، الخزانة ١٦٢/٣، الهمع ٢١٢/١، الدرر ١٨١/١، حاشية الدمنهورى ٤٥، وديوان طرفه ١٩.

(٢) القائل : مجهول، لم ينسب إلى قائل معين. وتمام البيت:

أمَا ترى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالعا
نَجْماً يُضِيُّ كالشّهَابِ لَامِعَا

الشاهد في قوله: «حيث سهيل» فقد جاءت حيث مضافة إلى اسم مفرد «سهيل» وذلك شاذ عند جمهور النحاة، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة. وقد أجاز الكسائي إضافة «حيث» إلى المفرد واستدل بهذا البيت ونحوه. ويروى برفع سهيل على أنه مبتدأ، وطالع: خبره، وحيث مضافة إلى الجملة فلا شاهد في ذلك. وقد استشهد به كل من : ابن عقيل ٤٧/٢، المفصل ٧٩، السيوطى ١٣٤، شرح شذور الذهب ١٣٠، الدرر ١٨٠/١، الهمع ٢١٢/١، الخزانة ١٥٥/٣، شواهد العينى ٣٨٤/٣، الأشموني ٢٥٤/٢.

لو حركت الياء لوجب تحريك النون إذا لقيها ساكن بعدها نحو: أين الرجل، وبتحريك النون تستغني عن تحريك الياء، فكان أولى. وأما أمس: فمبني لتضمنه معنى لام التعريف، لأنه معرفة بدليل وصفه بما فيه اللام كقولهم: لقيته أمس الأحدث، وأمس الدابر. والوصف كالموصوف في التعريف والتنكير، وليس بعَلَم ولاَمُبْهَم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها. والفرق بين المعدول والمتضمن، أن المعدول يجوز إظهار اللام معه، والمتضمن لايظهر معه. فإن قيل: فقد يقال الأمس بظهور اللام معه. قيل: اللام دخلت عليه بعد تنكيره وإعرابه، كما يعرب إذا أضيف أو صُغِّر أو ثُنِّي [أو جمع] (١) لزوال سبب البناء. وقيل: اللام زائدة كالتي في النسر، والممتنع معه ظهور لام التعريف، لأن أمس المعرفة هو الذي قبل يومك. وقال الزجاج: بني لتضمنه معنى حرف الإشارة لأن قولك لقيته أمس في معنى: لقيته في ذلك اليوم. وإنما حرك آخره هربا من التقاء الساكنين، وبالكسر على الأصل فيه. ومنهم من يعربه ويمنعه من الصرف إذا لم يكن ظرفا نحو: ذهب أمس بما فيه. فإن كان ظرفا بني مطلقا. وأمّاكم فاسميتها لوجود خصائص الأسماء لها. وبناؤها لأنها إما إستفهامية أو خبرية، فبناء الإستفهامية لتضمنها معنى حرف الإستفهام، وأما الخبرية فلتضمنها معنى حرف الإنشاء تقديرا أو حملا لها على رب لكونها نقيضتها، أو لأن لفظها لفظ الإستفهامية وكان آخرها ساكناً لأنه أصل البناء. وأما الحروف فكالأسماء في بنائها على ضروبه الأربعة نحو: منذ الجارة، وإنْ وجير لتصديق الخبر، وهل. وأما الأفعال فتبني على الوقف والفتح، ولاتبني على ضم ولاكسر. ويأتي بيانها. وقوله: وعلة البناء ذكرها يجب. أي يجب ذكرها في الأسماء، لأن أصلها الإعراب. فلا تبني إلا لعلة، وعلة البناء مرتفع بالإبتداء . وأما ذكرها إن جعلته مبتدأ ثانيا كان يجب هو: هو الخبر له. والجملة خبر عن علة البناء. وإن جعلته بدل اشتمال من العلة كان يجب: خبرا عن علة البناء.

---

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (وجمع).

(أسباب البناء)

٤١ ــ أعني في الإسم وهو أَنْ يُضَارِعَا   الحرفَ أو كَانَ آسْمَ فِعْلٍ واَقِعَا

٤٢ ــ كمَنْ وإيهِ ونَزَالِ وهَلُمْ   ولفظ غيرِ المتمكّنِ يَعُمْ

لما كان البناء طارئا على الأسماء لكون أصلها الإعراب لما مرّ، لم يكن لها بُدّ من علّة توجب عروضه لها. وآخْتُلِفَ فيها. فقال أبو الفتح[1]: إنَّها شَبَهُ الحرف فقط وقد جعلها المصنف اثنتين: شبه الحرف، ووقوعه موقع الفعل. وقوله وهي الضمير للعلة أي: والعلة أن تضارع ويروى وهو، ويحتمل أن يعود على الإسم، ويحتمل أن يعود على العلة، وهي بمعنى السبب. وقال السيرافي[1] إنها متعددة وبه علل أكثر النحاة. الأولى: تضمن الإسم معنى الحرف، وحقيقته أن يؤدى معناه كأسماء الإستفهام والشرط وأمس. الثانية: شبه الحرب، وهو افتقاره إلى مايبين معناه كالمضمرات والموصولات والغايات المقطوعة، وما حمل عليها نحو حيث ولدن. الثالثة: وقوعه موقع المبنى وهو في النداء نحو يازيد، وفي أسماء الفعل كايه ونزال وهلم. أما إيه: فاسم لحدث إذا أمرته بزيادة الحديث. ويستعمل منونا لإرادة التنكير وغير منون للتعريف. قال ذو الرمة[2]:

---

(١) انظر المقتضب ١٧٢/٣ ــ ١٧٣، شرح الكافية ١١٧/٢، ابن يعيش ١٠٦/٤، أمالى الشجرى ٢٦٠/٢.

(٢) ذو الرمة: هو غيلان بن عتبة من بنى صعب بن مالك، ويكنى أبا الحارث أحد كبار الشعراء الأمويين المجيدين. ولد سنة ٧٧هـ. وتوفى ١١٧هـ انظر: طبقات الشعراء ٤٥٢ ، ٤٦٥، الشعر والشعراء ٥٢٤/١، الأغانى ١١٠/١٦ ــ ١٢٨، الخزانة ١٠٦/١ ــ ١٠٨.

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَابَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ[1]

وأنكر الأصمعي[2] عدم التنوين، وكسرت الهاء فيهما لالتقاء الساكنين. وأما نزال فاسم لانزل بدليل إسناد الفعل إليه وتأنيثه في قوله:

.... إِذَا دُعِيَت نَزَالِ..............[3]

(١) القائل : ذو الرمة : غيلان بن عقبة وهو من الطويل.

الشاهد في قوله : «آية» فقد وردت غير منونة في هذا البيت. وقد خطأ الأصمعى الشاعر في قوله وكان يحمل له كرها في نفسه. وحجة الأصمعى أنه لابد من التنوين. وايد بعض العلماء هذه الرواية على أن معناها هو طلب الزيادة في الحديث. وإذا كان طلب الزيادة من حديث معين لم تنون أيه. أما إذا كنت تطلب الزيادة من حديث غير معين نونت وهو ما يسمى بتنوين التنكير. وقد أيد هذا ابن سيده حين يقول: والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تنون، وإذا عنيت بها النكرة نونت، وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثا معروفا كأنه قال: حدثنا الحديث أو خبرنا الحديث.. أ هـ وقد استشهد به كل من : شذور الذهب رقم ٥٨، المقتضب ١٧٦/٢ ، ١٧٩، جمل الزجاجى ١٤١، مفصل ابن يعيش ١٢٢/٢، همع الهوامع ١٥٠/٢، الدرر اللوامع ١٠٦/٢، الأشمونى ١٨٧/١، ديوانه ٣٣٢.

(٢) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن على بن أصمع.. أبو سعيد الأصمعى البصرى اللغوى. أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر. تناظر هو وسيبويه، وكان من أهل السنة. له مصنفات كثيرة منها: غريب القرآن، الأجناس، المقصور والممدود، الإبل، الخيل، والإشتقاق، الأضداد، كتاب اللغات، النوادر، القلب والإبدال. مات سنة ١١٠. (انظر: بغية الوعاة ١١٢/٢، الوفيات ١٧٠/٣، انباة الرواة ١٩٧/٢).

(٣) القائل : زهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان من الكامل وتمام البيت:

ولَنِعْـــمَ حَشْوُ الـــدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا
دُعِـــيَتْ نَزَالِ وَلَـــجَّ في الذُّعْـــرِ

الشاهد في قوله «نزال» حيث جاءت هنا اسما فاسند الفعل «دعيت» إليها مع التأنيث. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٧/٢، المقتضب ٣٧٠/٣، أمالي ابن الشجرى ١١١/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٠/٤، اصلاح المنطق ٣٣٦، الخزانة ٦٤/٣، شواهد الشافية ٢٣٠، الديوان ٨٧، مختارات ابن الشجرى ٩/٢ الكامل ٢٦٨، الهمع ١٠٥/٢، الدرر اللوامع ١٣٨/٢، شرح السيرافي ٦٦/١ مفاتيح العلوم للسكاكى ٢٨٥، الإنصاف ٢٧٨. ويروى صدر البيت:

=

وحرك لالتقاء الساكنين، وكُسِر على أصله. وأما هلم: فاسم بدليل أنها بلفظ واحد على كل حال كما في اللغة الحجازية. وبنو تميم يصرفونها لأنها عندهم فعل وهي مركبة من ها ولم عند البصريين، فحذف الألف من ها، وعند الكوفيين من هَل التي للحث، وأم التي بمعنى أقصد، فحذفت الهمزة من أم فصار هلمَّ، وحرك لام هل لالتقاء الساكنين. وقيل ألقى حركة الهمزة على اللام ثم حذفت، وتستعمل لازمة ومتعدية، فهي اسم لهات أو أَحْضِر، مقطوعة الهمزة مكسورة الضاد في المتعدية[1]، أو أُحضُر الموصولة الهمزة المضمومة الضادفي اللازمة. وقد جاء في التنزيل ﴿هَلُمَّ شُهَدَائَكُمُ﴾[2] على الأول وهلم إلينا على الثاني. وقوله أو كان آسم فعل واقعا. واقع: خبر كان. واسم فعل منصوب على الحال. أي ويكون الفعل واقعا مسمى به الفعل، ويجوز العكس.

الرابعة: مناسبة المبنى كحذام وقطام في اللغة الحجازية. الخامسة. إضافته إلى غير متمكن كيومئذ وحينئذ وفي التنزيل: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[3] وفيه وجهان: الإعراب لأنه الأصل، والبناء لأنه ظرف مبهم أضيف إلى غير متمكن، لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيرا من أحكامه. وقد أجروا غيرا ومثلا مجرى الظرف في ذلك لإبهامهما. أمّا غير فكقوله:

لم يَنْفَعِ الشُّربَ منها غيرَ أَنْ نَطَقَتْ   حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوقَالِ[4]

= ولأنت أَشْجَـــــــــعُ من أُسَامَــــــــــةَ إذَا

....

(١) (ولا قيل) زيادة في الأصل.

(٢) سورة الأنعام : آية ١٥٠.

(٣) سورة المعارج : آية ١١.

(٤) القائل : أبو قيس بن الأسلت وهو من البسيط.

الشاهد في قوله: «غير أن نطقت» فقد رويت «غير» بالفتح مع كونه فاعلا ل : «لم يمنع» فدل ذلك على أنه بناها على الفتح. وقال الأعلم: الشاهد فيه بناء غير على الفتح =

فبنيت على الفتح وهي [فاعل] [1] ينفع، لإضافتها إلى غير متمكن. وأما مثل فكقوله تعالى: ﴿مِثْلَ مَاأَنَّكُمْ﴾[2] فإنّ [مثل][3] مبنية لإضافتها إلى أنكم وما زائدة. فإن قيل فإن والفعل في تأويل المصدر وكذلك أنكم مع مابعدها. والمصدر إسم متمكن ولايبنى ما يضاف إليه فلا يكون علة بناءهما إضافتهما إلى غير متمكن حينئذ. أُجيب: بأنهما مصدران في التقدير لا في اللفظ فاعتبر في البناء الملفوظ دون المقدر. وقيل: إنَّ مثلا في الآية مركب مع ما كقول الشاعر:

وَتَداعــــى مَنْخِــــرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ ما أَثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبَلِ[4]

وقيل هو منصوب على الحال من حق وهو رأي الجرمي[5]. وأُبْطِل بأنَّه

= لاضافتها إلى غير متمكن، وإن كانت في موضع رفع. وذلك أن «أن» حرف يوصل الفعل، وإنما تؤولت اسما مع ما بعدها من صلتها لأنها دلت على المصدر ونابت منابه في المعنى، فلما أضيفت غير إليها مع لزومها للإضافة بنيت معها.

وإعرابها على الأصل جائز حسن.. وقد استشهد به كل من سيبويه ٣٦٩/١، ابن الشجرى ٤٦/١ ، ٢٦٤، الإنصاف ٢٨٧، مفصل ابن يعيش ٨٠/٣، ١٣٥/٨، الخزانة ٤٥/٢، ١٤٤/٣، المغنى رقم ٢٦٠، التصريح ١٥/١، الهمع ٢١٩/١، الدرر ١٨٨/١، اللسان (وقل).

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (فاعله).

(٢) سورة الذاريات : آية ٢٣.

(٣) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (مثلا).

(٤) القائل : مجهول.

الشاهد في قوله : «مثل ما أثمر» حيث جاء «مثل» مبنيا لاضافته إلى غير متمكن. وما مصدرية وهي مع ما بعدها في تأويل مصدر مضاف إليه. والحرف المصدرى وصلته مبنية لأن مجموعها في محل كذا. وقد استشهد به كل من : الأصول ٢١٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٨، المقرب ١٠٢/١، أمالي ابن الشجرى ٢٦٦/٢، اللسان ٤٠٩/٨.

(٥) الجرمي : هو صالح بن اسحاق أبو عمر الجرمي البصري. وسمى الجرمي لأنه مولى جرم ابن زبان من قبائل اليمن. أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة. مات سنة ٣٢٥. انظر: نزهة الألباء ص ٩٨، أنباة الرواة ٨٠/٢، بغية الوعاة ٨/٢.

لاعامل فيها على قوله لامتناع عمل إنّ في الحال، فيكون حالًا من الضمير في حق وهو العامل فيها. ونقل عن أبى الفتح جواز إعْمَال إنّ في الحال. فعلى هذا لايمتنع أن يكون حالا من حق لجواز أن يكون رأي الجرمي. وأما قول الشاعر:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبي ....[1]

فبنى حين لإضافته إلى الفعل وهو أظهر من بناء أنْ نطقت، لكون الظرف هنا مضافا إلى فعل مخصوص. وغير أن نطقت إلى إسم مؤول. وقال ابن السراج[2]: البناء مع الماضي أقوى من البناء مع المضارع، وأما جواز البناء مع الجملة الإسمية نحو هذا يوم زيد قائم فقد منعه عبد القاهر[2]، وأجازه غيره. وقد تبين من هذا أنَّ البناء [في] [3]هذا القسم الأخير غير لازم، بخلاف ماقبله. وقوله لفظ غير المتمكن يعم: يريد أنه يعم المبنيات كلها، لأن المعرب لما كان هو المتمكن، كان المبني هو غير المتمكن. وفيه نظر. لأنه يدخل في غير

---

(١) القائل : النابغة الذبياني من الطويل. وتمام البيت:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبَا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

الشاهد في قوله : «حين» فإنه يروى بجر «حين» على أنه معرب تأثر بالعامل الذى هو حرف الجر، ويروى بفتحة على أنه مبنى على الفتح في محل جر. والجملة التي أضيفت إليها حين جملة فعلية فعلها ماض. وهو مبنى. فدل ذلك على أن «حين» ونحوها إذا أضيفت إلى مبنى جاز فيها وجهان لكن البناء أرجح. لأن المضاف اكتسب البناء من المضاف إليه: وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦٩/١، شواهد العينى ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤، الخزانة ١٥١/٣، شرح التصريح ٤٢/٢، الكامل ١٠٧/١، السيرافي ٤٨/١، آمالى الشجرى ٢٦٤/٢، اللسان (وزع) ٢٧٠/١٠، الأحاجي النحوية ٦٦، الدرر ١٨٧/١، المفصل ٦٠، شرح المفصل ١٣٦/٨، شذور الذهب ٧٨، الأشمونى ٢٥٦/٢ ، ٢٦٦/٣ ، ٨/٤، الهمع ٢١٨/١، ابن عقيل ١٥٥/٢، اللسان ١٥٠/٥، معانى القرآن ٣٢٧/١، الإنصاف ١٦٦، ديوانه ٥١.

(٢) انظر الإنصاف ١٦٥ ــ ١٦٧.

(٣) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل. والأفضل وجودها.

المتمكن: الفعل المضارع. إلاّ أنْ يعني به المبني في الأصل. وآعلم: أنَّ كل اسم بني فلا بد فيه من السؤال عن علة بنائه، لخروجه عن أصله. فإن كان ساكنا ففيه سؤال واحد، وإن كان متحركا ففيه ثلاثة أسئلة عن علة البناء، وعن مطلق الحركة، وعن خصوصها. وأمّا الأفعال والحروف فلا سؤال عن علة بنائها لكونه الأصل فيها، فإن كانت متحركة ففيها سؤالان عن مطلق الحركة، وعن خصوصها. والأصل في البناء السكون لوجهين: أحدُهما: ماتقدم، والآخر أنّ حركته لاتدل على معنى فلا حاجة إليها، وإنّما يعدل إلى الحركة لأربعة أسباب. أحدها: لالتقاء الساكنين وهو مشترك نحو أَيْنَ، وَرُدَّ وإنَّ. الثاني: أن تكون الكلمة معرضة للإبتداء بها، إمّا لفظا كالحروف الأُحادية كالباء واللام والكاف وأمّا. وإما تقديرا نحو أكرمتك، فإن الكاف وإنْ كان متصلا لفظا فهو منفصل تقديرا أو حكما، لكونه ضمير المنصوب. الثالث: عروض البناء، وذلك في المنادى نحو يازيد. والغايات: نحو قبل وبعد. والنكرة مع لانحو لارجل. والمضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامي على رأي، والمركب نحو خمسة عشر. والرابع: أنْ يضارع ماضارع المتمكن كالماضي، فإنه ضارع المضارع في وقوعه صفة وخبراً وشرطا وجزاءً. وإنما كان الأصل فيما وجب تحريكه لالتقاء الساكنين الكسر لوجهين: أحدهما: أنّ التقاء الساكنين أكثر ما يكون في الفعل فَحُرِّكَ بحركةٍ لايحرك بها إعرابا ولا بناءً ليكون ذلك كالعوض في دخوله عليه في حال إعرابه وبنائه. وحمل غيره عليه. الثاني: أن الكسرة حركة لا توهم إعرابا، لأنها لاتكون إعرابا إلاّ مع التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام وإضافة بخلاف الضمة والفتحة، فلو حرك الساكن بهما لتوهم الإعراب.

٤٣ــ فالمعْرَبُ الاسْمُ الّذى تَمَكّنَا   ثُمّ مُضَارِعٌ سَيَأْتِي بَيّنَــا

المعرب ما اختلف آخره حكما أو حسًّا لاختلاف العوال [الداخلة] [١]عليه لفظ أو تقديرا. قيل: علة التعريف بالآخر، تعريف بالخارجي، ولايصير ذلك معربا إلا بعد العلم باختصاص الوصف الخارجي بذلك المعرف، لكن العلم باختصاص الوصف به يتوقف على معرفته وعلى معرفة ماعداه. والأول يوجب الدور والثاني الإحاطة بما لانهاية له. والجواب: إنا لانسلم أنَّ التعريف بالخارجي يتوقف على العلم بالإختصاص، بل على نفس الإختصاص، لكن اختصاص الوصف للموصوف، يكون مستفادا من بعض اعتبارات الموصوف، وتحقق الموصوف يكون مستفادا من الوصف فلا دور. ولانسلم توقف التعريف بالوصف الخارجي على معرفة مالانهاية له. فإن قيل: لأن ماعداه لايتناها. قلنا: نعم ولكن يكفي في معرفة تلك تصورها على سبيل الإجمال باعتبار عارض شامل لها فلا يكون تصور ما لايتناهى بهذا الإعتبار محالا. وينقسم المعرب إلى اسم متمكن وفعل مضارع لصدقه عليهما لفظا ومعنى، ولأن ماعداهما من الكلم مبني وهو ظاهر. أمّا المتمكن على رأي أبي الفتح[٢] فهو الإسم الذي لم يشبه الحرف من جهة المعنى المختص بالجر. ومأخوذ إمّا من المُكْنَة[٣] وهي الثبوت، لأنه إذا لم يخرج إلى شبه الحرف كان ثابتا في مكانه الأصلي، وإما من التمكن[٣] بمعنى القدرة، لأن المعرب يتمكن من حراكات الإعراب الثلاث على التعاور. وقيل في تعريفه: هو الإسم الذي لايفتقر إلى غيره في تمام مسماه في أصل وضعه. وأما تعريفه: بأنه المركب الذي لم يشبه مبني الأصل، فلا يستقيم طردا ولاعكسا. أمّا الطرد فلأن من المعربات مايشبه مبني

---

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (الداخل).

(٢) انظر في هذا الموضوع: سيبويه ٧/١ شرح الكافية ٣٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١، المقتضب ١٧١/٣ حيث تتحدث كلها عن موضوع المعرب من الأسماء.

(٣) انظر المعنوى اللغوى لها في : السان (مكن) والمعجم الوسيط ٨٨١/٢ ــ ٨٨٢.

الأصل نحو: شمّر وسلّم، لأنه عَنَى بمبني الأصل الحرف والفعل الماضي، وأما العكس. فلأن من المبنيات مالا يشبه مبني الأصل من جهة أن معناه غير مقترن بزمان، وأنهِ يدل على معنى في نفسه. وأمّا المضارع: فما أشبه الإسم، يأخذ حروف نأيت مأخوذا من الضرع، لكون أحدهما يشبه الآخرون ومضارعته له في اللفظ والمعنى. أما اللفظ فمن وجوه. أحدها: أنه يجري على حركات اسم الفاعل وسكناته، فيضرب على وزن ضارب، وثانيها: إتصال الواو والنون به فيضربون كضاربون لفظا، وإن اختلف معنى الواو فيهما. وثالثهما: مشاركته الإسم في دخول لام التوكيد عليه في خبر إنّ، وامتناع دخولها على الماضي فيه نحو إنَّ زيدا لقام[1]. فإن جاء ذلك حمل على أنَّها لام قسم مقدرة، وقيل إنّ اللام دخلت بعد حصول المشابهة فلا يجعل ذلك وجها فيها. وأما المعنى فإن كل واحد منهما يصح أن يكون شائعا ومختصا بقرينه في وقتين. وفيه نظر. لأن الماضي المجرد عن القرينة يكون شائعا بين القريب من الحال والبعيد منه فيختص بدخول قد عليه بالقريب منه.

(١) الجملة غير صحيحة لغوياً.

(باب إعراب الأسماء)

٤٤ ـ القولُ في إعرابِ الإسمِ الواحِدِ   كُلّ صَحيحٍ بٱنْصِرافٍ واردِ

٤٥ ـ فَرَفْعُـهُ بضمـــةٍ تُبيـــنُ   وَيتْبَــعُ الحَرَكَـةَ التَّنوِيـــنُ

٤٦ ـ والنصْبُ فيه بانفتاحِ الآخرِ   والجرّ فيه بٱنِكْسَارٍ ظَاهِرِ

لما انحصر المعرب في الإسم المتمكن والفعل المضارع، وكان المتمكن هو الأصل في الإعراب، قدم إعرابه على إعراب المضارع. وينقسم المتمكن إلى مفرد ومثنى ومجموع، ويدخل في المفرد المضاف، والإسمان اللذان جعلا إسما واحدا، وجموع التكسير، لأن المراد بالمفرد ها هنا الإسم المعرب الذي ليس بمثنى ولامجموع على حد التثنية. وقدم المفرد عليهما لكونه أصلا لهما، وهو: إمّا صحيح أو معتل. فالمعتل نبينه بعد هذا الكلام، والصحيح منصرف وغير منصرف. فالمنصرف مادخلته الحركات الثلاث ظاهرة. والتنوين، أو ما يعاقبه من ألِف ولام أو إضافة على رأي. فالحركة بعد حرف الإعراب والتنوين تابع لها وإنما ظهر في الحرف الصحيح الحركات كلها لعدم ثقلها عليه لبعده عنها لفظا ومخرجا. وإنما قال ويتبع الحركة، ولم يقل ويتبع الضمة لعموم الحركة. لأن التنوين يصحب جميع الحركات المذكورة، مالم يمنع مانع، ويثبت وصلا لاوقفا، ولفظا لاخطا. وهو في الأصل مصدر نونت، وسمي تنويناً للفرق بينه وبين النون التي من نفس الكلمة، وإلا فهو في التحقيق نون. ولذلك قال الجزولي[1]

---

(١) الجزولي : هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى بن يوما ريلي البربرى المراكشى العلامة أبو موسى الجزولي. أخذ عن ابن برى بمصر، أخذ عنه العربية جماعة منهم الشلوبين وابن معط. وكان إماما فيها. شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة وهي حواش على

في تعريفه: هو نون ساكنة زائدة تلحق الإسم بعد كماله يفصله عما بعده. وقد أخذ في تعريفه قيودا وقد تقدم ذكرها. وقوله يفصله عمابعده أي يقطعه عن الإضافة. ثم ذكر بعد ذلك الغاية منه. فقال: وفائدته الدلالة على ماهو أصل في نفسه، باق على أصالته. والمراد أن التنوين دال على أن الإسم لم يعرض له مايخرجه إلى شبه الفعل. وقيل فائدته الفرق بين المنصرف وغيره ولايستقيم إلاّ على رأي من يرى أن الصرف عبارة عن الجر والتنوين معا وأما من يرى أنه التنوين لا غير فلايصح لأنه يكون معناه دخل التنوين للفرق بين المنون وغير المنون وهو ظاهر الفساد. وآشتقاق[1] المنصرف من الصرف وهو الخالص، لخلوصه عن شبه الفعل وقيل من التصرف في الجهات. وقيل من الصرف الذي هو الزيادة على الكلمة. وأما غير المنصرف فيذكر بعده.

= الجمل للزجاجي. مات سنة ٦٠٧هـ (انظر : البغية ٢٣٦/٢) وانظر ما قاله في تعريفه للتنوين : اللباب في علل البناء ص ٣٠ وهي رسالة دكتوراه، وانظر الإيضاح العضدى ٩٥ ــ ٩٧.

(١) انظر اشتقاقات كلمة صرف في اللسان. وفي المعجم الوسيط ٥١٣/١ ــ ٥١٤.

(ألمقصور والمنقوص)

٤٧ ــ وإن يكن آخره مُعْتَــلّا بألف نحو الفَتَى وحُبْلَى

٤٨ ــ سُمِيِّ مَقْصُوراً به تُقَــدَّرُ الحَرَكَاتُ كُلّهـا لاتَظْهَــرُ

هذا هو القسم الثاني من القسمة الأولى للمتمكن وهو المعتل. وسُمّي بذلك لشبه حروفه بالعلة المغيّرة للبدن، لاشتراكها في النقل من حال إلى حال. وينقسم إلى مقصور ومنقوص. وإنما آنحصر فيهما لأن الواو والياء إما أن يتحرك [ماقبلها][1]أو يسكن. فإن تحرك فإن كانت الحركة فتحة قلبتا الفا، وصار الإسم مقصورا، وإن كانت كسرة سَلِمَت الياء، وانقلبت الواو ياءً. وإن كانت ضمة أبدل منها كسرة، فتسلم الياء، وتقلب الواو ياءً. نحو أول وأجر فصار منقوصا. وإنما أبدل من الضمة كسرة، لأنه ليس في العربية إسم متمكن مفرد آخره واو قبله ضمة وصلا. وفيه احتراز عن خسروا ويغزوا وهو وأبوك ودلو، وزيدو في لغة ازد السراة. وإن سكن [ماقبلهما] [2] جرى مجرى الصحيح كما سنبين.

فالمقصور: هو الإسم المعرب الذي في آخره ألف. فبالإسم يخرج نحو يخشى، وبالمعرب نحو ذا ومتى، وآخره ألف يحترز به من قسيمه وقول أبى الفتح[3] ألف مفردة لاحاجة إليه لامتناع اجتماع ألفين، إلا أن ينظر إلى الأصل. وسمى بذلك إما لأنه قصر فيه الإعراب أي حبس فيه لتعذر تحريك الألف لأنه يؤدي إلى قلبها همزة، أو لأنه نقص من ظهور الإعراب من قوله تعالى: ﴿أَنْ

---

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (ماقبلها) وهو تصحيف.

(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (ماقبلها) وهو تصحيف.

(٣) شرح المفصل ٣٦/٦، المقتضب ٢٥٨/١ ، ٧٩/٣.

تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [1] أي تنقصوا، ولأنه يقابل الممدود لكون امتداد الصوت بألفه أقصر من امتداد الممدود وسواء في ذلك ما كانت ألفه منقلبة عن حرف أصلي أو للإلحاق، أو للتأنيث أو للتكثير. فإذا قلت: هذه عصا ورحا ومعزا وحبلي وقبعثري، فعلامة الرفع ضمة مقدرة في الألف، وكذلك الفتحة في كسرت العصا [والكسرة] [2] في ضربت بالعصا ونحوها. وقيل يقدر فيما لاينصرف في حال الجر على الصحيح، فإن كان المقصور منونا حذفت ألفه لامتناع الجمع بين ساكنين. وكان حذف الألف أولى لدلالة الفتحة عليها، ولأن التنوين يدل على معنى وهو الصرف، والألف لاتدل على معنى بل هي جزء من الدّال، وإن لم يكن منونا إما لوجود اللام مثل العصا، أو لكونه مضافا نحو عصاكم، أو لامتناع صرفه نحو حبلى وسعدى بقيت على حالها مالم يلقها ساكن بعدها

٤٩ ــ وإن يكن ياءً وكسر قَبْلَهُ سُمِّيَ مَنْقُوصاً لِنَقْصٍ حله
٥٠ ــ نحو الشَّجِي والنصبُ فيه يَظْهَرُ والرَّفْـعُ كالجَرِّبِـهِ يُقَـدَّرُ

أي وإن يكن آخر المعتل ياء سمي منقوصا: وهو الإسم المتمكن الذي في آخره ياء قبلها كسرة فبالإسم يخرج نحو يرمى وبالمتمكن نحو ذي وقبلها كسرة نحو ظبي. وسمي منقوصا لأمرين: أحدهما لنقصان مايستحقه من ظهور علامة الرفع والجر. الثاني: لنقصانه بحذف لامه مع نقصان ماله من حركتى الرفع والجر وإنمّا لم تظهر فيه علامة الإعراب حالتي الرفع والجر، وإن كان غير متعذر استثقالا للضمة، والكسرة على الياء. أما الكسرة فلاجتماع الأمثال لأن الياء تعد بكسرتين وقبلها كسرة، وأما الضمة فحملا لها على الكسرة لمناسبتها إياها، بدليل اجتماع أصليهما ردفين دون الألف، ولأن الضمة أثقل من الكسرة، بدليل قلب الواو إلى الياء إذا اجتمعا، والسابق ساكن دون العكس، نحو سيّد وهيّن.

---

(١) سورة النساء : آية ١٠١.

(٢) سقطت من جميع النسخ والأصح وجودها.

وأما ظهور علامة النصب فلخفتها،لأن الفتحة بعض الألف، وهي أخف حروف المد واللين، للزومها السكون. فإن قيل: فَهَلّا أعيدت الواو في النصب لخفة الفتحة على الواو نحو رأيت غازوا وداعوا. أُجيب: بأنه لما ثبت قلبها في حالة الرفع والجر حمل عليها حالة النصب تغليبا للحالتين، وطردا للباب. وقال عبد القاهر: هذا أقيس من حمل أعد وتعد ونعد، لأن الحمل المؤدى إلى إعلال اللام أولى من الحمل المؤدى إلى إعلال الفاء لأنّ اللام محل التغير، ولأن المنقوص حمل فيه حالة على حالتين، وباب يعد حمل ثلاثة أشياء على شي واحد. فإن كان المنقوص منونا في حالتي الرفع والجرّ نحو هذا قاض ومررت بقاض حذفت الياء لسكونها وسكون التنوين بعدها وكانت الياء أولى بالحذف لدلالة الكسرة عليها، وان كان غير منون نحو القاضي وقاضك، لم تحذف لعدم موجب الحذف. وقد جاء المرفوع والمجرور على الأصل في الضرورة، حملا على المنصوب. أما المرفوع فقوله:

لَعَمْـرُكَ مَا أدْرِي مَتَـى المَـوْتُ جَائِـيٌ
ولكـن أَقْصَى مُدَّةِ العُمْـرِ عَاجِـلُ[1]

---

(١) القائل : غير معروف. ويروى الصدر:

فإنك لا تدرى متـى المـوت جائـى

....

الشاهد في قوله (جائي) حيث جاءت هذه الكلمة على حالتين. همزتين وهمزه وياء متحركة بحركة الإعراب وهي الضمة. وأصل هذه الكلمة جايئ بياء ثم همزة فاسم الفعل من جاء: جايئ مثل بائع، فانقلبت الياء همزة لوقوعها عين اسم فاعل فعل أعلت فيه، أو لكونها بعد ألف زائدة فصارت جائئ بهزمتين. وقياس العربية: قلب الهمزة المتطرفة ياء لكونها ثانية همزتين في موقع اللام من الكلمة، فيقال جائي. ولقد قيل في هذا أن الشاعر عاود الأصل المهجور ورجع إليه، وهذا الرجوع ضرورة من ضرورات الشعر وقد استشهد به الإنصاف رقم ٤٤٩، الأشمونى ١/١٠٠.

وأما قول الآخر:

تراه وقـــد فَاتَ الرُّمَـــاةَ كَأَنَّـــهُ
أَمـامَ الكـلابِ مُصْغـيُ الخَـدِّ أَصْلَـمُ[1]

فالأكثر يروونه برفع مصغي، والأجود نصبه على الحال. لأن المعنى عليه إذْ المراد تشبيه الثور بالأصلم حال الإصغاء. وأما المجرور فكقوله:

مَا إنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ[2]

وقد جاء المنصوب على خلاف الأصل حملا على المرفوع والمجرور. وقال المبرد: ومن أحسن الضرورات. ومنه قول الفرزدق[3]:

يُقَلِّبُ رَأساً لَمْ يَكُن رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْناً لَهُ حَوْلَاءَ بادٍ عُيُوبُهَا[4]

ولايقال إن عيوبها: مبتدأ، وباد خبره، لامتناع كون المفرد خبرا عن المجموع، فإنَّه لايجوز أنْ يقال: الرجال قائِم.

---

(١) القائل : أبو خراش الهذلي وهو من الطويل.
الشاهد في قوله : «مصغي» حيث رويت بالرفع والنصب، والنصب أفضل. وقد استشهد به الشارح للتدليل على أن الياء لم تحذف في حالة الرفع والنصب لأن الكلمة غير منونةوقد استشهد به كل من : تعليقات ديوان الهذليين ١٤٣/٤، المعاني الكبير ٧٣٠، المرتجل ٤٨، الخصائص ٢٥٨/١، المنصف ٨١/٢، ديوان الهذليين ١٤٦/٢.

(٢) القائل : مجهول وهو من الكامل.
الشاهد في قوله : «كجوارى» حيث جاءت مجرورة ومنونة وذلك للضرورة. والقياس غير هذا وقد جاء هنا لأن قوما يجرون حروف «الواو والياء» مجرى الحرف الصحيح فيظهرون الحركات عليهما رفعا ونصبا وجرا. والصحيح أن يقول في هذا الشاهد كجوار بحذف الياء. وقد استشهد به كل من : شرح شواهد الشافية ص ٤٠٣، المفصل ٢١٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١٠، الموشح ١٤٩، الخزانة ٥٢٦/٣.

(٣) هو أبو فراس واسمه همام بن غالب بن صعصعة بن ناحية بن عقال بن محمد بن سفيان من الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين. قال النويرى في تاريخه مات الفرزدق سنة عشر ومائة وله احدى وتسعون سنة، ومات فيها جرير.

(٤) القائل : الفرزدق وهو من الطويل. وقبله

=

٥١ ــ والياءُ والواوُ إذَا ماكانَا في آسْمٍ حَوَى قَبْلَهُمَا اسْكَانَا
٥٢ ــ أَوْ كَانَ مَهْمُوزا كمثل الشَّاءِ والظبي والآى وكالكساء
٥٣ ــ والعَدْوِ والعَدُوِّ والكُرْسِيِّ جِئْتَ بإعراب لها جلي

إذا كان في آخر الإسم واو أو ياء قبلها ساكن، مشددتين أو مخففتين، أو كان آخره همزة مطلقا، جرى في الإعراب مجرى الصحيح في تعاقب الحركات عليه. أمَّا الواو والياء فلأنهما لو سكنا لا لتقى ساكنان في الدرج على غير حده. وهو محال. ولأن الثقل زال بسكون ماقبلهما، فكان الساكن كالموقوف عليه، والمتحرك كالمبدؤ به . وأما الهمزة فلأنها قابله للإعراب لكونها حرفا صحيحا، إلاّ أنها لما كان يعرض لها التخفيف، وجعلها بين بين، وابدال حرف العلة منها، أُجريت مجرى الصحيح، تذكر في قسم الصحيح. وقوله: إذا ما كانا في آسم: يحترز به عن الفعل، فإن الواو والياء إذا سكن ماقبلهما في المضارع أُعلّا بنقل حركتهما حملا على الماضي نحو يقوم ويبيع. وآعلم أنَّ ما قبل الواو والياء إذا كان ساكنا فإن كان معتلا، فلا يخلو إمّا أن يكون مابعده مماثلا له أولا، فإن كان مماثلا أدغم الأول وفي الثاني نحو عدوّ وكرسيّ، وإنْ لم يكن مماثلا، امتنع الإدغام مطلقا نحو ظَبْي وَاَي أمّا ظبي فظاهر وأمّا آي وهو جمع

= أيحبسني بين المدينة والتي إليها قلوب الناس يهوى منيبها
يقلب رأسا لم يكن رأس سيد وعينا له حولاء باد عيوبها

وقد قالهما الشاعر في هجاء هشام بن عبد الملك بن مروان، وكان قد حبسه على أثر مدحه للإمام زين العابدين على بن الحسين بن سبط رسول الله ﷺ. الشاهد في قوله : «باد عيوبها» حيث جاء «عيوب» جمعا و«باد» مفرد ولا يجوز أن تكون «عيوب» مبتدأ و«باد» خبرا عن المبتدأ لاختلافهما في الإفراد والجمع. إذ يمتنع أن يكون المبتدأ جمعا والخبر مفردا، ولأنه لايجوز أن يقال : الرجال قائم لأن الأول جمع والثاني مفرد. وقد استشهد به كل من : ابن الشجرى في أماليه ٢٨٣/١، وفي شرح شواهد المغنى ٢٥٠، وفي ديوان الشاعر ٥١/١، سيبويه ١٠٥/١ ، ٢٨٣.

آية فلأن ماقبل آخره ألف، والألف لاتدغم لاستطالتها بالمدّ، ولايدغم فيها لسكونها. وأما شاء فآسم جنس، وقيل جمعُ شاة. وأصلها شوهة بدليل شياه وشويهة تكسيرا وتحقيرا، فحذفت الهاء التي في اللام تشبيها لها بحرف العلة لكونها حرفا مهموسا خفيفا. ولذلك يقع وصلا في الشعر كحروف العلة.

وأولى تاء التأنيث الواو، فحركت لامتناع أن يكون ما قبل تاء التأنيث إلا مفتوحة، فقلبت ألفا لتحركه وآنفتاح ماقبلها، فصار شاة. فإذا قصد الجمع حذفت التاء، ورد الهاء المحذوفة لئلا يؤدى إلى بقاء الإسم المتمكن على حرف واحد. والتنوين وأبدل من الهاء همزة لكونهما حرفى حلق، وقد سماه المصنف مهموزا. وهو رأى ابن باب شاذ، لأن ألفه فى نية الحركة، وقيل إنه ليس بمهموز لأن همزته بدل من الهاء وقبلها ألف، والمهموز لايكون كذلك كقارىء ومبتدىء ولا ممدوداً لأن الممدود ماكان آخره همزة وقبلها ألف زائدة، نحو كساء ورداء. وقوله: جئت بإعراب لها: أي لهذه الأسماء ومأأشبهها جلي أي ظاهر كالصحيح.

(الأسماء الستة)

٥٤ ــ وَستَّةٌ بالواوِ رَفْعاً إن تُضفْ والياءُ في الجَرِّ وفي النَّصْبِ الأَلِف
٥٥ ــ أَخٌ أَبٌ حَمٌ هَنٌ وفــوه ذُو المَالِ قُلْ ولا يَجُوزُ ذُوهُ

هذه الأسماء الستة تكون فى الرفع بالواو، وفى النصب بالألف، وفى الجر بالياء. في اللغة المشهورة، بثلاثة شروط: أن لاتكون مكسورة، وأن لاتكون مصغرة، وأن تضاف الى غير ياء المتكلم، لأنها إنْ لم تضف مطلقا أُعربت بالحركات. وفى التنزيل: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ أَخٌ﴾[١] و﴿إِنَّ لَهُ أباً شَيْخاً﴾[٢] وإنْ أُضيفت إلى ياء المتكلم، لزمها البناء فى الأعرف، أو أُعربت بحركات مقدرة على رأى، أو لايحكم لها بإعراب ولابناء كما مرّ، ولايرد لامها عند إضافتها إليه، لأنه لايحصل برده إلّا الثقل، لوجود ياء مشددة قبلها كسرة. وأجازه المبرد[٣] محتجا بقوله:

.... وأَبِيّ مالَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ[٤]

---

(١) سورة النساء آية ١٢.
(٢) سورة يوسف : آية ٧٨.
(٣) المقتضب ٢٣٩/١، ١٥٥/٢، ٢٣١/٤.
(٤) القائل: مؤرج السلمى. وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. وهو من الكامل وتمام البيت:

قَدَرٌ أَحَـلَّكَ ذَا المَجَـازِ وَقَـدْ أَرَى
وَأَبِـيَّ مالَكَ ذُو المَجَـازِ بِدَارِ

ولاحجة فيه لاحتمال كونه جمع سلامة بدليل قول الآخر:

كَرِيمٌ طَابَتِ الأَعْرَاقُ مِنْهُ وأَشْبَهَ فِعْلُهُ فِعْلَ الأَبِينَا[1]

وإنما أعربت بالحروف، توطئة للتثنية والجمع، ليكون فى الأصول شيء تجرى الفروع على منهاجه، ولأنها أشبهت التثنية والجمع فى التكثير، لكونها أمورا نسبية يتوقف تمام معناها على الإضافة كتوقف التثنية والجمع على الحروف. واختلف فى هذه الحروف، فذهب سيبويه[2] — وهو آختيار المصنف بدليل قوله: بالواو رفعا. ولم يقل علامة الرفع — إلى أنها حروف إعراب. والإعراب مقدر عليه لثقله فى الواو والياء، وتعذره فى الألف، لأن الأصل فى الإعراب الحركات. وقد أمكن فلا يُعْدَلُ عنه، ولأنها لما كانت جزءاً من الكلمة، امتنع جعلها علامة إعراب. وأما الحركات التى قبلها فللإتباع. فإذا قيل فى الرفع: جاءنى أَبُوكَ . فاصله. أَبُوُكَ بضم الواو للإعراب فاستقلت الضمة على الواو لتوالى الضمات، ضمتها وكونها فى تقدير ضمتين، فاسكنت ثم سُلبت الباء حركتها، وحركت بحركة مجانسة للواو. وفى النصب: رأيت أَباك.

= الشاهد في قوله : «أبي» بتشديد الياء على أنه مفرد ردت لامه في الإضافة لياء المتكلم عند المبرد كما ترد في الإضافة للكاف التي للمخاطب. والهاء التي للغائب فيكون الأصل أبوى، قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون، ثم أدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لئلا تعود الواو. وهذا لاحجة فيه مع أنه قياسي. إذ قد تكون جمعا لأب أضيف للياء التي للمتكلم فالياء الأولى ليست هي لام الكلمة وإنما هي ياء الجمع التي تتصل به في حالتي النصب والجر. فلما أريد اضافته حذفت النون فاجتمع ياءان فادغمتا. وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ٥٤٤، أمالي ابن الشجرى ٣٧/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٦/٣ معجم الأدباء ٢٠٠/١٣، الخزانة ٢٧٢/٢، المغنى ٢٩٢.

(١) القائل : غيلان به مسلم الثقفى من الوافر.

الشاهد في قوله : «الأ بينا» حيث أعربت بالحروف. وقد استشهد به كل من : ابن الشجرى في أماليه ٣٧/٢ ، ٢٩٠، اللسان (أبى).

(٢) انظر : سيبويه ٧/١، المقتضب ١٥٣/٢، ابن الشجرى ٤٠/٢، الإنصاف ١٠/١، شرح المفصل ٥٢/١، الهمع ٣٨/١، الإرتشاف ١٠٦.

وأصله أَبْوَك. فتحركت الواو، وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً وفي الجر: مررت بأبيك، وأصله بأَبْوِكِ. حذفت الحركة من الواو إستقالا، وكسرت الباء لما ذكر، فقلبت الواو ياء. وقال الربعى[1]: الحركات التى قبل الأواخر ليست إتباعا، وإنما هى منقولة من الأواخر رفعا وجرا. ومقدرة نصبا. ففى الرفع سلب ونقل، وفى النصب قلب وفى الجر سلب ونقل وقلب.

ونقل عن سيبويه[2] أنّها معربة بالحركات المقدّرة وبالحروف. ونقل عن الكوفيين أنها معربة بالحركات الظاهرة قبل الحروف وبالحروف وكلاهما ضعيف. لأن إعرابا واحداً يكفى فى الفرق بين المعانى. وذهب أبو الحسن الأخفش[3] ومن تابعه إلى أنها دلائل إعراب، ولاحرف إعراب لها كالأفعال المعربة بالنون، وهو أيضا ضعيف لأنه يؤدى إلى أن يكون فى الأسماء المعربة ماهو على حرف واحد وهو فوك وذو مال. وذهب المازنى[4] إلى أنها معربة بالحركات والحروف

(١) هو على بن عيسى بن فرج بن صالح الربعي النحوى. أخذ عن أبي سعيد السيرافي ثم لازم أبي على الفارسي مدة طويلة في شيراز، ورجع إلى بغداد توفي سنة ٤٢٠هـ.
انظر : نزهة الألباء ص ٢١٣، بغية الوعاة ١١٨/٢.
وانظر لبيان رأيه في كل من : اللباب في علل البناء ص ٤٢، والمراجع التي ذكرت في هامش (٢).

(٢) انظر سيبويه ٧/١، المقتضب ١٥٣/٢، ابن الشجرى ٤٠/٢، الإنصاف ١٠/١، شرح المفصل ٥٢/١، الهمع ٣٨/١، الارتشاف ١٠٦.

(٣) انظر الإرتشاف ص ١٠٦، وقال ابن السراج وابن كيسان: معنى أنها حروف إعراب ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهى دلائل اعراب بهذا التقدير. ويقول المبرد: والقول الذي نختاره ونزعم أنه لايجوز غيره هو قول أبي الحسن الأخفش. المقتضب ١٥٤/٢.

(٤) المازنى : هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب المعروف بالمازنى من بنى مازن بن شيبان. أخذ عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأخذ عنه المبرد والمفضل بن محمد وهو بصرى المذهب. توفي سنة ٢٤٨. انظر: انباة الرواة ٢٤٦/١ ــ ٢٤٧، نزهة الألباء ١٢٤ ــ ١٢٥، بغية الوعاة ٤٦٣/١.
ولبيان رأيه انظر : اللباب في علل البناء٤٥، المقتضب ٢٥٨/٢، تهذيب الألفاظ ٥٥٢، والمراجع التي ذكرت في الصفحة السابقة.

=

نشأت منها للأشباع كما في:...أنضور...وبمنتزاح...والصياريف[1].

ويضعفه أن الأشباع لايكون إلاّ في الضرورة. وذهب الجرمى[2] إلى أن انقلابها هو الإعراب. وقال أبو على[3] ومن تبعة أنها حروف إعراب ودلائل إعراب.

---

(١) ذهب بعض النحويين إلى أن الواو والألف والياء نشأت عن اشباع الحركات كقول الشاعر:

الله يعلم إنا في تلفتنا يوم الفراق إلى إخواننا صور
وأنني حيثما يثن الهوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور

أراد : فأنظر، فأشبع الضمة فنشأت الواو، وكما قال ابن هرمه في إشباع الفتحة:

وانت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

أراد بمنتزح، فأشبع الفتحة فنشأت الالف. وقال الفرزدق في إشباع الكسرة:

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

أراد الصيارف، فأشبع الكسرة فنشأت الياء. والشواهد في إشباع الضمة والفتحة والكسرة كثيرة جدا، وهذا القول ضعيف لأن إشباع الحركات إنمّا تكون في ضرورة الشعر كهذه الأبيات. وأما في حالة الإختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع.

انظر : أسرار العربية ص ٤٥، ابن يعيش في شرح المفصل ١١١/٥، ١٠٦/١٠، الخزانة ٢٥٥/٢، أوضح المسالك رقم ٥٦٧، سيبويه ١٠/١، الخزانة ٥٢١/٣، وابن عقيل ٨٣/٢.

(٢) رأى الجرمى فاسد للأسباب التالية:

١ ـــ أن الرفع لا انقلاب فيه مع أنه معرب.

٢ ـــ أن الإنقلاب لو كان إعرابا لاكتفى بانقلاب واحد كما كان في التثنية.

٣ ـــ أن الإنقلاب في المقصور ليس باعراب فكذلك هاهنا.

انظر اللباب في علل الإعراب والبناء ص ٤٤ ـــ ٤٥.

(٣) أبو على : صاحب الإيضاح والحجة في القراءات والأغفال وغيرها. عاصر الزجاجي وتوفى سنة ٣٧٧هـ. انظر : انباة الرواة ٢٧٣/١، بغية الوعاة ٤٩٦/١، النجوم الزاهرة ١٥٦/٤، نزهة الألباء ٣١٥.

وانظر لبيان رأيه في كل من: علل البناء والإعراب ص ٤٧، والمراجع في الهوامش السابقة.

وآعلم: أنّ هذه الأسماء منها مايلزم الإضافة مطلقا وهو ذو بمعنى صاحب. ومنها مايضاف ولايفرد إلاّ معوضا من واوه ميم وهو فوك. ومنها مايضاف ويفرد مطلقا وهو الأربعة الباقية. أمّا لزوم ذو للإضافة فلئلا يؤدى بقاؤه لو أُفرد على حرف واحد والتنوين. ولايجوز إضافته إلى المضمر. وهو معنى قوله: ولايجوز ذوه. لأنه إنما جيء به توصلا إلى الوصف بالأجناس كما توصل إلى وصف المعارف بالجمل بالذى، وإلى نداء ما فيه اللام بأى والمضمر. لايوصف به فلا يضاف إليه ذو. ولأن المضمر لايشعر بالجنسية، وأجازه المبرد تمسكا بقول الشاعر:

إِهْنَـأ المَعْـرُوفَ مَالَـمْ ... تُبْتَـذَلْ فِيـهِ الوُجُـوهُ
إِنَّمـاَ يَعْـرِفُ ذَا الـفَضْلِ ... مِنَ النّـاسِ ذَوُوهُ[1]

ويقول الاخر:

.... أَبَانَ ذَوِى أُرُومَتِهَا ذَوُوهَا[2]

---

(١) القائل : غير معروف وهما من مجزوء الرمل.
الشاهد في قوله : «ذوه» حيث أضاف ذو إلى الضمير والأصل بها أن تكون مضافة إلى اسم جنس. وأجمع النحاة على أنها لاتضاف إلى الصفة ولا إلى المضمر. وقد وردت هنا على سبيل الندرة. وقد استشهد به كل من : ابن يعيش في شرح المفصل ٥٣/١، ٣٨/٣، الهمع ٥٠/٢ الدرر ٦١/٢، اللسان (ذو)، المقرب لابن عصفور ٢١١/١.

(٢) القائل : كعب بن زهير. انظر حاشية ديوانه ٢١٢. وتمام البيت:
صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّة مُرْهَفَاتٍ
أَبَانَ ذَوِى أُرُومَتِهَا ذَوُوهَا
الشاهد في قوله: «ذوى ــ ذووها» حيث أن ذو جاءت هنا مضافة إلى الضمير، والأصل بها أن تكون مضافة إلى اسم جنس. ويمتنع إضافتها للصفة وللمضمر لأن دخولها وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت الذي وصلته إلى وصف المعارف بالجمل. وجاء هنا تجاوزا للمعروف. وقد استشهد به كل من : شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١، ٥٦/٣، المقرب لابن عصفور ٢١١/١، همع الهوامع ٥٠/٢، الدرر اللوامع ٦١/٢، شرح ديوان الحماسة ٩٧٩.

والذى جَرّ أهم على ذلك أنَّه لما حذف الموصوف معها أُجريت مُجْرَى أصحاب. فأضيفت إلى الضمير كإضافة أصحاب إليه. وأما فوك فلأنه لو لم يعوض من الواو التى هى عينه ميم عند افراده لحذفها التنوين عند قلبها ألِفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها.

وخُصَّت الميم بالبدلية لأنها من مخرج الواو. قال:

وَلَمْ تَعُفِر بِمَنْطِقِهَا فَمَا(١)

وليس هذا البدل بقياس فيلزم فى ذو. وأما قوله:

خَالَطَ من سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا(٢)

فإنما هو على حذف المضاف إليه، والتقدير فاها. وإذا أُضيف فالأجود عود الواو لانتفاء علة البدل، وهو الحذف للتنوين. وقد جاء بالميم. قال:

يُصْبِحُ عَطْشَانَ وفي البَحْرِ فَمُهْ(٣)

وهو قليل.

فإن قيل : فلو كان الميم عوضا من الواو. لامتنع الجمع بينهما، ولما لم يمتنع كما في قوله:

---

(١) القائل: لم أعثر على قائله ولا تتمة البيت. الشاهد فيه قوله: «فما» حيث أن أصلها فوه، ولما حذفت الواو عرض عنها الميم، ولا يجوز حذفها لأنها عوض.

(٢) القائل : العجاج وهو من الرجز. الشاهد في قوله: «وفا» حيث أن الأصل «فاها» ولكنه حذف المضاف إليه وأبقى المضاف، وهذا جائز. وقد استشهد به كل من المقتضب ٣٧٥/١، المخصص ١٣٦/١ ــ ١٣٨، ٩٦/١٤، ٧٨/١٥، الهمع ٤٠/١، شواهد العينى ١٥٢/١، يس ١٢٥/١، ملحقات ديوانه ٨٣.

(٣) القائل: رؤبة. ويروى : يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ
الشاهد في قوله: «فمه» حيث أتى الراجز بالميم مع الفم في حالة الإضافة وليس ذلك ضروريا. وقد استشهد به كل من : الحيوان ٢٦٥/٣، المخصص ١٣٦/١، المقرب ٤٦، الخزانة ٢٢٦/٢، شواهد العينى ١٣٩/١، التصريح ٦٤/١، ٢٩٢/٢، الهمع ٤٠/١، الدرر ١٤/١، الأشمونى ٧٣/١، ديوانه ١٥٩.

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا   عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ[1]

دل على أنه ليس بعوض منه. أجيب بأن الميم عوض هاهنا من لام الكلمة وهي مقدمة على العين، ولأنه جمع بينهما للضرورة. وقيل الميم بدل من الواو وليست بعوض، والبدل يجمع مع المبدل منه. وهذا ليس بشيء، لأن الكلام في إبدال الحرف من الحرف، كالف قام، وياء ميزان، وهو يمتنع الجمع فيه بين البدل والمبدل منه. ووزن هذه الأَسْمَاءِ فَعَل بفتح العين، لجمعها على أفعال إلا فَوك فوزنه فَعْل بفتح الفاء وسكون العين. وأماذو فلا يدل جمعه على أفعال فى قولهم أذواء اليمن على كونه فعلا. وبالتحريك لاحتمال أن يكون فَعْلا بالسكون وجمع على أفعال، لاعتلال عينه كحوض وأحواض وسوط وأسواط. بل الذي يدل عليه تثنية مؤنثة وهو ذات. كقوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾[2] والأصل ذوتيا

---

(١) القائل : الفرزدق من قصيدة له يهجو بها إبليس وابنه من الطويل.

الشاهد في قوله : «فمويهما» فإنه مثنى الفم مضافاً إلى ضمير الغائبين. وللعلماء في فم أقوال كثيرة أوجزها:

(أ) أكثر العلماء يقولون أن أصل فم: فوه بدليل قولهم: تفوه فلان بكذا. ووزن فم: فع وإذا ثنينا الفم بعد إعادة الأصل تصبح: فوهيهما. ولكن الفرزدق في تثنيته قد جمع بين العوض والمعوض. الميم والواو ولايقع في كلام العرب الجمع بين العوض والمعوض.

(ب) يرى ابن بري أنه قد جاء في الشعر (فما) مقصورة مثل عصا. وعلى هذا جاءت التثنية: فموان.

(جـ) وخرجه الفراء على وجهين آخرين: (١) أن يكون أصله (الفمان) على التثنية فحذف النون. (٢) ان تكون الواو واو المعية (والفما) منصوبة على أنه مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة وألفه للاطلاق.

(د) ابن جني يرى أن يكون منصوبا بفعل مضمر كأنه قال: وأحب الفم. ونصبه بالفتحة الظاهرة أيضا، .. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨٣/٢، ٢٠٢، المقتضب ١٥٨/٣، مجالس العلماء ٣٢٧، الخصائص ١٧٠/١، ١٤٧/٣، ٢١١، المحتسب ٢٣٨/٢، والمقرب ١٢٨/٢، الإنصاف ٣٤٥، شرح شواهد الشافية ١١٥، همع الهوامع ٥١/١، الدرر اللوامع ٢٦/١، ديوانه ٧٧١.

(٢) سورة الرحمن : آية ٤٨.

فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها. ولو كانت العين ساكنة لقيل ذَيّتا بقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق الأولى بالسكون. والتاء في ذات للتأنيث وألفها منقلبة عن واو وهي عينها، وتجري عليها الحركات الثلاث في الإعراب. وفي الجمع يدخلها الرفع والجر وتكسر في النصب. فيقال: ذوات مال. والألف والتاء للجمع وأما لاماتها فذو لامه ياء، حملا على الأغلب لكون العين واوا. وقيل واو لأن [حذف] [1] الواو أكثر ولذلك قال أبو الفتح: إن أصل ظَبَة ظَبْوَةٌ، وبَرَة بُرْوَةٌ حملا على الأكثر. وفوك لامه هاء بدليل فويه وأفواه والأربعة الباقية واو بدليل أبوان وأخوان وحموان وهنوان في التثنية. وقولهم: أُبَوْتُهُ وأَخَوْتُهُ وحَمَوْتُهَا، أي كنت أباه وأخاه وحماها. وفيها لغتان أخريان غير التي ذكر: أحداهما جعلها مقصورة مطلقا بمنزلة عصا. وقوله:

إنَّ أَبَاهَــا وأَبَــا أَبَاهَــا .... [2]

وفي المثل: مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَابَطَلٌ[3]. إلاّ فوك لامتناع ذلك فيه لكون لامه هاءً. والثانية: إعرابها بالحركات مع الإضافة كما في الإفراد كقوله:

---

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (حرف).

(٢) القائل : ينسب هذا البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي. وينسب أيضا لرؤبة. وتمام البيت:

إنَّ أَبَاهَــــــا وأَبَــــــا أَبَاهَــــــا
قَدْ بَلَغَــــا في المَجْــــدِ غَايَتَاهَــــا

الشاهد في قوله : «وأبا أباها» حيث جاءت «أباها» الأخيرة مجرورة بكسرة مقدرة على الألف مع كونها مضافة لغير ياء المتكلم، فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط إعراب المقصور من الأسماء نحو فتى وعصا وأشباههما. وهي إحدى اللغات الثلاثة التي وردت فيها.

وقد استشهد به كل من : الدرر ١٢/١، شرح التصريح ٦٥/١ شواهد العينى ١٣٣/١، ٦٣٦/٣، ابن عقيل ٤٦/١، الهمع ٣٩/١، الأشمونى ٧٠/١، الإنصاف ١١ والحجة لابن خالوية ٢١٧، شذور الذهب ٤٨، آمالي السهيلي ١١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١، الخزانة ٣٣٧/٣، ملحقات ديوان رؤبة ١٦٨.

(٣) مثل عربي، استهد به الشارح على إحدى حالات الأسماء الستة وهي أن تكون على صيغة

سِوَى أَبِكِ الادْنَى فإنَّ مُحَمَّداً   عَلَا كل شيءٍ يَآبْنَ عَمِّ مُحَمَّدِ[1]

وقول الآخر:

....   وَقَدْ بَدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ[2]

٥٦ ــ وكُلُّ ما لَمْ يَنْصَرِف تَفْتَحُهُ   جَرّاً كاسحاقِ ويَأْتِي شَرْحُه

هذا قسيم المنصرف وكان الواجب أن يذكره بعده ويمكن أن يعتذر له ان الصحيح المفرد والمعتل كل منهما [يكون][3]منصرفا وغير منصرف. فلما استوفى أقسامها ذكر حكم غير المنصرف مطلقا. وآعلم أن غير المنصرف مايدخله الرفع والنصب، ولايدخله تنوين ولاجر. ويكون في موضع الجر مفتوحا. أما امتناع التنوين، فلكونه دالاً على خفة الإسم، وعدم مشابهته للفعل من وجهين كما يتبين بعد. وأمّا الجر، فلما فيه من مشاكلة آخر المعرب المبني نحو: هؤلاء. وحمل على النصب لما بينهما من المناسبة فى كونهما إعرابا

= واحدة بالألف.. وانظر: جمهرة الأمثال للعسكرى ١٨٥، المستقصى للزمخشرى ٣٤٧/٢، مجمع الأمثال ١٦٠/١، ٢٧٤/٢، والمغنى ص ٢٨٦، الهمع ٣٩/١، الدرر ١٢/٢.

(١) القائل : غير معروف. وهو من الطويل.
الشاهد في قوله : «أبك» وهي من الأسماء الستة حيث أعربها الشارح هنا بالحركات مع إضافتها إلى الضمير، وهذه حالة من حالات الأسماء الستة. وقد استشهد به كل من الخصائص ٣٣٩/١، مجالس ثعلب ٤٦٨، اللسان (أبي).

(٢) القائل : الأقيشر الأسدى. وهو المغيرة بن عبد الله، وكان قد سكر فبدت عورته فضحكت منه امرأته فقال ثلاثة أبيات وهذا منها وهو من السريع وصدر البيت:

رُحْتِ وفـــي رِجْلَـــيْكِ ما فيهمـــا
وقَـــدْ بَدَاهَنْـــكِ مِنَ المئْـــزَرِ

الشاهد في قوله : «هنك من المئزر» حيث سكن النون من هنك في حالة الرفع تشبيها بما تحرك وسطه بالضم فخفف نحو: عضد، وظرف وما أشبههما وهذا شاذ لايقبل أبدا.
وقد استشهد به كل من : سيبويه ٢٩٧/٢، الخصائص ٧٤/١، ٩٥/٣، المحتسب ١١٠/١، العمدة ١١١/٢، آمالي ابن الشجرى ٣٧/٢، ٤٨/١، الخزانة ٢٧٩/٢، العينى ٥١٦/٤، الدرر اللوامع ٣٢/١.

(٣) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) (قوله).

للفضلات، ولأن الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة، نحو: اسحق وإبراهيم. وفي التنزيل: ﴿مَكَّنَّا لِيُوسُفَ﴾[1]و ﴿فَحَيّوا بأحْسَنَ مِنْها﴾[2]فإن أُضيف أو دخله اللام، كان في الجر مكسورا. واختلف في هذه الفتحة. فذهب سيبويه[3]: إلى أنها فتحة إعراب. وذهب الأخفش والمبرد[4] والزجاج إلى أنها

---

(١) سورة يوسف : آية ٢١.

(٢) سورة النساء : آية ٨٦.

(٣) يقول سيبويه ١/٧: «وجميع مالاينصرف إذا دخل عليه الألف واللام أو أُضيف انجر، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، وأدخل فيها المجرور كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا التنوين.

ويقول في ٢/١٣: «واعلم أن كل اسم لاينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته أو أدخلت عليه الألف واللام، وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء».

(٤) المبرد: هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدى النحوى اللغوى المعروف بالمبرد. ولد بالبصرة سنة ٢١٠هـ، طلبه الخليفة المتوكل إلى سر من رأى سنة ٢٤٦هـ، ولما قتل المتوكل سنة ٢٤٧هـ، رحل إلى بغداد حيث توفي سنة ٢٨٥هـ. كان إماما للمدرسة البصرية في عصره، وأبو العباس ثعلب إمام النحويين الكوفيين، أخذ النحو عن أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان بن المازنى، وقرأ عليهما كتاب سيبويه. وكذلك أخذ اللغة عن السجستاني. وأخذ الأدب عن التوّزى وأبي الفضل العباسى بن الفرج الرياسي، والجاحظ.

من تلاميذه: الزجاج وابن كيسان وابن السراج وغيرهم.

من تصانيفه: الكامل في الادب، المقتضب في النحو، (أنظر: ياقوت ١٩ /١١٢، الفهرست ٦٠ أخبار النحويين البصريين ٨٠ ــ ٨١، نصوص في النحو العربي السيد بكر ص ٢٦٥.

ويقول المبرد في المقتضب ٣ /٣١٣، وكل ما لاينصرف اذا أدخلت فيه ألفاً ولاما أو أضفته انخفض في موضع الخفض لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض، لشبهها بالأفعال، فلما أضيفت وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال وذهب شبهها بها، وإذا دخل فيها مالا يكون في الفعل، فرجعت إلى الأسمية الخالصة وذلك قولك: مررت بالأحمر يافتي، ومررت بأسودكم.

ويذكر ابن السراج في أصوله ٢/٨٠ : «... فجميع ما لاينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف جر في موضع الجر، وإنما فعل به ذلك لأنه دخل عليه مالا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين. ألا ترى أن الألف واللام لايدخلان على الفعل وكذلك الأفعال لاتضاف إلى شيء، وأن التنوين لايجتمع مع الألف واللام والإضافة..».

بناء. أمّا الأول فاحتج بأمرين: أحدهما انتفاء سبب البناء وهو شبه الحرف مطلقا. الثاني: أنه لما كان في حالة الرفع والنصب معربا، وجب أن يكون في حالة الجر كذلك، عملا بالإستصحاب. وأمّا الثاني فاحتاج بأن الفتح علم المفعول الذي يقتضيه الفعل بغير واسطة. والجر علم مايقتضيه بواسطة، فتدافعا. والجواب أن الفتح إنما لم يقتضيه الفعل بواسطة إذا لم يكن نائبا عن الكسرة. وأما إذا كان نائبا عنها فلا نُسَلّم أنه لايقتضيه. وقوله تفتحه. وشرحه عيب في القافية لأنْ الأول وقع فيه ثلاثة أحرف متحركة وهي التاء والحاء والهاء بين ساكنين وهما الفاء والواو بعد الهاء ويسمى المتراكب. والثاني وقع فيه حرفان متحركان وهما الحاء والهاء بين ساكنين وهما الراء والواو التي بعد الهاء ويسمي المتدارك.

(الـوقف)

٥٧ ـ وَقِفْ عَلَى المُنْصَرِفِ المَنْصُوبِ بألـف عَنْ نُونِـهِ مَقْلُوبِ

معنى الوقف السكوت على آخر الكلمة وأصله السكون، لأن النهاية تضاد البداية. ولما كانت البداية بالحركة وجب أن تكون النهاية بخلافها، ولأن المبتدىء متصف بالسرعة للنطق، فكان من لوازمه الحركة. والواقف متصف بالكلال، فلا ينتهي إلى آخر الكلمة إلاّ وهو متشوق للإستراحة. والكلمة الموقوف عليها يعرض لها من التغير ثمانية أنواع وهي: الإسكان والرَّوْمُ والإشمام والتضعيف والنقل والابدال والزيادة والحذف. وإذا تقرر هذا فنقول: الموقوف عليه لايخلو إمّا أن يكون صحيحا أو معتلا. والأول منون وغير منون. والمنون يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا. أمّا المنصوب فيبدل من نونه أي من تنوينه ألف في الأعرف ما لم يكن مؤنثا بالتاء نحو: رأيت زيدا. أمَّا الإبدال فللمحافظة على التنوين، لأن التنوين زائد لايوقف عليه. إمّا لئلا يلتبس بالنون الأصلية نحو حسن ورسن، أو النون الزائدة نحو ضيفن على رأي. وإمّا لأن التنوين من إمارات الوصل فلا يثبت في الوقف. وأمّا إختصاص الألف فلخفتها، وللفتحة قبل التنوين، ولأن التنوين يشبه حروف العلة. ومن العرب من يقف عليه بالإسكان، وعلى هذه اللغة قوله

.... وآخذ مِنْ كُلّ حَيّ عِصَمْ[1]

---

(١) القائل : الأعشى ميمون من قصيدة له يمدح فيها قيس بن معد يكرب من المتقارب مطلعها:

أتهجر غانية أم تسلم ... أم الحبل وامبها منجذم

وتمام البيت:

إلى المرء قيس اطيل السرى ... وآخذ في كل حي عصم

=

وقول المصنف: وقف على المنصرف، أراد بالمنصرف المنون بدليل قوله بألف عن نونه مقلوب.

٥٨ ــ وفي سِواهُ قِفْ بِغَيْرِ ابْدَالِ   وآحْذِف من المَنْقُوصِ ياء الاعْلَالِ
٥٩ــ وإنْ تُعَرِّفه فَاَثْبِتهُ وَقِــفْ   وَقِفْ على المَقْصُورِ حَتْماً بالألفْ

أما المرفوع والمجرور فالوقف عليهما بالإسكان في اللغة الفصحا، نحو هذا زيد، ومررت بزيد، لأنه لو أبدل من تنوين المرفوع وأو لأدَّى إلى وقوع واو قبلها ضمة في آخر الإسم، وهو مرفوض في اللغة العربية في الأسماء. ولو أبدل من تنوين المجرور ياء، لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، ويجوز فيهما الإبدال في لغة ازد السراة حملا على المنصوب، وعلامة السكون خاء فوق الحروف، للدلالة على أنه مخفف. وقوله وفي سواه قف، الضمير في سواه يعود إلى المنصوب المنون وما سواه هو المرفوع والمجرور المنونين، وقوله بغير ابدال: يريدأنه لايبدل من تنوينهما ألفٌ لا مطلق الإبدال، لأن تاء التأنيث [تبدل][1] في الوقف هاء في الأعرف مطلقا وأما غير المنون فالوقف عليه بالإسكان مطلقاً لعدم مايبدل منه، وهو التنوين نحو رَأَيْتُ الرجُلَ، وأكرمت أحمد، وكذلك المرفوع والمجرور. وقوله: واحذف من المنقوص ياء الإعلال إلى آخره يشير إلى بيان القسم الثاني وهو المعتل، وهو إما منقوص أو مقصور لما مَرّ. أمّا المنقوص فإن كان منونا فلا يخلو إمّا أنْ يكون منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا. فإن كان منصوبا أُبْدِل من تنوينة ألف كالصحيح، نحو رأيت قاضيا، وإنْ كان مرفوعا أو مجروراً ففيه وجهان: أحدهما وهو اختيار سيبويه[2]. إبقاء الياء على حذفها، وحذف

= الشاهد في قوله : «عصم» حيث وقف الشاعر على «عصم» المنصوب المنون بالسكون والاصل أن يقول «عصيما». وهذة لغة قوم من أقوام العرب. وقد قال بعض النحاة أنها قبيلة طى. وقد استشهد به كل من : شرح شواهد الشافية ١٩١، الخزانة ٢٦٤/٢، الخصائص ٩٧/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٧٠/٩.

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (تبدأ).

(٢) انظر سيبويه ١٦١/٢ ــ ١٦٢.

التنوين واسكان ماقبلها نحو: جاءني قاضْ وجوارْ، ومررت بقاضْ وجوارْ. وفي التنزيل ﴿لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[1] و﴿مَا لَهُم مِنَ اللهِ مِنْ وَاقٍ﴾[2] على قراءة من حذف التنوين، ووقف على ماقبل الياء. وثانيهما: وهو اختيار يونس[3] إثباتُ الياءِ، وبه قرأ ابْنُ كثيرٍ[4]. أمّا الأول فقاسه على الصحيح، أو لأنه أجرى الوقف مجرى الوصل، ولأن حذف التنوين عارض، فأبقى حكمه بعدم رد الياء، وأمّا الثاني فلا نتفاء الموجب للحذف، وهو التنوين. وقيل: إنّ المنقوص إنْ كان ثلاثيا كعم وشج، فالمختار إعادة الياء، لئلا ينقص عن أقل الأُصول. وإن زاد عليه فالمختار إبقاء الحذف. لطوله وإن كان غير منون فإن كان منصوبا فالوقف عليه بالياء ساكنة لاغير، نحو رأيت القاضي، لأن الياء لما تحركت أشبهت الحرف الصحيح، وإنْ حُذِف التنوين لعدم الصرف نحو رأيت جواري، فالاجودُ الإثبات وإنْ كان مرفوعا أو مجرورا ففي الوقف عليه مذهبان:

أحدهما: إثبات الياء وهو الأجود نحو: جاءني القاضي وجواري، وفي التنزيل: ﴿الْكَبِيرُ المتعالى﴾[5] على قراءة من أثبت الياء لأن التنوين الموجب للحذف معدوم مطلقا. والثاني: حذف الياء وهو قراءة الأكثر للفرق بين الوصل والوقف.

---

(١) سورة الرعد : آية ٧.

(٢) سورة الرعد : آية ٣٤.

(٣) هو يونس بن حبيب الضبى بالولاء، البصرى . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وسمع من العرب، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء. توفي سنة ١٨٣هـ.
انظر : أخبار النحويين البصريين ٣٣، مراتب النحويين ٢١، نزهة الألباء ص ٣١ بغية الوعاة ٣٦٥/٢، معجم الأدباء ٣٣/٧، الوفيات ٢٤٤/٧.

(٤) ابن كثير : هو عبد الله أبو معبد العطار الدارى الفارسي الأصل، إمام أهل مكة في القراءة. روى عن عبد الله بن الزبير وأبي أيوب الأنصارى، وأنس بن مالك، وروى عنه جماعة منهم: أبو عمرو بن العلاء والخليل. انظر وفيات الأعيان ٤١/٣.

(٥) سورة الرعد : آية ٩.

وإذا نودي المنقوص نحو ياقاض، فالمختار عند سيبويه[1] والخليل[2] إثبات الياء في الوقف، لعدم الموجب للحذف، واختيار يونس الحذف لمناسبة النداء الحذف لأنه موضع تغيير. وأما نحو يامُرِى إسم الفاعل من أرى، فالوقف عليه بالياء اتفاقا لأن عينه وهي الهمزة محذوفة، فلو حذفت لامه لأدى إلى إعلالين. فإن قيل فحذف اللام لازم في الوصل نحو: هذا مرٍّ يافتى ومررت بمرٍ يافتى، فهلا حُمِلَ الوقف عليه؟ أجيب بأنّ الحذف في الوصل إنما كان لالتقاء الساكنين، فهو إعلال ضروري بخلاف حذف الوقف فإنه للتخفيف لا للضرورة. وأما المقصور فإن كان منونا فالوقف عليه بحذف التنوين، ورد الألف مطلقا. لأنها تعود لعدم التنوين، واختلف فيها فقال سيبويه[2]، الألف في الرفع والجر حرف الإعراب بمنزلة الدال من زيد، ولأنها هي التي حذفت لالتقاء الساكنين، وفي النصب نحو كسرت عصا هي المبدلة من التنوين إجراء للمعتل مجرى الصحيح مطلقا. وإنما رَدَّ الألف في الوقف على المرفوع والمجرور، ولم ترد الياء في المنقوص لخفة الألف، وثقل الياء. ولايلزم من رد الأخَفّ رد الأثقل. وقال أبو عثمان المازني الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من التنوين، لأن الموجب للبدل في النصب،فتح ما قبل التنوين في الصحيح، وهو متحقق في المقصور مطلقا وقال الكسائي[3]

---

(١) يقول سيبويه : وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : اختار ياقاضي لأنه ليس بمنون، كما اختار هذا القاضي. وقال سيبويه : «في مُرٍ إذا وقعا : هذا مرى». وأما يونس فقال : ياقاض. وقول يونس أقوى لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أَجْدَرْ. لأن النداء موضع حذف، يحذفون النون ويقولون: ياحار وياصاح.
انظر سيبويه ٢/٢٨٩.

(٢) سيبويه ٢/٢٩٠ ـــ ٢٩٣.

(٣) الكسائي : هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي من ولد بهمن ابن فيروز. إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين. سمى الكسائي لأنه أحرم في كساء. ومن سماته: أنه يسمع الشاذ الذي لايجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا. =

والمبرد وأبو عمرو[1] والسيرافي[2]: الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف التي هي حرف الإعراب بدليل إمالتها في موضع النصب في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾[3] ولو كانت بدلا من التنوين لامتنع إمالتها، ولأنها تقع رَوِيًّا كما في الرفع والجر. وإنْ لم يكنِ منونا نحو العصا وحبلى فالوقف على التي هي حرف الإعراب مطلقا. وآعلم أنَّ من العرب من لايقف على ألف التأنيث، فمنهم من يقلبها ياء في الوقف مطلقا، فيقول هذه حبلى، ورأيت حبلى، ومنهم من يقلبها واو مطلقا نحو هذه حُبلُو طلبا لبيان الألف. وقوم من طي يسوون بين الوقف والوصل. فنقول حُبْلي زيد وحُبْلو زيدٍ. وحكى الخليل[4]: إن من العرب من يبدل من الألف في الوقف همزة مطلقا، كانت للتأنيث أو لم تكن نحو هذه حبلاء، وهو يضربها وإذا سكن ماقبل الواو والياء نحو دَلْو وظَبْي فحكمه في الوقف حكم الصحيح إلا في نقل الحركة إلى ماقبله كما يبين بعد.

٦٠ ــ والرَّوْمُ والإشْمَامُ والتَّضعْيفُ والنَّقْلُ حالاتٌ بها الوُقُوفُ

الروم: عبارة عن اختلاس الحركة بصوت خفي، ويدركة الأعمى والبصير، لأن طريق ادراكه السمع، ويختص بالمرفوع والمجرور. لأن الفتحة لخفتها تسبق في

= ويقيس عليه الهجاء فأفسد بذلك النحو. من مصنفاته: معاني القرآن، مختصر في النحو، القراءات، النوادر، العدد، الهجاء. مات بالرى سنة ١٨٩هـ (الوفيات ٣/٢٩٥، انباة الرواة ٢/٢٥٦، البغية ٢/١٦٢).

(١) أبو عمرو : هو عيسى بن العلاء أبو عمرو مولى خالد بن الوليد، إمام في النحو والعربية والقراءة. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق، وروى عن الحسن البصرى والعجاج ابن رؤبة وجماعة، وعنه أخذ الأصمعي وغيره. صنف في النحو: الأكمال والجامع. مات سنة ٤٩ وقيل سنة ١٠٥ (بغية الوعاة ٢/٢٣٧).

(٢) سيبويه ٢/٥٧.

(٣) سورة طه : آية ١٠.

(٤) سيبويه ٢/٥٧.

الخروج، فإذا خرج بعضها خرج سائرها، وأجازه سيبويه[1] مطلقا، وعلامته خط بين يدي الحرف. وأما الإشمام: فعبارة عن ضم الشفتين بعد الإسكان من غير صوت، حرصا على بيان الحركة، ولهذا لايدركه الأعمى لأنه عمل بالعضو من غير تصويت. اتفقوا على جوازه في المرفوع والمضموم، وعلى امتناعه في المنصوب والمفتوح، واختلفوا في المجرور والمكسور: فمنعه البصريون لتعذره لأن الكسرة لاتظهر للرائي، لأنها من وسط اللسان بخلاف الضمة فلو قصد إظهارها لأدى إلى تشويه الخلقة، وأجازه الكوفيون قياسا على المرفوع، وعلامته نقطة أمام الحرف. وإنما لم تجعل فوقه لئلا يلتبس بنقط الحرف، وخص بالنقطة لأنه لما كان أقل من الروم كان المبتدأ له، فكان بالنقطة التي هي مبدأ الخط طلبا للمناسبة. وأما التضعيف: فهو أن تزيد على الحرف الموقوف عليه مثله، وتدغمه في الزائد، وعلامته في الخط شين فوق الحرف، ليدل على التشديد. ولجوازه ثلاثة شروط: أحدها: أن يكون ماقبل الآخر متحركا لئلا يجتمع ساكنان. وثانيهما: [أن لا] [2] يكون الموقوف عليه همزة، لثقل تضعيف الهمزة. ولذلك لم يأت ماعينه ولامه همزة. وثالثها: أنْ لايكون منصوبا منونا، لأنَّ التنوين يبدل ألفا، والألف يمتنع تضعيفها وذلك نحو فَرَّجَّ وجَعْفَرَّ قال:

كَانَ مَجْراهَا عَلَى الكَلْكَلِّ[3]

وقال الاخر:

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ[4]

---

(١) سيبويه ٢/٥٧.

(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (أن).

(٣) القائل : منظور بن مرثد من مشطور الرجز.

الشاهد في قوله : «الكلكلِّ» حيث أتى الشاعر باللام مشددة في الوصل للضرورة. والأصل أن يكون تشديده عند الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل. وقد استشهد به كل من : سيبويه ٢/٢٨٢، نوادر أبي زيد ٥٣، مجالس ثعلب ٦٠٣، الخصائص ٢/٣٥٩، المحتسب ١/١٠٢، ١٣٧، ٢٧٦، ابن يعيش في شرح المفصل ٩/٦٨، الخزانة ٢/٢٨٣، شواهد الشافية ٢٤٦.

(٤) القائل : منظور بن مرثد من مشطور الرجز. وقبله: =

وأجازه سيبويه[1] في المنصوب غير المنون محتجا بقوله:

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأ ضْخَمَّا[2]

وقول الآخر:

.... **مِثْلَ الحَرِيقِ وافَقَ القَصَبَّا**[3]

وأما النقل فهو أن تنقل الحركة إلى ماقبل الحرف الموقوف عليه كراهة اجتماع الساكنين، وهو إن لم يكن الموقوف عليه همزة فله أربعة شروط: أحدها:

= أن تبخلــــي ياهنــــد أو تعتلــــي
أو تصبحــــي في الطــاعــــن المولــــي

الشاهد في قوله: «عيهل» حيث أتى الشاعر باللام مشددة للضرورة. والأصل أن يكون تشديده عند الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل. وقد استشهد به كل من : سيبويه ٢/٢٨٢، نوادر أبي زيد ٥٣، مجالس ثعلب ٦٠٣، الخصائص ٢/٣٥٩، المحتسب ١/١٠٢، ١٣٧،٢٧٦، ابن يعيش في شرح المفصل ٩/٦٨، الخزانة ٢/٢٨٣، شواهد الشافية ٢٤٦.

(١) انظر سيبويه ٢/٢٨٣.

(٢) القائل: رؤبة وهو من الرجز. الشاهد في قوله: «الأضخما» حيث أراد أن يقول الأضخم، مشدد في الوصل ضرورة تشبيها بما يشدد في الموقف. ولو قال: الأضخم توقف على الميم لم تكن فيه ضرورة، ولكنه لما وصل النافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف لأن الوقف على الألف لا عليها. وقد استشهد به كل من سيبويه ١/١١، ٢/٨٣، المحتسب ــ١/١٠١، المخصص ٢/٧٨، ملحقات ديوانه ١٨٣.

(٣) القائل : رؤبة بن العجاج. وقيل أنه نسب إلى ربيعة بن ضبع. وهو من مشطور الرجز وتمام البيت:

لقــــد رأيت أن أري جــدبــــا
مثــــل الحــريــــق وافــــق القصبــــا

الشاهد في قوله : «القصبا» فأصلها القصب شدد الياء ووقف عليها بالتضعيف مع إن الحقيقية أنه قد وقف باجتلاب ألف الوصل، فلم تكن الباء حال الوقف واقعة في الآخر حتى يعاملها هذه المعاملة، وهذا نموذج من معاملة الوصل معاملة الوقف.

وقد استشهد به كل من : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٤، ٩/٦٨، شواهد الشافية ١٣٠، شواهد العينى ٤/٥٤٩، شرح التصريح ٢/٣٤٦، أوضح المسالك رقم ٥٥٩، المحتسب ١/٧٥.

أن يكون المنقول إليه ساكنا ليتأتي النقل إليه. وثانيها: أنْ لايكون الساكن حرف علة لثقل الضمة أو الكسرة عليه. وثالثها : ألاّ يخرج بالنقل عن أبنية الأسماء، فيجوز هذا بَكُر لأنّه بمنزلة عَضُد، ومررت بِبَكِر، لأنه بمنزلة فَخِذ. ويمتنع نحو هذا حِمُل، ومررت بقفُلْ، لأن الأول بناء معدوم في الأسماء مطلقا، والثاني شاذ فيها. ورابعها أن يكون مرفوعا أو مجرورا، لأن المنصوب إنْ كان منونا أُبدل من تنوينه ألف، وإنْ كان باللام فامتناعه لمعاقبته التنوين. فالمرفوع في قوله:

أَنَا آبْنُ ماوِيَّةَ إِذَا جَدَّ النَّقُرْ ....[1]

والمجرور في قوله:

عَلَّمَنَا إِخْوانُنا بَنُو عِجِلْ شُرْبَ النَّبِيذِ وَآصْطِفَاقاً بالرِّجِلْ[2]

---

(١) القائل : اختلف في نسبة هذا البيت لقائله: نسبة الصاغاني إلى مذكى بن عبد الله المنقرى (اللسان نقر)، وجزم الجوهرى أنه لعبد الله بن ماوية الطائى، ونسبة سيبويه لبعض السعديين من غير تعيين. وتمام البيت:

أنــــا ابـــن ماويـــــة إذا جد النقــــــر
وَجَــــــاءَتِ الخَيْـــــــلُ أَثَابِــــــي زُمَـــــرْ

الشاهد في قوله : «النقُر» فإن أصلها النقر بتسكين القاف، ولكنه عندما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها فأصبحت: النقر. وقد استشهد به كل من : سيبويه ٢٨٤/٢، جمل الزجاجي ٣٠٠، الإنصاف ٧٣٢، المغنى ٤٣٤، العينى ٥٥٩/٤، أوضح المسالك رقم ٥٥٥، التصريح ٣٤١/٢، الهمع ١٠٧/٢، الدرر ١٤١/٢، اللسان (نقر).

(٢) القائل غير معروف. وتمام البيت:

علمنــــا أخوانـنـــــا بنــــــو عجــــــل
شرب النبيـــــــذ واصطفاقــــــا بالرجــــــل

الشاهد في قوله: «عجل، بالرجل»فإن أصل الكلمة الأولى : «عِجْل» بكسر الاول وتسكين الثاني وكذلك الكلمة الثانية: الرِجْل بكسر فسكون وهذه حركات البناء أما كسر اخر الكلمة (اللام) فهي حركة إعراب، إلا أن الراجز حين أراد الوقف نقل حركة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها وكذلك في الكلمة الثانية. ويقول ابن منظور إنما حرك الجيم فيهما. للضرورة، لأنه يجوز تحريك الساكن في القافية بحركة ما قبلها فقد استشهد به: كل من : أبو زيد في نوادره ٣٠، اللسان (عجل)، الإنصاف رقم ٤٥٣ ص ٧٣٤.

وقد نقلوا الضمة في الفعل قال:

فَقَرِّبَنْ هَذَا وذا أَزْحِلُهْ[1]

وقال الآخر:

عَجِبْتُ والدَّهرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لم أَضْرِبُهْ[2]

وإن كان الموقوف عليه همزة، فشرطة إنْ كان منصوبا أنْ لايكون منونا لما مر، وأنْ يكون ماقبلها ساكنا. وفيه مذهبان: أحدهما: نقل حركتها إلى ما قبلها، والوقف عليها ساكنة فيقال: هذا الخبُوءْ والبُطُوءْ والردُوءْ. ورأيت الخِبَأْ البَطَأْ والرِدَأْ، ومررت بالخِبِئْ والبَطِئْ. والرَدِئْ. ومن العرب من يكره الخروج إلى مانظير له، فيتبع الضمة مثلها، فيقول من البُطُؤْ بضمتين، وكذلك الكسرة نحو هذا الرِدِئْ بكسرتين. وثانيهما: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وإبدال الهمزة حرف مد ولين من جنس الحركة المنقولة. فيقال: هذا الخَبُوا ورأيت الخَبَا ومررت بالخِبِي، وكذلك البطُوُ والردُوُ ونحوهما. ومنهم من يتبع هربا من الخروج مالا نظير له كما مر. وفي الوقف على ماآخره همزة وقبلها ساكن لغة ثالثة غير النقل، وهو حذف الهمزة، والوقف على الساكن قبلها مطلقا، وفي المتحرك ماقبلها وجهان: أحدهما: إبدالها ألفا مطلقا نحو: هذا الكَلَا، ومررت بالكَلَا والآخر إبدالها حرف لين من جنس حركتها مع بقاء فتح ماقبلها.

---

(١) القائل: أبو النجم : الشاهد في قوله : «أزحله» حيث نقلت حركة الهاء إلى الحرف الذي سبقه وذلك لظهور الوقف عليها، ولأن العرب لاتقف على متحرك بل على الساكن. وقد استشهد به كل من : سيبويه ٢/٢٨٧، المفصل ١٨٨، الأصول لابن السراج ٢/٣٢٥.

(٢) القائل : زياد الأعجم. الشاهد في قوله : «لم أَضْرِبُهْ» إذا الأصل أن يقول لم أَضْرِبْهُ ولكنه عندما وقف جاز نقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبله فقال: لم أَضْرِبُهْ وهذا جائز في اللغة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٢٨٧، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٠، الدرر ٢/٢٣٤، اللسان ١٦/٢٨، السيرافي ١/٢٤٢ شرح شواهد الشافية ٢٦١ التكملة ٤٢، الكامل ١/٣٣٦، المحتسب ١/١٩٦، المفصل ١٨٨، الهمع ٢/٢٠٨، الأشموني ٤/٢١٠.

(باب المثنى)

٦١ ــ ألقولُ في التَّثْنِيَةِ اللَّفْظِيَّة الواوُ للعَطْفِ بها مَنْوِيَّةْ
٦٢ ــ لأنَّها آسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدِ فإن تُثَنِّ خَالِداً مع خَالِد
٦٣ ــ في الرفع قلت خَالِدَانِ بالألِفْ والنُّونُ كالتنوينِ فَآحْذِفْ إنْ تُضِفْ
٦٤ ــ والنصب كالجَرِّ بياءٍ سَاكِنَة وقَبْلَهَا الفَتْحَةُ فِيْهَا بَائِنَةْ

التثنية: مأخوذة من ثنيت الشيء إذا عطفته وأصلها العطف بدليل مراجعة الأصل في الضرورة. قال:

لَوْعُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كَانَ أَكْرَمهُمْ بَيْتاً وأَبْعَدُهُمْ عَنْ مَنْزِلِ الذَّأْمِ[1]

وهي في الصناعة: عبارة عن ضم مفرد إلى مثله، ومن جهة المعنى بإلحاق آخره ألفاً أو ياءً مفتوحا ماقبلها. ولها ثلاثة أقسام: تثنية في اللفظ والمعنى ك: (رجلان) وهي الأكثر، وفي اللفظ دون المعنى كَلَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ. وفي التنزيل ﴿ثم آرْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[2] والمراد به الواحدة. وكقولهم هو يُوامِرُ نفسه.

(١) القائل : عصام بن عبيد الزماني من البسيط وقد قال ذلك كل من : أبو تمام والأعلم الشنتمرى وصاحب الحماسة البصرية في حماساتهم أما الحاحظ فيقول أنه لهمام الرقاشي ويروى في الخزانة برواية أخرى:

لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم
ميتا وأبعدهم عن منزل الذأم

انظر البيان والتبيين٢/٣١٦، ٣/٣٠٤، ٤/٨٥. المعنى: إذا أحصيت أنساب الموتى وجدتني أكرمهم نسبا وأبعدهم من الذم. الشاهد في قوله : «لوعد قبر وقبر» حيث عطف الشاعر قبرا على قبر ليس للضرورة بل لإظهار العدد وأن المقصود التكثير، إذا المراد: لو عددت القبور قبرا قبرا، ولم يرد قبرين فقط وإنما أراد الجنس متتابعا واحدا بعد واحد. وقد استشهد به المقرب ٢/٤١.

(٢) سورة الملك : آية ٤.

وقوله:

وأشواط بين المروتين إلى الصَّفَى[1]

وفي المعنى دون اللفظ كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2] ولايكون هذا إلاّ فيما كان في البدن منه شيء واحد، كالقلب والرأس والظهر فرقا بينه وبين مافيه منه شيئان كالعينين واليدين.

وقوله: في التثنية اللفظية احتراز عن المعنوية، وكِلَا وكِلْتَا على الأظهر، لأن المعنوية لاتدخل تحت الحكم المذكور، لأن إعرابها بالحركات ظاهر. وقوله: الواو للعطف بها منوية: أي مقصودة لأن المنوي هو المقصود. فإذا قيل: قام الزيدان فأصله قام زيد و زيد كما تقدم. والياء في بها للسَّبَبِيَّةِ كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الذّيْنَ هادُوا﴾[3] لا للظرفية. وذهب الزجاج[4] إلى أنَّها مبنية لتضمنها معنى حرف العطف، وهو باطل. لأنَّ المتضمن للحرف لايجوز ظهور الحرف معه كأَيْنَ وَكَيْف. وآعْلَمْ أنَّهُ لابد في التثنية من اتحاد اللفظين بالإتفاق، لأن أحَدَهُمَا يحذف، ويقام الآخر مقامه اختصارا. فلو آختلفا لما دَلّ أحدُهُما على الأخر. فإن أُتِيَ بحرف العطف أو كُرِّرَ، خرج عن حد التثنية. وأما نحو: القمرين والعمرين في قوله:

---

(١) لم أعثر على قائله أو تمام البيت. والشاهد في قوله: المروتين حيث أراد المروة التي هي ركن السعى بين الصفا والمروة.

(٢) سورة التحريم : آية ٤.

(٣) سورة النساء : آية ١٦٠.

(٤) الزَّجّاج : هو إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق الزجاج. كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو : لزم المبرد، وله قصة في ذلك. من تصانيفه الكثيرة: معاني القرآن، الإشتقاق، خَلْقُ الإنسان، فعلت وأفعلت، مختصر في النحو، شرح أبيات سيبويه، القوافي، العروض، النوادر... توفي سنة ٣١١هـ بعد أن أمضى سبعين سنة. (أنظر الوفيات ٤٩/١، بغية الوعاة ٤١١/١، انباة الرواة ١٥٩/١).

.... لَنَا قَمَرَاهَا والنُّجُومُ طَوَالِعُ[1]

وقولهم: سُنَّةُ العُمَرَيْنِ[2]؛ فإنه تغليب لأحد اللفظين على الآخر. القَمَرَ لتذكيره، وعُمَرَ لإفراده. وقيل انّه علم باللام على مختلفين كابانين وعمايتين. واختلف في إتحاد الحقيقتين: فمنهم من لم يشترطه، بل جَوّز تثنية مختلفي الحقيقة مطلقا، إما مع تضاد كالجونين للأسود والأبيض، وإما من غير تَضَادٍّ كالعينين للينبوع والباصرة قياسا على تثنية الأعلام، لأنهَّ لم يُطْلَق لَفْظُ المُشْتَرَكِ على مدلولاته باعتبار معنى جامع لها، مقول عليها بالتواطؤ: كأسماء الأجناس، جرى مجرى العلم في ذلك، لأن العَلَمَ لم يُسَم به باعتبار معنى جامع. ولما كان العلم تثنية جائزة بالإتفاق، كان المشترك كذلك. ومنهم من يشترط اتحادهما، وإلاّ لالتبس المختلفان في الجنسية بالمتفقين فيها. فإنّه إذا قيل القرآن والعينان، كان محتملا للمختلفين والمتفقين. وأما تثنية الأعلام، فإنما جاز لأن المفهوم منها إذا حصل في العقل مجردا عن المشخصات، صار حكمها حكم أسماء الأجناس، كرجل بالنسبة إلى مسماه. وهذا المعنى هو الذي سوغ دخول اللام والإضافة عليها فيقال: الزيدون وزيدوكم، فصحة تثنية الأعلام لصحة تقديرها أجناسا، وامتناع تثنية الأسماء المشتركة لامتناع ذلك فيها. فعلى الرأي الأخير يعرف المثنى بأنه ما الحق آخره ألفا أوياء مفتوحا ماقبلها،

---

(١) القائل الفرزدق . من الطويل . وتمام البيت:

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ ... لَنَا قَمَرَاهَا والنُّجُومُ الطَّوَالِعُ

الشاهد في قوله: «قمراها» حيث استشهد به الشارح على أن «قمراها» ليس مثنى حقيقة لأنه يريد به الشمس والقمر، وقد غلب اسم المذكر (القمر) عليها وذلك لأجل الخفة، ولذا فلايطلق على هذا اللفظ (قمراها) مثنى حقيقة حسب التعريف الذي وضعه الشارح. وقد استشهد به كل من : المقتضب ٣٢٦/٤، الكامل ٨٤/١، ١٣٠/٢، ديوان الفرزدق ٥١٦/١ ـــ ٥٢٢ السيوطى ٣، ابن الشجرى في أماليه ١٤/١، الحيوان ٢٥٠/٣، معانى القرآن ٣٣/٣، اعراب القرآن ٧٨٨.

(٢) قول يستعمله الناس للتغليب على سنة عمر وأبي بكر رضي الله عنهما.

ونونا مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه. فبمثله خرج نحو: زيدا وعمراً ومن جنسه الأسماء المشتركة. وعلى الأول لايحتاج إلى القيد الأخير. واثنان لفظ مرتجل للتثنية ليس له مفرد من لفظه. قوله: في الرفع قلت خالدان بالألف.
اعلم: أن المثنى إنما أعرب بالحروف، إما لزيادته على المفرد المعرب بالحركات أو لأنه لما كان فرعا على الواحد، والإعراب بالحرف فرع أُعْطِي الفرعُ الفرعَ. فالحاق الزيادتين آخر المثنى، لأنهما علم الإعراب والتثنية. وإنما جعلت الألف علماً للرفع لكونها ضمير المثنى المرفوع المحل نحو: الزيدان ضربا، والياء علماً للجر لأنهما من جنس الكسرة التي هي علم الجر في الواحد. ثم حمل النصب على الجر ولأن الأصل فيما إعرب بالحروف من الأسماء أن يجري على قياس الأسماء الستة محادا بالحروف التي هي الفرع في الإعراب بالحركات التي هي الأصل فيه لأن الحركة أخف، والغرض يحصل منها فلا يعدل إلى الأثقل إلاّ لضرورة. فالأصل في المثنى والمجموع على حدة أن يكون في الرفع بالواو إلا أنه عدل في المثنى إلى الألف لخفتها وثقل الواو، لأن التثنية أَعَمّ من الجمع وأكثر وجودا لشمولها ما يعقل وما لايعقل منكرا كان كل منهما أو معرفا نحو الرجلين والزيدين والفرسين والجدارين واختصاص لجمع بالمذكر العاقل وجرت الياء على ماهو الأصل. وعدل عن الألف في النصب لسبق الرفع إليها وأصالته ولأنها لو جعلت علامته لالتبس المثنى بالمجموع، لأن ماقبل الألف لما لم يكن إلاّ مفتوحا لم يبق الفرق بينهما إلاّ بفتح النون في الجمع وكسرها في التثنية. إلاّ أَنّ هذا الفرق لايكون دائما لأن النون يعرض لها فيهما الحذف في الإضافة والسكون في الوقف. فيؤدي إلى ماذكر من اللبس وحمل النصب على الجر، لقوة الجر بالاختصاص، [ولأنهما][1] يشتركان في المعنى في كثير من الأفعال نحو: قلت لزيد، وخاطبت زيدا وفي اللفظ تحوله. وأنه ولك، وأنك. دائما كان ماقبل الياء مفتوحا للفرق بين التثنية والجمع، ولم يُعْكَس لعموم التثنية. فإن قيل: ما قبل ياء الجمع في المقصور يكون مفتوحا فلا فرق. أُجيب

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (وإنما).

بأنا لانُسَلِّم عدم حصول الفرق مطلقا بل لما حُصل الفرق بينهما في الرفع من وجه دَلّ على الآخر، فلا لبس. أو نقول لو كُسِرَ ماقبل الياء مع كسر النون لأدى إلى الثقل، ولو ضم لانقلبت الواو ياء فتعين الفتح. وقوله: والنون كالتنوين أي النون في المثنى كالتنوين في المفرد. وقوله: فاحذف إن تضف يريد أن النون تحذف في الإضافة كما يحذف التنوين. وفيه دليل على أنه كالتنوين. وقد تسقط بغير الإضافة كقولهم الضاربا زيدا. وآعلم أنّ النون في التثنية والجمع عوض من حركة المفرد، وتنوينه عند سيبويه[1] لأن محلهما لما صار مشغولا بالحركة التي يطلبها علامة التثنية والجمع، امتنع الحاقهما بهما. وإنّما حركت هربا من التقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين نون الجمع. وأما فتحها في قوله:

أَعْشَقُ مِنْهَا الجِيْدَ وآلْعَيْنَانَا ... وَمنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا[2]

فشاذ لأنه ضرورة. وفيه إثبات الألف في النصب على لغة مِن جعل الإعراب في التثنية بالألف مطلقا، والأشكال عليه من وجهين: أحدهما: أنّ الحروف تدل

---

(١) انظر سيبويه ٢/٩٢.

(٢) القائل : نسب كثير من النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج. وقد انشده أبو زيد في نوادره عن المفضل الضبي ونسبه لرجل من بني ضبة. ويروى برواية أخرى:

أَعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ والعَيْنَانَا ... وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

الشاهد في قوله : «والعينانا» وفي هذه الكلمة شاهدان للنحويين: الأول: مجئ المثنى بالألف في حالة النصب. والمعروف أن المثنى في الألف رفعا وفي الياء نصبا. وقد وردت هنا على لغة جماعة من العرب منهم كنانة وبنو الحارث ابن كعب وبنو العنبر وبنو لهجيم.

الثاني : فتح نون المثنى بعد الألف. ومن النحاة من قال: أن فتح النون في المثنى قاصر على الذين يلزمون المثنى الألف في أحوالها كلها وهذا ليس صحيحا وجمهور النحاة يروون هذا البيت: ومنخرين أشبها ظبيانا. بالياء على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كلغة جمهرة العرب. وقد استشهد به كل من : نوادر أبي زيد ١٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٣ ٦٧/٤، الخزانة ٣٣٦/٣، شواهد العينى ١٨٤/١، شرح التصريح ٧٨/١، همع الهوامع ٤٩/١، الدرر اللوامع ٢١/١، شرح الاشمونى ٩٠/١، أوضح المسالك رقم ١٦، ملحقات ديوانه ١٨٧.

على الإعراب، فقد قامت مقام الحركة. والثاني أنَّها لو كانت عوضا من الحركة والتنوين للزم أمران مُحَالَانِ.

أحدهما: امتناع اجتماعهما مع اللام كما يمتنع مع التنوين. وثانيهما: أنْ لايحذف كما لاتحذف الحركة. والجواب عن الأول: أن النون بدل عن مطلق الحركة، والحرف يدل على الحركة المختصة به. وعن الثاني: أنَّ النون لما كان عوضا عن الحركة والتنوين معا، كان له اعتباران. فباعتبار كونه عوضا عن الحركة يثبت مع اللام، وباعتبار كونه عوضا من التنوين يحذف مع الاضافة. فإن قيل: فالنون تلحق بما لاتنوين فيه وهو مالاينصرف ولاحركة وهو المقصور. أُجيب عن الأول: بأن التثنية تبعده عن شبه الفعل، فيعود الى مايستحقه. وعن الثاني: أنَّ الحرف في المقصور يعود إلى أصله. وأما إلحاقه بالمبهمات نحو: اللذان وهذان فلأنها ليست تثنية حقيقة بل هي صيغ مرتجلة لها على الأصح، ولأن النون في «اللذان» عوض من الياء التي في الواحد. وفي «هذان» عن الألف في هذا. وقيل في النون تفصيل فتارة يكون بدلاً من الحركة والتنوين كما هو رأي سيبويه نحو زيد وزيدان وتارة عن الحركة لاغير نحو الرجل والرجلان، وأحمد وأحمدان. ويازيدان، وتارة عن التنوين نحو: غلاما زيد، لأنه يحذف كحذف التنوين. وآعلم: أنه قد اختلف في علامة التثنية نحو: الخالدان والخالدين فمذهب سيبويه[1]. وهو اختيار أكثر المتأخرين أن الألف والياء حرفا الإعراب وعلامة الإعراب لأنها لما زيدت لمعنى، صارت حرفا للإعراب قياسا على تاء التأنيث، وياء النسب. ولأنه لو سمي ب: زيدان ورخم، لوجب حذف الألف والنون. ولايحذف للترخيم إلاّ حرف الإعراب. والنون ليست حرف إعراب لحذفها في الإضافة فتعين أن يكون ماقبلها. فإن قيل: لو كانا حرفي إعراب لما وقعا بعد تاء التأنيث كما في ضاربتان، ولامتنع قلب الألف، كما لاتنقلب ألف

(١) انظر سيبويه ٩٢/٢، ٤/١. ويقول في ذلك : «وآعْلَم أنَّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى: منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب. ثم يقول: وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون...».

فتى. فالجواب: آما عن الأول فلأنها لما جرت في الدلالة مجرى الحركة من وجه، أُستجيز فيها ذلك. وأما عن الثاني فلأن ألف المثنى لو لم تقلب، وتابعه لايكون إلاّ مثله مثنى، لالتبس الفاعل بالمفعول، بخلاف ألف فتى. فإنَّ تغير تابعه يغني عن تغير ألفه. ولايقال فاختلاف العامل في المثنى كاف في عدم اللبس لما تبين في باب الإعراب من أنّ الإسم يدل بالصيغة الواحدة على معان مختلفة. وذهب الفراء[1] إلى أن الحروف في التثنية والجمع على حدها هي الإعرابُ. وذهب الأخفش[2] والمبرد[2] والمازني إلى أنّها دلائل إعراب، وذهب الجرمي إلى أنها حروف إعراب، وانقلابها هو الإعراب. وآعلم: أنه إذا سمي بالمثنى ففيه وجهان: أحدهما حكاية لفظه مطلقا مع كسر النون وحينئذ تمتنع التسمية به مرة أُخرى. والثاني جعل النون معتقب الإعراب، وإعرابه إعراب مالا ينصرف للتعريف، والألف والنون الزائدتين، وحينئذ إن لم تُزَد حروفه على الخمسة كرجلان وزيدان، جاز التسمية به مرة ثانية، وإن زاد على ذلك كمستخرجان، امتنع التسمية به مرة ثانية، لأنه يؤدي إلى خروج ما عليه الأسماء.

٦٥ ــ وَكُلُّ مَقْصُور ثُلَاثِيّ البنَا فيهـا بِرَدٍّ أَصْلِـهِ تَعَيَّنَـا
٦٦ ــ فقـل بِوَاوٍ عَصَوَانِ كالقَنَا وقُـلْ بيـاءٍ رَحَيَـانِ كالفَتَى

قد تبين أن المعتل إما مقصور أو منقوص. فإذا ثني المقصور لايخلو إمّا أن يكون ثلاثيا أو زائدا عليه. فالثلاثي: إنْ كان معلوم الأصل رُدّ إليه في التثنية

---

(١) يقول الأرتشاف ص ٦٥: «... وذهب الكوفيون وقطرب والزجاج وطائفة من المتأخرين إلى أن هذه الحروف هي الأعراب نفسها...» انظر الإيضاح ص ٧٣، ١٤١، أسرار العربية ١٥١،١٥٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٤، شرح الرضى ٢٣/١، وفي هذا مذهب آخر لم يذكره الشارح وهو مذهب ثعلب: وهو أن الألف في الزيدان بدل من ضمتين كأنه قال: زيد وزيد ثم جمع بينهم فقال زيدان فالألف بدل من ضمتين والواو في الزيدون بدل من ثلاث ضمات.» وهذا القول مرفوض البتة لغرابته وانظر الإيضاح العضدى ص ١٤١.

(٢) المصدر السابق.

مطلقا على الأظهر. فيقال: عَصَوَان وقَنَوَان بالواو بدليل عصوتُهُ، ورَحَيَان وفَتَيَان بالياء بدليل رحيته وفَتَيتُهُ. وذهب الكوفيون إلى أنَّ مكسور الفاء، نحو الرِّبَا، ومضمومها نحو البُكا، يثني بالياء. وإنَّما وجب رَدُّ الأَلِفِ إلى أَصْلِهَا لأن التثنية فرع، وهو يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، ولأنها لو لم تُقْلَب لحذفت لاجتماع الساكنين ألف المقصور وعلامة التثنية، إذ تحريكُ أحدهما ممتنع، فيلتبس بالمفرد في الإضافة. وإنْ كان مجهول الأصل: فإن أميل ثني بالياء، فيقال في تثنية من سمي بمتى وبلى متيان وبليان، وإلاّ فبالواو. فيقال: الوان وعلوان فيمن سمي بهما.

٦٧ ــ وإنْ يزد فاليـاء لاتُحَــوَّلُ والياءُ في المَنْقُوصِ لاتَزُولُ

٦٨ ــ تقــولُ قَاضِيَــانِ أَعْلَيَــانِ وشَذَّ في المَقْصُورِ مِذْرَوَانِ

أمّا الزائد على الثلاثي، فإنه يثني بالياء مطلقا نحو مغزيان وملهيان ومصطفيان وجماديان والموسيان والقيسيان. أما التي من ذوات الياء، فلا إشكال في قلبها إلى الياء.

وأما التي من ذوات الواو، فإنما قلبت لوجوب انقلابها إليها في بعض تصاريف الكلمة نحو: أَدنيت وأَغْزَيْتُ، من الزائد على الثلاثة تقلب الواو فيه ياء حملا على يدني ويُغْرِى لانكسار ما قبل الياء. وأصل القلب إنما هو للأفعال ثم حُمِلَت الأسْمَاء عليها، ولأنهم لو ثَنَّوا مازاد على الثلاثة بالواو، لجمعوا بين ثقل الواو وكثرة الحروف في نحو: مصطفى ومستدعي. ولهذه العلة يحذف الكوفيون ألف مازاد على الرباعي مطلقا، فيقولون في تثنية زَبَعْرَي زبعران، وفي قبعثرى: قبعثران وهو القياس، لولا عروض اللبس حالة الاضافة.

أما في الرفع فبالمفرد نحو: قبعثراك. وأما في النصب والجر فبجمع التصحيح وأما المنقوص ثلاثيا كان أو زائدا، فحكمه حكم المقصور الزائد على الثلاثة نحو: شجيان وقاضيان وداعيان، لأنه لايلزم منه إلاّ فتح الياء وهو جائزكما في حالة النصب. وأما قوله: أعليان فتثنية أعلى وكان قياسه الأعليان بالألف واللام،

أو أعليا القوم بالإضافة لأنه أفعل التفضيل، ولايثني معرفا باللام أو مضافا إلاّ أنّه استعمله مجردا عنهما للضرورة. وقد شذ من المقصور الزائد على الثلاثة من التثنية بالياء، مذروان لطرفي الإلية. إما لأنه وضع في أول مرة مثنى كابانين ولم ينظر فيه إلى الواحد، فصارت الواو فيه كالواو في أفْعُوان وتلك لاتقلب وإما لأنه لما لم يستعمل إلا مثنى صارت علامة التثنية لازمة، فصحت الواو لعدم وقوعها طرفا كما صحت في [شقاوة وعبائه][1].

٦٩ ـ مِثْلَ شُذوذِ قَوْلِهِم أَلْيَانِ فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا خُصْيَانِ

المذكر والمؤنث يستويان في التثنية لعدم اختلاف كميتها، لأنها عبارة عن ضم مفرد إلى مثله، بخلاف الجمع، فإنه لما اختلفت كميته خالف المذكر المؤنث في الجمع، فإن كان المؤنث بالتاء وجب إثباتها فرقا بين المذكر والمؤنث نحو: مسلمان ومسلمتان. وقد شذ إليان وخصيان، فحذف منهما التاء. كما شذ في المقصور الزائد على الثلاثي مذروان. ومنه قوله:

تَرْتَجُّ إلْيَاهُ آرْتِجَاجَ الوَطْبِ[2]

وقول الآخر:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنْتَاحَنْظَلِ[3]

---

(١) هكذا في (ك،ق)، وفي الأصل (ص) (شقاية وعباية).

(٢) القائل : غير معروف مع كثرة الإستشهاد به. وقبله هذه الشطر من الرجز:

كأنمـــــا عطيـــــةُ بنُ كَعْبِ
ضعينـــــة واقفـــــة في ركب

الشاهد في قوله : «ألياه» حيث أن: أليه وإلى في معنى، وأليه مثناها: أليتان وألى: أليان وحذف التاء من خصيان وأليان شاذ، إذ لابد من وجود التاء. وقد استشهد به كل من : المقتضب ٤١/٣، الإقتضاب ٩٣، الجواليقى ٣٠٠، الخزانة ٣٦٦/٣، المقرب ٤٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٣، الضرائر ١١٢، المنصف ١٣١/٢، المخصص ١١٠/١٢، ١٩٦/١٣، المفصل ١٨٤، آمالى ابن الشجرى ٢٠/١.

(٣) القائل : نسب هذا البيت لأكثر من شخص. فقد نسب للشماء الهذلية ولخطام المجاشعي =

والوجه فيه أن المذكر لايلتبس فيهما بالمؤنث لعدم استعمال مذكريهما. وقيل إنّ حذفها من خصية يدل على الجلد الذي هو الظرف، وإثباتها يدل على المظروف. وقد جاء إثباتها فيهما وهو القياس. والأول أكثر استعمالا. قال:

بَلَى أَيْرُ الحِمَارِ وَخُصْيَتَاهُ ....[1]

وقال الاخر:

.... **روانِفُ إِلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا**[2]

٧٠ ــ وَٱرْدُدْ إِلَى الأَصْلِ أَباً وإِخْوَتَه وفي دَمٍ وبابِهِ لن تُثْبِتَهْ

= ولجندل بن المثنى ولسلمى الهذلية. الشاهد فو قوله: «ثنتا حنظل» حيث ذكرت التثنية مع المعدود وليس ذلك مستعملا في العربية، وإنما المستعمل أن يثني المعدود فيقال فيه حنظلتان.
وقد استشهد به كل من : سيبويه ١٧٧/٢ المقتضب ١٥٦/٢، المنصف ١٣١/٢، دلائل الإعجاز ٣٤٣، آمالى ابن الشجرى ٢٠/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٦، ١٨، المقرب ٦٦،٨٠، شذور الذهب ٤٥٨، شواهد العينى ٤٨٥/٤، التصريح ٢٧٠/٢، الهمع ٢٥٣/١، الدرر ٢٠٩/١، المفصل ١٨٤.

(١) القائل : الكميت بن ثعلبة. وهو من ثلاثة أبيات له. وتمام البيت

بلى أير الحمار وخصيتاه
أحب إلى فزارة من فزار

الشاهد في قوله : «وخصيتاه» حيث جاء المثنى متصلا بالياء وهذا هو الأصل وقد استشهد به البغدادى في الخزانة ٣٦٥/٢.

(٢) القائل : عنترة بن شداد العبسى، قاله من قصيدة له من الوافر في عمارة بن زياد الذي كان يحسد عنترة ويقول لقومه إنكم أكثرتم ذكره، والله لوددت أنى لقيته خاليا حتى أُعلمكم أنه عبد فبلغ ذلك عنترة فأنشد القصيدة وتمام البيت:

مَتَى ما تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ
رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

الشاهد في قوله : «اليتيك» حيث جاء المثنى متصلا بالياء وهو القياس. وقد استشهد به كل من : ابن يعيش في شرح المفصل ٥٥/٢، ١١٦/٤، ٨٧/٦، شواهد الشافية ٥٥٥، الخزانة ٢٢٠/٢ عرضا، ٣٥٩/٣،٤٧٧، شواهد العينى ١٧٤/٣، التصريح ٢٩٤/٢، الهمع ٦٣/٢، الدرر ٨٠/٢، ديوانه ١٠٨.

لا يكون شيء من الأسماء المعربة على حرفين إلاّ وهو محذوف الفاء أو العين أو اللام لامتناع كون المعرب منها على أقل من ثلاثة أحرف. فإن كان محذوف الفاء فلا يرد في التثنية نحو: عِدَتَانِ لقيام العوض وهو التاء قيام المحذوف. وإن كان محذوف العين نحو سَهٍ فكذلك، فيقال: سهاَن. فإن كان محذوف اللام، فإن عوض منه همزة وصل نحو ابن امتنع رد المحذوف فيقال: ابنان، وإنْ لم يعوض فإن رد في الإضافة وجب رَدُّهُ في التثنية فيقال: أبوان وحموان وهنوان. قال:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ ولَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[1]

وقال الآخر:

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ ماكَانَ بَيْنَنَا مِنَ الأَمْرِ مَالَمْ يَفْعَلُ الأَخَوَانِ[2]

---

(١) القائل : قيل أنه رجل من أزد الشراه، وقيل أنه لعمر الحبش. وقيل لامرئ القيس ويروى صدره:

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

الشاهد في قوله : «أبوان» حيث أن مفردها «أب» والقاعدة أن التثنية تعيد المحذوف إلى أصله فتقول: أبوان. إذ أن أصله: أبو. وفيه شاهدان آخران: الاول في قوله : «رُبّ» فقد جاءت هنا للتقليل وهو معنى من المعانى التي تأتي إليه فتأتى للتكثير وتأتى للتقليل. والثاني في قوله: «لم يلده» بسكون اللام وفتح الدال. فقد أراد: لم يَلِدْهُ فسكن المكسور تخفيفا، فالتقى هذا الساكن بالدال الساكنة للجْازم، فاجتمع ساكنان فحرك الدال بحركة أقرب المتحركات منه وهي الفتحة لأن الياء مفتوحة، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن غير حاجز حصين. وقد استشهد به كل من : الأشموني ٢/٢٣٠، سيبويه ١/٣٤١، ٢/٢٥٨، الخصائص ٢/٢٣٣ ابن يعيش ٤/٤٨، ٩/١٢٣، المقرب ١/١٩٩، الخزانة ١/٣٩٧، المغنى ١٣٥، شواهد العينى ٣/٣٥٤، التصريح ٢/١٨، الهمع ١/٥٤، ٢/٢٦، الدرر ١/٣١، شرح شواهد الشافية ص ٢٢.

(٢) القائل : غير معروف. الشاهد في قوله : «أخوان» حيث جاءت مثنى للمفرد أخ، والقاعدة أن التثنية تعيد المحذوف إلى أصالته فأصل أخ: أخو. ودل على ذلك التثنية فيقول أخ أخوان وفيه نقطة أخرى حيث غلب المذكر على المؤنث فقال أخوان. ولم يقل اختان. وهنا قاعدة تقول: إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر لأنه الأصل. المعنى: يقول الشاعر: دعتنى هذه =

ويقال: أبَانِ وأخَانِ. واللغة الأولى هي الأعرف، وإنْ لم يردّ في الإضافة فهو ضربان: أحدهما: مايرد لامه في التثنية مطلقا نحو فوك وذو مال مذكرا. فيقال: فوان وذوا مال. أما فوك فلأنه لما حذفت لامه التي هي الهاء، وعوض من عينه ميم حالة الأفراد، لم يُثَنّ إلاّ بالميم لأن التثنية صادفته معها، وقد مرّ الكلام على قوله فمويهما في الجمع بين العوض والمعوض منه. وأما ذو فلامه ياء، ولايعاد في التثنية إلا في المؤنث كما مر، ولوأُعيدت لامه لأُعيد إلى الياء.

بقوله واردد إلى الواو أبا واخوته. لاتستقيم لأن الرد ليس بعام في كلها، لامتناع رد فوك وذو مال في التثنية إليه، اللهم إلاّ أن يريد بقوله إخوتِهِ أخوك وحموك وهنوك، إذ هي اخوة (أبوك) لاشتراكها في كون لاماتها واوا. وثانيهما: ما فيه وجهان: عدم الرد وهو الأجود، نحو دم و يد فيقال دمان ويدان والرد كما في قوله:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ عِنْدَهُ أَنْ تُهْضَمَا[1]

= المرأة أخاها بعد أن وقع مني ومنها ما لايكون من الأخوين. يريد ما يكون بين المحبين. وقد استشهد به كل من : المفصل ١١١، الكامل ٧٣/١، الكنايات ٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٦.

(١) القائل : غير معروف مع كثرة الإستشهاد به في النحو. وهو من الكامل. ويروى بروايات أخرى مثل: ابن الشجرى: قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُذَلَّ وَتُقْهَرَا.
وراوه الجوهرى:
يديـــــــان بيضـــــاوان عنـــــــــد محـــــــــــرق
قد تمنعــــــــانك منهمــــــــــا أن تهضمـــــــــا
الشاهد في قوله: «يديان» حيث رد اللام في تثنية يد، وجعلها كتثنية رحى وفتى وقد استشهد به كل من : شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤، شرح شواهد الشافية ١١٣، الخزانة ٣٤٨،٣٤٦/٣، الأشمونى ١١٩/٤، المقتضب ٢٣٢/١، مجالس العلماء ٣٢٧، أمالي ابن الشجرى ٣٥/٢.

وقول الآخر:

فَلوأنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليِقِينِ(١)

وقد تحصل من هذا، أن محذوف اللام في التثنية ثلاثة أقسام: أحدها ما يجب رد لامه لوجوب ردها في الإضافة، وهو الأربعة الأُولى. الثاني: مالايجوز رده وهو فوك وذو مال وابن ونحوه. الثالث: مايجوز فيه الامران وهو ماحذف لامه آعتباطا، ولم يعوض منه، ولم يردّ في الإضافة، نحو يد ودم. وقوله: وفي دم وبابه لن تثبته، يريد به في الأظهر.

٧١ ــ والهمز إن يزد فواواً يُبْدلُ وإنْ يَكُنْ أصْلًا فهمزا يُجْعَلُ

٧٢ ــ نقول في الاصليّ قُرّاءَانِ بالهمز والمزيدُ حَمّـراوَانِ

الإسم الذي في آخره همزة قبلها ألف زائدة، أربعة أقسام: لأن الهمزة إمّا أن تكون أصلا أولا، والثاني إمّا أن تكون بدلا عن حرف أصل أو زائد. والزائد إمّا للألحاق أو للتأنيث. الأول: ماهمزته أصلية نحو وضّاء وقُرّاء وهو كثير القراءة وقيل المتنسّك(٢) فهذه تُقَرُّ في التثنية ولاتقلب. فيقال: قرّاءان وقراءيْن قياسا على ما لايتقدمها ألف كرشاء وخطاء. وأجازوا قراوين بالقلب آستثقالا من وقوع الهمزة بين ألفين، أو ألف و ياء. ونظيره تجويز قراويّ في النسب وكلاهما شاذ. الثاني: ماهمزته مبدلة عن حرف أصل نحو: كساء ورداء، لأنه من كسوت ورديت(٣) على الخمسين أي زدت. وفيها وجهان الإقرار وهو الأكثر لشبهها

(١) القائل: نسب هذا البيت لأكثر من واحد. ولكن البغدادى في الخزانة يستصوب أن قائله هو علي بن بدال بن سليم. الشاهد في قوله «الدميان» مثنى الدم. والأصل أن نقول: دمان وجاءت الياء هنا للضرورة. وقد استشهد به كل من المقتضب ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، مجالس العلماء ٣٢٨، المنصف ١٤٨/٢، أمالي الشجرى ٣٤/٢، الإنصاف ٣٥٧، ابن يعيش في مفصله ١٥١/٤،١٥٢، المقرب ٤٤/٢، الخزانة ٣٤٩/٣، شواهد الشافية ١١٢، الأشمونى ١١٩/٤، يس ٣٣٢/٢.

(٢) من معانى قراء: كثير القراءة، والمتنسك. اللسان (قرأ). المعجم الوسيط ٧٢٢/٢.

(٣) تأتي بمعنى أربى وزاد. اللسان (ردى) والمعجم الوسيط ٣٣٧/١.

بالأصيلة فيقال: كساءان ورداءان وكساءين ، ورداءين، وقلبها واوا لنقصها عن الأصلية. [فيقال]:[1] كساوان ورداوان وكساوين ورداوين. وعن الكساءى: كسايات وروايان بقلبها ياء. الثالث: ماهمزته زائدة للإلحاق نحو: علباء وحرباء. فأصلهما علباى وحرباى، فالألف والياء زائدتان للإلحاق بسرداح وقرطاس، فقلبت الياء همزة لوقوعها ظرفا قبلها ألف زائدة، وفيها الإقرار والقلب من غير ترجيح. فيقال: علباوان وحرباوان تشبيها لها بالزائد، وعلباءان وحرباءان تشبيها لها بالمبدلة عن الأصلي. الرابع: ماهمزته للتأنيث نحو حمراء وصحراء، ولابد من قلبها واواً في الأعرف. فيقال: حمراوان، وحمراوين وصحراوين في النصب والجر. وإنما قلبت فرقاً فرقا بينها وبين ماقبلها من الهمزات، وكانت أولى بذلك لتمحض زيادتها. وإلى الواو لمناسبة الهمزة، بدليل إبداله منها نحو: أقتت وأُجُوه، أو فرقا بين الممدود والمقصور الزائد على الثلاثي.

---

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

(باب الجموع)

٧٣ ــ ٱلْقَوْلُ في جَمْعِ المُذَكّرِ العَلَمْ والوَصْفُ والوَاحِدُ فيه قد سَلِمْ
٧٤ ــ والعقل شرط فيهما جميعا الإسم إنْ سَلَّمْتَهُ مَجْمُوعَا

الجمع في الأصل مصدر جمعت الشيء إذا ضَمَمْتُ بعضه إلى بعض. وفي الصناعة: ضم مفرد إلى ماهو أكثر منه، بشرط آتفاق الألفاظ من غير حرف عطف ولاتوكيد، وأصله العطف، وعدل عنه إيجازا. وفائدته: التكثير على الثلاثة. وهو ثلاثة أقسام: جمع في اللفظ والمعنى، كرجال والزيدين. وفي اللفظ دون المعنى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[1] وفي المعنى دون اللفظ: كرهط وبَشَر. وكل في التوكيد ونحوها مما ليس له واحد من لفظه. وأقل الجمع ثلاثة وقيل إثنان. والأول أظهر، بدليل مغايرة ضمير التثنية لضمير الجمع، نحو قاما وقاموا. ولو آشتركا في الجمع، لاشتركا في الضمير، ولامتناع وصف المثنى بالجمع وبالعكس. وينقسم أيضا إلى عام وهو التكسير، لعمومه المذكر والمؤنث مطلقا، وإلى خاص وهو المذكر السالم، وإلى متوسط وهو جمع المؤنث السالم، لأنه إنْ لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه، فهو مُكَسَّر. وإنْ سَلِمَ فهو إمّا مذكر أو مؤنث. أمّا جمع المذكر السالم، ويسمي جمع تصحيح لصحة لفظ الواحد فيه، وجمعا على حد التثنية، وجمعا علي هجائين. فهو عبارة عن الحاق آخر الإسم واوا مضموما ماقبلها رفعا، وياء مكسورا ماقبلها نصبا وجرا، بمعنى الجمع ونونا مفتوحة مطلقا. وإذ تقرر هذا فقوله جمع المذكر العلم والوصف إلى آخره.

---

(١) سورة التحريم : آية ٤.

فاعلم أن المجموع هذا الجمع إن كان جامدا اشترط لجمعه أربعة شروط: أن يكون مذكرا علما عالماً خاليا من تاء التأنيث. فبالمذكر خرج المؤنث وبالعلم نحو رجل، والصفات مطلقا. وبالعالم نحو لاحق، وبكونه خاليا من تاء التأنيث نحو طلحة وحمزة. أما وجوب اشتراط الذكورية فلأن المذكر لما كان أصلا للمؤنث خُصّ بالجمع العاري عن النقص، ولأن المذكر أشرف. وأما العلمية فلكثرتها فيمن يعقل، ولأن المسمى المعين، أشرف من غير المعين. وأما كونه عالما فلشرفه على غير أولى العلم خص سلامة الإسم الدال عليه. وأما خلوه من تاء التأنيث دون غيرها من العلامة، فلأنه لو جمع بالواو والنون لكان إما مع إثبات التاء أو مع عدمها. والقسمان باطلان. أما الأول فللزوم الجمع بين متضادين، لأن الواو تدل على التذكير، والتاء على التأنيث. وأما الثاني: فلعدم ما يدل عليه التاء لكون الفتحة ليست من جنسها. وأجازه الكوفيون[1] مع حذف التاء واسكان العين.

وابن كيسان[1] مع البصريين مع حذفهما. وتحريل العين قياسا علي مافيه ألف التأنيث مطلقا، ويبطله ماتقدم. ولأن السماع قد ورد بخلافه. قال:

رَحِـمَ اللهُ أَعْظُمـاً دَفَنُوهَـا بِسِجِسْتَان[2] طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[3]

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ص ٦٧.

(٢) سجستان : بكسر أوله وثانيه وسين أخرى مهملة وتاء مثناة من فوق وأخره نون. وهي ناحية كبيرة، وولاية واسعة. ذهب بعضهم إلى سجستان اسم للناحية، وان اسم مدينتها زرنج، وبينها وبين هراة عشرة أيام (ثمانون فرسخا) وهي جنوب هراة، وأرضها كلها رملة سبخة). انظر معجم البلدان ٣/١٩٠.

(٣) القائل : عبيد الله بن قيس الرقيات من كلمة يقولها في طلحة بن عبد الله الخزاعى. ويروى في الديوان: ص ٢٠.

نظـــــر اللـــــه أعظمـــــا دفنـوهـــــا
بسجستـــــان طلحـــــة الطلحـــــات

الشاهد في قوله : «طلحة الطلحات» حيث جمع طلحة على طلحات بزيادة الألف والتاء، ولم يجمعها بالواو والنون حسب الأصل لأنه جمع مذكر سالم. ولكنه لم يسمع قط طلحون.
=

وإنْ كان مشتقا وهو المراد بقوله والوصف، أي في المذكر العلم، والوصف اشترط فيه الذكورية والعلم، وأن لايمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء. فبقيد الذكورية خرج نحو علاَّمة. وكل صفة جارية على مؤنث كانت مختصة به نحو: طالق وحائض، أو مشتركة بينه وبين المذكر، نحو فعول ومفعال ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول كصبور ومذكار ومعطير وجريح. وأمّا فعيل بمعنى فاعل كعليم وكريم فلا يمتنع جمعه بالواو والنون لاختصاصه بالمذكر. وبقيد العلم صفات ما لايعلم، وهو المراد بقوله والعقل شرط فيهما أي في المذكر العلم والصفة. ولو قال: والعلم شرط فيهما، بدل العقل كما ذكرنا، لكان أولى لتدخل في ذلك صفات الباريء تعالى نحو: ﴿فَنِعْمَ الماَهِدُوْنَ﴾[1] ﴿ونَحْنُ الوَارِثُونَ﴾[2]. لأنه لايوصف بالعقل في العرف، ويوصف بالعلم وبالقيد الأخيرأَفْعَلُ فَعَلَاء كأَحْمر وأبيض، وفعلان فعلى كسكران وغضبان. وإنما لم يجمع هذان الصنفان من الصفات بالواو والنون، لعدم جريانها على الفعل. فإن سمي بهما، خرجا عن الوصفية، وجاز جمعهما هذا الجمع. وأما أَفْعَلَ فُعْلا كالأفضل والفضلى، وفعلان وفعلانه كندمان وندمانة فلايمتنعان من الجمع بهما. أما الأول فللفرق بينه وبين أفعل فعلاء. وفي التنزيل ﴿بالأَخْسَرِيْنَ أَعْمَالا﴾[3]. وأما الثاني فللفرق بينه وبين فَعْلان فَعْلا. وأجازه ابن كيسان[4] في

= وقد استشهد به كل من : اللسان (طلح)، الحيوان ١٩٧/١، الإنصاف ٤١/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١، همع الهوامع ١٢٧/٢، الدرر اللوامع ١٦٢/٢.

(١) سورة الذاريات : آية ٤٨.

(٢) سورة الحجر : آية ٢٣.

(٣) سورة الكهف : آية ١٠٣.

(٤) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوى. يحفظ المذهب البصرى والكوفي في النحو لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، ولكنه ميال للبصريين. من تصانيفه: المهذب في النحو، غلط ادب الكاتب، اللامات، البرهان، غريب الحديث، علل النحو، ما اختلف فيه البصريون من الكوفيون. توفى سنة ٣٢٠هـ. (بغية الوعاة ١١٨/١٥ ١١٨/١، أنباة الرواة ٢٧٦/٢، الوفيات ٣٠١/٣).

أَفْعَل فَعْلاء[1] متمسكا بقول الشاعر:

وَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارِ حَلَائِلَ أَحْمرِينَ وأَسْودِينَ[2]

٧٥ ــ أَلْحَقْتَهُ في الرَّفْعِ وَاواً سُكِّنَتْ والنَّصْبَ كالجرّ بياء لُيِّنَتْ

٧٦ ــ والضَّمُّ قَبْلَ الواو كالزَّيْدُونَا والكَسْرُ قَبْلَ اليَاءِ كالزَّيْدِيْنَا

لا يخلو هذا الجمع اسما كان أو صفة من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا. فإن كان مرفوعا فعلامة رفعه واو ساكنة مضموم ماقبلها. أمّا الحاق الواو فلأنها تدل على الجمع في نحو: قاموا، أو لأنّ معناها في العطف الجمع المطلق، وأما كونها علامة للرفع فلأنها أخت الضمة في الواحد. وأما ضم ماقبلها فللمجانسة، ولأنَّه لو آنْفتَحَ ماقبلها لالتبس بجمع المقصور، ولو آنْكسر لانقلبت الواو ياء، لسكونها وانكسار ماقبلها كميقات وميزان. وإن كان مجروراً فعلامة جره ياء ساكنة مكسور ماقبلها أما الياء فلأنها أُخْتُ الكسرة التي هي علامة الجر في الواحد. وأمّا كَسْرُ ماقبلها، فإمّا طَلَباً للمجانسة، وإمّا فرقا بين التثنية والجمع، لأنَّ النون تُحْذَفُ في الإضافة وتسكن في الوقف أو لأنه لو فتح لالتبس بالمثني حالة الإضافة. ولو انضم والياء ساكنة، لقلبت واوا كموقن وموسر. وأمّا النصب فمحمول على الجر لما مرّ في التثنية، وحرف الإعراب عند سيبويه الواو والياء، والخلاف فيهما ما مَرَّ.

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٦٠.

(٢) القائل: حكيم بن الأعور بن عياش الكلبى من شعراء الشام يهجو مصر ويرمى امرأة الكميت بأهل الحبس. من الوافر وَيُرْوَى:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِى نِزَار حَلَائِلَ أَسَوَدِيْنَ وأَحْمَرِيْنَا

الشاهد في قوله: «أسودين وأحمرين» حيث جمع أسود وأحمر على وزن أفعل جمع مذكر سالم وهذا شاذ فإن كل صفة لاتلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء، ولهذا لم يجمع على هذا الجمع أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى. وقد استشهد به كل من شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٦٠، الخزانة ١/٨٦، شواهد الشافية ١٤٣.

٧٧ـ وَالْفَتْحُ في المقَصُوْرِ نَائِبُ الأَلِفْ والنُّونُ مَفْتُوحٌ وإنْ تُضِفْ حُذِفْ

لما بين جمع الإسم الصحيح مطلقا، أخذ يبين المعتل. ويكون جامدا كموسى وعيسى وصفة كمصطفى. وشروط جمعها ماتقدم في الصحيح. فإن كان مقصورا، حذفت الألف لالتقاء الساكنين وفتح ما قبل الواو والياء لتدل الفتحة على الألف المحذوفة. فيقال في الرفع عيسَوْن ومُوْسَوْن ومُصْطَفَوْن. وبالياء في النصب والجر. وأجاز الكوفيون ضم ماقبل الواو وكسر ما قبل الياء، قياسا على المنقوص. لأن ياءه تحذف ولادليل عليها. وهو ضعيف أما أولا فلأن النص في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمُ ٱلأَعْلَوْنَ﴾(١) ﴿وإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾(٢) على خلافه. وأما ثانيا فلأنّه يُؤَدّى إلى عدم الفرق بين آسْمِ الفاعل وإسم المفعول في بعض الصور، نحو المصطفى والمنتمى. فإن اسم الفاعل منقوص، وآسم المفعول مقصور. وإذا حذفت نونه للإضافة، فإن بقي علامة الجمع بعدها ساكن ضمت إن [كانت] (٣) واوا نحو هؤلاء مصطفوا الله. وكسرت إن كانت ياءً نحو: مررت بمصطفي الله. وإنما حركت لئلا تحذف للساكن بعدها، فيلتبس جمع المفرد المقصور بمثناه. وبالضم في الواو، والكسر في الياء طلبا للتجانس. وإن كان منقوصا، نقلت حركة الياء إلى ماقبلها، وحذفت لسكونها وسكون علامة الجمع بعدها. فيقال: قاضون في الرفع، وقاضين في النصب والجر. وإنما لم يذكر المصنف حكم المنقوص في الجمع، وذكره في التثنية، لأنَّ حكمه حكم الصحيح في أنه يضم ماقبل الواو، ويكسر ماقبل الياء. وقوله: والنون مفتوح إلى آخره. اعلم أن النون في الجمع عوض عن حركة الواحد، وتنوينه على الأصح، وحرك لالتقاء الساكنين، وفتح إما طلبا للخفة، واما للفرق بينه وبين نون التثنية. وتحذف للإضافة نحو: هؤلاء مسلموا زيدومصطفوه

---

(١) سورة آل عمران : آية ١٣٩، سورة محمد : آية ٣٥.

(٢) سورة ص : آية ٤٧.

(٣) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) (كان).

وقاضوه. وفي التنزيل: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ (١). إلا إذا جعل معتقب الإعراب وهو شاذ. وأكثر مايأتي في الأسماء التي جمعت هذا الجمع على خلاف القياس، نحو سنة وبُرَّة كقوله:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِيْنَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيْباًوَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا(٢)

وقد جاء في أسماء الأَعْدَادِ. قال:

وَمَاذَا يَدَّرِي الشُّعَراءُ مِنّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ(٣)

---

(١) سورة المائدة : آية ١.

(٢) القائل : الصمة بن عبد الله القشيرى، وكان قد خطب ابنة عمه فاشتط عليه عمه في المهر ورغب هو إلى أبيه في أن يسوق إلى عمه المهر الذي يطلبه فبخل عليه فخرج مغاضبا لأبيه وعمه وارتحل إلى طبرستان فأقام بها حياته. ومطلع هذه القصيدة:

خليلـــــى أن قابلتنـــــا الـــــهضب أو بدا لكـــم سنـــدا لوركـــاء أن تبكيـــا جهـــدا

الشاهد في قوله : «سنينه» حيث نصبه الشاعر بالفتحة الظاهرة على النون فجعل النون فيه كالنون الأصلية في الكلمة وقبلها ياء في نحو مسكين وغسلين، ، ولولا اعتبار النون أصلية لحذفت لأجل الإضافة، وقبيلة بنى عامر وبنى تميم يبقون النون كما ورد. وقد استشهد به كل من : ابن الشجرى في أماليه ٥٣/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١١/٥، شواهد العينى ١٦٩/١، شرح التصريح ٧٧/١، الأشمونى ٨٦/١، أوضح المسالك رقم ١٢، اللسان (سنة).

(٣) القائل : سحيم بن وثيل الرياحي من الوافر. الشاهد في قوله : «حد الأربعين» بكسر النون وخرج هذا الكسر على أنها كسرة الإعراب التي يقتضيها العامل.

وذهب قوم آخرون إلى أن هذه الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم، فهي مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وكسر النون للتخلص من التقاء الساكنين. وذهب ابن مالك إلى أن كسر النون لغة من لغات العرب. وقد استشهد به كل من : أوضح المسالك رقم ١٤، المقتضب ٣٣٢/٣،٣٧٤، ابن يعيش في شرح المفصل ١١/٥،١٣، الخزانة ٤١٤/٣، شواهد العينى ١٩١/١ التصريح ٧٧/١، ٧٩، الهمع ٤٩/١، الدرر ٢٢/١، الأشمونى ١٨٩/١، الأصمعيات ١٩.

وفي جمع ابن قال:

فإنَّ لَنَا أَبَا حَسَنٍ عَلِيًّا أَبٌ بَرٌّ ونَحْنُ لَهُ بَنُونُ[1]

وقال عبد القاهر: بنون ليس بجمع سلامة لحذف الهمزة منه. وإذا جعل النون حرف الإعراب، لزمت الياء قبلها غالبا لخفتها. نحو: نصيبين وقنسرين. وأما قول الشاعر:

رُبَّ حَيّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَايَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ[2]

فيحتمل وجهين. أحدهما: أن يكون النون مُعْتَقَبَ الإعراب، والقباب مجرور بإضافة ضاربين إليه. والثاني: أن يكون قد أعمل حرف الجر مع حذفه. وٱعْلَم أنَّه إذا سمي بهذا الجمع ففيه وجهان: أحدهما حكاية الجمع في الرفع بالواو وفي النصب والجر بالياء والنون مفتوحة مطلقا. وثانيهما: جعل النون معتقب الإعراب وتلزم الياء قبلها. وقد جاء: نصيبين[3] وقِنَّسْرِين[4] على المذهبين.

---

(١) القائل : سعيد بن قيس الهمداني. ويروى عجزه ... ونحن له بنينُ. الشاهد في قوله : «بنون» «بنين» حيث جعل الشاعر النون حرفا أصليا وأظهر عليه الحركة الإعرابية ـــ الضمة ـــ وهذا نادر يحفظ ولا يقاس عليه. وقد استشهد به كل من : المخصص ١٠٣/١٧، الخزانة ٤١٨/٣، شرح التصريح ٧٧/١، شواهد العينى ٢٥٦/١.

(٢) القائل : مجهول وهو من الخفيف: والعرندس: الشديد. وتسمى الناقة الشديدة عرندس وكذلك الأسد. والطلال: الحالة الحسنة والهيئة الجميلة. الشاهد في قوله: «ضاربين» حيث أجراها مجرى غسلين، فظهر الإعراب على النون ولذلك فقد ثبتت بالإضافة. وقد خرجه قوم على أن أصل ضاربين: ضاربي القباب فحذفت «ضاربي» لدلالة ضاربين عليه فأصبحت ضاربين القباب. ويحتمل وجه آخر هو حذف حرف الجر الذي تقدم على القباب وبقى أثره. والقباب على ذلك مجرورة بحرف الجر المحذوف لا بالإ ضافة. وقد استشهد به كل من: الدرر اللوامع ٢٠/١ الهمع ٤٧/١، شرح التصريح ٧٧/١، شواهد العينى ١٧٦/١، الأشمونى ٨٧/١.

(٣) مدينة تقع قرب جبل الجزيرة. ويشرف عليها هذا الجبل. فيها أسواق ومدارس (مراصد الاصلاح على أسماء الأمكنة والبقاع ـــ عبد المؤمن بن عبد الحق ١٢١٩/٣).

(٤) قنسرين: بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده، وقد كسره قوم. ثم سين مهملة اسم مدينة. انظر معجم البلدان ٤٠٣/٤ ـــ ٤٠٤.

والإسم المركب إنْ كان جملة أو اسْماً وصوتا، أُتي في جمعه بذو مطلقا. وإن كان كمعدي كرب. أُلحقت علامة الجمع آخر الجزء الثاني. وإن كان مضافا كعبد الله اخر الجزء الأول وكذلك حكم المثني.

(جمع التكسير)

٧٨ ــ وأَعْرَبُوا كالفرد جَمْعُ التَّكْسِيرِ وسالمُ التأنيثِ يَتْلُو التَّذْكِيرِ
٧٩ ــ كخَلَقَ اللَّهُ السمَّاوات العُلَى وفي السَّمَاواتِ لجرٍّ مُثِّلَا

جمع التكسير إعرابه كإعراب المفرد بالحركات، إمّا لفظا فيما صح حرف إعرابه كرجال، أو تقديرا فيما اعتل: كجرحي وقتلي وجوار وغواش. وقد يكون منصرفا كرجال، وغير منصرف كمساجد. وإنما أُعرب بالحركات لأن الغرض وهو الفرق بين المعاني يحصل بها. وإذا حصل الغرض بالأخف، فلا يعدل عنه إلى غيره، ولأن بناءه لما كان مخترعا كبناء الواحد، أُعرب كإعرابه، وسُمّي تكسيراً لتغير بناء الواحد فيه، مأخوذا من تكسير الأبنية، وهو إزالة التئام أجزائها. وهو في الإصطلاح: عبارة عما تغير فيه نظم الواحد وبناؤه لفظا أو تقديرا. أما الأوّل: فقد يكون بتغير البناء والنظم، إمّا بزيادة: كأَسَد وأُسود، أو بنقصان: ككتاب وكُتُب، أو بزيادة ونقصان: كغلام وغلمان. وقد يكون بتغيير البناء دون النظم. كأَسَدٍ وأُسْد، إذ ليس فيه تغيير إلاّ بالحركة، هو ضم الهمزة وسكون السين. وأما الثاني: فنحو فَلَك، فإنه يطلق علي الواحد، [والجمع] [١] فُلُك، وفاؤها مضمومة. لكن التقدير مختلف، أما الواحد فكقوله تعالي ﴿في الفُلْكِ المَشْحُونِ﴾ [٢]. وضمة الفاء حينئذ بمنزلة ضم الفاء في قفل. وأما الجمع فكقوله ﴿إِذَا كُنْتُم في الفُلْكِ وَجَرَيْنَ﴾[٣] والضمة بمنزلة ضمة الجمع في

---

(١) هكذا في (ق،ك)، وقد سقطت من الأصل (ص) ووجودها أفضل.
(٢) سورة الشعراء : آية ١١٩.
(٣) سورة يونس : آية ٢٢.

حُمْر، ومثله: هجان ودلاص، في تقدير الكسرة، والألف في الواحد تارة وفي الجمع أخرى. قوله: وسالم التأنيث يتلو التذكير، أي يتبعه. لإنَّ التالي هو التابع، لأنه سَلِمَ واحِدُهُ في الجمع كسلامة واحد المذكر، وتلحقه زيادتان في الجمع، وهي الألف والتاء. كما يلحق المذكر الواحد الواو والنون للجمع، وفي بعض النسخ مثل التذكير وهما متغايرتان. وٱعلم أنَّ في الألف والتاء أقوال: أحدها: وهو الأصح أنها للجمع والتأنيث من غير تفصيل، لأنه لما كان يدل على الجمع والتأنيث وهما معنيان فرعيان، الحق به مايكون علما عليهما لأنَّهما يدلان على الجمع نحو رجال وبغالة، وعلى التأنيث نحو حبلى وقائمة. وقيل التاء للجمع والتأنيث، والألف فارقة بين الواحد والجمع وقيل الألف للجمع والتاء للتأنيث. ولايخلو إما أن يستعمل باللام أو الإضافة ومجردا عنهما. فإن كان باللام أو بالإضافة دخلهالرفع والجر من غير تنوين لأن التنوين يدل على خفة مايدخل عليه.

واللام على ثقله لتركبه من كلمتين، والإضافة لكونهما تدل على الإتصال. والتنوين يؤذن بالإنفصال. وحمل نصبه على جره، كما حمل نصب جمع المذكر السالم على جره لئلا يكون الفرع أوسع مجالا من الأصل. وفي التنزيل: ﴿مَاهُنَّ أَمَّهَاتِهِم﴾[1]. و﴿إِنَّ المُسْلِمِيْن والمُسْلِمَاتِ﴾[2] بكسر التاء. وأجاز الكوفيون فتحها في النصب بدليل: ما جاء في نحو استأصل الله عِرْقَاتَهُم. وسمعت لغاتهم. ورأيتهم ثباتا أي جماعات. وقريء شاذا: ﴿فَٱنْفِرُوا ثُبَاتَ﴾[3] بفتح التاء ولادليل في ذلك. أما عرقاتهم فمن كسر التاء فهو جمع عرق ومن عرق ومن فتحها فهو مفرد، وألفه منقلبة عن حرف الإلحاق بدرهم، والتاء لتأنيث المفرد. وأما لُغات وثُبات فليسا بجمعين، لأنه رَدَّ لامَ الكلمة المحذوفة في لُغَةٍ

---

(١) سورة المجادلة : آية ٢.

(٢) سورة الأحزاب : آية ٣٥.

(٣) سورة النساء : آية ٧١.

وثُبَةٍ، وأصلهما لُغَوَةٌ وثُبَوَةٌ بوزن حُطَمَة، فقلبت الواو ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلها . وإن لم يستعمل باللام والإضافة دخله الرفع والجر والتنوين. وحمل نصبه على جره. وقوله: كخلق الله السموات العلى. وهو مفعول مكسورالتاء، وهو تمثيل للمنصوب وفي السماوات تمثيل للمجرور.

٨٠ ــ فَالنّصْبُ كالجَرِّ وفي الرفع يُضَمْ وفيه تَنوِينٌ كَنُونٍ مُلْتَزَمْ

٨١ ــ أَلَا تَرَى مِنْ عَرَفَاتٍ تُصْرَفُ مع أَنَّها مُؤَنَّثٌ مُعَرَّفُ

قد بينا كيفية إعراب هذا الجمع وعلة حمل نصبه على جره، وقوله وفيه تنوين إلى آخره، يريد أن التنوين فيه تنوين [المقابلة][1] أي التنوين في مسلمات في مقابلة النون الملتزم في مسلمين. ومعنى كونه ملتزما أنه يثبت مع اللام في نحو المسلمين بخلاف التنوين والذي يدل على كونه تنوين مقابلة لاتنوين صرف ثُبُوتُهُ فيما لاينصرف كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [2] وفيها التعريف والتأنيث، أما التعريف فدل عليه نصب [الحال] [3] كما في قولهم: هذه عرفاتُ[4] مباركٌ فيها. وأما التأنيث فالإشارة إليها بما يشار به إلى المؤنث، لكونه علما على البقعة المعينة كمصر وقوله: ألا ترى من عرفات تصرف: يريد أن تنوينها مثل تنوين الصرف لفظا وصورة، وأن الجر في عرفات دخل تبعا للتنوين، ولو كانت لاتنصرف لامتنع دخول الجر عليها، لأن ما لاينصرف لايدخله

---

(١) هكذا في (ق،ك) وفي الأصل (ص) (مقابلة).

(٢) سورة البقرة : آية ١٩٨.

(٣) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) و(ق) زيادة (عنهما).

(٤) عَرَفَات: بالتحريك. قيل في سبب تسميتها أن جبرائيل عليه السلام عرف إبراهيم عليه السلام المناسك فلما وقفه بعرفة قال له: عرفت؟ فقال نعم فسميت عرفات. قال ابن عباس : حد عرفة من الجبل المشرف على بطن عرفه إلى جبالها إلى وادي عرفه. وقال البشارى: عرفه: تربة فيها مزارع وخضر وبها دور حسنة لأهل مكة ينزلونها يوم عرفة. معجم البلدان ٤/١٠٤.

الجر من غير لام ولاإضافة. وأُجيب بأن الجر دخلها تبعا لتنوين المقابلة، وإنما يمتنع دخول الجر تبعا للتنوين أَنْ لو كان للصرف وهو ممنوع. وقيل التنوين عوض عن الفتحة في حال النصب. وأُبطل بأنَّه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل. واعلم أنّ تنوين المقابلة يفارق النون المقابل له في أنّه لايثبت مع اللام ولا في الوقف بخلاف النون. وأن النون يجعل حرف إعراب بخلاف التنوين.

(جمع المؤنث السالم)

٨٢ ـ وتحذف التَّاءُ التي في الوَاحِدَةِ إذا جَمَعْتَهَا لأجْلِ الوَارِدَةْ
٨٣ ـ وألِفُ التأنيثِ ياءً تُبْدَلُ إلاّ إذا مُدَّتْ فوَاواً تُجْعَلُ
٨٤ ـ فَقَصْرُها حُبْلَى وَحُبْلَيَاتُ والمَدّ صَحْراءُ وَصَحْرَاوَاتُ

لايخلو المؤنث من أن يكون بعلامة أو بغير علامة، والثاني ليس فيه إلاّ زيادة الألف والتاء من تغيير كهندات وزينبات. والأوَّل قسمان: أحدهما: ماتأنيثه بالتاء نحو فاطمة ومُسْلِمةَ: فيقال: فاطمات ومسلمات بحذف التاء التي في الواحدة لئلا يجتمع في كلمة واحدة علامتا تأنيث. التي في الواحدة والواردة مع الألف للجمع. وخُصَّت الأُولى بالحذف. لأنَّ الثانية تدل على التأنيث والجمع. والأولى تدل على التأنيث فقط ولأنه لو حذفت الثانية دون الأولى لاالتبس المجموع بالمثنى المضاف حالة رفعه، نحو مسلماتكم. ولأن تاء التأنيث لاتكون حشو الكلمة. وثانيهما: ماتأنيثه بالألف فإن كان بالمقصورة نحو حبلى وسعدى وحبارى قلبت ياء لسكونها، وسكون ألف الجمع. فيقال حبليات وسعديات وحباريات. وإنما لم تحذف كما حذفت التاء لئلا يلتبس بناء الجمع ببناء المفرد. فيصير سُعَدات كبُهات لأن الكلمة بنيت عليها من أول وهلة فتنزلت منزلة الحرف الاصلي، بدليل لزومها في النسب والتكسير، وحذفها فيه زائدة على الأربعة كالأصلي بخلاف التاء. وإنما قلبت ياء، لأنها يؤنث بها كالألف نحو هذا وتفعلين وآفعلي ياامرأة. ولأنها تمال إلى الياء في المفرد. وإن كان بالممدودة نحو صحراء وبيداء قلبت واواً فيقال صحراوات. وبيداوات. أما القلب فلثقلها، ولئلا تقع علامة التأنيث حشوا. وكونها واوا للفرق بين المقصور والمدود، ولأن الواو لما كانت تقلب همزة، قلبت الهمزة إليها طلبا للمُعَاوَضَةِ.

وٱعلم: أَنَّ كُلَّ مالا يجمع مذكره بالواو والنون، لايجمع مؤنثه بالألف والتاء. فيمتنع حمراوات وسكروات في جمع حمراء وسكرى، ماداما وصفين. كما يمتنع أُحمرون وسكرانون، لئلا يكون للفرع مزية على الأصل، ولايمتنع الفضليات [في][1] جمع الفضلى، مؤنث أفعل التفضيل. لعدم ٱمتناع الأفضلون لما مر. وأما نحو بطحاوات وبرقاوات. وفي الحديث «ليس في الخَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ»[2]. فإنّما جاز جمعها بالألف والتاء، وكل صفة تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، نحو فعول وفعيل بمعنى مفعول أو مفعال، ومفعيل، كصبور وقتيل وميقات وفرس مِحْضِير[3]. وكذلك كل صفة مختصة بالمؤنث، ولاعلامة تأنيث فيها. نحو: امرأة طالق، وظبية مُطْفِل ومُشْدِن. أَما ٱمتناع الأول، فلأنه لما استوى فيه المذكر والمؤنث مطلقا، ولاعلامة تأنيث فيه، جرى مجرى غير المؤنث من الصفات. وأما الثاني، فلأن المفرد حذف منه التاء لقصد النسب، أو لكونه غير جار على الفعل، فلو جمع بالألف والتاء، لكان مناقضا لما قصد به في المفرد من ترك العلامة. فإن سمي بشيء من ذلك مؤنث جمع بالألف والتاء كما لو سمي به مذكر جمع بالواو والنون. وكذلك إذا دخلته تاء التأنيث نحو مسكينة وطالقة في قوله: ياجارتا بيني فانك طالقة.

٨٥ ــ ومِثْلُ هِنْدٍ جُمْلَ دَعْدٍ يُجْمَعُ طَوْرًا بِتَخْفِيْفٍ وَطَوْراً تُتْبَعُ

إذا كان المؤنث ثلاثيا، ساكن العين، مجردا عن علامة التأنيث، فإنْ كان مضموم الفاء أو مكسورها كجمل وهند فحكمه حكم غُرْفَةٍ وسِدْرَة، في جواز ٱتباع حركة العين حركة الفاء، وتخفيفها بالإسكان. وإن كان مفتوح الفاء

(١) هكذا في (ق) وسقطت من (ك،ص) والأفضل وجودها.

(٢) انظر : السراج المنير في شرح الجامع الصغير ٣/٣١٤، الترمذى ــ كتاب الزكاة رقم ١٣، وسنن الدارقطنى ٢/٩٥. واستشهد به المقتضب ٢/٢١٧.

(٣) الشديدة العدو انظر اللسان (حضر) والمعجم الوسيط ١/١٨١.

كدَعْدٍ، فليس فيه إلاّ تحريك العين في الاختيار، لأنَّ حكمه حكم جَفَنَه.
ولايجوز آسكان عينها إلاّ في الضرورة كقوله:

أَتَتْ ذِكْــــرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِــــهِ
خُفوقــاً وَرَفْضَاتُ الهَـــوَى في المَفَــاصِلِ[1]

وقول الآخر:

أَوْ تَسْتَرِيْحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا[2]

وإذا عرفت هذا فقوله: ومثل هند جمل دعد إلى آخره لايستقيم على إطلاقه، إلاّ أَنْ يخصص بمثل هند وجمل. لأن تحريك مفتوح الفاء لايقال له حركة اتباع كما قالوا: أَرَضَات وأَهَلَات بفتح الراء والهاء في جمع أرض وأهلة. قال الشاعر:

فَهُمْ أَهَلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عَاصِمٍ ... إذا أَدْلَجُوا بالليل يَدْعُونَ كَوْثَرَا[3]

---

(١) القائل : ذو الرمة من قصيدة له قالها في الغزل والنسيب وهو من الطويل. وقبله:
إذا قلت ودع وصل خرقـــاء واجتـــنب
زيارتهـــا تخلـــق حبـــال الوسائـــل
الشاهد في قوله : «ورفضات» فالاصل فيها أن تفتح الفاء ولكنه سكنها للضرورة لأنها جمع رَفْضَه على وزن فَعْله بفتح الفاء وسكون العين، وإذا كان اسما لا صفة كصعبة وجب فتحها إذا جمعت بالألف والتاء. ورفضه هنا اسم لأنه مصدر محض ليس فيه معنى الوصفية، ولو كان مؤولا بالوصف كرجل عدل لكان للتسكين وجه.
وقد استشهد به كل من : المقتضب ١٩٢/٢، المحتسب ٥٦/١، ١٧١/٢، مفصل ابن يعيش ٢٨/٥، الخزانة ٤٢٣/٣، لسان العرب (عود)، ديوانه ٤٩٤.

(٢) القائل : غير معروف.
الشاهد في قوله : «زفراتها» حيث سكن الشاعر الفاء والأصل أن تكون مفتوحة وجاء التسكين هنا مخالفا للأصل وللضرورة. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٥.

(٣) القائل : المخبل. وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «أهلات» حيث جمعها الشاعر بالألف والتاء وهي جمع أهله ومعنى أهلات: أنهم أقاربه ملتفون حوله.

=

وليست أهلاتُ جمع أهل كما زعم الزمخشري[1]. لأنَّ أَهْلًا يجمع بالواو والنون. وفي التنزيل ﴿شَغَلَتْنَا أَموَالُنَا وأَهْلُونَا﴾ [2]. وهو آسم في الأصل، وُصِفَ به. وقيل إن سكون مفتوح الفاء لغة، فعلى هذا يستقيم الإطلاق. فإن قيل: فإذا جاز الإتباع في مثل هند وجمل وجب الفتح في مثل دَعْد. فقد تغيرت صفة الواحد فلا يكون جمعا مُصَحَّحاً. أُجيب: بأن الإتباع إنما كان للفرق بين الإسم والصفة لا للجمع. وقد جاء في مكسور الفاء، المعتل العين، التخفيف والفتح. قال الكميت[3]:

عِبرَاتِ الفِعالِ والسُّؤْدَدِ أَلْعِـ ـدُ إِلَيهِمْ مَحْطُوطَةُ الأَعْكَامِ[4]

يروى بفتح التاء وإسكانها:

٨٦ ــ ومِثْلُ جَفْنَةٍ بِفَتْـحٍ جُمِعَتْ كالجَفَنَاتِ والصِّفَاتِ أُسْكِنَتْ

إذا كان الثلاثي مفتوح الفاء وفيه تاء التأنيث، فلا يخلو إما أَنْ يكون آسماً، أو صفة. أمّا الإسم فإن لم يكن معتل العين ولامضاعفا فجمعه بالألف والتاء في الاختيار أبدا، بفتح العين نحو جَفْنَة وجَفَنَات، وقَصْعَة وقَصَعَات. وأمّا الصِّفَة فباسكان العين كخَدْلَاتٍ وصَعْبَات. وإنما فُعِلَ ذلك للفرق بينهما. وخُصّ

= وقد استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ٣٣/٥، الخزانة ٤٢٧/٣، اللسان (أهل)، أسرار البلاغة ١٩١/٢.

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٥.

(٢) سورة الفتح : آية ١١.

(٣) هو الكميت بن زيد، من بنى أسد، ويكنى ابا المُسْتَهَلّ، وكان معلما، بينه وبين الطرماح مودة. كان عدنانيا متعصبا، وكوفيا متعصبا. ترجمته وأخباره في : الشعر والشعراء ٥٨١/٢.

(٤) القائل : الكميت بن زيد من الخفيف.

الشاهد في قوله : «عبرات» حيث استعملها الشاعر بكسر فاء الكلمة وهي العين. ويروى أيضا فتح التاء واسكانها. وقد استشهد به كل من : ابن يعيش في شرح المفصل ٣١/٥، ٣٣، وليس في ديوان الكميت الشعرى:

الإسمُ بالحركة لخفته، وثقل الصفة لمناسبتها الفعل في تحمل الضمير. ثم إنّه يجوز إسكانه للضرورة كما في:

.... رَفْضَاتِ الهَوَى في المَفَاصِلِ[1]

فإن قيل: فقد قالوا: شاة لَجَبَةٌ للتي جف لبنها، وشياة لجبات، وامرأة رَبْعَة ورَبَعَات بتحريك العين. أجيب: إمّا لأنهما في الأصل اسمان، وصف بهما كامرأة كلبة. فحركت العين نظراً إلى الأصل كما اذا سُمىّ بالصفة جمعت بالتحريك لزوال الوصف. كما قالوا العَبَلَاتُ لقوم من قريش، أو لأنه قد جاء لَجَبَةٌ بالتحريك في الواحد. فيكون لَجَبَاتٌ على تلك اللغة:.

٨٧ ــ وأُسْكِنَّ المُعْتَلُّ كالعَوْرَاتِ وَمَا حَوَى التَّشْدِيدَ كالشَّدَّاتِ

يريد بالمعتل معتل العين، إلاّ أنه استغنى عن التقييد بالمثال، وهو قوله: كالعَوَرَاتِ. وآعلم: أنّ فَعْلة المعتلة العين كجَوْزة وبيضة وريح رَيْدَةِ أي لينة الهُبُوب[2] لاتحرك عينها آسماً كانت أو صفة. فيقال: جَوْزَات وبَيْضَات ورَيْدَات وفي التنزيل ﴿فِي رَوْضَاتِ الجَنَاتِ﴾[3] ﴿وثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾[4]. وإنّما لم تحرك لئلا تقلب ألِفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها. فيلتبس جَمْعُ فَعْلَة ساكنة

---

(١) القائل : ذو الرمة وهو من الطويل. وتمام البيت:

أَتَتْ ذِكَـــــرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِـــــــهِ
خُفُوقـــاً وَرَفْضَاتُ الهَـــوَى في المَفَـــاصِلِ

والشاهد في قوله: رفضات، حيث جاء الشاعر بهذه الكلمة مسكنه الفاء للضرورة. والأصل أن يقول «رَفَضَات». وتسكينها هنا للضرورة.
وقد استشهد به كل من: المذكر و المؤنث لابن الأنباري ص ٥٦٤، المحتسب ٥٦/١ ١٧١/٢، ديوان الشاعر بشرح الباهلي ١٣٣٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٥

(٢) انظر صدق المعنى في اللسان (ربد) والمعجم الوسيط ٣٨٥/١.

(٣) سورة الشوري آية ٢٢.

(٤) سورة النور آية ٥٨.

العين بجمع فَعَلَة بتحريكها نحو قامة ودارة. وهذيل تحركها كالصحيح. قال شاعرهم:

أخو بَيَضَاتٍ رَائحٌ مُتَأَوِّبُ ....[1]

وقريء شاذاً ﴿ثَلَاثَ عَوَرَاتُ﴾[2]. وإنما لم تقلب ألفا لأن الحركة لما كانت عارضة للجمع لم يعتدوا بها. وقوله: وماحوى التشديد، يريد أن المضاعف نحو: شدات وسلات لاتحرك عينه، كما لم يحرك المعتل لئلا يؤدي إلى توالى مثلين من غير ادغام، مع الموجب له لأنَّ من شأنهم أن يُدغموا الأول في الثاني، لاسيما إذا كان ساكنا.

٨٨ ــ وَمِثْلُ خُطْوَةٍ وسِدْرَةٍ أَتَتْ في جَمْعِهَا لُغَا ثَلاث رُوِيَتْ

لما بين كيفية جمع فعلة المفتوحة الفاء، الساكنة العين مطلقا، أخذ يبين كيفية جمعها مضمومة الفاء ومكسورتها. أما الأول فضربان: آسم وصفة. فالإسم وإنْ لم يكن معتل العين، ولامضاعفا سواء كان معتل اللام كخطوة، أو صحيحا كغرفة. في جمعه ثلاث لغات: خُطُوات بضم العين آتباعا للفاء وهي قراءة ابن عامر[3].

---

(١) القائل: شاعر من هذيل وهو من الطويل. وتمام البيت:

أُخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبُ
رَفِيْقٌ بِمَسْحِ آلْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

الشاهد في قوله: (بيضات) حيث جمع الشاعر بيض على بيضات بفتح العين والقياس بَيْضَاتٍ بتسكين العين. وجاء بالفتح هنا على لغة هذيل.

وقد استشهد به كل من: المحتسب ٥٨/١، الخصائص ١٨٤/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٠/٥، شواهد الشافية ١٣٢، الخزانة ٤٢٩/٣، شواهد العيني ٥١٧/٤، شرح التصريح ٢٩٩/٢، الهمع ٢٣/١، الدرر ٦/١، الأشموني ١١٨/٤، أوضح المسالك رقم ٥٤٢.

(٢) سورة النور آيه ٥٨.

(٣) ابن عامر: هو ابو عمران عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، إمام جمع دمشق و شيخ الإقراء فيها، إمام كبير، تابعي جليل، عالم شهيد، أم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة =

وحفص[1] وقنبل[2]. وخُطْوَات بإسكانها لأنَّه الأصل، وعليه قراءة الباقين. وخُطَوَات بالفتح طلباً للتخفيف، إذ هو قريب من السكون. ولم تُسْمَعَ فيه قراءة وإن كان معتل العين، ولا تكون إلا بالواو لامتناع وجود الياء ساكنة بعد الضمة، كَسُورَة ودُوْلَة. ففيه الإسْكان كَسْوْرَات ودُوْلات لأنّه الأصل والفتح طلباً للخفة. ولايجوز فيه الإتباع لثقل الضمة على الواو. وكذلك إذا كان معتل اللام نحو كُلْيَة ومُدْيَة لثقل الضم قبل الياء. وأما المضاعف والصفة فليس فيهما إلا الإسكان كَفُلّات وحَلْوات ومُرَّات لما مرّ في مفتوح الفاء. وأما الثاني فاسمٌ وصِفة، فالإسم إن لم يكن معتل العين كِسْدْرَة وكِسْرَة ففيه أيضاً ثلاث لغات: كَسْرُ العين للإتباع والفتح والإسكان. وإمّا مُعْتَلّ العين ولا يكون إلاّ بالياء، لعدم وجود الواو الساكِنَة بعد الكسرة والصفة، فالإسكان لاغير كديمَة ودِيْمَات وعلجة وعِلْجَات.

ولغا في قول المصنف لَغَا ثلاث جمع لغات لأنه رَدّ لام لُغَة وقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها.

٨٩ ــ وشَذَّ قَوْلُهُــم سُرَادِقَــات جَمْـعَ مُذَكَّــرٍ وَحمَّامَــات
٩٠ ــ مثلَ شذوذِ قَوْلهـم سِنُوْنا وأَرَضُون وكَـذا حَرُوْنَــا

وقد شذت الفاظ من المذكر فجمعت بالألف والتاء كما شذت ألفاظ من

= من عمر بن عبد العزيز وقبله وبعده، فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين، وناهيك بذلك منقبة، ولد سنة ٢١هـ، وتوفي بدمشق عام ١١٨ هـ.
(انظر: النشر في القراءات العشر ١٤٤/١، تهذيب التهذيب ٢٧٤/٥).

(١) قنبل: هو محمد بن عبد الرحيم، انتهت اليه مشيخه الإقراء بالحجاز، توفي عام ٢٩١هـ. انظر النشر ١٢٠/١، طبقات الشعراء ١٦٦/٢.

(٢) حفص: هو حفص بن عمر البغدادي، إمام القراءة في زمانه، ثبت ضابط، قرأ بسائر الحروف، توفي عام ٢٤٦ هـ. انظر طبقات الشعراء ٢٥٥/١.

المؤنث فجمعت بالواو والنون. أما الأول فنحو سُرادِقات وحمامات وساباطات لانها لم تُكَسَّر على: سُرَادق. وحماميم جعل جمعها بالألف والتاء عِوَضاً عن تكسيرها، لأنَ جَمْعَ التكسير يصير به المذكر في حكم المؤنث بدليل: قامت الرجال. فلما فَاتَ الاسْمَ التكسيرُ عوض جمع الؤنث بالألِف والتاء. ولذلك لم يقولوا جوالقات وفَرَاسَنَات حيث كسروهاعلى جَوَالِق وفَرَاسِن. وقد جاء بوانات في جمع بوان بكسر الباء مع أنهم كسروه على بُوْن بضم الباء وسكون الواو وهو نادر. وقيل إنما جمع سُرَادق وحمام بالألف والتاء لأن سرادقا في معنى الخيمة وحماما في معنى البنية كما أنث الكتاب حَمْلًا علي الصحيفة، والصوتَ حملا على الصيحة في قوله: ماهذه الصَّوْتُ. وقد حكي تأنيث الحمام في قوله:

واذا دخلت سمعت فيها هرة[1]

وعلى هذا فلا شذوذ. وأما الثاني فنحو سنون وأرضون وحَرُون وقُلُون وبُرُون وبُثُون. وفي التنزيل: ﴿الَّذِيْنَ جَعَلُوا القُرآنَ عِضِيْنَ﴾[2]. أي أجزاء متفرقة. وإنما جمعت هذا الجمع جَبْراً لها لما دخلها من الوهن، إما بحذف لامٍ أو تاء تأنيث أو ادغام. أما سَنَة فأصلها سَنْوَة أو سَنْهَة بدليل: سنوات ومسانَهَةٍ وسانهت والأول أكثر لأن حذف حرف العلة لثقلة أولى من حذف الهاء. فلما حذف لامُها على كلا القولين اعتباطا جُبِر نَقْصُها بأن أُلْحِقَتْ بمن يعقلُ في جمعه وكسرت سينها آشعارا بأن هذا الجمع ليس لها بالأصالة كما قالوا: ثِبُون وقِلُون بالكسر. ومنهم من لايكسر في هاتين. وأما أرض فأصلُهُ أرضة بدليل ظهورها في التصغير نحو: أُرَيْضَة. فلما حذفت تاء التأنيث الفارقة عوض منها هذا الجمع لتنزلها منزلة اللام المحذوفة من المكبر الظاهرة في المصغر نحو: يد ويُدَيّة، وتحرك الراء بالفتح فيقال: أَرَضُون إما تنبيها علي عدم الأصالة وإما لملاحظة الفتحة في أرضاتٍ. وقد جاء إسكانها فى الأصل. وقال:

---

(١) لم أعثر على قائله أو تمام البيت.

(٢) سورة الحجر آية ٩١.

قَدْ سَأَلَتْنِـــي بِنْتَ عَمّـــي عَنِ الأَرْضِيْنَ إِذْ تُنْكِرُ أَعْلَامَها[1]

واما حَرّة وهي الأرض ذات الحصا السود[2]، فإنما جمعت بالواو والنون لما دخلها من الإعلال بادغام الراء الأولى في الثانية، لأن عند اجتماع الأمثال تَعْدُ تارة بالإدغام وتارة بالحذف كما في ضِلْت ومَسْت. وقالوا آخرون بفتح الهمزة فزادوا حرفا في الجمع اشعارا بالتغيير. وأما قوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُم لِي سَاجِدِيْنَ﴾[3] ﴿وَقَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِيْنَ﴾[4] إنما أُجريت مجرى أُولى العلم في الجمع لأنها وصفت بصفات من يعقل وهو السجودُ والطاعَةُ. وقيل في طائعين أنه على حذف مضاف أي أهل السماوات والأرض. وقيل على التغليب أي: أتينا ومافينا طائعين. وأما عشرون إلى تسعين فصيغ موضوعة للجمع وليست جموعا على الأصح، لأن عشرين لو كان جمع عشرة لكان ثلاثين، لأن أقل الجمع ثلاثة لما مر. ومثل لما كان يوصف بها من يعقل وغيرهم جرت مجرى صفات من يعقل تغليبا لمن [يعقل][5] .

---

(١) لم أعثر على قائل هذا البيت في المراجع التي عدت إليها.

(٢) المعجم الوسيط ١/١٦٥.

(٣) سورة يوسـف آية ٤.

(٤) سورة فصلت آية ١١.

(٥) هكذا في (ق) وفي الأصل (يفعل) وهو تصحيف وكذلك في (ك).

(باب الأفعال)

٩١ ـ القول في أَزْمِنَةِ الأَفْعَالِ الحَالِ والمَاضِي والاسْتِقْبَالِ

الأفعال تنقسم بالنسبة إلى الزمان إلى: ماض وحال ومستقبل لأن وجود الفعل إنْ كان متقدما على الإخبار به فهو الماضي وإلا إنْ كان مقارناً لزمن الإخبار به فهو الحاضر، وإنْ تأخر عنه فهو المستقبل. وإنما انقسمت الأفعال بأقسام الزمان لأن المقصود بوضعها تعيين أزمنة المصادر الواقعة فيها، لأن المصادر لما لم تدل إلا على الأحداث المطلقة في الزمن المطلق، فلو قصد تعيين زمان المصدر بغير صيغة الفعل كما يقال مثلا لزيد ضَرْبٌ أمسِ أو غدا أو الآن لكان ذلك عدولا عن الأخصر إلى الأطول. فإن قيل: الحال لاوجود له لأنه نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو حَدّ مشترك والحدود المشتركة لا وجود لها بذاتها. أجيب: بأنه لولا وجود زمن الحال وإلاّ لكان الفعل الواقع إما في زمن معدوم لأن الماضي والمستقبل معدومان، أو لا في زمان مطلقا، والقسمان باطلان. واعلم أن في هذا الجواب نظرا. لأن المراد بالحال إن كان هو الآن الذى هو طرف موهوم بين الماضي والمستقبل فلا جود له، لأن الزمان متصل بذاته لاجزء له بالفعل، ولايلزم من عدمه المحال المذكور، لأن الفعل حركة وهي غير قارة[1]. وإنْ أُريد بالحال زمان صغير على جنبي الآن المذكور كما هو مراد النحاة فلا يتأتي انكاره، لأن التنزيل قد ورد بهذا التقسيم في قوله تعالى: ﴿لَهُ مَابَيْنَ أَيْدِينَا وماخَلْفَنَاوَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾[2]. ومنه قول زهير:[3]:

---

(١) بمعنى سكن واطمأن انظر اللسان (قرر) والمعجم الوسيط ٧٢٤/٢.

(٢) سورة مريم آية ٦٤.

(٣) وهو والد كعب صاحب بانت سعاد. واسم ابي سلمى هو ربيعة بن رباح المزني أحد الشعراء =

وأَعْلَــمُ مافِــي اليَــوْمِ وِالأَمْسِ قَبْلَــهُ
وَلكِنَّنِــي عَنْ عِلْــمِ مَا فِي غَدٍ عَمِــي[1]

وقيل لأنا وجدناهم قد وضعوا لم ولما لنفي الماضي، ولا ولن لنفي المستقبل، وما لنفي الحال ولابد من وجوده ليصح نفيُهُ. وفيه نظر. لأن المعدوم يصح نفيُهُ كما يقال: لاشريك للباري.

٩٢ ــ بأَمْس قَدِّرْ ما مَضَي نَحْوَ قَعَدْ والآن للحَاضِرِ والآتي بِغَدْ

الماضي فعل يدل بالوضع على زمانٍ قبل زِمانك، ويقدر بأَمْسِ أي يعرف بإِعْمَاله في الظرف الماضي نحو: قَعَدَ أَمْسِ وأولَ من أَمْسِ. والحال فِعْلٌ يدل على مقارنةِ الحدث بزمانك ويعرف بالآن، وما في معناها نحو يكتب الآن والساعة وهذا الوقت. وبما النافية وليس على الأكثر والمستقبل فعل يدل على وقوع حدث بعد زمانك، ويعرف بإعماله في الظرف المستقبل نحو: يقعد غدا أو بعد غدٍ. وبدخول حرفي التنفيس عليه نحو سيقوم وسوف يقوم، ولام الأمر والدعاء ونونا التوكيد الثقيلة والخفيفة ولا في النهي، والنواصب كلها إلا الملغاة وأدوات الشرط إلاّ لو. واعلم: أنّ الماضي ينقسم إلى ماض في اللفظ والمعنى كما مرّ فى المثال آنفاً، وإلى ماض في اللفظ دون المعنى. وهو المصروف بقرائن الشرط كلها إلى الإستقبال إلاّ لو ولما الظرفية نحو: إنْ قام زيد قمت.

= الجاهلين الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء بالإتفاق، من أصحاب المعلقات، وصاحب الحوليات. توفي قبل البعثة بسنة واحدة. انظر ترجمته: طبقات الشعراء ٢٥، الخزانة ٣٧٥/١، بلوغ الأرب ٢٧٧/٢، الأغاني ٢٩٨/١٠ ــ ٣٢٣.

(١) القائل: زهير بن ابي سلمى. انظر المعلقة.
الشاهد: ليس في هذا البيت شاهد نحوي، فقد أتى الشارح بهذا البيت لتدليل على أن الأفعال ثلاثة أقسام: ماض وهو ماعبر عنه الشاعر بقوله (أمس) وحاضر وهو ماعبر عنه بقوله «اليوم» ومستقبل وهو ما عَبّر عنه بقوله «غد». انظر شرح الأجرومية ص ٧١ تحقيقنا/ رسالة ماجستير. وجمهرة أشعار العرب ص ٥١، شرح القصائد الطوال ٢٨٩، شرح القصائد التسع المشهورات ٣٥٥/١. شرح القصائد العشر ٦٦، ديوانه ٢٩.

وماضي في المعني دون اللفظ وهو المجزوم بلم ولما نحو لم يَقُمْ ولما يَقُمْ.

٩٣ ــ والحَالُ لا لَفظَ لَهُ بِهِ آنفَرَدْ ... لٰكِنّ لفظَ الحَالِ والآتِي آتّحَدْ

الماضي له صيغة لايشاركه فيها غيره كفَعَلَ مطلقا وفَعْلَلَ نحو ذَهَبَ وعَلَّمَ وضَرُفَ ودحرج. وأمّا الحال فليس له صيغة تختص به، لأنّ يَفْعَل وهو لفظ المضارع، مشترك بينه وبين المستقبل عند تجرد القرائن، لأنّ معنى الإشتراك وضع اللفظ الواحد لمعان متعددة على السَّويَّة، وهو موجود في المضارع لإطلاقه على الحال والإستقبال إطلاق العين على مسمياتها. وقيل: إنّ صيغة يَفْعَلُ حقيقة في الحال، مجاز في الإستقبال، لأنّ الأصل في الخبر أنْ يكون مطابقاً للمخبر عنه، ولأنَّ مِنْ المناسبة أن نجعل له صيغة تختص به كما لقسيميه. وقيل إنها حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال على العكس. أما لِمَا في الحال من الخلاف: لأنَّ منهم من لايثبتُهُ كما مَرَّ، وإمّا لأنّه على تقدير ثبوته سريع الزوال. والمستقبل ممتد الزمان فهو أولى بأن يجعل حقيقة فيه.

٩٤ ــ وإنَّمـــاَ صِيْـــغَ للاسْتِقْبَـــالِ ... الأمْرُ كَاضْرِب وَهْوَ غَيْرُ حَالِ

المستقبل له لفظان: أحدهما صيغة يَفْعَلُ إذا عملت في الظرف المستقبل أو اقترن بها مايُخَلِّصُها له، وهي غير مختصة كما تبين. وثانيهما صيغة الأمر للفاعل المخاطب مطلقا وهي مختصة به نحو: اضرب وضارب ودَحْرِج وأَكْرِم والْزِم لأن الأمر طلب إيجاد الفعل، فلا بد وأن يكون غير موجود، وإلا لكان تحصيلاً للحاصل. وأما قول السّيد لِعَبْدِهِ: كُلْ وهو يأكل ونحوه فإنما يراد به الأزدياد في الأكل وهو مستقبل. أو أنَّه دَلّ على الحال بقرينة فلا يرد نقضا. وقوله: وهو غير حال، معناه أنّ هذه الصيغة ليست مشتركة بين الحال والاستقبال كما كانت صيغة المضارع.

٩٥ ــ وَآبْنِ عَلَى الفَتْحِ المُضِيّ حَتّى ... يَأْتِي الضَّمِيْرُ نحو قُمْتُ قُمْتَا

الماضي مبني على الفتح إمّا لفظا نحو قام وقعد وأكرم واستخرج ودحرج. أو

تقديرا نحو رمى وغزا. أما بناؤه فلأنّه الأصل في الأفعال كما تقدم. وعلى حركة تفضيلا له على فعل الأمر لوقوعه موقع المضارع. وهو بعد حرف الشرط نحو: إنْ قُمْتَ قُمْتُ. وصفة نحو: مرت برجل أكرم زيدا. وخبرا نحو: زيد قام. وصلة: نحو جاءني الذي قام. وحالا نحو: جاء زيد قد قام أبوه. ولاشيء من الأمر يقع في هذه المواطن إلاّ على تأويل. فإنْ قيل: فلم حكم في هذه المواضيع بأنه واقع موقع المضارع ومنها ماهو للإسم، قيل: لبُعْدِ مناسبته للإسم. بدليل عدم إعرابه وامتناع دخول لام الابتداء عليه، وفتح طلبا للخفة لأن الفتحة أقرب إلى السكون. ألاتراهم قلبوا الهمزة المفتوحة المضموم ماقبلها واوا نحو جؤن، كقلب الساكنة نحو جونة وكذلك إذا انكسر ماقبلها نحو مئر كقلبها في بير، ولأن منه مالامه ياء نحو رَضِيَ. فلو ضُمَّ أو كسر لثَقُل جدا للزوم الحركة. وقيل بني على الفتح لأن واو الضمير قد تحذف في بعض اللغات وتبقي الضمة دالة عليها كقوله:

وَلَوْ أَنَّ الأطِبَّاءَ كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَع الأطِبَّاءِ الأسَاةُ[1]

فلو بني على الضم لالتبس فعل الواحد بفعل الجماعة في هذه اللغة، ومنع من الكسرة لأنها أُختُ الضمة فتعين الفتح وهو ضعيف. أما أولا: فلأن هذه اللغة نادرة جدا. وأمّا ثانيا فلأن الحذف لايكون إلا مع دلالة القرائن، فلا يحصل لبس. وقال الفراء[2]: بني ضرب على الفتح حملا على ضَرْباً لامتناع أن يكون

(١) القائل: غير معروف وهو من الوافر ويروي العجز بروايتين: وكان مع الأطباء شفاة، وكان مع الأطباء السقاة.
الشاهد في قوله: «كانُ حولي» فإن أصلها كانوا حولي بواو الجماعة التي تعود إلى الأطباء فحذف الشاعر الواو واكتفى بالضمة للدلالة عليها، وقد استشهد به كل من الإنصاف ٣٨٥، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ١٤٧شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧، مجالس ثعلب ١٠٩، الخزانة ٣٨٥، شواهد العيني ٥٥١/٤، همع الهوامع ٥٨/١، الدرر اللوامع ٣٣/١.

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء. وقيل =

ماقبل الألف غير مفتوح وهو ضعيف أيضا، لأن حمل فِعْل الواحد الذي هو الأصل على فعل الاثنين الفرع. وتبين منه ضعف قول ابن الدهان في الغرّة حيث حمل ضرب في الفتح على ضَرَبَتْ. وأما إسكانه في قوله:

إنَّمـاَ شِعْـــرِيَ شَهْـــدٌ قَدْ خُلِـطْ بالجُلْجُــــلَانِ[1]

فإما تنبيها على الأصل أو حملا للضمير المستكن فيه على البارز. وقوله: حتى يأتي الضمير يريد أنه إذا اتصل بالماضي ضمير مرفوع بارز متحرك سكن لامه كراهة لاجتماع أربع متحركات لوازم، فيما هو كالكلمة الواحدة لِتَنُزل الفاعل منزلة الجزء من الفعل وذلك ثمانية ضمائر: اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب وواحد لجماعة الإناث من الغائب نحو: ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا، وَضَرَبْتِ وضَرَبْتُمَا وضَرَبْتُمْ وضَرَبْتُنَّ وضَرَبْنَ. وآعْلَم: أنّه إذا اتصل به الواو ضُمَّ ماقبلها نحو ضربُوا ورَضُوا ليُدلّ على شدة امتزاج الفعل بالفاعل إلا مافي آخره ألف فإنه يفتح ليدل

= له الفراء لأنه كان يفري الكلام، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه واعتمد عليه، وأخذ عن يونس. من مصنفاته: معاني القرآن، البهاء فيما تلحن فيه العامة، اللغات، المصادر في القرآن، المقصور والممدود، فعل وأفعل، المذكر والمؤنث. توفي عام ٢٠٧ هـ. (انظر: الوفيات ٦/١٧٦، انباة الرواة ٤/١، بغية الوعاة ٢/٣٣٣).

(١) القائل: غير معروف، وكمال البيت كالتالي:

ضحك النـــــــــــاس وقالـــــــــــــوا
شعـــــــــــر وضاح اليمانـــــــــــــي
إنمـــــــــا شعـــــــــري قيـــــــد
قد خلـــــــــط بجلجـــــــــــلان

وماورد هنا أفضل. الشاهد في قوله: «خلط» حيث أسكن اللام تنبيها على الأصل وحملا للضمير المستكن فيه على البارز. والمفروض أن يكون مبنياً على الفتح. فخُلط أصله: قد خَلَطْتُهُ وقد ذكره كل من: العقد الفريد ٣/١٣. وقد رواه برواية اخرى:

عجب الناس وقالوا... واللسان ١٣/١٣٠ (جلل) ونسبة لوضاح وروايته.

انما شعري ملح قد خلط بجلجلان.

والجلجلان: حب كالكزبرة. أنظر أيضا: ارتشاف الضرب ١١٣٨.

على الألف المحذوفة. وفي التنزيل ﴿دَعَوا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [1].

٩٦ ــ وَالأَمْرُ كَاضْرِبْ بالسُّكُونِ يُبْنَى وَاحْذِفْ عَلِيْلًا كَامضِ واغْزُ واغْنا

فعل الأمر للمخاطب الفاعل إن كان آخره حرفا صحيحا بني على السكون نحو: اضرب وانطلق واكرم، لأنه الأصل في البناء. وإن كان معتلا حذف منه حرف العلة مطلقا كامض واغزوا واغن، لأنهم لما حملوا المجزوم الصحيح على الأمر فسكنوه، حملوا فعل الأمر المعتل في الحذف على المعتل في الجزم. وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدرة. أما القائل بالبناء فاحتج بأمرين: أحدهما أن الأصل في الأفعال البناء. وإعرابها إنما هو شرط وجود حرف المضارعة في أولها، والشرط منتف ها هنا فيجب انتفاء المشروط. الثاني: أنه لو لم يكن مبنيا لما بني ماوقع موقعه من الأسماء نحو: صهٍ ونَزَالِ وكلاهما ضعيف. أما الأول فلأن الشرط منتف لفظا لاتقدير. ولأن الخصم لايسلم أنّ إعراب المضارع بالمشابهة. وأما الثاني فلأن أسماء الأفعال بنيت لتضمنها معنى لام الأمر كما ذكره ابو الفتح[2] في التمام[3] واختاره. واحتج القائل بالإعراب بأمرين: أحدهما: القياس وهو أنه تحذف حروف العلة والنون من الأمثلة الخمسة منه كما تحذف في الجزم.

الثاني: أنه قد جاء الجزم باللام محذوفة كقوله:

---

(١) سورة الفرقـان آية ١٣.

(٢) أنظر: سيبويه ٤/١، المقتضب ٣/٢، ٤٤، ٨١/٤، الإنصاف ٤، ٥، شرح المفصل ٦١/٧، المرتجل ١٢٤، ١٢٥.

(٣) التمام: هو تفسير ما أغفله السكّري من أشعار الهذليين ويبلغ على حسب مايذكر المؤلف أن حجمه خمسمائة ورقة وقد ورد ذكر هذا الكتاب بطرق متعددة. فقد ذكره ابن جني في كتابه الخصائص مرة بعنوان: (كتابنا في شعر هذيل) الخصائص ١٢٤/١، وبعنوان: (كتابي في ديوان هذيل) الخصائص ١٥١/١، وورد ذكره في الخزانة ١٥٣/٣ باسم (التمام) الذي ذكره الشارح هنا. ولم أعثر على هذا الكتاب. وانظر الخصائص ٦١/١.

مُحَمَّدٌ تُفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ　　إذَا مَاخِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا[1]

والجواب عن الأول أَنَّ هذه الحروف لما حذفها الجازم الظاهر لتنزلها منزلةَ الحركات، حمل الأمر في الحذف على الجزم كما تقدم. وعن الثاني أن تفد: خبر يراد به معنى الدعاء. وإنما حذفت للضرورة. والحق أنَّ الجازم أَضْعَف من الجار، والجار حذفه نادر. فالجازم أولى. وعلى تقدير التساوي فالحذف غير مطرد

واعلم: أنّ فعل الامر مبني إذا أُسند إلى الفاعل المخاطب مطلقا، لأن اللام لاتثبت معه اختصارا، لكثرة استعمال الأمر للمواجهة. وأما إذا أسند إلى الغائب المتكلم أو كان مبنيا للمفعول فهو معرب مجزوم مطلقا واللام لازمة. وأمّا قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[2] فيمن قرأ بالتاء فإنما أثبت اللام مع المواجهة وأعربه للدلالة على أن أمر الباري يعم الحاضرين والغائبين. وقول الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ　　لِتَـقْضِي حَوَائِجَ المُسْلِمِيْنَا[3]

(١) القائل: اختلف النحاة في نسبة هذا البيت. فنسبه الرضي في باب فعل الأمر ٢٤٩/٢ إلى حسان بن ثابت، وليس في ديوانه، ونسبه ابن هشام في الشذور إلى أبي طالب. ونسبه البغدادي للأعشى.

الشاهد في قوله: (تفد) فعل مضارع لم يتقدمه في اللفظ ناصب أو جازم، وجاء على صورة المجزوم، لذلك خرجه العلماء على أنه مجزوم بلام الأمر المحذوفة تقديره «لتفد». وقد أباح سيبويه ذلك. أما الأعلم فقد اعتبرها من أقبح الضرورات، لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لايضمر. وقد استشهد به كل من سيبويه ٤٠٨/١، المقتضب ١٣٢/٢، آمالي ابن الشجري ٣٧٥/١، الإنصاف ٥٣٠، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٧، ٢٤/٩، المقرب ٢٧٢/١، الخزانة ٦٢٩/٣، الشذور ٢١١، المغني ٢٢٤، ٦٤١، شواهد العيني ٤١٨/٤، شرح التصريح ١٩٤/٢، الهمع ٥٥/٢، الدرر ٧١/٢، الأشموني ٥/٤، أسرار العربية ١٢٥.

(٢) سورة يونس آية ٥٨.

(٣) القائل: غير معروف.

الشاهد في قوله: «لتقم» حيث أن الشاعر استعمل أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر وهو الأصل. وقد استشهد به كل من: المغني رقم ٣٧٩، شرح التصريح ٥٥/١، ٢٤٦/٢، العقد الفريد ٣٩٤/٥، السيوطي ٢٠٥، الخزانة ٦٢٠/٣، الإنصاف ٥٢٥.

شاذ لا يُعَرَّجُ عليه. والمصنف لما مثل بقوله كاضرب اكتفى به من التقييد المذكور.

٩٧ ــ والمُبْهَمُ المُعْرَبُ للتَّشْبِيــــه بالإسْمِ حرفٌ من أَنَيْتُ فيهِ

لما ذكر أحكام الماضي والأمر في البناء إذ هو الأصل في الفعل، أخذ يبين أحكام المعرب منه وهو المضارع. ويقال له المبهم لكونه مشتركا، وهو اختيار المصنف بدليل إطلاقه عليه وقد تقدم وجه مشابهته للإسم. وهو كل فعل فيه أي في أوله إحدى الزوائد الأربع آلدالة على آلتكلم وآلخطاب وآلغيبة، وتجمعها كلمة أنيت، وهي الهمزة والنون والياء والتاء، وتسمى حروف المضارعة. وقد آحترز بزيادتها في أوله عن زيادتها في آلفعل غير أوّله وحينئذ لايقال له مضارع. وبالتكلم عن الهمزة في أكرم، وبالخطاب عن التاء في تكلم، فإنهما لايدلان على التلكم والخطاب.

٩٨ ــ نحو أَنَا أَضْرِبُ ونَحْنُ نَضْرِبُ وأَنْتَ تَضْرِبُ وزَيْدٌ يَضْرِبُ

ألهمزة للمتكلم مطلقا نحو أنا أضرب. والنون للمتكلم مطلقا إذا كان معه غيره في الإخبار نحو نحن نضرب وللواحد المعظم لقيامه مقام الجمع. وفي التنزيل: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾[1]. والتاء للمخاطب مطلقا نحو: تَضْرِبُ أَنْتَ. وللغائبة نحو: هِنْدُ تَقُوم، وللغائبتين نحو: الهندان تقومان. وفي التنزيل ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهم آمْرأَتَيْنِ تَذُوْدَانِ﴾[2] ولا تستعمل في الغائبات. وحكي في الكشاف[3]: ﴿ تَكَادُ السَّمواتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾[4] بالتاء والياء للغائب المذكر وتثنيته وجمعه نحو زيد يقوم، والزيدان يقومان والزيدون يقومون. ولجمع الغائبات: الهندات يقمن. وإنما زيدت هذه الأحرف للدلالة على الفاعل وعلى الزنة التي

---

(١) سورة يوسف آية ٣، سورة الكهف آية ١٣.

(٢) سورة القصص آية ٢٢.

(٣) تفسير للقرآن الكريم للزمخشري ركز فيه على الجانب اللغوي، مع اظهار الفكر المعتزلي.

(٤) سورة مريم آية ٩٠

تضارع بها الإسم. وخصت الزيادة بها دون غيرها من الحروف، لأن أُولى مازيد حروف المد واللين، لامتناع خلو الكلام عنها وعن أبعاضها التي هي الحركات، لأن الألف تتقدر زيادتها أولا لسكونها. فعدل عنها إلى الهمزة، لأنها من مخرجها، ولأنها تبدل من الألف، وتبدل الألف منها. والواو لو زيدت أولا لأدى إلى اجتماع ثلاث واوات عند دخول حرف العطف على فعل فاؤه واو وهو مستهجن، فأُبدل منها التاء كما أُبدلت من تراب وتجاه. وأما الياء فزيدت لعدم المانع من الزيادة. وأما النون فزيادتها لأنها أشبهت حروف المد واللين من وجوه: أحدها أن فيها غُنَّة كالمد. وثانيها أنها تكون علامة للرفع في الأمثلة الخمسة كما أن الألف والواو علامة الرفع في التثنية والجمع. وثالثها: أن النون تكون ضميرا لجمع المؤنث. كما أن الواو ضمير لجمع المذكر. وجعلت الهمزة للمتكلم، لأنه أول والهمزة أول المخارج. والنون للجمع والواحد المعظم القائم مقام الجمع، لأنها تكون للجماعة في نحو فَعَلْنَ ولمشابهتها الواو التي هي ضمير الجمع كما تقدم. والتاء للمخاطب مطلقا وللغائبة والغائبتين. لأنها تكون للمخاطب نحو أنت قمت، وللغائبة نحو هند قامت، وللغائبتين نحو الهندان قامتا، والياء للغائب وللغائبين لأنها لخفائها تناسب حال الغائب. وقيل: إنها اختصت بهذه الحروف لأنها أبعاض الضمائر الموضوعة لما دلت عليه هذه الحروف فالهمزة مأخوذة من أنا، والنون من نحن، والتاء من أنت، والياء من هي. ولم تؤخذ الواو من هو. وان كان الأصل لكونه مذكرا للمانع المذكور.

٩٩ ــ هَذَا خُصُوصاً مُعْرَبٌ مُرْتَفِعٌ وَٱجْزِمْهُ وَٱنْصِبْهُ بِمَا سَتَسْمَعُ

اعلم أنه ليس في الأفعال مايعرب إلا المبهم وهو معنى قوله: هذا خصوصا مُعْرَبٌ مرتفع ــ أي المبهم أخصه خصوصا. فخصوصاً: منصوب لأنه مصدر. وفعله محذوف. ومعرب خبر عن هذا. وقد مر الكلام في أن إعرابه عند البصريين استحساني لمناسبته الإسم. وعند الكوفيين بالأصالة لا بالشبه، وإعرابه رفع وجزم ونصب. أما الرفع ففي عامله أقوال: أحدها: للبصريين وهو أنه

يرتفع لوقوعه موقع الإسم مطلقا نحو جاءني رجل يكتب، ورأيت رجلا يكتب، ومررت برجل يكتب. لأن علة الرفع لما كانت هي الوقوع، لم يعتبر اختلاف العامل لأنه لا تأثير له في الفعل، وكذلك لو قلت يكتب زيد لرفعته، لأنه واقع موقع أخوك زيد لأن المتكلم له الخيار إنْ شاء صدر كلامه باسم، وإن شاء بفعل. فإن قيل: فقد يرتفع إذا وقع صلة، وبعد السين وسوف، وليست من مواضع الإسم. وفي أول الكلام نحو يقوم الزيدان. ولايقال: قائم الزيدان علي الاصح. أُجيب بأنه لما ثبت له الرفع في الأغلب الأعم حُمِلَ عليه الأَقَلُّ، فَعِلَّةُ الرفع مطردة لا منعكسة. وأما وقوعه خبرا لكاد وأخواتها نحو: كاد زيد يقوم. فلوقوعه موقع الإسم في الأصل. ولذلك حكم عليه بأن محله النصب. وثانيها: للفراء. وهو أنه آرتفع لتجرده عن ناصب وجازم لدوران الرفع مع التجرد عنهما وجودا وعدما وهو ضعيف، لاحتمال أنْ يكون التجرد شرطا، فيدور الرفع معه. والمقتضي له أمر وراء ذلك. وثالثها: للكسائي[1] وهو انه آرتفع بحرف المضارعة لأن الفعل قبل وجوده كان مبنيا، وبعده صار معربا مرفوعا، ولابُدَّ له من عامل وليس إلاّ حرف المضارعة، وهو أيضا ضعيف لوجهين. أحدهما: أن حرف المضارعة لما اتصل به صار جزءا من المضارع، بدليل اختلاف معناه بحذفه، وجزء الشيء لايعمل فيه. الثاني: أنّه لو كان عاملاً وهو لفظى، لما صح دخول

---

(١) يقول في ذلك: أبو البقاء العكبري في اللباب ص ٤٥١:
«ومذهب الكسائي فاسد فيتعين التعليل. واستنتج الكسائي بأن الفعل قبل حرف المضارعة مبني وبعد وجوده وحده مرفوع، والرفع عمل لابد له من عامل، ولم يحدث سوى الحرف فوجب أن يضاف العمل إليه، وإنما بطل عمله بعامل آخر لأنه أقوى منه، كما أن الشرطية يبطل عملها بلم. ويذكر ابن الأنباري في أسرار العربية ص ٢٩ ذلك فيقول: فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لأن عامل النصب والجزم لايدخل على عامل الرفع، فلما و جب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دل على أن الزائد ليس هو العامل انتهى. وانظر الإنصاف ٣١٩/٢، أسرار العربية ٢٨ ــ ٢٩، شرح الرضي ٢٥٦/٢، اللباب ص ٤٥٠.

الناصب والجازم عليه لامتناع اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد، وهو ظاهر البطلان. فإن قيل: فإذا دخل على حرف المضارعة عامل بطل عمله لقوة الطاري وضعفه، كما أن حرف الشرط وهو أن يبطل عمله مع لم. أجيب بالفارق: فإن حرف الشرط بطل عمله بما بعده، بخلاف حرف المضارعة، فإن العامل قبله. وقيل: ارتفع لمضارعته الإسم، واستحق الإعراب لوقوعه موقع الإسم.

(جزم الفعل المضارع ـ لفعل واحد)

١٠٠ ـ فَجَزْمُهُ بِلَمْ ولَمَّاً وألَمْ
ولامِ أَمْرٍ وبِلَا النَّهْي انْجَزَمْ

الجزم في الأصل عبارة عن القطع[١]، ومنه: الأمر الجازم. وفي الإصطلاح: عبارة عن حذف حركة أو حرف من حروف العلة، أو ماشبه به بعامل. وهو مشبه بالدواء، لأنه إن صادفَ فضلة وهي الحركة حذفها، وإلا قطع بعض أجزاء الفعل كما أن الدواء كذلك. وحروفه خمسة وهي قسمان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين. فالجازم لفعل واحد أربعة: لم ولمّا ولام الامر ولا. في النهي امّا لم فلنفي الماضي مطلقا، لأنها تقلب معنى المضارع إلى المضي بدليل جواز لم يقم زيد أمس. وقيل تقلب لفظ الماضي الى المضارع دون معناه، والأول هو الأعرف. وتأتي بمعنى أن الناصبة كقوله تعالي: ﴿أَلَمْ نَشْرَح لَكَ﴾[٢] فيمن قرأ بالفتح. وأما لما فتشارك لم في النفي والقلب وتفارقهما من أربعة أوجه. أحدها: أنّ لم لنفي الماضي مطلقا أي بغير قد، ولما لنفي الماضي المقترن بقد. فاذا قيل قام زيد، فنفيه: لم يقم زيد. وإذا قيل: قد قام زيد، فنفيه: لما يقم زيد. وثانيها: أنَّ لم مفردة، ولمّا مركبة، لأن أصلها لم، زيدت عليها ماالنافية لتكون دالة على

(١) انظر هذا المعنى في اللسان (جزم) والمعجم الوسيط ١/١٢٠.

(٢) سورة الشرح آية ١.

زيادة المعنى وفيه نظر لجواز أن تكون الصيغة بكمالها تدل على المعنى المقصود. وثالثها: أنه قد يحذف الفعل بعد لما. ويكتفي بها في الجواب اختصارا. فإذا قيل: أقد قام زيد؟ قلت: جئت ولمّا أي: ولما يقم. كما يحذف بعد قد في قوله

.... **وكَأنِ قد**[1]

لاشتراكهما في التقابل بأحد طرفي النقيض. وأما لم فلا يحذف الفعل بعدها إلا في الضرورة كقوله:

أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ[2]

وقول الآخر:

---

(١) القائل: النابغة الذبياني وهو من ا لكامل. وهو زياد بن معاوية وهو شاعر مفلق، كان ممن يجالس النعمان بن المنذر وينادمه، وكان عنده بمكانة، وسمي بالنابغة لأنه لم يقل شعراً حتى صار رجلا وساد قومه فلم يفجأهم إلا وقد نبغ عليهم بالشعر بعدما كبر فسمي بالنابغة. وقد قال هذه القصيدة في المتجردة امرأة النعمان. وأولها:

من آل ميــــة رائــــح أو مغتـــــد
عجـــــلان ذا زاد وغيـــــر مزود

وتمام البيت:

أَفِـــدَ التَّرَحُّـــلُ غَيْـــرَ أَنَّ رِكَابَنَـــا
لَمَّـــا تَزُلْ بِرِحَالِنَـــا وَكَـــأَنْ قَدِ

الشاهد في قوله: « وكأن قد» حيث حذف الشاعر الفعل بعد قد وهذا جائز ومستعمل في العربية. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٣٦١/٢، ١٣١/٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٥/٨، ١١٠، ١٤٨، ١٨/٩، ٥٢، الخزانة ٢٣٢/٣، ٧٢٦، ٣٦٢/٤، ٥٠٥، المغني ١٧١، ٣٤٢، شواهد العيني ٨٠/١، ٣١٤/٢، شرح التصريح ٢٦/١، الهمع ١٤٣/١، الدرر ١٢١/١، الأشموني ٣١/١، ديوانه ٢٧.

(٢) القائل غير معروف، وهو من الرجز. وقبله:

يارُبَّ شَيْـــخ من لكيـــذ ذِي غَنَـــمْ
في كَفِّـــهِ زَيْـــغٌ وفـــي فِيـــه فَقَـــمْ

الشاهد في قوله: «ولم» حيث استشهد به الشارح للتفريق بين لم ولما، وأن من خصائص لم

.... إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ[1]

أي لم يصل. ورابعها: أنّ لمّا تفيد اتصال النفي إلى زمن الإخبار لأنه إذا قيل: ندم إبليس[ولما ينفعه الندم، أفاد أن عدم النفي مستمر إلى وقت الإخبار بخلاف لم. فإن النفي بها منقطع. فإذا قيل: نَدِم آدم ولم ينفعه الندم، أفاد أن عدم النفع إنما هو عقيب الندم، وقيل إن اختصاص لما بذلك من جهة المعني كما في الصورة المتمثل بها. وإنما عملا الجزم أعني لم ولما حملا لهما على حرف الشرط لمشاركتهما له في نقل الفعل من زمان إلى زمان لأنهما ينقلانه إلى الماضي وحرف الشرط إلى المستقبل، ولأنهما لما نقلا معنى المضارع إلى الماضي ازداد ثقلا بقلب معناه على كونه فعلا فخفف بالحذف. وتدخل عليهما همزة الإستفهام، ومعناها معهما التقرير. وفي التنزيل ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُم﴾[2] ويتوسط بينهما وبين الهمزة واو العطف وفاؤه وفي التنزيل، ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ﴾[3] ﴿أَفَلَمْ يَسِيْرُوا فِي الأَرْضِ﴾[4] وإذا دخل حرف الشرط علي لم أبطل نقلها إلى

= أنه قد يحذف مجزومها للضرورة فحذف الفعل هنا وتقديره ولم يشمط. وقد استشهد به: شرح المفصل لابن يعيش ١١١/٨، الخزانة ٣/ ٦٢٨

(١) القائل: ابراهيم بن علي بن محمد الهرمي من الكامل. وتمام البيت:

إحْفَظْ وَدِيعَتَكَ التي استُودِعْتَهَا
يَوْمَ الأعازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ

الشاهد في قوله: «وإن لم» حيث حذف بعدها الفعل الذي دخلت عليه للضرورة. والتقدير هنا: وإن لم تصل. واستودع: مبني للمجهول:، والتاء: نائب فاعل، وهي المفعول الأول والهاء مفعول ثاني. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٣٢٨/٣، المغني ٢٨٠، شواهد العيني ٤٤٣/٤، شرح التصريح ٢٤٧/٢، الهمع ٥٦/٢، الدرر ٧٣/٢، الأشموني ٦/٤.

(٢) سورة يس آية ٦٠.

(٣) سورة فاطر آية ٣١.

(٤) سورة يوسف آية ١٠٩، سورة الحج آية ٤٦، سورة الروم آية ٩، سورة فاطر آية ٤٤، سورة غافر آية ٢١.

الماضي لقوة الشرط. وفي التنزيل ﴿فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولن تَفْعَلُوا﴾(1) وقوله : وألم يوهم أنه قسم أخر وليس كذلك، لما بينا. وأما لام الأمر فإن كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا نحو: لِتَضْرِبَ يَازَيْدُ، ولتنزه علياً . وإن كان مبنيا للفاعل لزمته مع فعل المتكلم نحو لنكرم زيدا. وفي التنزيل﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾(2) ومع فعل الغائب نحو ليقم زيد. وفي التنزيل﴿لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾(3)

وأما فعل المخاطب فلا يدخل عليه لما فيه من ترك الاختصار مع الاستغناء عنه كمابيناه. وانما عملت لاختصاصها بالفعل، وكان عملها الجزم حملا على صيغة الأمر للمخاطب، لأنهما لما اشتركا في معنى الأمر جعل لفظ المعرب كلفظ المبني. ولأن لام الامر نظير لام الجر، فعملت الجزم كما عملت تلك الجر. لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء. وأصل هذه اللام السكون إلا أنها حركت لامتناع الإبتداء بالساكن، وكسرت حملا على لام الجر. فإذا دخلت عليها الواو والفاء، فالأولى السكون لتوالى الحركات. وإذا تم فالأولى تحريكها لأنها لاتُعَدُّ جزءا لكثرة حروفها. وامّا لا في النهي فتدخل على فعل المخاطب مطلقا. وفي التنزيل ﴿وَلَاتَدْعُ مَعَ اللهِ﴾(4) ﴿وَلَاتُلْقُوا بِأَيْدِيْكُم﴾(5) وعلى فعل الغائب نحو: لايقم زيد. وإنما عملت لاختصاصها بالفعل، وكان عملها الجزم حملا على الأمر وآعلم: أنه لافرق بين لام الامر والدعاء والنهى من جهة اللفظ والعمل، بل الفرق من جهة المعنى، لأن طلب الفعل مطلقا. إن كان على جهة الاستعلاء فهو أمر، وإنْ كان بالعكس فهو دعاء. وإنْ كان مع التساوي فهو التماس.

(1) سورة البقرة آية ٢٤.
(2) سورة العنكبوت آية ١٢.
(3) سورة الحج آية ٢٩.
(4) سورة القصص آية ٨٨.
(5) سورة البقرة آية ١٩٥.

(الجازم لفعلين)

١٠١ - وٱجْزِمْ بحرفِ الشَّرطِ وَهْو إنْ ومَا
ضُمِّنَ مَعْنَاهُ فمنه مَنْ وَمَا

١٠٢ - ومنه أيُّ وَمتي ومَهْمَا
وحَيْثُما وأَيْنَمَاَ وإذْمَا

١٠٣ - ومنه أَيَّانَا ومنه أَنَّي
وٱجْزِمْ جَوَابَ الشَّرْطِ إنْ لَمْ يُبْنَي

الجازم لفعلين قسمان: حرف وهو خامس الحروف المذكورة، واسم يتضمن معناه. أما القسم الأول وهو الحرف، فإن الشرطية وحدها في الأعرف، والفعلان المتعلقان بها يسمي الأول شرطا، والثاني جزاء. لأن الشرط في اللغة هو العلامة[1]ومنه: أشراط الساعة. كان وقوع الفعل الأول علامةلوقوع الثاني. وإنما عمل حرف الشرط لاختصاصه بالفعل، وعمل الجزم. لأنه لما طال بمقتضاه للفعلين جزمهما طلبا للتخفيف، وحمل سائر أسماء الشرط عليه في العمل لأمور أحدها: أنَّه حرف وأصل المعاني للحروف. وثانيها: أنه يجوز حذف الفعل معه، وبقاء معموله جوازا مطردا. وفي التنزيل: ﴿إن ٱمْرُؤٌ هَلَكَ﴾[2] ﴿وإنْ أَحَدٌ من المُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[3]وقال الشاعر:

.... إنْ ظَالِماً أبدًا وإنْ مَظْلُوما[4]

---

(١) انظر هذا المعنى في المعجم الوسيط ٤٧٩/١.

(٢) سورة النساء آية ١٧٦.

(٣) سورة التوبة التوبة ٦.

(٤) القائل: ليلى الأخيلية من الكامل. وتمام البيت:

لاتَقرَبَنَّ الدَّهْرَ آل مُطَرِّفٍ
إنْ ظَالِماً أَبَدًا وإنْ مَظْلُومَا

الشاهد في قوله: «إنْ ظالما» حيث جاء ما بعد إن منصوبا على تقدير حذف الفعل. والتقدير: =

ولايحذف مع غيره إلاّ في الضرورة. كقوله:

صَعْدَةٌ نابِتَــةٌ في حَائِــرٍ أيْنَمَا الرِّيحُ تُميِّلْهَا تَمِلْ[1]

وثالثها: أَنَّ االشَّرْطَ بها يعم ما كان عينا أو زمانا أو مكانا. وآعلم أَنَّ الشرط لايكون إلا فيما يمكن وُقُوْعُهُ وعدم وقوعه لأنَّه عبارة عن تعليق وقوع أحد الجائزين أو عدمه بوقوع الآخر أو عدمه فلا يجوز إن طلعت الشمس زرتك. ولا إن تكلم الحجر آتك. لأن الأول واجب، والثاني ممتنع. وأما القسم الثاني من الجازم لفعلين فضربان: اسم وظرف. والظرف زماني ومكاني. فالإسم: مَنْ وَمَا ومهما وأي وكيف. والزماني: متي وإيان وإذما على رأي، وإذا في أحد وجهيها. والمكاني: أين [وأنى][2] وحيثما فهذه كلها مبنية إلا أيّا. أما بناؤها فلتضمنها معنى حرف الشرط وما حرك منها هربا من التقاء ساكنين. وفائدة وضعها الإيجاز والإختصار لما فيها من العموم لذوي العلم والأمكنة والأزمنة وغيرها. ألا

= إن كنت ظالما. والمعنى: تمدح الشاعرة قومها لاتقربنهم ظالما فإنك لاتستطيعهم ولا مظلوما منهم طلبا للإنتصار منهم، فإنك تعجز عن مقاومتهم لعزتهم وقوتهم. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٣٢/١، آمالي القالي ٢٤٨/١، آمالي ابن الشجري ٤٣١/١، ٣٤٧/٢، شواهد العين ٤٧/٢٢، ٨٧، التصريح ١٩٣/١، الهمع ١٢١/١، الدرر ٩٠/١، حماسة ا لبحتري ١٦٠٩، ديوانها ١٠٩.

(١) القائل: كعب بن جعيل بن قمير ــ بضم القاف ــ ابن عجرة أحد بني تغلب بن وائل. وهو شاعر اسلامي كان في عهد معاوية بن أبي سفيان وهو من الرمل.
الشاهد في قوله: «اينما الريح تميلها » حيث وقع اسم مرفوع بعد أداة الشرط ووقع بعد هذا الإسم المرفوع فعل مضارع مجزوم للضرورة. وقد خرج النحاة ذلك على أن الإسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر وهو فعل الشرط وسبب ذلك أن أدوات الشرط تختص بالأفعال، ولا يجوز أن تليها الأسماء المرفوعة على الإبتداء. فإن وليها اسم مرفوع، فإن كانت الأداة «أن» والفعل المتأخر ماضيا جاز ذلك...
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥٨/١، الخزانة ٤٥٧/١، ٦٤٠/٣، ابن عقيل رقم ٣٣٦، شواهد العيني ٤٣٤/٤، ٥٧١، المقتضب ٧٥/٢، أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١، الإنصاف ٦١٨، ابن يعيش في مفصله ١٠/٩، الهمع ٥٩/٢، الدرر ٧٦/٢، الأشموني ١٠/٤.

(٢) هكذا في (ق) وفي الاصل (أنا).

ترى أنّك لو قلت: إن يقم زيدا أو خالد أو بكر قمت لطال الكلام. فإذا قلت: من يقم أقم معه، حصل العموم مع الإختصار، وكذلك سائرها. وإما إعراب أيّ فللتنبيه على أنّ الأصل في هذه الأسماء الإعراب كالقود واستحوذ. وقيل إعربتا لملازمتها الإضافة إلى المفرد أو التنوين إن لم تضف. أما من فلمن يعقل وفي التنزيل ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهْ، وَمَنْ يَعْمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهْ﴾[1].
وقال زهير:

وَمَنْ لَا يُكَرّمْ نَفْسَهُ لَايُكَرَّمِ[2] ....

وأما من قرأ: ﴿ فَإنَّه مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾[3] باثبات الياء، فامّا لأنه أجرى المعتل مجرى الصحيح فحذف الحركة، وإما لأنّه أشبع الكسرة. وامّا ما فلما لايعقل. وفي التنزيل﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ [4] و ﴿مايَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[5]. وقال طرفة:

أَرَى العُمْرَ كِنْزاً نَاقِصاً كُلَّ لَيْلَةٍ وما تُنْقِصُ الأَيّامُ والدهرُ يَنْفَدِ[6]

---

(١) سورة الزلزله آية ٧.

(٢) القائل زهير بن أبي سلمى. وتمام البيت:

ومن يغترب يحسب عدوا صديقه ومن لايكرم نفسه لايكرم

الشاهد في قوله: «من» حيث استعملها الشاعر هنا للعاقل. وهذا هو الأصل فيها.
انظرح شرح المعلقات العشر للزورني مطبعة السعادة سنة ١٣٤٤هـ.

(٣) سورة يوسف آية ٩٠.

(٤) سورة البقرة آية ١٩٧.

(٥) سورة فاطر آية ٢.

(٦) القائل: طرفة بن العبد. ورواية الديوان:

أرى المال كنزا ناقصا كل ليلة وما تنقص الأيام والدهر ينفذ

الشاهد في قوله: «وماتنقص» حيث استعمل الشاعر «ما» هنا لما لايعقل. وذلك للتفريق بن ما ومن. انظر ديوان الشاعر ص ٣٢ مع شرح الأعلم الشنتمري طباعة سنة ١٩٠٠ م.

وأمامهما: فحكمها حكم مانحو : مهما تصنع أصنع. وفي التنزيل: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾(١) وقال الشاعر: وَمَهْمَا يَطُلْ عَهْدُهُ يَخْلَقْ.(٢)وقد اختلف فيها فقيل: إنها حرف وأُبطل بعود الضمير عليها بما تقدم آنفا. والقائل بالإسمية فريقان: أحدهما قائل بأنها اسم مفرد بوزن فعلى لأن التركيب على خلاف الأصل. والآخر أنها مركبة ثم اختلف في أصل التركيب. فقال: الخليل(٣): إن أصلها ما ما. الأولى الشرطية والثانية زائدة للتوكيد، فأبدل ألف الأولى هاء كراهة اجتماع المثلين. وقال الأخفش(٣) إن أصلها مَهْ للكَفّ زيدت عليها ما التي للجزاء فلفظها مركب من غير تغيير. وقد جاءت للاستفهام في قوله:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهمَا لِيَهْ أَوْدي بِنَعْلِـــيَّ وَسِرْبَالِيَـــهْ(٤)

وأما أي: فبعض مما يضاف إليه كقولك: أي الرجال يأتيني أُكرمه. وأيّ حين تقدم أُكْرِمْكَ. وأيّ مكان تَجْلِسْ أَجْلِسْ. وفي التنزيل ﴿أَيًّا ماتَدْعُوا فله الأَسْمَاء الحُسْنَى﴾(٥) فأي جازمه لتدعوا. ومازائدة. وأي منصوب بتدعوا، ولايلزم منه الدور،لاختلاف جهتي عملها، لأن العامل مايتضمنه اَيّ من معنى حرف الشرط. وتدعوا عامل في أي بذاته. وآعلم: أنه إذا قال الرجل: أيُّ عبيدي ضربك فهو حُرّ. فضربه الجميع لزمه عتقهم، لعموم الفعل بعموم فاعله، لأن الفاعل،

---

(١) سورة الأعراف آية ١٣٢.

(٢) لم أعثر على قائله أو تمام البيت.

(٣) انظر سيبويه ٤٢٣/١، المقتضب ٤٨/٢.

(٤) القائل: عمر بن ملقط من السريع، وهو قصيدة له رواها أبو زيد في نوادره.
الشاهد قي قوله: «مهما» فقد جاءت للإستفهام في هذا البيت، واختلف العلماء في أصلها. فقال الأخفش إن أصلها مه زيدت علها ما التي للجزاء فهي مركبة. وقال الخليل إن أصلها ماما فقلب الألف ها. وقد استشهد به كل من: نوادر أبي زيد ٦٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٤٤/٧، الخزانة ٦٣١/٣، المغني ١٠٨، ٣٣٢، همع الهوامع ٥٨/٢، الدرر اللوامع ٧٤/٢.

(٥) سورة الاسراء آية ١١٠.

ضمير أي، والفاعل كالجزء، فصار كالكلمة الواحدة فلم يختلفا في العموم. ولو قال: أيَّ عبيدي ضَربَتَهُ فهو حر، فضرب الجميع، لم يلزمه إلا عتق الأول، لعدم العموم في الفعل، لأنه مستند إلى ضمير المخاطب، ولاعموم فيه. ولايقال: ضمير المفعول عام لعوده على أي فيلزمه في الجمع كما في الصورة الأولى لأنا نقول: لما كان المفعول في حكم المنفصل، وليس كالجزء، لم يلزم من عمومه عموم الفعل. وأما كيف فلا يجازي بها، لامتناع كون الإنسان على حالة تكون لغيره، ولذلك لم يذكرها المصنف. وأجازه الكوفيون تمسكا بقولهم: كيف تَصْنَعُ أَصْنَعُ، برفع الفعلين معا. إذ المعنى في الرفع والجزم واحد. والجواب بعد تسليم صحة وروده أنّ جوازه لأن المراد منه تخصيص حال معلومة بقرينة تميزها، بخلاف الجزم، فإنه يقتضي عموم الأوقات. فلا يصح معه التخصيص مطلقا. وقيل: كيف نصب على الحال من ضمير اصنع الأخير، ويصنع الأول في موضع نصب وصفا لكيف. وأما متي : فيُجَازي بها مجردة عن ما، وغير مجردة. فالأول كقوله:

مَتَي تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَي ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدِ[1]

والثاني كقوله:

متى مايَرَىَ النَّاسُ الغَنِيّ وجارُهُ ... فَقِيرٌ يقولوا عَاجِزٌ وَجَلَيْدُ[2]

---

(١) القائل: الحطيئة من قصيدة له من الطويل.
الشاهد في قوله: «متى» حيث جزمت متى فعلين الأول: فعل الشرط «تأته» والثاني جواب الشرط «تجد» وهو مع هذا ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتجد. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٤٥/١، مجالس ثعلب ٤٦٧، المقتضب ٦٥/٢، جمل الزجاجي ٢٢٠، آمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، ابن يعيش في مفصله ٦٦/٢، ١٤٨/٤، شواهد العيني ٤٣٩/٤، المفصل ١٣٤، الأغاني ٦١٨/٢، الخزانه ٣٧٦/٢، الأشموني ١٠/٤، ديوانه ٢٥.

(٢) القائل: اختلف الناس في نسبة هذا البيت إلى صاحبه. فيقول البغدادي في خزانته إنه لرجل من بني قريع، وهو قريع بن عوف بن كعب بن زيد بن مناة. وأيده أبو تمام في الحماسة. وكذلك =

وتكون استفهاما عن الزمان المعين، فإنه إذا قيل متى قدمت؟ قلت يوم الجمعة. ولايجوز يوما أو وقتا. وقد تأتي بمعنى وسط قال:

.... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[1]

وأما إيان فنحو: إيّان تقدم أقدم. ومنه قوله:

.... فَإيّانَ مَا تَعْدِل بِهَا الدَّلْو تَنْزِلِ[2]

= في حماسة الأعلم. وابن جني يقول في إعراب الحماسة: انه للمعلوط بن بدر التشريعي. وفي حاشية صحاح الجوهري للمعلوط السعدي ويروي أيضا لسويد بن حذاق. وابن يعيش في مفصله يقول انه نسب لعبد الرحمن بن حسان. وفي اللسان ينسبه للمعلوط بن بدل القريعي وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «متى ما» حيث جاءت ما زائدة وليست كافة وكأنها جزء أساسي من متى فلم تكفها عن العمل. وقد استشهد به كل من: مفصل ابن يعيش ١٠٥/٤، الخزانة ٥٣٦/١، حماسة المرزوقي ١١٤٨. اللسان (حظظ).

(١) تمام البيت:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُم تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

القائل أبو ذؤيب الهذلي يصف السحاب من الطويل.

المعنى: يدعو الشاعر لامرأة اسمها أم عمرو بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شرعت من ماء البحر وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع. الشاهد في قوله: «متى لجج» حيث جاءت متى حرف جر فجر بها قوله لجج. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٨٥/٢، المحتسب ١١٤/٢، ابن الشجري في أماليه ٢٧٠/٢، الخزانه ١٩٣/٣، المغنى ١٠٥، ١١١، ٣٣٥، شواهد العيني ٢٤٩/٣، ٤٢٢/٤، التصريح ٢/٢، الهمع ٣٤/٢، الدرر ٣٤/٢، الأشموني ٢٠٥/٢، الهذليين ٢٥١/١، أوضح المسالك ٢٨٧، شرح قطر الندي ١١٢.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله وهو من الطويل. وتمام البيت

إذا النجمة الأدماء كانت بقفزة
فَإيّانَ ماتَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

ويروي البيت برواية اخرى: فايان ماتعدل به الدلو تنزل. الشاهد في قوله: «فايان ما تعدل به تنزل» حيث جاءت إيان جازمة فجزمت فعلين. الأول (تعدل) والثاني جواب (تنزل). وقد استشهد به كل من: الهمع ٦٣/٢، الدرر ٨٠/٢ الأشموني ١٠/٤.

والمجازات بها قليل. وأكثر ماتأتي استفهاما في التنزيل ﴿إِيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[1] ﴿إِيَّان يَوْمُ الدِّيْن﴾[2] وأصلها أيّ أوان. فخففت بحذف الياء، والثانية من أي، وهمزة أو أن فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأُولى بالسكون فقلبت الواو إلى الياء وأُدغمت إحداهما في الأُخرى. وأما إذما فكقوله:

إذْ مَاأَتَيْت على الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إذاَ اَطْمَاَنَّ المَجْلِس[3]

وأصلها إذ زيدت عليها ما لتكفها عن إضافتها إلى الجملة مطلقا، ولايجازى بها إلا كذلك. وذهب سيبويه[4]: إلى أنها عند التركيب حرف، لأنها قبل التركيب كانت تدل على الزمان الماضي، من غير أن يشترط بها، وبعده تدل على المستقبل مع الإشتراط بها، فلما نقلت من مُسمّاها الأصلي، إلى مسمى آخر وجب أن يحكم بحرفيتها إلى أن يقوم دليل على الإسمية. وذهب المبرد[5]

---

(١) سورة الأعرف آية ١٨٧.

(٢) سورة النازعات آية ٤٢.

(٣) القائل: عباس بن مرداس من الكامل في غزوة حنين. وقبل هذا البيت:

يا أيهـا الرجـل الـذي تهـوي به ... وجنـاء مجمـرة المنـاسم عـرمس

وبعـده

ياخيـر من ركب المطـي ومـن مشى ... فـوق التـراب إذا تعـد الأنـفس

إنـا وفينـا بالـذي عاهدتنـا ... والخيـل تقـدع بالكمـاة وتفـرس

الشاهد في قوله: «إذ ما» حيث أبقى حرف الذال ساكنا مع وجود ما، وبقيت على شرطيتها إذ أتى بالفاء جوابا لها في قوله: فقل له. المعنى: إنْ أتيت على الرسول ﷺ فقل له كذا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٣٣/١، المقتضب ٤٧/٢، جمل الزجاجي ٢٢٢، الخصائص ١٣١/١، ١٣١/٣، ٤٣٦/٣.

(٤) الكتاب ٤٣٣/١ حيث يقول: «...ولايكون هذا من حروف الجزاء فاذا ضممت إليها ماصارت بمنزلة إنْ وماأشبهها...» وإن من الحروف وليست من الأسماء وهذا موافق لما ذكره الشارح.

(٥) انظر: المقتضب ٤٠/٢ ـ ٤٥، المغني ٨٧/١، سيبويه ٤٣٠/١ ـ ٤٣٥.

إلى أنها اسم كما كانت قبل النقل، لأن دخول ماعليها لايخرجها عن حقيقتها. وأما دلالتها على المستقبل، فلتركبها مع ما، لأن الشي يجوز أن يحصل له بالتركيب حكم لايكون حالة الإفراد. وأما إذا فلا يجوز بها إلا في الضرورة. ولذلك لم يذكرها المصنف، ومنه قول الفرزدق:

تَرَفَّعَ لي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لِي ... ناراً إذَا خَمَدَتْ نِيْرَانُهُمْ تَقِدُ[1]

وإنما لم يجزم بها في الإختيار، لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع، والشرط المقتضي للجزم، لايكون إلاّ فيما يحتمل الوقوع والاّ وقوع. وقد جاءت في ممتنع الوقوع كقوله:

إذَاَ شَابَ الغُرَابُ أَتَيْتُ أَهْلِي[2]

وفي محتملة نحو: إذا جئتني أكرمتك. فلما خالفت الشرط لم تعمل. وأجاز الصيمري[3]: أن يجازى بها مطلقا إذا لحقتها ما، لأنها تكفها عن الإضافة كما في قوله:

....

وَكَـــانَ إذَا مايَسْلُـــلِ السَّيْـــفَ يَضْرِبِ[4]

وأُجيب بأن الرواية الصحيحة متى ما. وعلى تقدير تسليمها تكون ضرورة.

(١) القائل: الفرزدق وهو من البسيط.
المعنى: يقول الشاعر: ترفع لي قبيلتي من أشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقدة إذا قعدت بغيري قبيلته. الشاهد في قوله: «اذا خمدت..تقد» حيث استعمل «إذا» هنا بمعنى متى إذا قد تجزم في الشعر فعلين. فإن جملة خمدت في محل جزم شرط إذا وتقد جواب الشرط وهو مجزوم وكسرة الدال للروى.
وقد استشهد كل من: سيبويه ٤٣٤/١، الخزانة ١٦٢/٣، شرح الأشموني ١٣/٤، إعراب القرآن ٨٨٥، المقتضب ٥٦/٢، أمالي ابن الشجري ٣٣١/١.

(٢) لم اعثر على قائله أو تمام البيت.

(٣) هو عبد الله بن اسحق الصيمري النحوي أبو محمد ــ له: التبصرة في النحو، وهو كتاب جليل يشتغل به أهل المغرب. انظر: بغية الوعاة ٤٩/٢

(٤) القائل: الفرذدق من الطويل ــ وتمام البيت:
=

وأما أَيْنَ: فيجازى بها مقرونه بها للتوكيد كقوله تعالى ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ[1]﴾ وفي المثل[2] أينما أذْهَبُ ألْقَ سعدا. وغير مقرونة بما كقول الشاعر:

أَيْــنَ تَضْرِبْ بِنَــا العُــداةُ تَجِدْنَــا
نَصْرِفُ العِــيْس بَعْدَهَــا للتَّلاقِــي[3]

وأما أي فكقول لبيد:

وَأَصْبَــحْتَ أَنَّــي تَأْتِهــا تَلْتَــبِسْ بِهَــا
كِلَا مَرْكَبَيْهَــا تَحْتَ رِجْــلِكَ شَاجِــرُ[4]

ولايجازي بها إلاّ غير مقرونة بما، لأن الزيادة على خلاف الأصل. وأما

= فَقَــامَ أَبُــو لَيْلَــى إليــهِ ابــن ظَالِــمٍ
وكَــانَ إذَا مايَسْلُــلِ السَّيْــفَ يَضْرِبِ

الشاهد في قوله: «إذا مايسلل.. يضرب» حيث جاءت إذا مكفوفة بما وقد عملت. فجزمت فعل الشرط وهو «يسلل» وكسرت اللام لدفع التقاء الساكنين، وجزم الجواب «بضرب» وكسرت الباء للروي. ونقل عن بعض النحاة انهم جوزوا الجزم باذا المكفوفة بما، واستدلوا على ذلك بهذا الشاهد الشعري. وقد استشهد به كل من: الخزانة ١٨٥/٣، ابن يعيش في مفصله ١٣٤/٨.

(١) سورة النساء آية ٧٨.

(٢) ويرويه مجمع الأمثال: إنما أوجه الق سعدا. كان الأضبط بن قريع سيد قومه فرأى منهم جفوة فرحل عنهم إلى آخرين، فرأهم يصنعون بسادتهم مثل ذلك فقال هذا القول. انظر مجمع الأمثال ٣٥/١.

(٣) القائل: جبد الله بن همام السلولي من الطويل. ويروي عجزه:
نصرف العيس نحوها للتلاقي. الشاهد في قوله: «اين» حيث جاءت جازمة لفعلها وجوابها لأن معناها: ان تضرب بنا العداة نصرف العيس نحوها. وجاءت ان هنا غير مقرونة بما. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٣٢/١، المقتضب ٤٨/٢، الاشموني ١٠/٤، الإقتضاب ١٦٣، الإغفال ٣٨٩/١، شرح المفصل ١٠٥/٤، ٤٥/٧.

(٤) القائل: لبيد بن ربيعة العامري. أدرك الإسلام وترك الشعر، وهو أحد أصحاب المعلقات (م سنة ٤١ هـ). قالها من قصيدة له من الطويل مخاطبا عمه الذي اعتدي على جار لبيد فيقوله له:
=

حيثما: فلا يجازي بها إلا إذا كفت بما عن الإضافة. وإلا لكانت جارة وجازمة في حالة واحدة.

وهو محال . قال الشاعر:

.... **حَيْثُما يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ أَكُنْ**[1]

وقول المصنف: واجزم جواب الشرط إنْ لم يبنى، يحتمل وجهين أحدهما: أن الضمير في يبنى، يعود على الجواب ومعنى يبني: يجعل خبرا على نية التقديم، كقوله:

.... **إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ**[2]

إنك ركبت أمرا لاخلاص لك منه، فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة لايقدر على النزول عنها سالما لأن رجليه اشتبكتا بركابئها وكلا مركبيها لايستقر عليه إنْ ركب على مركبها المقدم وهو الرحل وحده مركبا صعبا، وإن ركب على مركبها المؤخر وهو الكفل مال به وصرعه. انظر ديوانه ٢٢٠. الشاهد في قوله: «أني تأتها» حيث ورد المضارع «تأتي» مجزوما بأنى على انه فعل الشرط وذلك حملا لأني على اين معناهما واحد وكلاهما للجزاء. وتلتبس: فعل مضارع مجزوم جواب أني. وقد استشهد به كل من سيبويه ٤٣٢/١، المقتضب ٤٨/٢، جمل الزجاجي ٢٢٧، الخزانة ١٩٠/٣.

(١) القائل: لم أعثر على قائله. وتمام البيت:

حارِ لَكَ اللهُ ما أتـــــاكَ مِنْ حَسَنٍ

وَحَيْثُمَـــا يَقْضِ أَمْـــراً صَالِحـــاً تَكُـــنْ

الشاهد في قوله: «وحيثما» حيث جاءت هنا للمجازاة وقد وافقت الشرط لعملها حيث اتصلت بما. إذ لو لم تتصل بما لكانت جاره وجازمه في حالة واحدة. وقد استشهد بها: الفراء في معاني القرآن ١٠٣/٢، كتاب المقتضد للجرجاني ١٠٥٧/٢ وهي رسالة دكتوراه سنة ١٩٧٥، جامعة القاهرة /كلية الآداب.

(٢) وتمام البيت:

ياأَقْـــرَعُ بنَ حَابِسٍ ياأَقْـــرَعُ

إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُـــوكَ تُصْرَعُ

القائل: جرير بن عبد الله البجلي وهو من الرجز.

وثانيهما: أن يكون الضمير عائدا على الشرط. أي واجزم جواب الشرط ضرورة، إن لم يبين الشرط، لأن الشرط إذا كان ماضيا، لم يجب جزم الجواب كما يبين بعد.

وآعلم: أن الكلمات التي يُجازي بها، غير حرف الشرط إنْ كانت اسما، فمحلها من الإعراب رفعا بالإبتداء، وإن كان متعديا، فإن لم يأخذ ضمير المفعول: نحو: مَنْ يَضْرِبْ أَضْرِبْ كان المحل نصبا، وإن أخذ مفعوله، فمحلها أَيْضاً رفع بالابتداء. ويجوز الحكم عليها بالنصب بفعل مضمر يُفَسِّرُ مابعده. وإنْ كانت ظروفا كانت منصوبة المحل مطلقا. واختلف في الناصب لها فقيل: فعل الشرط، وقيل جوابها، والأول هو المختار. لأن جوابها قد يكون جملة «اسمية» لاعمل لها، فتحتاج في تقدير العامل إلى تكلف لاحاجة إليه.

١٠٤ــ تَقُــولُ إنْ تُلْمِــمْ بِنَــا نُكْرِمْكَــا
وأيُّ شيـــــءٍ تُعْطِنَـــا نَشْكُرْكَـــا

لما ذكر أن حرف الشرط ومايتضمن معناه يجزم فعلين، أورد لهما مثالا.

واعلم: أنه لايخلو فعلا الشرط والجزاء من أربعة أحوال احداها: أن يكونا مستقبلين لفظا ومعنى، وحينئذ يجب جزمهما، لإمكان ظهور تأثير الجازم. وفي التنزيل ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾[1] إلاّ أنْ يكون الأخير منهما في نية التقديم كما في قوله:

= الشاهد في قوله: «تُصْرَعُ» حيث رفع جوابا للشرط وبقي على رفعه، والمفروض أن تجزم وذلك ضعف في الشاعر وللضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبوية ٤٣٦/١، سيرة ابن هشام ٥٠، المقتضب ٧٢/٢، ابن الشجري في أماليه ٨٤/١، الإنصاف ٦٢٣، ابن يعيش في مفصله ١٥٧/٨، المقرب ٣٧٥/١، الخزانة ٣٩٦/٣، ٤٥١/٤، المغني ٥٣٢، شواهد العين ٤٣٠/٤، التصريح ٣٤٩/٢، الهمع ٧٢/١، ٦١/٢، الدرر ٤٧/١، ٧٧/٢، الأشموني ١٨/٤.

(١) سورة النساء آية ٧٨.

.... إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ[1]

فيصرع الأخير مرفوع، لأنه خبر على نية التقديم، وجواب الشرط محذوف لدلالة ماقبله عليه، وهو رأي سيبويه[2]. وذهب المبرد[3] إلى أنه على حذف الفاء من ا للفظ وهي مرادة معنى. وارتفاعه لأنه خبر مبتدأ محذوف، ولايجوز نية التقديم.

الثانية: ان يكونا ماضيين لفظا لامعنى كقوله تعالى: ﴿أفإنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾[4]، ومحلهما الجزم لعد مسوغ الإعراب في اللفظ.

الثالثة: ان يكون الشرط ماضيا والجزاء مستقبلا لفظا ومعنى، كقوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ يُرِيد الحَيَاةَ الدُّنْيَا وزينَتَهَا نُوفِّ آلَيْهِم أَعْمَالُهم فِيْهَا﴾[5] فالشرط مجزوم المحل، لامتناع تعليق العامل مبني اللفظ، لعدم مسوغ الإعراب. وأما الجزاء فيجوز فيه وجهان: الجزم كما في الآية وهو الأجود، لعدم المانع من الإعراب، والرفع إما على نية التقديم، على رأي سيبويه[6] وإما على حذف الفاء عند المبرد[7]. ومنه قول الشاعر:

وَإنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَاغَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[8]

---

(١) تم شرحه وتخريجه في الصفحة قبل السابقة.

(٢) سيبويه ١/٤٣٢، ٤٣٦.

(٣) المقتضب ٢/٤٦.

(٤) سورة آل عمران آية ١٤٤.

(٥) سورة هود آية ١٥.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٥/١٥٢، الإنصاف ٢/٣٥٢، أسرار العربية ٣٣١، ٣٥٧، شرح الرضي ٢/٢٨٢، سيبويه ١/٤٣٥، المقتضب ٢/٤٩، مجالس العلماء ٨٨.

(٧) المقتضب ٢/٤٥ ـ ٤٧، ٦٨، ٦٩.

(٨) القائل: زهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة له من البسيط يمدح فيها هرم ابن سنان المري ومطلعها:

قف بالديـــــار لم يعفهـــــا القـــــدم
بلـــــى وغيرهـــــا الأرواح والديـــــم
=

وقيل لما لم يعمل الجازم في الشرط، لم يعمل في الجزاء طلبا للمناسبة.
الرابعة: ان يكون الشرط مستقبلا، والجزاء ماضيا، وهي قليلة لاتأتي إلا في الشعر. قال:

وإنْ تَقْطَعُوا مِنّا مَنَاطَ قِلَادَةٍ قَطَعْنَا بِهِ مِنْكُم مَنَاطَ قَلَائِدِ[1]

وإنما ضعفت لوجوب عمل الجازم في لفظ الشرط دون الجزاء، الذي هو أَقْعَدُ في الاستقبال ضرورة أنه مُسَبَّبٌ، والمسبب بعد السبب. وفي العامل في فِعْلَي الشرط والجزء أقوال: أحدها لسيبويه[2]: وجمهور البصريين. وهو أن أداة الشرط عملت في الشرط، وكلاهما عمل في الجزاء. ونقل عن سيبويه[2]: أن أداة الشرط عملت فيهما، لأنها تقتضيهما. لكن عمله في الشرط بلا واسطة. وفي الجزاء بواسطة الشرط.

وثانيها: لأبي الحسن[3]: وهو أن أداة الشرط عملت في الشرط، والشرط عمل

= الشاهد في قوله «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعا مرفوعا، وفعل الشرط ماض وهو قوله «أتاه» وذلك على اضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد. أي: أتاه فيقول. وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير أي: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة لاغائب.... الخ فيكون جواب الشرط على ماذهب إليه سيبويه محذوفا والمذكور إنما هو دليله. وقد استشهد به كل من سيبويه ٤٣٦/١، الأصول ١٦٢/٢، الجمهرة ٦٩/٢، المحتسب ٦٥/٢، ديوانه ١٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٨، شرح شذور الذهب ٣٤٩، ابن عقيل ٢٩٢، الإنصاف ٦٢٥، شواهد العيني ٤٢٩/٤، السيوطي ٢٨٣ المفصل ١٧٦، المقتضب ٦٨/٢، الأشموني ١٧/٤، الدرر ٧٦/٢، الهمع٦٠/١، شرح التصريح ٢٤٩/٢.

(١) القائل: غير معروف.
ومناط القلادة: خيطها. والشاعر يفتخر بقبيلته ويقول: نقابل الإساءة بأضعافها كناية عن القوة.
الشاهد في قوله: «وإن تقطعوا... قطعنا» حيث جاء فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا.
وهذه حالة من حالات فعل وجواب الشرط. وقد ذكره ابن إياز في المحصول في شرح الفصول وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، الخزانة التيمورية رقم ١٩٠٨.

(٢) سيبويه ٤٣٥/١ ــ ٤٣٦.

(٣) التذييل والتكميل ١٥٢/٥، الإنصاف ٣٥٢/٢، أسرار العربية ٣٣١، شرح الرضي ٢٨٢/٢، المقتضب ٤٩/٢، مجالس العلماء ٨٨.

في الجزاء، لئلا يعمل عاملان في معمول واحد. وثالثها: أنَّها عملت فيهما معا من غير توسط، لاقتضائها الفعلين. ورابعها: للكوفيين: وهو أنها عملت في الشرط، والجزاء مجزوم، إما على الجواب، أو لأنه مجاور المجزوم، كما يجر الإسم إذا جاور المجرور: كقوله:

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ[1]

وخامسها: للمازني[2] وهو أنّ الفعلين سكنا، لأنهما وقعا حيث لاتقع الأسماء، فهما مبنيان. وقيل مذهبه أنَّ الثاني مبني دون الأول. وآعلم: أن جواب الشرط يكون بأحد ثلاثة أشياء: إمّا بالفعل، وإما بالفاء، وإما بإذا للمفاجآت. أما الفعل فلا يخلو إما أن يكون ماضيا متصرفا، أو لايكون. فإن كان الأول فإن أثَّرتْ فيه أداة الشرط تقديرا، تَصرِفُهُ إلى الإستقبال آمتنع دخول الفاء مطلقا نحو: إنْ قَامَ زَيْدٌ غَداً اكرمتُهُ.

وإن لم تؤثر فيه، بل كان المُضِيُّ فيه محققا، لزمته لعدم قبوله الصَّرْفَ إلى المستقبل نحو: إنْ اكرمتني اليوم فقد اكرمتُكَ أمْسِ. وإن كان الثاني: فإن لم يكن طلبا، جاز أن يجعل نفس الجواب، فلا تدخل الفاء مثبتا كان أو منفيا، وهو الأكثر. وجاز أن يقدر خبرا لمبتدأ محذوف فتدخل الفاء. في التنزيل: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[3] و﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً﴾[4] وإن كان طلبا لزمته الفاء مطلقا.

---

(١) القائل: العجاج من الرجز المشطور. ويروي برواية أخرى: كأن غزل العنكبوت المرسل الشاهد في قوله: «المرسل» . فقد جاء مجرورا، وهو صفة لنسج العنكبوت المنصوب لكونه اسم كأن، ولكونه مجاورا للمجرور، والنعت يجب أن يطابق منعوته في الإعراب. وقد استشهد به كل من سيبويه ٢١٧/١، الخصائص ٢٢١/٣، الخزانه ٣٢١/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٥٢/٥، الإنصاف ٣٥٢/٢، أسرار العربية ٣٣١، شرح الرضي ٢٨٢/٢، المقتضب ٤٩/٢، مجالس العلماء ٨٨.

(٣) سورة المائدة آية ٩٥.

(٤) سورة الجن آية ١٣.

(اقتران جواب الشرط بالفاء)

وأما الفاء فتلزم في مواضع. فمنها: الجملة الإسمية مطلقا: نحو: إن قام زيد فهو مكرم. ومنها الطلبية: نحو إن قام زيد فاكرمه. وفي التنزيل: ﴿وإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهرُوا﴾[1] ﴿ومَنْ يَعْمَلَ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُو مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْماَ﴾[2] على قراءة من جزم يخف. واما من رفع فهو خبر مبتدأ محذوف. ومنها المستقبل المنفي بِلَنْ نحو: إنْ زُرْتَني فَلَنْ اكرمك. والمنفي بما نحو: إنْ يقم زيد فما يقوم عمرو. والمثبت المقترن بالسين وسوف كقوله تعالى:﴿وإنْ خِفْتُم عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾[3]. ومنها الماضي المحقق. وفي التنزيل: ﴿إنْ يَسْرِقْ فقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[4]. ولايقال إذا كان الجزاء ماضيا لفظا ومعنى، والشرط مستقبلا، يلزم تقدم الجزاء على الشرط لفظا ومعنى وهو محالا. لأن الشرط متقدم على الجزاء ضرورة تقدم الشرط على المشروط. لأنا نقول: إنما يلزم ذلك لو لم يكن الشرط سببا في قولهم واخبارهم عنه ﴿فقَدْ سَرَقَ﴾[5] وهو ممنوع، وإخبارهم عنه حينئذ متأخر عن الشرط. ومنها الأفعال غير المتصرفة نحو: نعم وبئس وليس وفعلا التعجب وعسى. وفي التنزيل: ﴿فإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً﴾[6] وإنما لزمت الفاء، لأنه لما امتنع تأثير أداة الشرط في هذه الأمور، أتي بالفاء للربط توصلا إلى المجازاة بها. وكانت الفاء دون الواو لأن معناها التعقيب من غير مهلة. والجزاء يجب وقوعه عقيب الشرط. وأما إذا التي للمفاجآت فكقوله تعالى﴿وإِنْ تُصِبْهُم سَيئة بِماَ قَدَّمَتْ

---

(١) سورة المائدة آية ٦.

(٢) سورة طه آية ١١٢.

(٣) سورة التوبة آية ٢٨.

(٤) سورة يوسف آية ٧٧.

(٥) سورة يوسف آية ٧٧.

(٦) سورة النساء آية ١٩.

أَيْدِيْهِم إذا هُمْ يَقْنَطُون﴾[1] وتختص بالجمل الإسمية، وتلزم لزوم الفاء. وإنما وقعت موقع الفاء في الجواب [لأن][2] المفاأجاة تعقيب، فناسب دلالته دلالة الفاء ومحل الفاء. وإذا مع مابعدهما جزم، بدليل قرآءة الكسائي ﴿وَمَنْ يُضَلِلِ الله فَلَا هَادِيَ لَهَ ويَذَرْهُم في طُغْيَانِهِم يَعْمَهُون﴾[3] فجزم يذرهم لأنه معطوف على محل«فلا هادي له» وقدتحذف الفاء في الضرورة كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ الله يَشْكُرُهَا ....[4]

وقرئ شاذا: ﴿أينما تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ المَوْتُ﴾[5]

١٠٥ـ وَآجْزِمِ جَوَابَ الأَمْرِ وَالتَّمنِي وَالعَرْضِ وَالتَّخْضِيضِ إنْ لَمْ تَبْنِي

١٠٦ـ نحو ألا تنزل فينا تكرم وهكذا الجواب للمستفهم

جزم المضارع بأنْ مضمرة إذا وقع جوابا: للأمر والنهي والدعاء والتمني والإستفهام والعرض والتحضيض. وأما النفي فإنه ينصب جوابه ولا يجزم. وإنما

---

(١) سورة الروم آية ٣٦.

(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (لأنها).

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٦.

(٤) القائل: حسان بن ثابت وهو من البسيط. وتمام البيت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

ويروي العجز سيبويه: والشر بالشر عند الله سيان.

الشاهد في قوله: «الله يشكرها» حيث حذفت الفاء الرابطة في جواب الشرط. وحذفها هنا للضرورة، وليس لعلة نحوية. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥٣/١، نوادر ابي زيد ٣١، المقتضب ٧٢/٢، مجالس العلماء للزجاجي ٤٣٢، الخصائص ٢٨/٢، المحتسب ١٩٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩، ٣ المقرب ٥٩، الخزانة ٦٤٤/٣، ٤٥٧/٤، المغني ٥٦،٩٨، ١٣٩، شواهد العيني ٤٢٣/٤، التصريح ٢٥٠/٢، الأشموني ٢٠/٤، أمالي ابن الشجري ٨٤/١.

(٥) سورة النساء آية ٧٨.

حُكِمَ بأن الجازم حرف الشرط مقدرا بعد هذه الامور، لاهي أنفسها، لأنها لاتقتضي جوابا لعدم توقف شئ منها في الفائدة على غيرها. وجواب الشرط مالايتم المشروط إلا به. إلاّ أنه لما دَلّ لفظ الأمر ونحوه على الجازم المحذوف، سُمّي المجزوم بحرف الشرط المقدر جوابا مجازا. فإذا قيل مثلا: أكرمني أكرمك. فالتقدير: إنْ تكرمني أكْرمك. وأما النفي فلا دلالة على حرف الشرط، لأنه خبر فلا يجزم جوابه. وذهب الخليل: إلى أن هذه المعاني جزمت، لتضمنها معني حرف الشرط من غير تقدير إن. أما الأمر فمثاله ماتقدم، وأما النهي فيجوز جزم جوابه لا مطلقا، بل في بعض الصور دون بعض نحو: لاتدن من الأسد تنج، ولا تعص الله يدخلك الجنة جائز. ولاتدن من الأسد يأكلك، ولاتعص الله يدخلك النار، ممتنع خلافا للكسائي، لأنه لما لم يشترط أن يكون المقدر من جنس الظاهر منفيا، أجازهما، وجعل الشرط المقدر مثبتا، وهو ضعيف. لعدم وجود قرينة لفظية تدل على الإثبات. وأما الدعاء فكقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِيْ مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَّايَرِثُنِي﴾[1] تقرأ بالرفع والجزم. فالجزم على الجواب، والرفع صفة لولي، وهو أقوى. لأنه طلب ولداً موصوفا بالوارثة. وأما التمني: فليت لي مالا أنفقه. وأما الاستفهام فنحو أتأتيني أكرمك. وأين بيتك أزرك. والتقدير: أتأتيني إنّك إنْ تأتيني أكرمك، وإن تعرفني بيتك أزرك. وأمّا العرض فنحو: ألا تنزل تصب خيرا. وأما التحضيض فنحو: هلا تسافر تغنم. وفي التنزيل: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَي أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ﴾[2]. قريء بجزم أكن، حملا على موضع أصدق قبل دخول الفاء كما حمل: وتذرهم على محل قوله: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهَ﴾[3]. واعلم: أنه يجوز رفع الفعل الواقع بعد هذه الأمور، والعدول عن الجواب على أحد ثلاثة أوجه. أحدها: الاستئناف والقطع: نحو: لاتذهب به

---

(١) سورة مريم آية ٥.

(٢) سورة المنافقون آية ١٠.

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٦.

تُغْلَبُ عليه. أي لاتذهب به، فإنك تغلب عليه. وفيه معنى التعليل، كأنه لما قيل له: لاتذهب به قال: لأي سبب قيل له ذلك. فتكون العلة سببا لعدم الذهاب به ومنه قوله:

وَقَالَ قَائِلُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا ....[1]

فرفع نزولها على القطع، لأن المزاولة سبب الإرساء. الثاني: الصفة: اقْصِدُ رَجُلًا يُحْسِنُ إِلَيْكَ. وفي التنزيل: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَأَرْسَلْهُ مُعَي رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾[2] على قراءة الرفع. الثالث: الحال كقوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[3]

ومن قول الشاعر:

تَعَالُوا نَخُوضُ الْحَرْبَ بالسَّيْفِ إِنَّمَا
يَنَالُ العُلَا مَنْ لَمْ يَنَمْ عَنْ وَقُودِهَا[4]

---

(١) القائل: الأخطل وهو من البسيط. ويروي برواية أُخرى مع تمام البيت.

وَقَالَ رَائِدُهُم أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا
فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَمْضِي لِمِقْدَارِ

ويروي العجز أيضا: فكل حتف امرىء يقضي بمقدار. شرح المفصل ٥١/٧ الشاهد في قوله: «نزوالها» بالرفع حيث رفعها الشاعر على القطع لأن المزوالة سبب الإرساء وفي هذا الشاهد كلام كثير بين العلماء لاداعي لذكره. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥٠/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٠/٧، ٥١، الخزانة ٦٥٩/٣، معاهد التنصيص ٩٢/١، وليس في ديوان الأخطل.

(٢) سورة مريم آية ٥.

(٣) سورة الأنعام آية ٩١.

(٤) لم أعثر على قائله: والشاهد فيه قوله: «ينال» حيث جاء مرفوعا على الحال أي أن الجملة الفعلية حال.

وأما قول الاخطل:

كُرُّوا إلـــى حَرَّتَيْكـــمْ تَعْمِرُونَهَـــا
كمـــا تَكَـــرُّ الَـــي أَوْطَانِهَـــا البَقَـــرُ[1]

فرفع تعمرونها يحتمل الحال والقطع. وإذا عرفت هذا فقوله: إن لم تبن أي واجزم جواب أحد هذه الإمور، إن لم تبن الفعل على ماقبله، بأن تجعل خبرا أو صفة أو حالا، ولم يجعله جوابا.

١٠٧ وَأَحْرُف التَّحْضِيضِ مِنْهَا هَلّاَ لَوْلَا ولَوْمَـــا مِثْلُهَـــا وإلاًّ

لما ذكر أن هذه الإمور تجزم الفعل إذَا كان جوابا لها، ومنها التحضيض. نَبَّه على عدة حروفه وهي أربع: هلّا ولولا وإلّا ولوما. والأجود أنّها مفردة، لأن التركيب على خلاف الأصل. وقيل: إنها مركبة. فَهَلّا من هَلْ الإستفهامية، ولا النافية. فحدث من تركيبهما التحضيض وهو الحث على طلب الشي. وقيل هي مركبة من هَلْ التي للحث، ولا الإستفهامية. وأصل الّا هلا، فأبدل من الفاء همزة كقولهم: أرقت الماء وهرقته، وقيل من أن ولا. فقلبت النون لاما، وأدغمت في لام لا. ولولا ولوما مركبين من لو وحرفي النفي، وهذه الأحرف مختصة بالأفعال، لأن معناها لايصح إلا فيها. فإن وليها الماضى كانت للتوبيخ على. ترك فعله لامتناع طلب فعل الماضى. وإن وليها المضارع كانت تحضيضاً على فعله لإمكان طلبه. ونقل عن سيبويه أن معناها التحضيض مطلقا، وتَأَوَّلَ تحضيض الماضي، على أنه إن فاته فعله، فلا يفوته فعل مثله. فإن وليها اسم مرفوع ومنصوب

---

(١) القائل: الأخطل. قاله في هجائه لقيس وبني سليم. من البسيط.
الشاهد في قوله: «تعمرونها» حيث وقعت حالا والتقدير: كروا عامرين. أي مقدرين هذه الحال صائرين إليها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥١/١، مفصل ابن يعيش ٥٢/٧، المقرب ٢٧٣/١، الأشموني ٣٠٩/٣، الديوان ١٠٨.

فبتقدير فعل. فالمرفوع نحو: هلا زيد قام. والمنصوب كقول جرير:—

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيب أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بني ضَوْطَرى لولا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا[1]

وإذا قيل هلا من ذلك. جاز الرفع بتقدير: هلا كان منكم خير من ذلك. والنصب بتقدير هلا تفعل خيرا من ذلك.

(نصب الفعل المضارع)

١٠٨ ونصبه بأَنْ ولَنْ ثمّ إِذَنْ   وَأحْرُفٍ فيها أَتي آضْمَارُ أَنْ

عامل النصب في الفعل ليس إلا الحرف، وينقسم إلى مايعمل ظاهرا، وإلى مايَعْمَلُ مقدرا. أما الأول فإن ولن وإذن وكي في أحد وجهيها. واختلف فيها فقيل إن أصلها أَنْ، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة، ثم حملت الباقية عليها، لأنها أشبهتها في نقل الفعل إلى المستقبل. وقيل: كل واحد منها أصل بنفسه، وإنما عملت إن في الفعل لاختصاصها به. وعملت النصب حملا على الثقيلة، لأن لفظها كلفظها، إذا خففت، ولأن الجملة بعدها تصير في تأويل المفرد كالثقيلة، ولفظها مشترك بين المخففة والناصبة. أما المخففة فيأتي بيانها فيما بعد. وأما الناصبة فيتعين عملها إذا لم يقع قبلها فعل علم ولاظن، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾[2] ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[3] لأنها لما اختصت بالفعل وليست مخففة من الثقيلة، وجب أن تعمل توفية لمقتضاها.

---

(١) القائل: جرير وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «لولا الكميّ» حيث جاء بعد لولا اسم منصوب، والأصل أن يأتي بعدها فعل ولكن وجود الإسم بعدها منصوب تعين أن يكون نصبه لفعل محذوف تقديره: لولا تعدون الكمي. وقد استشهد به كل من: الكامل ١٢٨، جمل الزجاجي ٤٥، الخصائص ٢/٤٥، أمالي ابن الشجري ١/٢٧٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٨، ١٠٢، ٨/١٤٤، الخزانة، ٤/٤٩٨، المغني ٢٧٤، الهمع ١/١٤٨، الدرر ١/١٣٠، الأشموني ٤/٥١، ديوانه ٣٣٨.

(٢) سورة الشعراء آية ٨٢.

(٣) سورة البقرة آية ١٨٤.

وأما قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾[1] بالرفع في قراءة مجاهد. وقول الشاعر:

أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُما   مِنِّي السَّلَامَ وأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا[2]

إنما لم يعمل فيهما، حملا لها على المصدرية، لاشتراكهما في المعنى. وقيل رفع المضارع بعدها لغة لطيء. وأما لن: فلنفي المستقبل، وقيل إنها لتأييد النفي. ويُبْطِلُه قولُه تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[3] لإنها لو كانت موضوعة للتأبيد لما آحتيج إليه، ولأنها نزلت في حق اليهود، ونفي تمني الموت مختص بالدنيا، لأنهم يتمنوه في الآخرة بدليل قوله: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[4] إلا أن النفي بها أبلغ من النفي بلا، وإن اشتركا في نفي المستقبل. لأنه إذا قيل: لاأُكْرِمُكَ. فإذا قصد التوكيد قيل: لن أكرمك. وفي التنزيل: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾[5] و﴿حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[6]، و﴿لَنْ تَرَانِي﴾[7]. وإنما عملت لاختصاصها بالفعل، ونصبت حملا لها على أَنْ. وعن الخليل[8]في احد

---

(١) سورة البقرة آية ٢٣٣.

(٢) القائل: غير معروف.

الشاهد في قوله: «أن تقرآن» حيث أثبت نون الإعراب في الكلمة مع تقدم أداة النصب وهذا غير جائز. وقد خرجه النحاة بأن قوما من العرب يهملون «أن» المصدرية كما يهملون ما المصدرية لاستوائهما في الدلالة على معنى واحد. وتقرآن فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة. وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ٣٩٠، الإنصاف ٥٦٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧، ١٤٣/٨، شرح الأشموني ٢٨٧/٣، الخزانة ٥٥٩/٣، أوضح المسالك رقم ٤٩٣، المغني رقم ٣٥.

(٣) سورة البقرة آية ٩٥.

(٤) سورة الزخرف آية ٧٧.

(٥) سورة الكهف آية ٦٠.

(٦) سورة يوسف آية ٨٠.

(٧) سورة الأعراف آية ١٤٣.

(٨) انظر سيبويه ٤٠٧/١، المقتضب ٧/٢.

الروايتين أنها مركبة من لا أَنْ، فحذفت الهمزة تخفيفا، فبقيت النون ساكنة وقبلها ألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فالنصب مستفاد من أن،والنفي من لا. وقال سيبويه[1]. إنها مفردة، لأنه الأصل، ولأنّ جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيدا لن أَضْرِبَ يدل على عدم التركيب، لأن ما في صلة أن لايتقدم عليها. وقال الفراء[2]: أصلها لا، فأُبدل من ألفها النون، وهو مجرد دعوى من غير دليل.

وأما كي: فمعناها العلة التي لأجلها الفعل. والأظهر أنّها إذا دخل عليها اللام كانت الناصبة كقوله تعالى: ﴿لِكَي لَاتَأْسَوْا عَلَى مَافَاتَكُمْ﴾[3] لامتناع الجمع بين حرفي جر. وإذا ظهرت أن بعدها. يقول جميل:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً ... لِسانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا[4]

كانت الجارة لامتناع الجمع بين ناصبين. وإن تجردت منهما نحو: جئت كي تكرمني، جاز أن تكون ناصبة بنفسها، وأن تكون جارة. والنصب باضمار إن. وإنما عملته لتنزلها منزلة إنْ في إخلاصه للإستقبال. وقال الأخفش[5]: النصب بعدها باضمار إن مطلقا، وهي حرف جر، لأن الأصل عدم الإشتراك. وأجاب

---

(١) انظر سيوبه ١/٤٠٧.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١/٣٠٤، شرح السيرافي ١/٢٠، المقتضب ٢/٨.

(٣) سورة الحديد آية ٢٣.

(٤) القائل: جميل بن معمر العذري. وهو من الطويل.
الشاهد في قوله: «كيما اَنْ تَغُرَّ» حيث اجتمعت كي مع أن فلزم اعتبار كي حرفا دالا على التعليل واعتبار أن مصدريه ناصبة وامتنع أن تكون كي مصدرية لئلا يتوالى حرفان معناهما واحد. وهذا غير مقبول. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٢٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٤، الخزانة ٣/٥٨٤، المغنى ١٨٣، شذور الذهب ٢٨٩، شواهد العيني ٣/٢٤٤، شرح التصريح ٢/٣، ديوانه ٢٥، الهمع ٢/٥، الدرر ٢/٥، الأشموني ١/٧٩، ٢/٢٠٤.

(٥) انظر كتاب المرتجل لابن الخشاب /تحقيق ودراسة ص ٥٢ وسيبويه ١/٤٢٥، المقتضب ٢/٥، ٢٥، الإنصاف ٢/٣٣٦، ٥٥٥.

عن دخول اللام عليها، بأن منع من اجتماع حرفي جر، كما لايمتنع اجتماع حرفي عطف وحرفي جزم نحو: إن لم تقم أقم. وحرفي استفهام نحو: أهل تكرمني. وقال الكوفيون هي الناصبة مطلقا من غير إضمار أنْ. وقد تُكَفُّ بما فلا تعمل كقوله:

إذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَع فَضُرَّ فَإِنَّمَا يَكُونُ الفَتي كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ[1]

ولم يذكر يحيى كى في قسم الناصب بنفسه، وكأنه يعتقد مذهب الأخفش[2]. وأما إذَن: فهي مفردة على الأصح، وإليه ذهب سيبويه[3]. وقال الخليل[3]: إنها مركبة من إذْ أنْ، فالقيت حركة الهمزة على الذال وحذفت نحفيفاً. ويبدل من نونها ألف في الوقف تشبيهاً له بالتنوين على الأظهر. وقيل: إذا عَمِلَتْ كتبت بالألف: وإذا أُلغيت كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا الزمانية. ومعناها الجواب، والجزاء لكلام إما محقق او مقدر. أما الأول فيقول: أنا ازورك

---

(١) القائل: قيس بن الخطيم من الطويل. وقد اسنده الأشموني إلى النابغة. فقال: قيل للنابغة الذبياني وقيل للجعدي. انظر ملحقات ديوان قيس ١٧٠، ويروي:

إذا أنت لم تنفـــــع فضر فإنمـــــا
يرجـــــى الفتـــــى كيمـــا يَضُرُّ ويَنْفَـــــعُ

الشاهد في قوله: «كيما» حيث دخلت كي على مافكفتها عن العمل وجاء الفعل بعدها مرفوعا. أما الأخفش فيعتبرها غير كافه. وينصف المضارع بعدها. ودخول كي على ما المصدرية نادر. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٢٨٩: الخزانة ٥٩١/٣، المغني ١٨٢، شواهد العينى ٢٤٥/٣، التصريح ٣/٢، الاشموني ٢٠٤/٢.

(٢) انظر كتاب المرتجل لابن الخشاب /تحقيق ودراسة ص ٥٢ وسيبويه ٤٢٥/١، المقتضب ٥/٢، ٢٥، الإنصاف ٣٣٦/٢، ٥٥٥.

(٣) يقول سيبويه في ذلك: اعلم أنَّ إذَن إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الإسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيئك وإذن آتيك.. ومن ذلك إذن والله أجيئك. والقسم هنا بمنزلته في أرى إذا قلت: أرى والله زيدا فاعلا ولاتفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن لأن إذن أشبهت أرى فهي في الأفعال بمنزلتها في الأسماء.. سيبويه ٤١٠/١ — ٤١١.

فيقول: إذن اكرمك. فالإكرام جواب لكلامه، وجزاء لزيارته. وأما الثاني فكقول الشاعر:

أُرْدُدْ حِمَارَكَ لايَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ[1]

فكأنه قال: وماذا يكون إذا رتع. فقال اذن يُرَدُّ. ولها ثلاثة أحوال. حال يجب لها العمل، وحال يمتنع. وحال يجوز فيه الأمران. أما الحال الأولى فانما تتحقق بخمسة شروط. أحدها: أن تكون جوابا كما مر. وثانيها: أن تتقدم على الفعل، لأنه مظنة القوة. وثالثها: أنْ يكون الفعل بعدها مستقبلا. لأنها لاتعمل في الحال، لشبهه بالإسم، ولأنها جزاء يقتضي الإستقبال. فإن كان الفعل بعدها حالا وجب رفعه. تقول لمن يحدثك: إذاً أُظُنك صادقا. فالظن ثابت في الحال. ورابعها: أن لايعتمد ماقبلها على ما بعدها. أي لاتقع بين شيئين، أحدهما مفتقر إلى الآخر. إما على مبتدأ نحو زيد إذا يقوم أو على شرط نحو: إن تقم إذن أقم، أو على قسم نحو: والله إذن لا أقوم ولئن كافئتني إذن لأكافئك. قال كثير:[2]

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا وأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لا أُقِيلُهَا[3]

---

(١) القائل: عبد الله بن عنمه الضبي وهو البسيط.
الشاهد في قوله: «إذن يرد، لايرتع بروضتنا». حيث نصب الفعل المضارع «يرد» بإذن الواقعة في ابتداء الجواب. «وقوله لايرتع بروضتنا» جوز الكسائي أن يكون مجزوما على اعتبار لا ناهية، وليس الجزم هنا لوقوعه في جواب الأمر.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤١١/١، المقتضب ١٠/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٧، الخزانة ٥٧٦/٣، حماسة البحتري ٥٨٦، المفضليات ٣٨٣.

(٢) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزامي أبو صخر المعروف بكثير عزه، أحد الشعراء العشاق والمشهورين، من أهل المدينة. أكثر إقامته بمصر توفي ١٠٥ هـ. انظر: طبقات الشعر ١٨٢، معجم الشعراء ٢٤، وفيات الأعيان ٢٦٥/٣.

(٣) القائل: كثير عزه واسمه كثير بن عبد الرحمن. وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فاعجبته مدحته. فقال له: احتكم فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره، فرده وغضب عليه. انظر ديوانه ٧٨/٢.

=

فرفع أُقيلها لأنه جواب قسم متقدم على الشرط. وإنما لم تعمل متوسطة لضعفها. فإن قيل: فقد عملت متوسطة بين اسم إن وخبرها في قوله:

لا تَتْرُكَنِّي فيهمُ شَطِيْــرَا ... إنّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْرَا[1]

فأَهلك منصوب بدليل عطف أطير عليه. أجيب: بأن نصب أطير إنما هو باضمار أن بعد أو، بمعنى إلا أن. نحو الزمه أو يقضيني حقي، لا بالعطف على أهلك وقيل خبر إن محذوف وهي عاملة، وقيل الخبر هو المجموع أعني: إذن أهلك كما تقول: زيد لن يقوم.

وخامسها: أن لايفصل بينهما وبين الفعل بغير القسم والدعاء والنداء، نحو إذن والله أُحسن إليك، واذن أحسن الله جزاءك أجازيك، واذن يازيد أكرمك. وإنما لم يعتد بهذه فصلا، لأن الفعل بعدها معتمد عليها، وبعده لها تأثير لها إلا توكيد الكلام. وأما الفصل بالظرف لمن قال: أنا أزورك إذن عند ذلك أكرمك، فإنه يبطل عملها لضعفها وعدم فائدة الفصل. وإنما عملت عند اجتماع هذه الشرائط لأنها بوجودها تصير مختصة بالفعل، فتقوى جهة العمل ومن العرب من

= الشاهد في قوله: «إذن لاقيلها» حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد إذن لكونها غير مصدرية أي واقعة في صدر الجمله. ومن شروط النصب بها أن تكون في صدر الكلام. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٩٤، سيبويه ٤١٢/١، جمل الزجاجي ٢٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٩، ٢٢، الخزانة ٢٨٠/٣، ٥٤٠/٤، شذور الذهب ٢٩٠، المغني ٢١، شرح شواهد العيني ٣٨٢/٤، شرح التصريح ٤٣٤/٢، الهمع ٧/٢، الدرر ٥/٢، الأشموني ٢٨٨/٣.

(١) القائل: مجهول وهو من الرجز.
الشاهد في قوله: «إني إذن أهلك» حيث جاء بالفعل المضارع منصوبا «أهلك» وقال بعض النحاة: إن جملة «إذن اهلك» خبر إن، ونصب المضارع بعد إذن هنا لضرورة الشعر. والمحققون من العلماء قالوا إن هذا هو القياس حيث أن خبر إن محذوف، وإذن واقعة في صدر جملة مستأنفة. وقد استشهد كل من: اللسان (شطر)، الخزانة ٥٧٤/٣، المغني رقم ٢١، أوضح المسالك رقم ٤٩٦، الإنصاف رقم ١٠٥، ابن يعيش ١٧/٧، المقرب ٥٦، شواهد العيني ٣٨٣/٤، التصريح ٢٣٤/٢، الأشموني ١٨٨/٣، اللسان (شطر)، الدرر ٦٢/٢.

لايعملها أصلا. وزعم عيسي بن عمر[1] أن من العرب من يلغيها متقدمة، كما تلغى ظننت متقدمة، مع أنها أقوى منها في العمل وهو شاذ. وأما الحال الثانية وهي التي تمتنع أن تعمل فيها، فعند انتفاء الشروط المعتبرة في إعمالها، وأما الحال الثالثة: وهي التي يجوز فيها الأمران، فأن يتقدم عليها حرف العطف أو فاؤه. كقولك مجيبا لمن قال: أنا آتيك واذن أكرمك بنصب أكرمك ورفعه. وفي التنزيل: ﴿وإِذَنْ لا يَلْبثُونَ خِلاَفَكَ إِلَّا قَلِيْلا﴾[2] ﴿فإِذَنْ لَايُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيْراً﴾[3] على قراءة الرفع، وهي الأكثر، وقريء ﴿واذن لايلبثوا﴾ بالنصب. أمّا الرفع باعتبار العطف على الجملة الصغرى التي هي خبر المبتدأ، فيكون حكمها في كونها خبراً، فيصير مابعدها معتمدا على ماقبلها، فتلغى لوقوعها حشوا. وأما النصب فباعتبار العطف على الجملة الكبرى، لأنها حينئذ يبتدأ بها في الجملة الثانية، فيعتمد الفعل عليها وإذا قلت: إن تأتني آتك واذن أكرمك جاز في أكرمك الرفع والنصب والجزم. [فالنصب][4] على الاستئناف، والرفع على تقدير مبتدأ، أي وأنا إذن أكرمك. والجزم مطلقا عل جواب الشرط.

١٠٩ ــ كَيْ لَامُ كَيِّ لامُ الجُحُودِ حَتَّـــىّ
والفـــــاءُ والـــــواوُ إِذَا أَجَبْتَــــا

---

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي البصري المقرىء، حجة في القراءات أخذ عن عبدالله بن اسحاق وغيره، وأخذ عنه الخليل توفي ١٤٩هـ (مراتب النحويين ٢١،انباة الرواة ٣٧٤/٢، نزهة الالباء ص ١٢) ويضع أبو البقاء العكبري شروط عمل إذن فيقول: «وإذن تعمل بخمسة شرائط احداها: ان تكون جوابا، والثانية ألا يكون معها حرف عطف. الثالثة: أن يعتمد العقل عليها. والرابعة: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين. والخامسة أن يكون الفعل مستقبلا. انظر اللباب في علل البناء ص ٤٥٨. ويقول المبرد في المقتضب ١٠/٢ : واعلم أن إذن في عوامل الأفعال كظننت عامل الأسماء لأنها تعمل وتلغي كظننت.

(٢) سورة الإسراء آية ٧٦.

(٣) سورة النساء آية ٥٣.

(٤) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) و الأصح وجودها.

١١٠ ـ الأمْـــرَ والنَّهـــــي وآلاستفهامَـــــا
كَجِـــيْء لنـــا فَنُولِــــيَ الإكْرَامَـــا

١١١ ـ والعـــرضَ والتـــحضيضَ والتمنِّيَـــا
نحـــو أَلَا تزورُنـــا فَنُعْطِيَـــا

١١٢ ـ ومـــا أُعـــيب فِعْلَـــهُ فاعْذُلَـــهْ
ولاتَـــعِبْ فِعْـــلَ أَمْـــرِيءٍ وَتَفْعَلَـــهْ

١١٣ ـ وَسِرتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلْدَةَ أَيْ سِرْتُ
إلَـــى أَنْ أَوْ عَلَـــى تَقْدِيـــرِ كَيْ

١١٤ ـ وَأَوْ كَمِثْـلِ آلْزَمـهُ أَوْ تَقْضِيَنِـــي
فَآنْصِبْ بإلاّ أَنْ لِمَعْنَـــي بَيِّـــنِ

هذا هو القسم الثاني، وهو ما يكون الناصب بعده مضمرا، وهو سبعة أحرف: أربعة جارة وهي كي الجارة ولام كي ولام الجحود وحتى، وثلاثة عاطفة وهي: الفاء والواو وأو بمعنى إلاّ أن. أما الأربعة الأولى فمذهب البصريين: أَنَّ النصب بعدها بأن مقدرة، لأنها لما كانت حروفا مختصة بالإسم لم تدخل على الأفعال إلا إذا قدر معها ما يجعلها في تأويل الإسم، ولا يؤول الفعل بالإسم إلا بحرف مصدري يصير به مقدرا بالمصدر. والحروف المصدرية التى تلى الفعل أنّ وما وكي. وغير جائز أن تقدر ما، لأن ما ظهر في الفعل من النصب، يمتنع أن يقدر معه، لأنها لاتعمل لعدم آختصاصها. ولا وكي لفساد المعنى، لأنها إن قدرت مع لامها لزم التكرار من جهة المعنى، ومع كي لزم التكرار من جهة اللفظ. وأما حتى فلأنه لو قيل في نحو سرت حتى تطلع الشمس كي تطلع الشمس لاختل المعنى. وأما آمتناع تقديرها مع لام الجحود فظاهر. وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف هي الناصبة، لأن التقدير على خلاف الأصل. وأما الفاء والواو وأو، فلأنها عواطف، وحرف العطف لايعمل لعدم آختصاصه،

وإلا لعمل مطلقا، وأما وجوب آضمار حرف مصدري بعدها، فلأنه لو لم يقدر المعطوف بالمصدر في مثل: زرتني فأكرمك، لما صح العطف لامتناع عطف الخبر على الأمر. وقد تقدم أنه لايضمر من الحروف المصدرية إلا أن. وذهب الجرمي[1] إلى أن الفاء والواو هما الناصبتان للفعل من غير اضمار، ويبطله ما تقدم.

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب علي الخلاف، لأن الثاني خبر، والأول ليس بخبر، فلما خالفه في الإعراب وهو أيضا ضعيف، لأن الخلاف يحصل بنصب الأول، كما يحصل بنصب الثاني، فتخصيصه بأحدهما يكون ترجيحا بلا مرجح. ولأن المعطوف بلا ولكن، مخالف لما قبله، ولا يوجب فيه النصب. أمّا كي فقد تقدم الكلام عليها، ويجب إضمار أن بعدها، لأنه لما كان أصلا مرفوضا، ولم تدع حاجة إلى الإظهار، ترك على أصله. وأما قوله:

أَرَدْتُ لِكَيمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[2]

فإنما أَظهر أَنّ بعدها للضرورة. وقيل إنها الناصبة، وليست الجارة. فتكون إن حينئذ زائدة للتوكيد. وأما لام كي فيجوز إضمار أَنْ بعدها وإظهاره إذا لم تلحقها

(١) هو صالح بن اسحاق أبو عمر الجرمي البصري، وسمي الجرمي لأنه مولى جرم بن زبان من قبائل اليمن أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وابن عبيدة، مات ٣٢٥هـ. انظر: نزهة الألباء ص ٩٨، انباة الرواة ٢/٨٠، بغية الوعاة ٢/٨. وانظر المقتضب للوقوف على رأيه ٢/١٠ — ١٣.

(٢) القائل: غير معروف من الطويل.
الشاهد في قوله: «لكيما أن تطير» حيث يجوز في كي وجهان: الأول: أن تكون تعليلية مؤكدة للام، والثاني: أن تكون مصدريه مؤكدة بأن زائدة غير عاملة، لأن كيما تنصب الفعل بنفسها ولايجوز ادخال ناصب على ناصب. وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٥٨٠، ابن يعيش في شرح المفصل ١٩/٧، الخزانة ٥٨٥/٣، أوضح المسالك رقم ٤٩٢، المغني ١٨٢، شواهد العيني ٤٠٥/٥، شرح التصريح على التوضيح ٢٣١/٢، الأشموني ٢٨٠/٣.

لا بالإضمار. كقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾[1] والإظهار كقوله ﴿وأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ﴾[2] فإن توسطا بينهما لا امتنع الإضمارُ. كقوله تعالى ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾[3] ﴿لِئَلّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾[4] أما جواز الإضمار، فللفرق بينهما وبين لام الجحود، وأما امتناعه مع لا فلئلا يدخل حرف الجر على حرف النفي، ولكراهة توالي اللامات. أما لام الجحود فهي التي تأتي بعد النفي. وفي التنزيل ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[5] ﴿وَمَا كَانَ الله لِيَذَرَ المُؤْمِنِيْنَ﴾[6] ويجب إضمار إن بعدها لطول الكلام، واللام تتعلق بمحذوف لأنه خبر كان. وقال ابن الدهان:[7] أنه لايجب إضمار إن بعدها إلاّ إذا وقع اللام في خبر كان. وأما حتى فيجب اضمار الفعل بعدها، إمّا لأنها صارت كالعوض عن أنّ، ولايجمع بين العوض والمعوض، أو لأنه أصل مرفوض، أو طلبا للخفة. وللفعل بعدها حالتان. الأولى: إن يكون منصوبا، ويشترط أن يكون مستقبلا بالنظر إلى ماقبله مطلقا لأن فعل الحال لاتعمل فيه أن لتنافيها. تقول سرت حتى أدخل المدينة، قبل الدخول. وسرت حتى أدخلها بعد الدخول، لأنه إخبار عن دخول كان منتظرا عن السير من غير نظر إلى حصوله. والمنصوب قد يكون بمعنى كي نحو. أسلمت حتى أدخُلَ الجنة، فيكون ماقبلها علة وسببا لما بعدها. وقد تكون غاية بمعنى إلى أن نحو: سرت حتى تطلع الشمس، ويكون الرفع على هذا الأخير

---

(١) سورة الفتح آية ٢.

(٢) سورة الزمر آية ١٢.

(٣) سورة الحديد آية ٢٩.

(٤) سورة البقرة آية ١٥٠.

(٥) سورة الأنفال آية ٣٣.

(٦) سورة آل عمران آية ١٧٩.

(٧) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء أبو محمد اللغوي المعروف بابن الدهان، أحد الأئمة المشهورين بالفضل والتقدم متبحرا في اللغة، يتكلم في الفقه والأصول، أخذ العربية عن الربعي ويونس والسيرافي والرماني. أخذ عنه الخطيب التبريزي. توفي عام ٤٤٧هـ. (أنباة الرواة ٣٠٤/١، بغية الوعاة ٥٢٣/١).

ممتنعاً. لأنه لايصح إلاّ إذا كان الأول سببا لحصول الثاني، والسير لايكون سببا لطلوع الشمس، وكذلك إذا كان ما قبلها نفيا أو مستفهما عنه فإن قلت: أيُّهم سار حتى يدخلها؟ جاز الرفع والنصب، لأن الإستفهام عن السائر.

الثانية: أن يكون مرفوعا وذلك إذا أريد بالفعل بعدها الحال إما تحقيقا كقولك سرت حتى أدخل البلدة، وأنت في حال الدخول أو تقديرا كقولك: سرت حتى أدخلها، وقد وجد الدخول، ولكن قصدت حكاية الحال. وفي التنزيل: ﴿وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[1] في قراءة الرفع على حكاية الحال، وحينئذ يجب أن يكون ماقبلها سببا لما بعدها، لأنها لاتكون إلا حرف ابتداء تستقل بما بعدها، فلو لم يكن ماقبلها سببا له، لامتنع الربط مطلقا بخلاف النصب، فإنها لما كانت فيه حرف جر، لم تحتج إلى تعلق السببية، لكونها جزءا مما قبلها مرتبطة، وأما نحو مرض حتى لايرجونه، فالرفع واجب، لأن عدم الرجاء ثابت في الحال لشدة خطر المرض. فلو نصب لقدرت معه أَنْ المختصة للإستقبال، فيلزم الجمع بين متنافيين، وهو محال. وإذا قلت: كان سيري حت أدخلها جاز الرفع والنصب، لإنك إنْ جعلت كان ناقصة لزم النصب لوجوب تعلق حتى بمحذوف لأنه ليس في الكلام مايصلح خبرا إلا الجار و المجرور. وإن جعلتها تامة، جاز الرفع والنصب و هو ظاهر. ويأتي بيان باقي حكمها في موضعه. وأما الفاء: فينصب الفعل بعدها باضمار إن بشرطين: أحدهما: أن يكون ماقبلها سببا لما بعدها. والثاني: أن تقع جوابا لأحد الإمور الثمانية وهي: الأمر والنهي والدعاء والإستفهام والعرض والتحضيض والتمني والنفي. وإنما سميت الفاء جوابا، وهي في الحقيقة عاطفة لمصدر على مصدر، لأن ماقبلها لما كان سببا لما بعدها أشبهت الشرط والجزاء. مثال الأمر زرني فاكرمك. و منه قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة آية ٢١٣.

يَائِـــاقُ سِيْـــــري عَنَقَـــــا فَسِيْحَـــــا
إلَـــــى سُلَيْمَـــــانَ فَنَسْتَرِيحَـــــا[1]

والنهي: لاتَشْتِمْهُ فَيشْتِمُكَ. وفي التنزيل: ﴿لاتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيَسْحَتَكُم﴾[2] ﴿ولاتَطْغَوا فيهِ فيحِلَّ عَلَيْكُم غَضَبِي﴾[3]. والدعاء: اللهم لاتؤاخذني بذنبي فأهلك. والإستفهام: أين بيتك فأزورك. وفي التنزيل: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا﴾[4] والعرض: ألا تَنْزِلَ عِنْدَنَا فتصيبَ خيرا. والتحضيض: هلا زرتني فأكرمك. وفي التنزيل ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ إليه مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيْرَا﴾[5]. و﴿لولا أَخَّرْتَنِي إلَى أَجَلٍ قَرِيْبَ فَأَصَّدَّقَ﴾[6] والتمني: ليت لي مالا فاصدق به. وفي التنزيل: ﴿ياليْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عظيماً﴾[7]. والنفي: ماأعيب فعله فاعذ له. وفي التنزيل: ﴿لايُقْضَى عَلَيْهِم فَيَمُوتُوا﴾[8]. وأما قولهم: ماتأتينا فتحدثنا، فيجوز فيه النصب والرفع. وأما النصب فله معنيان. أحدهما: انتفاؤها معا لأن آنتفاء السبب وهو الإتيان يستلزم انتفاء المسبب، وهو الحديث. وثانيهما: انتفاء المجموع من حيث هو مجموع، وهو إما بانتفاء الجزئين معاً،

---

(١) القائل: أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة وهو من الرجز.
المعنى: يأمر الشاعر ناقته أنْ تَسِيْرَ في سيرها حتى تصل إلى ممدوحه ليعطيه العطاء الجزل الذي يرتاح بعده من عناء الأسفار لتحصيل المال.
الشاهد في قوله: «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نستريح بأن مضمره وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر والمدلول عليه بقوله سيرى. وقد استشهد به كل من: شذور الذهب ص ٣٠٥، أوضح المسالك رقم ٥٠٠، ابن عقيل رقم ٣٢٤، سيبويه ٤٢١/١، شرح قطر الندى رقم ١٨، الأشموني باب اعراب الفعل.

(٢) سورة طه آية ٦١.

(٣) سورة طه آية ٨١.

(٤) سورة الأعراف آية ٥٣.

(٥) سورة الفرقان آية ٧.

(٦) سورة المنافقون آية ١٠.

(٧) سورة النساء آية ٧٣.

(٨) سورة فاطر آية ٣٦.

وهو المعنى الأول. أو بانتفاء أحدهما، لأنه لايلزم من نفي المجموع نفي كل واحد من أجزائه، وحينئذ إمّا أنْ يكون بنفي الإتيان وإثبات الحديث، أو بالعكس. والأول باطل لامتناع وجود المسبب عند إنتفاء السبب فيتعين الثاني، وهو أن يكون الإتيان ثابتا، والحديث منتفيا. أي منك اتيان كثير ولاحديث منك. وأما الرفع فله معنيان أيضا أحدهما: أن تكون الفاء عاطفة للحديث على الإتيان فيشتركان في النفي. وثانيهما أن يكون مابعد الفاء مرتفعا على القطع، فيكون الحديث ثابتا والاتيان منتفيا. والمعنى: ماتأتينا فأنت تحدثنا الآن. والفاء عاطفة جملة مثبتة على جملة منفية، فانتصب الفعل بعد الفاء ولم يكن جوابا لشيء مما ذكر كقوله:

سَأَتْــــرُكُ مَنْزِلــــي لِبَنــــي تَمِيْــــمِ
وأَلْحَــــقُ بالحِجَــــازِ فَأَسْتَرِيحَــــا(١)

فلا يقاس عليه لأنه للضرورة. وأما الواو فتنصب الفعل بعدها باضمار أن في المواضع التي انتصب بعد الفاء، وتفيد معنى الجمع.

مثال الأمر زرني وأكرمك قال الشاعر:

فَقُــلْتُ ادّعــي وأَدْعُــوَ إنَّ أَنْــدَى
لِصَوْتٍ أنْ يُنَــادِيَ دَاعِيَــانِ(٢)

(١) القائل: المغيره بن حبناء وهو من الوافر.
الشاهد في قوله: «فأستريحا» حيث جاء الفعل المضارع منصوبا بعد فاء السببيه مع أنها ليست مسبوقة بنفي أو طلب، وذلك على سبيل الضرورة التي لاتقع في الشعر إلا نادرا. وقد خرجه بعض العلماء على أن الفعل «استريحا» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألف لأجل الوقف وهذا نادر أيضا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٣/١، ٤٤٨، شذور الذهب ٣٠١، شواهد العيني ٤٩٠/٤، همع الهوامع ٧٧/١، ١٠/٢، ١٦، الدرر اللوامع ٧/٢، ١٠، ٩٠ شرح الأشموني ٣٠٥/٣.

(٢) القائل: نسب لأكثر من شاعر. فنسبه سيبويه للأعشى ونسب للحطيئة وكذلك إلى دثار ابن =

فالنصب يدل على الجمعية وهو المراد بقوله: أن ينادي داعيان. بخلاف الرفع والنهي: لا تأكل السمك و تشرب اللبن. ومنه قول الشاعر:

لاتَنْـهَ عَنْ خُلُـقٍ وتَأْتِـيَ مِثْلَـهُ
عَارٌ عَلَـيْكَ إِذَا فَعَـلْتَ عَظِيْـمُ[1]

أي لاتجمع بينهما. وأما قوله تعالى: ﴿ولاتَلْبِسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وَتكْتِمُوا الحَقَّ﴾[2] فيحتمل أن يكون منصوبا، والواو للجمع. وأن يكون مجزوما وهو الأظهر، لأن النهي يتناول كلا منهما على انفراده، فتستلزم النهى عن الجمع، ولاينعكس.

والدعاء: اللهم اعطني مطلوبي وتغفر لي.

والإستفهام: أتجلس وتحدثنا. ومنه قوله:

أَلَـمْ أَكُ جَارَكُـمْ وتَكُـونَ بَيْنِـي
وَبَيْنَكُـمُ المَـوَدَّةُ والإِخَـاءُ[3]

= شيبان النمري، وإلى ربيعة بن جشم وإلى الفرزدق. وهو من الوافر.

الشاهد في قوله: «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله: ادعو بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله (ادعى) وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٦/١، ابن عقيل رقم ٣٢٧، أوضح المسالك رقم ٥٠١، شذور الذهب رقم ١٥٤، مجالس ثعلب ٥٢٤، أمالي القالي ٩٠/١١، الإنصاف ٥٣١، ابن يعيش ٣٣/٧، المغني ٣٩٧، شواهد العيني ٣٩٢/٤، التصريح ٢٣٩/٢، الأشموني رقم ١٣٥

(١) القائل: أبو الأسود الدؤلي. وهو من الكامل. وقد نسبه سيبويه للأخطل ونسب أيضا إلى المتوكل الليثي وغيره. الشاهد في قوله: «وتأتي» فإن الفعل مسبوق بواو المعية ولايسمى مفعولا معه لأنه فعل، والمفعول اسم. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٤/١، أوضح المسالك رقم ٤٩٩، القطر رقم ٢٣، ابن عقيل رقم ٣٣٤، جمهرة الأمثال ٢٧٩/٢، العقد الفريد ٣٠٠/٢، المقتضب ١٦/٢، جمل الزجاجي ١٩٨، حماسة البحتري ١٧٤، ابن يعيش ٢٤/٧، الخزانة ٦١٧/٣، الأشموني ٢٠٧/٢، التصريح ٢٣٨/٢، شواهد العين ٣٩٣/٤، المغني ٣٦١، معجم المرزباني ٤١٠، ملحقات ديوانه ٢٩٩.

(٢) سورة البقرة آية ٤٢.

(٣) القائل: الحطيئة يهجو ابن الزبرقان بن بدر وقومه، ويمدح آل بغيض بن شماس وهو من الوافر. =

والعرض: ألا تجلس وتحدثنا، والتحضيض هلا يزورنا زيد ونكرمه. والتمني: ليته يزورنا ويحدثنا. وفي التنزيل: ﴿يَالَيْتَنَا نُرَدُّ ولانُكَذِّبُ بآياتِ رَبِّنَا ونَكُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ﴾[1] قرء بنصب الفعلين، وهما الثاني والثالث. والنفي: ما تأتينا وتحدثنا. وفي التنزيل: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الذينَ جَاهَدُوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ الصَّابِرِيْنَ﴾[2] ومنه قول الشاعر

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِداَتِهِ
ذُؤَاباً فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاك وأَجْزَعَا[3]

وقولهم: لايسعني شيء ويعجزَ عنك. فنصب يعجز على معنى لايجتمع في شيء أن يسعني ويعجز عنك. ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة حال. ولايجوز رفعه على العطف لفساد المعنى.

وأما أو: فلها قسمان: أحدهما: أَنْ تكون لأحد الشيئين أو الأشياء على حكمها في العطف. والثاني: أن يكون الفعل قبلها كالعام في كل زمان، والفعل بعدها كالمخرج من عمومه، فإنك إذا قلت لألْزِمَنَّهُ أو يعطيني حقي، كان الإلزام عامّا في جميع الأوقات التى يقع فيها الإعطاء. والفعل منصوب بعدها باضمار أن.

= الشاهد في قوله: «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة في قوله: ألم أك جاركم.. وقد استشهد به كل من : سيبوية ٤٢٥/١ الشذور ١٥٥، القطر ٢٢، المقتضب ٧٢/٢، المغني ٦٦٩، الهمع ٢١٣/٢، ديوانه ٢٦، الأشموني ٣٠٧/٣.

(١) سورة الأنعام آية ٢٧.
(٢) سورة آل عمران آية ١٤٢.
(٣) القائل: دريد بن الصمه وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «وأجزعا» حيث نصبت باضمار أن على تأويل لم يكن مني أن أفخر بقتله وأن أجزعا. أي لم أجمع بين الفخر والجزع.

ومعنى البيت: أن دريدا يقول: لقد فخرت بقتله وإدراك ثأر أخي غير جازع من قومه لعزتي ومنعتي، وقد كان ذؤاب الأسدي أو أحد قومه قد قتل عبدالله بن الصمه أخا دريد، فقتله دريد بأخيه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٥/١، ابن الشجري في أماليه ٣٧٣/١.

وسيبويه[1] يقدرها بالّا أن. ومنهم من يقدرها بالى أن للغاية أَوْ حتى أَنْ. وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِم أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾[2] يحتمل أن يكون بمعنى إلا أن أو إلى أن. وكذلك قول امريء القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَاتَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[3]

أي نحاول ملكا إلاّ أَنْ نموت أو إلى أن نموت. ويجوز الرفع إمّا عطفا على نحاول، أو أَنّهُ خبر مبتدأ محذوف أي ونحن نموت. ويكون نصب فنعذرا حينئذ إما على أنه جواب النفي في إنما، أو أنه نصب في الواجب للضرورة. وأما قوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ[4]﴾ بالرفع يحتمل وجهين: أَحدهما أن تكون عاطفة يسلمون على تقاتلون. والثاني: أن تعطف جملة إسمية علي جملة فعلية والتقدير: وهم. وقريء شاذا: أَوْ يُسْلِموا بالنصب على معنى إلاّ أَنْ أَوْ وإلى أن والفرق بين الرفع والنصب، أن الرفع على معنى وجود أحد هذين الأمرين أي يكون القتال أو الإسلام.

والنصب استغراق القتال لكل زمان يأتي إلى أن يحصل الإسلام. واضمار إنْ بعد هذه الثلاثة أحرف أيضا واجب، إما ايجازاً لكثرة الإستعمال وطول الكلام، كما التزموا حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، وإما لأنها لو ظهرت للزم عطف الإسم في اللفظ على الفعل، وهو باطل. لأن حرف العطف، لايعطف الإسم على الفعل. ولا بالعكس. وأما قوله:

---

(١) سيبويه ٤٨٥/١ ــ ٤٩٠.

(٢) سورة آل عمران آية ١٢٨.

(٣) القائل: امرؤ القيس وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «أو نموت» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة لأنه لم يرد معنى العطف وإنما أراد أن يقول: إنه يحاول طلب الملك إلا أن نموت فنعذرا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٧/١، المقتضب ٢٨/٢، جمل الزجاجي ١٩٧،.

الخصائص ٢٦٣/١، الخزانة ٦٠١/٣، الأشموني ٢٩٥/٣، ديوانه ٦٦.

(٤) سورة الفتح آية ١٦

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيّ مِنْ لِبْس الشُّفُوفِ[1]

فإنما جاز لأنه عطف مصدراً مقدراً على الملفوظ به، بدليل نصب تقر. فقد تحصل من هذا أن لأن بالنسبة إلى إضمارها بعد الحروف المذكورة ثلاثة أقسام: أحدها: ما يجب فيه الإضمار، وهو بعد حتى ولام الجحود والفاء والواو وأو. والثاني: ما يجوز فيه الإضمار وهو بعد لام كي إذا وقع بعدها لا النافية.

والثالث: ما يجوز فيه الأمران: وهو بعد لام كي إذا لم يكن معها لا، وبعد حرف العطف إذا عطف به فعل في اللفظ على مصدر كذلك.

فصل :

ويجوز رفع الفعل بعد الفاء والواو، إما على العطف، أو القطع، أو الإستئناف. أما العطف بالفاء فكقوله تعالى: ﴿وَلَايُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[2] وقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُون﴾[3]. وأما قطع مابعدها عما قبلها فكقول الشاعر:

أَلَم تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ
وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءَ سَمْلَقُ[4]

---

(١) القائل: ميسون بنت بجدل الكلبية وهو من الوافر.
المعنى: ان لبسي كساءً غليظاً، مع سروري وراحتي أَحَبُّ إلى نفسي من لبس الثياب الرقيقة الشفافة مع ألمي وحزني. الشاهد ففي قوله: «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع «تقر» بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة على اسم ظاهر الإسمية، ولايؤول بفعل. وهذا جائز. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٣/٢٩٣،٥٩٣، المقتضب ٢/٢٧، الصاحبي في فقه اللغة ص ١١٨، شرح المحتسب لابن جني ١/٣٢٦، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢٥، سر صناعة الإعراب ٢٧٥، أوضح المسالك رقم ٥٠٥، سيبويه ١/٤٢٦، ا لدرر ٢/١٠، القطر ١٥، شرح الأجرومية ٨٥.

(٢) سورة المرسلات آية ٣٦.

(٣) سورة القلم آية ٩.

(٤) القائل: جميل بن معمر العذري وهو من الطويل.

أي فهو ينطق، لأن الهمزة لما دخلت على النفي أفادت التقرير. وخرج إلى معنى الإيجاب. ومما يتعين فيه الرفع لفساد معنى النصب نحو: أتريدُ أَنْ أَزُورَكَ فَيَمْنَعُنِي البواب. وقوله:

يُرِيْدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيعْجِمُهُ(1)

وأما العطف بالواو فنحو: ألا تزورنا وتحدثنا. وأما قطع ما بعدها عما قبلها، فكقول الشاعر:

عَلَى ٱلحكَمِ المَأْتِيِّ يوماً إذا قضى ... قَضِيَّتَهُ أَنْ لا يجورَ ويَقْصِدُ(2)

فيقصد لايجوز فيه الرفع، لأنّ المراد نفي الجور، وإثبات القصد وهو العدل. فلو عطف على يجور، للزم نفي الجور والقصد معاً، وهو باطل لفساد المعنى.

= الشاهد في قوله: «فينطق» حيث رفع الفعل المضارع الذي هو ينطق بعد الفاء مع كون هذه الفاء مسبوقة بالإستفهام وذلك بسبب أن هذه الفاء ليست دالة على السببيه وإلا لنصب الفعل بعدها. وليست عاطفة وإلا لجزم الفعل بعدها لكونه حينئذ يكون معطوفا على مجزوم وهو «تسأل». وإنما هذه الفاء في هذا الموضع حرف دال على الاستئناف. وقد ذكر الشارح أنها للقطع. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٥٠٢، الشذور ٣٠٠، سيبويه ٤٢٢/١، جمل الزجاجي ٢٠٤، الاغاني ١٤٥/٨، ابن يعيش ٦٣/٧، الخزانة ٦٠١/٣، المغني ١٦٨، التصريح ٢٤٠/٢، الهمع ١١/٢، ١٣١، الدرر ٨/٢، ١٧١، ديوانه ١٤٤.

(١) القائل: الحطيئة من رجز له وهو يجود بنفسه، وقد قال له قومه: أوص فقال:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ ... إذا ارتقى فيه الذي لا يَعْلَمُهْ

زَلَّت به إلى الحضيض قَدَمُهُ ... يريد أن يعربه فيعجمه

الشاهد فيه قوله: «فيعجمه» حيث تعين الرفع هنا لفساد المعنى لو نصب الفعل «فيعجمه» إذ يصبح المعنى متناقضا. وتقدير السياق: يريد أن يعربه فهو يعجمه. وقد اشتهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٤٠/٧، ٥٥، المغني رقم ٣٠٢، سيبويه ٤٣٠/١، شرح ديوان الحطيئة ٣٥٦.

(٢) القائل: عبد الرحمن بن أم الحكم وهو من الطويل.

=

ولايجوز أن تكون الواو للحال، لأن المراد نفي الجور مطلقاً، فلا يقيد بالقصد.
وأما قوله:

وَمَا أنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نافِعِي
وَيَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ[1]

فيجوز رفع يغضب إما على القطع، أي وهو يغضب، أو على العطف على الصلة، أي وما أنا للشيء الذي ليس ينفعني والذي يغضب منه صاحبي. ويجوز نصبه بالعطف على الشيء. ولابد من آضمار أن ليقدر الفعل بالمصدر، لامتناع عطف الفعل على الإسم من غير أن يقدر باسم لما مر. وآعلم: أَنّ ما بعد الفاء والواو، إذا كان منصوبا لم يكن له بد من موضع من الإعراب لوجوب تقدره بالمصدر. وهو على ثلاثة أقسام: الأول: أن يكون محله رفعا، وذلك إذا كان الفعلان لفاعلين نحو: زرني فأكرمك، أي لتكن منك زيارة فإكرام مني. الثاني: أن يكون محتملا للرفع والنصب وهو أن يكون [الفعلان][2] لفاعل واحد. نحو: أذهب فتدرك خيرا. لأنّه إنْ قُدّرَ: ليكن منك ذهاب، فادراك خير، فالمحل رفع

= الشاهد في قوله: «ويقصد» بالرفع حيث وردت الواو هنا للاستئناف، إذ لو كانت للعطف للزم النصب عطفا على «يجوز» ولأدى ذلك إلى فساد المعنى، إذ العطف يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض، ولهذا ورد الفعل بالرفع.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٣١/١، المحتسب ١٤٩/١، ابن يعيش ٣٨/٧، الخزانة ٦١٣/٣، مغني اللبيب ٣٥٩، اللسان (قصد).

(١) القائل: كعب الغنوي وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «ويغضب» حيث يروي بالرفع والنصب. وفي رفعه حالتان: الأولى القطع فتصبح: أي وهو يغضب أو عطفا على الصلة، أي وما أنا للشيء الذي ليس ينفعني والذي يغضب منه صاحبي. أما النصب فبالعطف على الشيء ولابد منه إضمار أن ليقدر الفعل بالمصدر لامتناع عطف الفعل على الإسم من غير أن يقدر باسم. وقد استشهد به كل من: المنصف ٥٢/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٧، الخزانة ٦١٩/٣، الأصمعيات ٧٦، سيبويه ٤٢٦/١.

(٢) هكذا في (ك). وفي الأصل (ص) (الفعل) والأصح ماذكر.

وإن قدر أَفْعَلْ ذهابا فادراك خير، فالمحل النصب. الثالث: أن يكون محله نصبا مطلقا، كقوله تعالى: ﴿يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوْزَ فَوْزاً عَظِيْماً﴾[1] أي ياليت لي بهم صحبة ففوزا. وهذا مختص بليت وحدها لأن مابعدها ينتصب بها.

١١٥ ــ وَٱرْفَـع مُضَارِعـاً صَحِيْـحَ الآخِرِ
مثـل يَقُـومُ بانضِمـاَمٍ ظَاهِـرِ

١١٦ ــ وَٱنْصِبْهُ بالفَتْحِ وإنْ تَجْـزِمْ سَكَـنْ
والرَّفْـع في مُعْتَلِّـهِ لَمْ يُسْتَبَـنْ

١١٧ ــ والنَّصْبُ فيـهِ بَانَ إلاّ في الألِـفْ
وفَـي ٱنْجِزَامِـهِ أَخِيـرُهُ حُذِفْ

إذا كان المضارع صحيح الآخر، ولم يتصل به ضمير التثنية والجمع، أو علامتهما أو ضمير المخاطبة المؤنثة على رأي، أو نونا التوكيد، أو ضمير جماعة المؤنث، أو علامته، فرفعه بضمة ظاهرة نحو: يقومُ، ونصبُهُ بالفتح نحو لن يقومَ، وجزمه بالسكون: نحو: لم يَقُمْ. وقد جاء آسكان المرفوع للضرورة كقول امريء القيس:

فَالْيَـوْمَ أَشْرَبْ غَيْـرَ مُسْتَحْـقِبٍ
إثْمـاً مِنَ اللّـهِ وَلَا وَاغِـلِ[2]

---

(١) سورة النساء آية ٧٣.

(٢) القائل: امرؤ القيس وهو من السريع.
الشاهد في قوله: «اشرب» فهو فعل مضارع لم يتقدمه جازم وسكن آخره. وفي التسكين أقوال منها: أنه ضرورة دعا إليها النظم أي لغه وجاءت هذه اللغة في القرآن الكريم. ومنها أنه لما توالى في الكلمة مع مابعدها ثلاث حركات فتحة وضمة وفتحة. . ولما توالت هذه الحركات الثلاث أشبهت عضد في وجوه فتحه تتبعها ضمه، والعرب تجوز تسكين ضاد عضد ونحوه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٢٩٧، نوادر أبي زيد ٣١٣، الخصائص ١/٧٤، شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٨، ديوانه ١٢٢.

أما لأنه نوى الوقف، أو لأنه أجرى المنفصل مجرى المتصل، فرفع كَعَضُدٍ، فأسكن استثقالا للضمة، بخلاف المنصوب. فإنه لايجوز آسكانه لخفة الفتحة. وقيل هو مجزوم بلام مقدرة، فكأنه أمر نفسه. وإن كان معتلا بالواو والياء والألف نحو: يَغْزُوا ويَرْمِي ويخشا، قدرت الضمة عليها مطلقا، لثقلها في الواو والياء، وتعذرها في الألف. وتظهر الفتحة في الواو والياء لخفتها. وتقدر في الألف لتعذر تحريكها، وفي الجزم بحذف الجميع. لأن الجازم لابد له من تغير. فلما لم يكن في آخره حركة، وحرف العلة جار مجرى الحركات، حذف لحذفها. وقد جاء في الشعر خلاف ذلك للضرورة. أما إسكان الواو والياء في النصب فكقوله:

وَمَـــا سَوَّدَتْنِـــي عَامِـــرٌ عَنْ وِراثَـــةٍ
أَبَـــي اللَّـــهُ أَنْ أَسْمُـــو بأُمٍّ ولَا أَبِ[1]

وكقول الآخر

فَآلَـــيْتُ لا أَرْثِـــي لَهَـــا مِنْ كَلاَلَـــةٍ
ولا مِنْ جَفَـــي حَتَّـــي تُلَاقِـــي مُحَمَّـــدَا[2]

---

(١) القائل: عامر بن الطفيل سيد بني عامر. وهو من قصيدة من الطويل.
الشاهد في قوله: «أن أسمو» حيث سكن الواو مع وجود أداة النصب «أن» وذلك للضرورة.
وأن مصدرية والتقدير: أبى الله سموي وسيادتي بأم و لا أب. أي من جهة الآباء والآمهات.
وقد استشهد به كل من المحتسب ١٢٧/١، ابن يعيش في مفصله ١٠/١٠٠، ١٠١، الخزانة ٣٢٧/٣، المغني ٦٧٧، شواهد العين ٢٤٢/١، الأشموني ١٠١/١، ديوانه ١٠.

(٢) القائل: الأعشي: ميمون بن قيس من قصيدة له من الطويل كان قد أعدها ليمدح بها سيدنا رسول الله ﷺ فلما علم بها رجال قريش تلقوه في مقدمه إلى الرسول فصدوه عنه. الشاهد في قوله «حتى تلاقى» فقد أتى الشاعر بالياء ساكنة في الفعل تلاقى مع أن عامل النصب موجود وهو أن المصدرية المضمرة بعد حتى، وكان الأفضل أن يقول «حتى تلاقيَ» باظهار الفتحة على الياء. ولكن الشاعر عندما اضطر لإقامة الوزن عامل الياء كما يعامل الألف فقدر عليها الفتحه كما يقدرها على الألف. وقد استشهد به كل من: المفصل ٢١٤، السيوطي ١٩٦، السيره ١٣٣/٣، الأشباه والنظائر ١٧٢/٣، شرح المفصل ١٠/١٠٠ ـــ ١٠٣، ابن الشجري في آماله ١١٢/١، ديوانه ١٣٥.

والأصل حتى تلاقيَ بفتح الياء. ويحتمل أن يكون أصله تلاقين، فحذف النون. وفيه على هذا الإنتقال من الغيبة إلى الخطاب ويسمى التكوين. وأما إثبات الجميع في الجزم فأما الواو فكقوله:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[1]

وأما الياء فكقول الآخر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأنْبَاءُ تَنْمِي
بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[2]

---

(١) القائل: ينسبه بعض النحاة إلى عمرو بن العلاء واسمه زبان يقوله للفرزدق الشاعر المعروف وكان قد هجاه ثم اعتذر إليه. وهو من البسيط (انظر شرح الشافية ٤٠٧) الشاهد في قوله: «لم تهجو» حيث أسكن حرف العلة الواو مع امكانية حذفها وهو الأصل والبقاء على الواو من قبيل الشذوذ. وخرج برواية أخرى أنه نزل الواو منزلة الحرف الصحيح فقدر فيه الحركة فكأن الجازم دخل ولفظ الفعل «تهجو» ومع هذا فإن هذا التكلف ضعيف في البيت. وقد استشهد به كل من: أمالي ابن الشجري ١/٥٨، الإنصاف ٢٤، شواهد الشافيه ٤٠٦، شواهد العيني ١/٢٣٤، شرح التصريح ١/٨٧، الهمع ١/٥٢، الدرر ١/٢٨، الأشموني ١/١٠٣.

(٢) القائل: قيس بن زهير العبسي الجاهلي وهو من قصيدة له من الوافر.
الشاهد في قوله «يأتيك» حيث جاء الفعل المضارع «يأتي» المعتل الآخر مجزوما بأداة الجزم. وبقيت الياء موجودة والأصل أن تحذف فيقال: ألم «يأتك» وقد خرجه النحاة بوجهين: الأول: أن الياء هي لام الفعل واكتفى الشاعر بحذف الحركة كما يفعل مع الفعل الصحيح الآخر وأبقى الياء. والثاني: أن الضرورة الشعرية جعلت الشاعر يبقى الياء التي هي مكونه عن اشباع كسرة التاء. وهي ليست لام الكلمة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١٥، ٢/٥٩، الأغاني ١٨/٦٤٩١، شواهد العيني ١/٢٣٠، الخزانة ٣/٥٣٤، الدرر ١/٢٨، نوادر ابي زيد ٢٠٣، السيوطي ١١٣، ٢٧٣، امالي ابن الشجري ١/٨٤، شرح شواهد الشافية ٤٠٨، اللسان ٦/٣٨٤، الهمع١/٥٢، الإنصاف ٣٠، سر الصناعة ١/٨٨، شرح المفصل ٩/٢٤،المفصل ٢١٥، شواهد التوضيح ٢١، الخزانة ٤ /١٦١، معاني القرآن ٢/١٨٨، الأشموني ١/١٠٣، ٢/٤٤، المنصف ٢/٨١، ١١٤، المحتسب ١/٦٧، الأصول ٢/٣٠١.

وأما الألف فكقوله:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ
كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا[1]

(١) القائل: عبد يغوث بن وقاص الحارثي. من الطويل. الشاهد في «لم ترى» حيث بقيت الألف مع جزم الفعل للضرورةوفيه شاهد آخر، في قوله: «شيخه» حيث جاء بالتاء فرقا بين المذكر والمؤنث. فقال شيخه ليدل على أن المقصود مؤنث. واستشهد به: جمل الزجاجي ٢٥٧، أمالي القالي ١٣٢/٣، ابن يعيش ٩٧/٥، ١١١/٩، الأشموني ١٠٣/١، المفضليات ١٥٨.

(الأفعال الخمسة)

١١٨ ـ ثُمّ ثُبُـــــوتِ نُوْنَ يَفْعَلُونَـــــــا
وتَفْعَـــــــلَانِ مَعْ تَفْعَلِيْنَـــــــــا

١١٩ ـ عَلَامَـــــةٌ لِرفْعِـــــهِ المبيـــــنِ
وَآجْزِمْـــهُ وآنْصِبْـــهُ بِحَـــذْفِ النُّـــونِ

من المضارع خمسة أمثلة رفعها باثبات النون، ونصبها وجزمها بحذفه. وذلك إذا اتصل به ضمير الإثنين وهو الألف، أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع، وهو الواو. وضمير الواحدة وهي الياء، وكان سالما مما وجب له البناء. نحو: انتما تفعلان وهما يفعلان، وأنتم تفعلون وهم يفعلون، وأنت تفعلين. ولم يذكر يحيى[١] منها إلا ثلاثة لأن يفعلان وتفعلان في اللفظ واحد، وكذا يفعلون وتفعلون. واختلف في هذه الألف والواو والياء. فذهب سيبويه[٢]: إلى أنها ضمائر مطلقا. وذهب المازني: إلى أن الألف علامة مطلقاً. والأخفش إلى أن الياء من تفعلين علامة للتأنيث، وأن الفاعل مضمر، وتحرك النون لئلا يلتقى ساكنان. وتكسر مع الألف على الأصل، أو حملا على نون التثنية. وتفتح مع الواو والياء. أما طلبا للخفة، أو حملا على نون الجمع. وهذه الأمثلة معربة وليس لها حرف إعراب. أما كونها معربة فلأن المقتضي لإعراب المضارع متحقق فيها من غير مانع، ولأن الناصب والجازم يحذفان النون. وفي

(١) أي يحيى بن معط/ المصنف.
(٢) سيبويه ٦/١.

التنزيل ﴿فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعلُوا﴾[1] وإمّا أنّه ليس لها حرف إعراب. فلأنه حينئذ لايخلو إمّا أن يكون قبل الضمائر، أو الضمائر نَفْسَهَا، أو النون، والأقسام كلها باطلة. أما الأول فلأن ماقبل الضمير وهو ما كان حرف إعراب قبل الحاق الضمائر صار مشغولاً بالحركة التي تطلبها الضمائر. فإن قيل. فهلا كان الإعراب مقدرا على ما قبل الضمائر كالمضاف إلى ياء المتكلم عند من يرى أنه معرب. أجيب: بأنه لما تخطاها الناصب والجازم، وحذف النون، آمتنع أن يكون الإعراب مقدرا. وإلا لكان لعامل واحد عملان. واما الثاني: فلأنها ضمائر الفاعلين، والضمائر لاتكون حروف إعراب الكلمة. وأما الثالث: فلأن النون حرف صحيح قابلة للحركات. فلو كانت حرف إعراب، لضمت في الرفع، وفتحت في النصب، وسكنت في الجزم دون الحذف. وإنما جعلت النون إعرابا لهذه الأمثلة، لأن الإعراب إمّا بالحركات، أو بالحروف المجانسة لها. والأسماء قد استغرقت الحركات والحروف المجانسة لها إفراداً وتثنية وجمعا. ولما لم يكن بد لهذه من إعراب، وقد تعذر أن تعرب بالحركات والحروف المجانسة لها، جعل إعرابها بالنون، لأنه يشبه الحروف المجانسه للحركات. أما شبهه بالواو والياء فلأنها تدغم فيهما. وأما بالألف فلأنها تبدل فيها في الوقف، ولأن فيها غنة وهو صوت زائد، كما أن مع حرف العلة مدا. وإنما جعل ثبوتها علامة للرفع، لأنه لما كان أسبق أنواع الإعراب وقوعا لعدم آفتقاره إلى عامل لفظي مطلقا. وكان الثبوت سابقا على الحذف لأنه إزالة ما كان ثابتا، جعل السابق وهو الثبوت، علما للسابق وهو الرفع طلبا للمناسبة، والحذف المتأخر عن الثبوت علما للجزم المتأخر عن الرفع. وحمل النصب على الجزم في الحذف، لما حمل النصب على الجر في تثنية الأسماء، وجمعها لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الأسماء، من حيث آختصاص كل منهما بالنوع العارض لها.

(١) سورة البقرة آية ٢٤.

وأعلم أنه قد جاء حذف النون في الرفع واثباتها في النصب والجر للضرورة. أما الجزم في الرفع فكقول الشاعر:

أَبِيْتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي
وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِيِّ[1]

ومنه قول الآخر:

....

قد رُفِعَ الفَخُّ فَمَاذَا تَحْذَرِي[2]

فإن قيل كيف جاز حذفها للتخفيف وهي متحركة. أجيب: بأنّ أصلها السكون وحركتها عارضة لالتقاء الساكنين. وذلك غير معتد به. ألا ترى أنه لم يرد المحذوف في مثل: قم الليل وبع الثوب. وأما اثباتها في الجزم فكقوله:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهَا يَوْمَ الصُّلَيْفَاء لم يُوفُونَ بالجَارِ[3]

---

(١) القائل: غير معروف، ولم ينسب إلى قائل معين.
الشاهد في قوله: «وتبيتي تدلكي» حيث حذف نون الأفعال الخمسة وهو علامة الرفع دون سبب وهو حذف نادر. والأصل «تبيتين تدلكين»
وقد استشهد به كل من: الدرر ٢٧/١، الهمع ٥١/١، شرح التصريح ١١١/١، الخزانة ٥٢٥/٣، الخصائص ٣٨٨/١، اللسان (دلك) ٣١٠/١٢، الأشباه والنظائر ٣٥/١. شواهد التوضيح ١٧٣.

(٢) القائل: غير معروف. وتمام البيت:
قد ذهب الصياد عنك فأبشري
ورفع الفخ فماذا تحذري
الشاهد في قوله: «تحذري» حيث حذف منه نون الرفع مع عدم توفر سبب الحذف إذ أصله: تحذرين.، ولكنه حذف هذه للضرورة، انظر أيام العرب ١٤٣/١.

(٣) القائل: غير معروف وهو من البسيط ويروي الصدر: لَوْلَا فَوارِسَ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ.
=

وأما في النصب [فكقول الآخر:

وَنَحْنُ مَنَعْنَا ٱلْبَحْرَ أَنْ يَشْرَبُونَهُ   وَقَدْ كَانَ مِنكُم مَاؤُهُ بِمَكَانِ][1]

= شاهد في قوله: «لم يوفون» حيث جاء بلم هنا غير جازمة، والأصل أن تكون جازمة. ولو كانت عاملة لحذف النون من الفعل «يوفون» لأنه سيكون مجزوما بحذف. فالأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها. وجاء هنا على سبيل الشذوذ. وقد استشهد به كل من: المحتسب ٤٢/٢، ابن يعيش في مفصله ٨/٧، الخزانة ٦٢٦/٣، المغني ٢٧٧، العيني في شواهده ٤٤٦/٤، التصريح ٢٤٧/٢، الدرر ٧٢/٢، الأشموني ٦/٤، اللسان (صلف).

(١) هكذا في (ق) ومابين المعقوفين سقط من الأصل «ص» والأفضل وجوده. وقائل البيت الشعري مجهول وهو من الطويل. والشاهد فيه قوله: «أن يشربونه» حيث أبقى نون الأفعال الخمسة متصلة بالفعل مع تقدمه باداة النصب (أن) والمفروض ان تحذف. وقد استشهد به العيني في شواهده ١٧٣/٣.

(نونا التوكيد)

١٢٠ ونون يَفْعَلْنَ ويَفْعَلَنَّا مُؤكِداً حَلّ بِهِ لِيُبْنَى

إذا اتصل بالمضارع نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة، حصل له تغييران، أحدهما: في لفظه وهو البناء. والثاني: في معناه وهو تخليصه للإستقبال. أما البناء فلأنه لما عرض له التركيب مع النون، بني كما بني لارجل في الدار، ولأن حركة آخرة تصير دالة على كون الفاعل واحدا إن كانت فتحة، أو جماعة مذكرا، إن كانت ضمة، أو مؤنثا إن كانت كسرة، وليست هذه الحركة لالتقاء الساكنين على الأصح، بدليل رد المحذوف لها في نحو: قُولَنَّ [وَسِيْرَنَّ][1] ومنه قوله:

.... وَمُوتَنْ بِهَا حُرّاً وَجِلْدُكَ أَمْلَسُ[2]

وعدم رده لحركة التقاء الساكنين نحو: قم الليل وبع الثوب، لأنها عارضة كما مر. فإن قيل: تجيء مؤكدا حل به ليبني، ليس بمستقيم لأنه يُشعر أن الغرض بالنون البناء لا التوكيد. قيل: ا للام في قوله ليبني لام العاقبة كالتي في

---

(١) هكذا في (ق، ك) و في الأصل (ص) (سيدن) وهو تصحيف.

(٢) القائل: المتلمس. تمام البيت:

فَلَا تُقْبَلَنْ ضَيْماً مَخَافَةَ مِيْتَةٍ
وُمُوتَنْ بِهَا حُرًّا وجِلْدُكَ أَمْلَسُ

الشاهد في قوله: «موتن» إذا أن أصله مات وأتي بنون التوكيد لتصبح على هذه الحالة لتدل على أن المخاطب جماعة وليس مفردا وهذه الحركة ليست لالتقاء الساكنين. وقد استشهد به كل من ديوان الحماسة ١٩٢/١، المقاييس ٣٥٠/٥، كتاب الفرق بين الحروف الخمسه لابن السيد البطليوسي / رسالة ماجستير ص ٣٥٠.

قوله تعالى:

﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾[1] لا للتعليل. وقيل لما كان التوكيد بالنون سببا للبناء أقام المسبب مقام السبب تجوزا. وأما تخليصه للإستقبال فلأن المراد من التأكيد الحمل على مالم يقع ليصير واقعا. فلو أكد به الواقع الحاضر لكان تحصيلا للحاصل، وعلم منه آمتناع تأكيد الماضي. وآعلم: أن هذين النونين لتأكيد الفعل في مقابلة تأكيد الإسم بأن واللام. فإن قيل: فلم خصت النون بالزيادة آخر الفعل فالجواب: أما زيادة النون فلأن أولى ما زيد للمعاني حروف المد واللين، لأنها لا تخلو عنها ولا عن أبعاضها كلمة لكن لو زيدت آخر الفعل لأوهمت أنها ضمائر، فعدل عنه إلى النون لمشابهتها إياها كما مر. وأما كونها آخر الفعل، فلأن الإسم لما كان يلحقه التأكيد في أوله، جعل تأكيد الفعل في آخره حَطًّا لرتبة الفرع عن الأصل، ولأنه لو زيد في أوله لاجتمع زيادتان حرف المضارعة والنون. وآعلم: أن المصنف لم يذكر حكم [النونين][2] في موضع من هذا الكتاب، ولابد من الإشارة إلى ذلك.

ويتعلق بيانها بثلاثة فصول:

الأول: أنهما يدخلان في المستقبل في ثمانية مواضع: الأمر والنهي والدعاء والإستفهام والتمني والتحضيض وجواب القسم والشرط المؤكد بما وماعداها. فدخولها فيه إما ضرورة وإما شاذ، وإما لضرب من التأويل. وإنما أُكِّدَ الفعل مع هذه المعاني، لما فيها من معنى الطلب المتعلق بغير الواقع. ولهذا لم يدخُلا في الخبر، وإن كان مستقبلا نحو: زيد يقوم غدا لعدم الطلب المتعلق بالمستقبل. فالتأكيد مع الأمر إمّا بالشديدة فكقوله:

---

(١) سورة القصص آية ٨

(٢) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (التنون) والأصح ماذكر: لأن ابن معطي لم يتعرض لنوني التوكيد في الفيته.

وَٱسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْراً وَٱرْضَيَنَّ بِهِ   فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَت مَيَاسِيْرُ(١)

وأما بالخفيفة فكقوله:

....   وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللَّهَ فَٱعْبُدَا(٢)

والنهي أما بالتشديد نحو قوله:

وَلَا تَضِيْقَنَّ إِنَّ السِّلْمَ آمِنَةٌ   مَلْسَاءُ لَيْسَ بِهَا وَعْثٌ وَلَاضِيْقُ(٣)

---

(١) القائل: عثير بن لبيد العذري، وقيل لعثمان بن لبيد العذري وهو من البسيط.

الشاهد في قوله: «وارضين» حيث جاء الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة مع صيغة الأمر. وهذه حالة من حالات استعمال نون التوكيد الثقيلة والخفيفة. وفيه شاهد آخر وهو قوله: «إذ» فإنها تدل على المفاجأة يدل على ذلك معنى البيت فبين الأوقات التي العسر فيها حاصل يفجؤك دوران مياسير. وقد استشهد به كل من: اللسان ٥/٣٨٠، الدرر ١/١٧٣، ١٧٨، سيبويه ٢/١٥٨، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٧، اللسان ٦/٣٨٤، السيوطي ٨٦، شذور الذهب ١٢٦، الهمع ١/١٧٣، ٢١١، مجالس ثعلب ٢٦٥.

(٢) القائل: الاعشى ميمون من قصيدة من الطويل. وتمام البيت:

وإِيَّـــاك والمَيْتَـــاتِ لا تَقْرَبَنَّهَـــا

ولاتَعْبُـــدِ الشَّيْطَـــانَ والله فَاعْبُـــدَا

الشاهد في قوله: «فاعبدا» اذ أصله فاعبدن بالنون الخفيفة، فابدلت النون ألفا للوقف، واختلف في الفاء فيها فقيل: جواب لأم مقدرة وقيل زائدة وقيل عاطفة. أي: تنبه فاعبد الله . فحذف تنبه، وقدم المنصوب على الفاء اصلاحا للفظ كيلا يقع الفاء صدرا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/١٤٩، ابن الشجري في أماليه ١/٣٨٤، ٢/٢٦٨، الإنصاف ٦٥٧، ابن يعيش في مفصله ٩/٣٩، ٨٨، المغني ٣٧٢، شواهد العيني ٤/٣٤٠، ا لهمع ٢/٧٨، الدرر ٢/٩٥، التصريح ٢/٢٠٨، الأشموني ٣/٢٢٦، دمنهوري ٧٨، ٨٨.

(٣) القائل: لم ينسب لقائل معين في المراجع التي ذُكِرَ فيها و هو من البسيط ويروي:

فلا تضيقـــن إن السلـــم واسعـــة

ملساء ليس بهـــا وعث ولاضيـــق

الشاهد في قوله: «ولاتضيقن» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة و الفعل قد تقدمه النهي «وآمنه» في البيت: اسم مكان، انظر: المذكر والمؤنث للفراء ص ٢٠، التبريزي ١٦٨، شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٦٢، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٦١.

واما الخفيفة فكقوله:

.... وَمُوئِنْ بِهَا حُرًّا وَجِلْدُكَ أَمْلَسُ[(١)]

والدعاء بصيغة الأمر فنحو: اللهم آرْحَمَنّا بالثقيلة، وآعْفُوَنْ بالخفيفة، وأما بصيغة النهي بالتشديد فنحو: لاترحمنَّه. وبالخفيفة كقوله:

لاتَبْعَدَنْ قَوْمِي الذِّيْنَ هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ[(٢)]

ومع الإستفهام بالثقيلة نحو قوله:

هَلْ تَرْجَعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا[(٣)]

وبالخفيفه كقوله:

هَلْ تَرْجَهَنْ لِي لِمَّتي إنْ خَضَبْتُهَا[(٤)]

والتمني نحو: ليتك تخرجَنَّ ونَقُوَمنّ. والتحضيض نحو: هلا تزورن زيدا، ولو تأتيَنَّ عَمْراً. وجواب القسم إما بالشديد أو بالخفيفة. وفي التنزيل: ﴿تَاللَّهِ لأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[(٥)] ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِيْنَ﴾[(٦)] والشرط المؤكد

---

(١) تم شرحه في الصفحة السابقة.

(٢) القائل: الخِرْنِق أُخت طرفه بن العبد ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه وهو من الكامل. الشاهد في قوله: «لا يبعدن» حيث أكد الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة مسبوقة بنهي. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٠٤/١، جمل الزجاجي ٨٢، المحتسب ١٩٨/٢،أمالي ابن الشجري ٢٤٤/١، الانصاف ٤٦٨، الخزانة ٣٠١/٢، شواهد العيني٦٠٢/٣، ٧٢/٤، شرح التصريح ١١٦/٢، همع الهوامع ١١٩/٢، ا لدرر ١٥٠/٢، الأشموني ٢١٤/٣.

(٣) لم أعثر على قائله، أو تمام البيت.

(٤) القائل: يقول السيوطي ص ٨٧: رأيت هذا البيت في الأغاني ومما يشير إلى أنه من شعر عبد الله بن المعتز. الشاهد في قوله: «ترجعن» حيث اتصلت نون التوكيد الخفيفة بالفعل المضارع مع وجود هل الإستفهامية. وقد استشهد به كل من: السيوطي ص ٨٧، الدرر ١٧٣/١، الهمع، ٢٠٥/١، نوادر أبي زيد ١٨٤.

(٥) سورة الأنبياء آية ٥٧.

(٦) سورة يوسف آية ٣٢.

بما: ﴿فَأَمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحدًا﴾[1]، ﴿فاما تَثْقِفَنَّهُمْ فِي الحَرْبِ﴾[2] ﴿فَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[3]. وهذه المعاني تنقسم إلى مايلزم تأكيد الفعل معه وإلى ماهو مختلف فيه، وإلى مايجوز فيه التأكيد وعدمه. فالأول جواب القسم إذا كان مضارعا مثبتا مطلقا. وباللّام على الأكثر. أما لزومه مع عدم اللام، فلما يأتي في جواب القسم. وأما مع اللام، فللفرق بين لام القسم التي لاتدخل إلا على المستقبل وبين لام التوكيد التي هي للحال. والثاني: الشرط المؤكد بما. فذهب الزجاج وجماعة إلى لزوم تأكيده كالقسم، لأن اللام وما فيها للتأكيد، ولأنه لم يأت في التنزيل إلاّ مؤكدا.

وذهب أبو علي إلى عدم اللزوم لكثرة مجيئه في الشعر غير مؤكد. قال:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إمّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خِلَّتِي[4]

وقال الآخر:

فَأَمَّا تَرَيْـــنِ وَلِـــي لِمَّـــةٌ فإنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا[5]

---

(١) سورة مريم آية ٢٦

(٢) سورة الأنفال آية ٥٧.

(٣) سورة الأنفال آية ٥٨.

(٤) القائل: سلمى بن ربيعه وهو من الكامل.
الشاهد في قوله: «امّا أُمُتّ». حيث ذهب الشارح إلى جواز تأكيد فعل الشرط المسبوق باداة الشرط المتصلة بما المؤكدة. والزجاج يلتزم بتوكيده. والصحيح يجوز الأمران: التوكيد وعدمه.
وقد استشهد به كل من: الدرر ٢/٧٩، اللسان ١٣/٢٢٨، آمالي ابن الشجري ١/٤٣، ٢/٦٩، نوادر أبي زيد ١٢١، الخزانة ٣/٤٠٠، الحماسة ٥٤٧، الهمع ٢/٦٣، الإغفال ١/١١٠، شرح المفصل ٩/٥، ٤١.

(٥) القائل: الأعشى الكبير ميمون قيس من قصيدته التي مطلعها:
أَلَـــم تَنْـــهَ نَفْسَكَ عَمّـــا بِهَـــا
بَلَـــى عَادَهـــا بَعْضُ أَطْرَابِهـــا
=

والثالث: ماعداهما. وأما دخولُها في غير هذه المواضع الثمانية فمنها قولهم: بجد ماتَبْلُغَنَّ وَبِعَيْن ماأَرَيَنَّكَ. كأنهم شبهوا ماقبل الفعل بلام القسم، لاشتراكهما في التأكيد. ومنها نحو: كم تَمْكُثَنَّ، ومتى تفعلن حملا للإستفهام بالإسم على الإستفهام بالحرف. ومنها دخولها مع اسم الشرط تشبيها بحرفه المؤكد. كقوله:

ومَهْمَا تَشَأْ منه فَزَارَةُ تُعْطِهِ وَمَهْمَا تَشَأ منه فَزَارَةُ تَمْنَعَا[1]

ومنها دخولها في النفي تشبيها له بالتمني كقوله:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا شيخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[2]

= الشاهد في قوله: «فأما ترين» حيث جاء الشعر بالفعل مجردا من نون التوكيد مع تقدم أداة الشرط عليه، وهذا مدعما رأي أبي على الفارسي في وجهة نظره. انظر ديوان ميمون قيس/الأعشى ص ١٧٣

(١) القائل: نسبه كثير من النحاة لعوف بن الجزع، وهو غير موجود في ديوانه. والحقيقة أنه للكميت بن ثعلبة من قصيدة أوردها أبو محمد الأعرابي في ضالة الأديب أولها:

من مبلـــغ عليـــا معـــد وطيئـــا
وكنـــدة من أصغـــى لهـــا وتسمعـــا

الشاهد في قوله: «تمنعا» وقد اؤكدت بنون التوكيد الخفيفة التي قلبت ألفا في الوقف. وقد أجاز ذلك بعض النحاة. واعتبرها سيبويه على سبيل الشذوذ.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٥٢/٢، الخزانة ٥٥٩/٤، شواهد العيني ٣٣٠/٤، شرح التصريح ٢٠٦/٢، الهمع ٧٩/٢، الدرر ١٠٠/١، الأشموني ٢٢٠/٢.

(٢) القائل: أبو حيان الفقعسي في وصف جبل قد شمله الخصب وأحاط به النبات من كل جانب. وهو من الرجز. الشاهد في قوله: «مالم يعلما» حيث أن الأصل مالم يعلمن، فقد أكد الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة بعد جزمه بلم، وهذا نادر. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٥٢/٢، مجالس ثعلب ٦٢١، أمالي ابن الشجري ٣٨٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٩، المقرب ٧٤/٢، الخزانة ٥٦٩/٤، المغني ٣٢٩، شرح شواهد العيني ٣٢٩/٤، الدرر ٩٧/٢، الأشموني ٢١٨/٣.

وبعد رب لما فيها من التقليل الذي هو نفي في المعنى قال:

رُبَّماَ أَوْفَـيْتُ في عَلَـمٍ تَرْفَعَـنْ ثَوْبِـي شَمَـالَاتُ[1]

وقالوا: قل مايقولن ذلك لما في قل من معنى النفي. وحكى سيبويه[2] جواز ايت تفعلن في الضرورة.

الفصل الثاني: كل موضع تدخل فيه الثقيلة تدخل فيه الخفيفة، إلا فعل الإثنين وجماعة المؤنث على الأصح. لئلا يلتقي ساكنان على غير حده. والأفعال التي تؤكد أربعة أقسام: صحيح ومعتل العين، ومعتل اللام، والمضاعف. وكل واحد منها، يؤكد مع الفاعل مفردا ومثني ومجموعا، مذكرا ومؤنثا. والنون الثقيلة مفتوحة إلا مع فِعْل الإثنين وجماعة المؤنث. فإنها تُكْسَرُ معهما تشبيها بنون التثنية لوقوعها بعد الألف. وأما الخفيفة فلا تكون إلا ساكنة. وأما حكم ماقبل النون، فإن فاعل الفعل المتصل به، إن كان مضمرا مذكرا مستترا، أو ظاهرا كيف كان، فهو مفتوح مطلقا. فالمضمر المذكر نحو: إضْرِبَنْ يازيدُ وقُولَنْ وبِيْعَنْ واغزوَنْ وارمِيَنْ ورُدَّن. والظاهر نحو: هل يضربن زيد والزيدان والزيدون. وهل يقولن زيد والزيدان والزيدون. وفي التنزيل: ﴿لَيَقُولَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا﴾[3]. وقس عليه مفرده المؤنث الظاهر، ومثناه ومجموعة مع سائر الأفعال. وإن كان الفاعل مضمرا بارزا. فإن كان ضمير الإثنين، فلا يؤكد الا بالثقيلة لِمَا

---

(١) القائل: جذيمة الأبرش وهو من المديد.

الشاهد في قوله: «ربما أوفيت» حيث جاءت رب مكفوفة عن العمل لوجود ما. وقد دل على كفها عن العمل دخولها على الجملة الفعلية، ولو كانت عاملة لدخلت على الإسم لتجرده. وقد استشهد به كل من: سيبوية ١٥٣/٢، المقتضب ٥/٢. الأشموني ٢٣١/٢، ٢١٧/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٩، المقرب ٧٤/٢، معنى اللبيب ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩، شواهد العيني ٣٣٤/٣، ٣٢٨/٣، شرح التصريح ٢٢/٢، ٢٠٦، همع الهوامع ٣٨/٢، الدرر ٤١/٢، ٩٩، أوضح المسالك رقم ٣١١.

(٢) سيبويه ١٥٣/٢.

(٣) سورة الروم آية ٥٨.

مَرَّ نحو: اضربانّ وقولانّ وبيعانّ وأَرْمِيَانّ واغزوانّ وردانّ. وأمّا من قرأ: ﴿ولا تَتَّبِعَانّ سَبِيلَ الذّيْنَ لا يَعْلَمُونَ﴾(1) بنون خفيفة مكسورة فليست نون التوكيد بدليل كسرها، فتكون لا حينئذ نافية، والفعل مرفوع. والجملة في موضع الحال. وإن كان ضمير جماعة المذكورين، فلا يخلو إمّا أنْ يكون ماقبل الواو مفتوحا أولا. فإن لم يكن، ضم ماقبل النون، لأن الواو تحذف لالتقاء الساكنين، وتبقى الضمة دالة عليها نحو: يازيدون اضرِبُنَّ وقولنّ وبيعُنَّ واغزُنَّ ورُدُّنّ. وإن كان ماقبلها مفتوحا نحو أَخْشَوُنَّ وهل تَخْشُونّ. وفي التنزيل ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُم﴾(2)، حركت بالضم هربا من التقاء الساكنين، وآمتنع حذفها لعدم دلالة الفتحة عليها. ولاتختص التحريك والحذف بنون التوكيد، بل حكم الساكن المنفصل من الكلمة، حكم نون التوكيد في الحذف، إذا انضم ماقبل الواو نحو: يازيدون اغزُوا القوم. والتحريك إذا انفتح ما قبلها كقوله تعالى: ﴿ولاتَنْسُسوا الفَضْلَ بَيْنَكُم﴾(3)، وإن كان ضمير الواحدة وهي الياء حذفت وبقيت الكسرة دالة عليها إن لم يكن قبلها فتحة نحو: ياهند اضرِبنَّ وقولِنَّ وبيعَنَّ واغزِنّ وارمِنّ وردِنَّ. وإن كان قبلها فتحة، حركت بالكسر، لئلا يلتقي ساكنان. وآمتنع الحذف لعدم دلالة الفتحة عليها. نحو: لاتَرْضَيَنَّ ياهِنْدُ. وفي التنزيل ﴿فأمَّا تَرَيِنَّ﴾(4) وحكم المنفصل من الكلمة، حكم ماقبل نون التوكيد في الحذف عند انكسار ماقبل الياء. وفي التحريك عند انفتاح ما قبلها نحو: ياهند ارمِ القومَ، واخشِ الناس، وفي التنزيل ﴿ياصَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾(5). وإن كان ضمير جماعة المؤنث وهو النون، فلا بد من الفصل بين النونات بألف نحو: اضربنان

---

(1) سورة يونس آية ٨٩.
(2) سورة آل عمران آية ١٨٦.
(3) سورة البقرة آية ٢٣٧.
(4) سورة مريم آية ٢٦.
(5) سورة يوسف آية ٣٩، ٤١

وقلنان ونحوهما، لئلا يؤدي إلى اجتماع النونين، لأنه لايقع بعدها إلا الثقيلة لما مر. فإن قيل: فقد جمع بين ثلاث نونات. نحو النساء جُنَينّ في الماضي، ويُجْنَنَّ في المضارع. أُجيب بأنَّه لما كان منها نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة وهو ضمير الفاعل، جاز ذلك بخلاف اضربنان. فإن الأولى ضمير، وثنتان للتوكيد. وهما زائدتان. فالثلاثة زوائد على أصل الكلمة. والثقل إنما يحصل بالزائد.

الفصل الثالث: الوقف على نون التوكيد، أما الشديدة: فحكمها حكم غيرها من الحروف، وأما الخفيفة فإن انفتح ما قبلها، أبدلت ألفا، كقوله تعالى: ﴿ليسجنن وليَكُوْنَا﴾[1] تشبيها لها بالتنوين لسكونها وانفتاح ماقبلها، وإن انضم أو انكسر، حذفت قياسا على تنوين المرفوع والمجرور فيقال: هل تضربون وتضربين،فترد نون الإعراب لانتفاء موجب البناء، فيعود المعرب إلى أصله. واضربُوا واضربي. فترد الواو والياء لزوال الموجب لحذفهما، فيُرَدّ المبني إلى أصله فإن لقي الخفيفة ساكن بعدها وجب حذفها لالتقاء الساكنين نحو: اضرب ابنك، وقوم اليوم ومنه قول الشاعر:

لَاتُهينَ الكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهرُ قَدْ رَفَعَه[2]

وأصله لاتهيننّ بدليل عدم جزمه. وإنما حذفت ولم تحرك كالتنوين في قوله

---

(١) هكذا في القرآن الكريم، وفي الأصل (لنسفعا) وليس في القرآن الكريم آية كهذه. وهي من سورة يوسف آية ٣٢.

(٢) القائل: الأضبط بن قريع الأسدي من قصيده له من الخفيف.

الشاهد في قوله: «لاتهين» بكسر الهاء وسكون الياء آخر الحروف وبالنون. والأصل: لاتهينن بنونين أولها مفتوحة و الثانية ساكنه، فحذفت النون الخفيفة تخلصا من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد وأل التعريف فيالكريم، وفيه شاهد آخر في قوله «علك ان تركع» حيث أسقط اللام الأولى من لعل على أن أصلها «عل» لالعل. وقد استشهد به كل من: شرح شواهد الشافية ١٦٠، الدرر ١/١١١، الحماسة الشجرية ٤٧٤/١، الخزانة ٥٥٨/٤، شرح =

تعالي: ﴿أخذ الله﴾[1] ليكون لما يتصل بالأصل مزية على مايتصل بالفرع.

١٢١ ونُونُ يَفْعَلْنَ لأُنْثَى جُمِعَت يُبْنَى لها بالوَقْفِ كَيْفِ وَقَعَتْ

كما أن المضارع إذا آتصل به نونا التوكيد، عرض له البناء لما مر، كذلك إذا اتصل به نون جماعة الإناث، يبني على السكون مطلقا في الأعرف، فيكون حينئذ البناء عارضا له في هذين الموضعين. أما البناء فلأ مرين: أحدهما بني حملا على الماضي.

قال سيبويه:[2] يبنى يَفْعَلْنَ كما بني فَعَلْنَ، يريد أن المضارع لما أُعرب لمشابهته الإسم وليس من نوعه، فحمله على الماضي، إذ شابهه لفظا أولى لاتفاقهما في النوع، وثانيهما: أنه بني تنبيها على الأصل كالقَوْدِ والحيْكَةِ. وإما السكون فلأنه الأصل في البناء، ولأنه لما ضارع الماضي نحو فَعَلْنَ باتصال النون به، وآخر الماضي يجب سكونه إذا اتصل به هذا الضمير، لتوالي أربع حركات لازمة، وجب سكون آخره حملا على آخر الماضي.

واعلم: : أن هذه النون تكون ضميراً كما تقدم، وقد تكون علامة مجردة للجمع، إذا تقدم الفعل نحو: يَقُمْنَ النِّسَاءُ. قال الفرزدق:

وَلَكِـنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّـهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ[3]

= التصريح ٢٠٨/٢، شواهد العيني ٣٣٤/٤، الشعر والشعراء ٣٨٣/١، السيوطي ١٥٥، المعاني الكبير ٤٩٢، الأغاني ٦٩٠٣/١٩، الأشموني ٢٢٥/٣، اللسان (ركع) ٤٩٣/٩، المقرب ١٨/٢، أمالي ابن الشجري ٣٨٥/١، المرزوقي (الحماسة) ١٥١، المفصل ١٨٠، الكامل ٣٢١/١، الإنصاف ٢٢١، الهمع ١٣٤/١، ٧٩/٢.

(١) لم أعثر على هذه الآية في المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم.

(٢) سيبوية ٢٣٥/١ ــ ٢٣٧.

(٣) القائل: الفرزدق: وهو همام بن غالب. شاعر أموي وهو من شعراء المناقضات مع جرير والأخطل. شعره جيد وله ديوان مطبوع (اللسان) ١٨٦/١٠ ــ ١٨٧. والبيت من البحر الطويل.

=

فالنون في يعصرن حرف لمجرد إمارة الجمع، وليست بضمير بدليل ظهور الفاعل بعدها.

فقوله: يبني لها بالوقف كيف وقعت، يريد أنه يبني معها مطلقا ضميراً كانت أو مجردة. وقد يتفق لفظ المذكر والمؤنث فيما لامه واو، وإن اختلفا في التقدير نحو: الرجال يدعون ويعفون. والنساء يدعون ويعفون. وفي التنزيل ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مما يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾(1) و﴿إلاّ أَنْ يَعْفُونَ﴾(2) والفرق بينهما أن الواو التي هي لام الكلمة محذوف مع المذكر، والواو ضمير الفاعل، والنون علامة الرفع. ومع المؤنث: الواو لام الكلمة والنون ضمير الفاعل. ولذلك لم يحذفها الناصب في قوله: ﴿إلا أنْ يَعْفُونَ﴾(2)، وحذفها في قوله: ﴿وإنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ للتقْوىَ﴾(2). لما كانت علامة للرفع، لأن الفعل مبني مع المؤنث، ومعرب مع المذكر.

١٢٢ وَٱبْن أَفْعَلَاهُ وأَفْعَليه وٱفْعَلُوا بالحَذْفِ كالمجزومِ ذَاك يُجْعَلُ

كل فعل مضارع يتصل به ضمير الإثنين أو الواحدة أو جماعة المذكرين، وهي الأمثلة المذكورة، فعلامة بناء الأمر منها حذف النون نحو افعلا وافعلى وافعلوا لأن ثبوتها لما كان علامة الرفع في المضارع، كالضمة، وفعل الأمر مبني، وجب حذفها كما تحذف الضمة في الأمر والجزم. فقوله: بالحذف أي يحذف النون منها في الأمر كما كما يحذف في الجزم، إلاّ أن الحذف في الأمر بلا عامل، وفي الجزم بعامل.

= الشاهد في قوله: «أقاربه» حيث جاء هذا المثال على لغة أكلوني البراغيث. فأقاربه: فاعل يعصر والنون علامة لكون الفاعل جمعا كتاء التأنيث. وهذا تخريج له. ويمكن إعرابه: النون: فاعل، أقاربه: بدل من النون.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٣٦/١، الخصائص ١٤٩/٢، أمالي ابن الشجري ١٣٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٣، ٧/٧، الخزانة ٣٨٦/٢، ٢٩٣/٣، ٥٥٤/٤، همع الهوامع ١٦٠/١، الدرر ١٤٢/١، ديوانه ٥٠.

(١) سورة يوسف آية ٣٣.

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٧.

(باب حروف الجر)

١٢٣ القول في ذكر حروف الجرِّ والقسمُ آعْتَقَبَها في الذِّكْرِ
١٢٤ مِنْ وإلَي وفي ورُبَّ وعَلَى وعَنْ وحَاشَى وعَدَا ثمّ خَلَا
١٢٥ والكافُ واللَّامُ ومُذْ والبَاءُ والـواوُ لِلْقَسَم ثم التَّـاءُ
١٢٦ وَمَعْ وَحَتَّى ثّم مُنْذُ ثَمَّتْ لَوْلا على خُلْف وكَيْ فَتَمَّتْ

إنما عقبها بذكر القسم لأن أصل حروفه الباء وهي من حروف الجر، وتسمى حروف الجر وحروف الإضافة. أما الأول: فإما لأنها تجر معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء، وإما لأنها أُضيفت إلى عملها، كما يقال: حروف النصب وحروف الجزم. وأما الثاني فلأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء. ويعبر عنها الكوفيون بحروف الخفض، كأن اللسان ينخفض أي يستفل طرفه عند النطق بالكسرة، وإنما عملت لاختصاصها بالإسم، وليست كجزء منه. وعملت الجر لأنه الحركة المختصة بالإسم، لأن الرفع والنصب قد دخلا الفعل، ولأن الفعل قد استبد بالرفع والنصب عملاً، فلم يبق إلا الجر. وقيل لما كانت تزاد في الفاعل والمفعول، كان أثرها متوسطا بين الأمرين المختصين بهما، وهو الجر، لأنه أخف من الرفع، وأثقل من النصب. وجملة ما ذكر عشرين حرفا. وتنقسم إلى مايلزم الحرفية وهي من وإلى وفي ورب على الأصح، والباء واللام وحتى وواو القسم وتاؤه وكي ولولا. وإلى مالايلزم وهو إما أن يستعمل اسما نحو: على وعن والكاف ومذ ومنذ. وإما فعلا نحو حاشي على رأي، وعدا وخلا. فإن قيل: فمنها ما يكون اسما وفعلا وحرفا نحو على فتكون الأقسام أكثر. أجيب بأن القسمة إنما هي باعتبار اللفظ والمعنى معا، وعلى هذا فلا تكون علا الفعلية مشتركة، لأن ألفها منقلبة عن واو، لأنه من علا يعلو. فلما تحركت الواو وانفتح

ماقبلها قلبت ألفا، بخلاف المشتركة، فإن ألفها ليست منقلبة. فلا تكون من لفظها، وكذلك كل ما لألفه أصل، فإنه لايكون مشتركا نحو: مِنْ إذَا كانت فعل أمر وإلى بمعنى النعمة.

١٢٧ مثالُ كَيْ كَيْمَه في الاسْتِخْبَارِ فَمَا عَلَيْهَا آحْكُمْ بالانْجِرَارِ

ذهب جمهور البصريين إلى أن كي في نحو كيمه حرف جر دخل على ما الإستفهامية، فحُذِفَ ألفها، وعوض عنها ها السكت، كما تحذف ف مع فيمه، وعمه ولمه وما في محل الجر. وذهب الكوفيون إلى أنها الداخلة على الفعل وما في محل النصب بالفعل المقدر بعدها، وهو اختيار صاحب المفصل[١]. كأن قائلا قال: أنا أزور زيدا كيما يكرمني. فسمعه المخاطب ولم يفهم ما بعد كي فقال كَيْمَهْ أي كي تفعل ماذا. وهذا ضعيف لأن ما الإستفهامية لايحذف ألفها إلا إذا دخل عليها حرف الجر، ولأن الإستفهام، لا يعمل فيه ماقبله. ومما يدل على أن كي حرف جر، ظهور إن بعدها إذا دخلت على المضارع في قوله

.... **كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا**[٢]

---

(١) المفصل: للزمخشري. وانظر: شرح المفصل ٤٩/٨.

(٢) القائل: جميل بن معمر وهو من الطويل. وتمام البيت.

فقـــالت أَكُـــلَّ النَّـــاسِ أَصْبَـــحْتَ مَانِحـــاً
لِسَانَكَ كَيْمَـــا أَنْ تَغُـــرَّ وَتَخْدَعَـــا

الشاهد في قوله: «كيما أن تغر» حيث دخلت كي على أن، وكلاهما للنصب، وقد خرج هذا على اعتبار أن الناصب هو أن المصدرية، وأن كي حرف جر جاءت للتعليل وذلك خوفا من توالي حرفين بمعنى واحد وهذا غير جائز.

وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٩، الأشموني ٢٠٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٩، الخزانة ٥٨٤/٣، المغني ١٨٣، شذور الذهب ٢٨٩، شواهد العيني ٢٤٤/٣، ٢٤٤/٤، ٣٧٩/٤، شرح التصريح ٣/٢، ٢٣٠، الهمع ٥/٢، الدرر ٥/٢، ديوانه ٢٥.

وأن معناه التعليل كما أن معنى اللام كذلك.

١٢٨ وسيبويه جَرّ بَعْدَ لَوْلَا لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ رآه أَوْلَـى

١٢٩ في قوله كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَا وَآبْنَ يزيد رَدّ هَذَا الرأْيَا

اعلم أن لولا التي هي لامتناع الشيء لوجود غيره، تقع بعدها الظاهر والمضمر فالظاهر: مرفوع بالإبتداء عند البصريين، وخبره واجب الحذف إذا كان عاما كما يبين بعد. أو بالفاعلية، كما ذهب إليه الكوفيون. وأما المضمر فالأجود أن يكون مرفوعا منفصلا، قياسا على الظاهر، وفي التنزيل: ﴿لَوْلَا أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(١)

وقول الشاعر:

.... ولَوْلَا نَحْنُ أَدْرَكَهُ حُسَامُ(٢)

وقد يقع بعدها المضمر المتصل نحو لولاي ولولاك وفروعها كالتثنية والجمع.

قال عمر بن أبي ربيعة(٣):

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ لَوْلَاكَ هَذَا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ(٤)

---

(١) سورة سبأ آية ٣١.

(٢) لم أعثر على قائله أو تمام البيت في الكتب التي اطلعت عليها.
الشاهد في قوله: (لولا نحن) فقد جاء الضمير نحن منفصلا مرفوعا بعد لولا.

(٣) سماه عمر رسول الله ﷺ، وكان في الجاهلية يسمى بجيرا بن أبي ربيعة، وكان يلقب بذي الرمحين، من أشهر شعراء الغزل والمجون في زمانه ولد سنة ٢٣هـ (وتوفي سنة ٩٣ هـ الشعر والشعراء ٥٥٣/٢، وفيات الأعيان ٣٥٣/١، الأغاني ١٦/١).

(٤) القائل عمر بن أبي ربيعه وهو من السريع.
الشاهد في قوله: «لولاك» حيث وقع الضمير المتصل الذي يكون في محل الجر أو النصب بعد لولا. وهذا جائز. وفيه كلام كثير للنحاة لاداعي لذكره.
وقد استشهد به كل من: الخزانة ٤٢٩/٢، الصناعتين ١٢٠، الدرر ٣٣/٢، الهمع ٣٣/٢، ديوانه ٨٠، الموشح ١٤٤، أمالي ابن الشجري ١٨١/١، الإنصاف ٦٩٣، المفصل ٦٤، ابن يعيش في شرح المفصل ١١٨/٣.

وقال يزيد بن الحكم الثقفي[١]:

وَكَـــمْ مَوْطِـــنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَـــا هَوَى
بأَجْرَامِـــه مِن قُلَّـــةِ النَّيِّـــقِ مُنْهَـــوِي[٢]

واختلف في محله من الإعراب. فذهب سيبويه[٣] وحكاه عن الخليل[٣] ويونس أن محله الجر بلولا، لأنها هنا حرف، ولاتتعلق بشيء كالباء في بحسبك زيد. وآختصاصها بالمضمر المتصل دون الظاهر، كاختصاص لدن بنصب غدوة دون ماعداها. وذهب الأخفش[٣] والكوفيون إلى أن محله الرفع. ومنع المبرد[٣] من وقوع المضمر المتصل بعدها مطلقا، وأن نحو لولاي ولولاك خطأ لأنه لم يحك عن فصيح. أما سيبويه: فاحتج بأنه يمتنع أن يكون محله مرفوعا، لأنه ليس من الضمائر المرفوعة ولا منصوبا لعدم الناصب فتعين أن يكون مجرورا، ولأن الحكم بأن لولا حرف جر لايؤدي إلاّ إلى تغير واحد، وهو تغيير الحرف والضمائر معه جارية على قياسها. والحكم بأنه في محل الرفع، يؤدي إلى تعدد التغيير، لأن هذه الضمائر تبلغ اثني عشر مضمرا. ولاشك أن الحكم بتغيرواحد أولى، ولأن تغير المعمول لفظي، وتغير العامل معنوى وتقديري، وهو أسهل من التغيير اللفظي وأما الأخفش فاحتج بالإستصحاب في العمل وبأن تغيير العامل لم يعهد إلاّ في لَدُنْ، بخلاف تغيير الضمائر. فإن ضمير المرفوع يستعار كثيرا

---

(١) هو يزيد بن الحكم بن أبي العباسي بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي، من أعيان العصر الإموي وشعرائه، ومن أهل الطائف، ولاه الحجاج كوة فارس، ثم عزله قبل أن يذهب إليها، توفي سنة ١٠٥هـ. انظر سمط اللآلى ٢٣٨، رغبة الأمل ٤٠/٨، الخزانة ٥٤/١.

(٢) القائل: يزيد بن الحكم من الطويل.
الشاهد في قوله: «لولاي» حيث اتصل بلولا الضمير «ي» وهو ضمير المخاطب وهذا جائز. حيث ورد العديد من الشواهد الشعرية على ذلك.
وقد استشهد به كل من: المقتضب ٧٣/٤، المقرب ٤١، الخزانة ٤٩٦/١، سيبويه ٣٨٨/١.

(٣) انظر سيبويه: ٣٨٨/١، المقتضب ٧٣/٤.

لتأكيد المجرور، نحو مررت بك أنت، وبه هو، وبنا نحن. ولتأكيد المنصوب نحو أكرمتك أنت. وأكرمتنا نحن، وأكرمته هو.

١٣٠ وَٱجْرُ بحَتّى نحو حتَّى مَطْلَعِ وبعد مُذْ ومُنْذُ إنْ شِئْتَ ٱرْفَعِ

١٣١ تقول ما أَكَلْتُ مُذْ يَوْمَانِ ومُنْذُ يَوْمَانِ هما ظَرْفَانِ

حتى تكون جارة وعاطفة وحرف ابتداء، فقياسها إذن لا تعمل لعدم اختصاصها اللهم إلا أن يقال: إنّ الجارة غير الداخلة على الجملة وغير العاطفة. وحينئذ لايخلو إما أن يكون المجرور بها اسماً صريحاً مطلقاً، ولايكون إلاّ غاية، بمعنى إلى كقوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[١]، أو في تأويل الإسم الصريح كالفعل المنصوب بأن بعدها مضمرة. وتكون غاية بمعنى إلى، ومعللة بمعنى كي، كما تبين في نواصب الأفعال. والأول على ضربين: أحدهما: أن يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها نحو: **أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتّى رَأْسِهَا**. فالرأس مأكول، وبأكله انتهى الفعل. ولهذا يجوز نصبه لأنه مفعول.

الثاني: أن يكون مابعدها غير داخل فيما قبلها نحو: نمت البارحة حتى الصباح. فالصباح انتهى الفعل عنده لابه. ولهذا يمتنع نصبه لأنه ليس بمفعول. وذهب الكسائي إلى أن الجر بعدها بإلى مقدرة وهو ضعيف لأن الجار لايعمل مقدراً إلاّ في الضرورة. واعلم: أنها وإن شاركت إلى في الغاية، إلاّ أنها تفارقها من أوجه.

أحدها: أن المجرور بها يجب أن يكون آخر جزء مما قبلها أو يلاقي آخر جزء منه كما مر آنفا، لأن الغرض من الفعل المعدى بها، أن ينقضي شيئا بعد شيء، حتي يأتي عليه. فيقول: أكلت السمكة حتى رأسِها. ونمت البارحة حتى الصباح. ولا نقول حتى نصفها أو ثلثها كما نقول إلى نصفها وإلى ثلثها.

وثانيها: أن ما بعد حتى لايكون إلا من جنس ما قبلها، بدليل جواز: قام القوم

(١) سورة القدر آية ٥.

حتى زيد، وآمتناع: ركبت الخيل حتى الحمار،ولا يلزم ذلك في إلى، بدليل: ذهب الناس إلى السوق. وإنما وجب ذلك في حتى، إما لأن مابعدها يدخل فيما قبلها لإفادة التعظيم أو التحقير. فيجب أن يكون من جنسه لامتناع أن يكون ظرفا، وآخره ليس من جنسه. وإمّا لأن الفعل المنجز بها، لما كان الغرض منه أن يتقضى شيئا بعد شيء حتى ينتهي إلى الجزء الأخير الذي يطلب تمييزة بالتعظيم أو التحقير على سائر الأجزاء وجب مجانسته لسائر الأجزاء. وثالثها: أنَّ حتى لاتقع مع مجرورها خبرا عن المبتدأ، بخلاف إلى فإنها مع مجرورها يقعان خبرا نحو: الأمر إليك.

ورابعهما: أنها لاتدخل على مضمر، فلا يقال: قام القوم حتاه، بخلاف إلى، لأن ما بعد حتى لما وجب أنْ يكون جزءاً مما قبلها، فالضمير إن عاد إلى ماقبلها وهو عين ما يعود إليه لزم أن يكون جزء الشي كله وهو محال. وإنْ عاد إلى الجزء فهو محال أيضا لعدم تقدم لفظ مفرد ظاهر، ولأنها لو دخلت على المضمر لالتبست بالعاطفة.

وقيل لو دخلت عليه فإما أن تبقى ألفها غير منقلبة، وهو مخالف لباب الألفات التي لا أصل لها في واو ولاياء، وإما أن تقلب وهو مخالفة للقاعدة المستمرة في أن المضمر لايغير الكلمة. وأجازه المبرد قياسا على إلى لمجيئه في الشعر كقوله:

فَلَا وَٱللَّهِ لَا يُلْفِي أُنَاسٌ فَتىً حَتَّاكَ يَاٱبْنَ أَبِي زِيَادِ[1]

وأما العاطفة فيجوز دخولها على المضمر نحو ضربت القوم حتى إياك، وقام

(١) القائل: غير معروف وهو من الوافر.
المعنى: أن الناس لايجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى.
الشاهد في قوله: «حتاك» حيث دخلت «حتى» الجارة على الضمير وهو شاذ و قد استشهد به كل من: ابن عقيل ٩/٢، المقرب ١٩٤/١، الخزانة ١٤٠/٤، شواهد العيني ٢٦٥/٣، الهمع ٢٣/٢، الدرر ١٦/٢، الأشموني ٢١٠/٢.

القوم حتى أنت. وإذا قيل: مررت بالقوم حتى زيد، آحتمل الجارة والعاطفة. والأجود إعادة الباء مع العاطفة، لئلا يلتبس بالجارة. وأما نحو مررت بهم حتى بزيد فلابد من إعادة الجار، لأن المعطوف عليه مضمر. وأما حرف الإبتداء، وما في الكلام على العاطفة فيتبين في موضعه.

واما مُذْ ومُنْذُ: فيستعملان تارة آسمين، وتارة حرفين جارين. فإذا آرتفع ما بعدهما فهما آسمان. والكلام معهما جملتان ولاموضع للثانية من الإعراب على الأصح. وإن انجر فهما حرفان ويتعلقان بما قبلهما، والكلام حينئذ جملة واحدة. وقيل: المختار جر ما بعد منذ مطلقا ورفع ما بعد مذ إذا كان ماضيا، وجره إذا كان حاضرا. والأغلب على مذ الإسمية، لأنها محذوفة العين، بدليل ردها في التصغير إذا سمي بها نحو مُنَيْذ، والأغلب على منذ الحرفية لسلامتها. وقيل إنهما اسمان كما مر. وقيل: إنهما اسمان على كل حال، وجر مابعدهما بالإضافة. وإنما بنيا إذا كانا آسمين لموافقتهما مذ ومنذ إذا كانا حرفين لفظا ومعنى، ولأن وضع مذ على حرفين كوضع الحروف، ثم حملت منذ عليها لاتفاقهما في أصل المعنى، ولأنهما مقطوعتان عن الإضافة مع إرادة المضاف إليه في المعنى، لأنهما بمعنى أول المدة أو جميع المدة. وإنما لزمتا البناء لأن المضاف إليه لايذكر معهما، بخلاف قبلُ وبعدُ . وحرك منذ هربا من التقاء الساكنين. وبالضمة لاتباع ضمة الميم. وأُسكن مذ لأنَّهُ الأَصْلُ في البناء فإن لقيها ساكن بعدها حركت بالضم، لأنها حركة الأصل. وزعم الفراء[1] أن أصلهما من ذو التي بمعنى الذي. وقال غيره مِنْ إذ ثم رُكِّبا. وضم الميم دليل على التركيب. والحق أنهما مفردان لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا يصار

(١) قال ابن هشام في المغني: قال الأخفش والزجاج والزجاجي: ظرفان مخبر بهما عن بعدهما و معناهما بين بين مضافتين. فمعنى مالقيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان. ثم يقول ولاخفاء بما فيها من التعسف. المغني ١/٣٧٣، الانصاف ٣٨٢.

إليه إلا بدليل، أما إذا كانا اسمين، فيراد بهما معنيان أحدهما أول المدة وثانيهما مجموع المدة. فما كان جواباً لمتى فهو لأول المدة، لأنها سؤال عن وقت معين وما كان جوابا لكم فهو لجميع المدة لأنها سؤال عن كمية المدة. ويلزم على الأول أن يليهما المفرد المعرفة، نحو مارأيته منذ يوم الجمعة أي أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة. وإنما لزمها ذلك لتعيين الأولية المقصودة، لأنه لو قيل: مارأيته منذ يوم أو عشرون لم يفد أول المدة انتفاء الرؤية الذي هو المقصود. ويلزم على الثاني أن يليها ماهو المقصود من العدد نحو مارأيته منذ يومان، أي جميع المدة التي انتفت الرؤية فيها يومان. فيومان لبيان المدة التي هي المقصودة.

(١)

واختلف في محلهما من الإعراب. فذهب جمهور البصريين [١] وهو الأظهر، إلى أنهما المبتدأ وما بعدها الخبر عنهما، لأنهما بمعنى أول المدة أو جميع المدة. وهما معرفتان بالإضافة. وذهب الزجاج[٢] إلى أن ما بعدهما المبتدأ وهما الخبر لأن المعنى بيني وبين آنقطاع الرؤية يومان وهو ضعيف، لأنهما اسمان للزمان، ولايتعلقان بمحذوف. وإنما يبتدأ بالنكرة إذا كان خبرهما ظرفا مقدما يتعلق بمحذوف، ولأن ما بعدهما قد يكون نكرة غير مخصوصة نحو يومان. ولا يصح حينئذ أن يجعل مبتدأ. وذهب الفراء[٢] إلى أن ما بعدهما خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة ذو. والتقدير: مارأيته من الذي هو يومان. وذهب غيره وهو القائل أيضا بالتركيب إلى إنهما فاعل فعل محذوف. والتقدير: مارأيته من إذ مضا يومان وهما ظاهرا البطلان مما مر، ولاختصاصهما بالزمان إذا وقع بعدهما فعل أو مصدر أو أنَّ. وجب أن يقدر زمان مضاف إليه نحو:

---

(١) انظر سيبويه ١٧٢/٢، المتصف ٣١/٣، رصف المباني ٣١٩ ــ ٣٢٢ شرح اللمع لابن جنى ١١١.

(٢) المراجع التي ذكرت في المرجع السابق.

مارأيته مذ سافر، ومذ قيام زيد ومذ أن الله خلقني، أي منذ زمن سافر زيد ومنذ زمن قيام زيد، ومنذ زمن أن الله خلقني.

١٣٢ وإنْ جَرَرْتَ فهما حَرْفَانِ حَرْفَا ٱبْتِداءِ غَايَةِ الزَّمَانِ
١٣٣ هما كَمِنْ في غَايَةِ المَكَانِ تقولُ في مِنْ سِرْتُ مِنْ عُمَانِ

وأما إذا كان حرفين جارين، فلا يدخلان أيضا إلا على الزمان. فإن كان ماضيا كانا لابتداء غاية، كما أن من لابتداء الغاية في المكان. تقول مارأيته مذ سنة ومنذ شهر، أي ابتدأت السفر ومفارقتي إياه من هذا الوقت كما تقول سرت من البصرة ومن عمان، أي ابتدأت. وإن كان حاضرا كانا للظرفية لأنهما بمعنى في والحاضر ماتضيفه إلى نفسك أو تدل عليه قرينة كقولك مارأيته منذ يومنا ومنذ شهرنا ومنذ الليلة التي نحن فيها، أي في الشهر وفي الليلة. وذهب الكوفيون إلى أن من قد تشاركهما في ابتداء غاية الزمان، وهو آختيار ابن درستويه[١] والمبرد[٢] والبصريين. واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوىَ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٣]. وبقول الشاعر:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[٤]

---

(١) هو عبدالله بن جعفر بن دُرُستورية ابن المرزبان النحوي أبو محمد، صحب المبرد، ولقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدار قطني وغيره، بصري متشدد في النحو واللغة، ولد سنة ٢٥٨هـ و توفي سنة ٣٤٧ هـ. صنف: الإرشاد في النحو، شرح الفصيح، الرد على المفضل في الرد على الخليل، المقصور والممدود، أخبار النحاة.... وغير ذلك (بغية الوعاة ٣٦/٢).

(٢) انظر المقتضب ١٣٦/٤، ٤٤/١، سيبويه ٣٠٧/٢، شرح المفصل ١٣/٨، المغني ٣١٨/١، الأصول ٣٢٧/١، الأشموني ٢١٢/٢.

(٣) سورة التوبة آية ١٠٨.

(٤) القائل: زهير بن أبي سلمى وهو من الكامل. ويروي: أقوين مذ حجج ومذ دهر. الشاهد في قوله: مذ (من) حجج ومن (مذ) دهر. =

وأجيب: بأنه على حذف مضاف والتقدير من تأسيس أول يوم، ومن مرّ حجج. فإن قيل: هذا التقدير لايجعلها داخلة على المكان، لأن التأسيس والمر ليسا من المكان. قيل: المراد أن تدخل على الزمان وهو حاصل على هذا التقدير. فتكون حينئذ لبيان الجنس أو لغيره. وقيل إن مذ لما كانت أقوى من منذ لكثرة التصرف فيها دخلت على الزمان والمكان.

١٣٤ أَمّا إلَـي فَلانْتِهَـاء الغَايَـةْ مَبْدَؤُهَا مِنْ وإلَـي النِّهَايَـةْ

من وإلى متقابلان، لأن من لابتداء غاية فعل الفاعل، وإلى لانتهائهما. وقيل إن من لابتداء غايتي فعل الفاعل والمفعول معا في المكان، إذا كانا لفعل مشتركا بينهما كقولك: رأيت الهلال من الدار من ضلل السحاب فتبدأ رؤيتك مكانك، ومبدأ كونه مرئيا ضلل السحاب، وهي أكثر حروف الجر تصرفا، لانفرادها عن أخواتها بالدخول على عند. ولها أقسام. أحدها: ابتداء الغاية في المكان على الأصح، وتعرف بأنها في مقابلة إلى، أما في اللفظ نحو سرت من البصرة[1] إلى بغداد[2] كما تقدم، وأما في المعنى فنحو زيد أفضل من عمر،

= ١ ــ استشهد به الكوفيون على أن (من) يجوز استخدامها لإبتداء الغاية الزمانية كمايجوز أن تأتي لابتداء الغاية المكانية

٢ ــ استشهد البصريون على أن (مذ) حيث وردت لابتداء الغاية الزمانية. وقد جرت الزمن الماضي وهو قليل، والأكثر جرها للزمن الحاضر.

وقد استشهد به كل من: جمل الزجاجي ١٥٠، الإنصاف ٣٧١، مفصل ابن يعيش ٩٣/٤، ١٠/٨، ديوانه ٥٨٦، الخزانة ١٢٦/٤، الأشموني ٢٢٩/٢.

(١) البصرة: وهما بصرتان: العظمى بالعراق والأخرى بالمغرب. وأما البصرتان: فالكوفة والبصرة. قال ابن الأعرابي البصرة حجارة صلاب. قال: إنما سميت بصرة لغلظها وشدتها. ذكر ابن القطامي أن المسلمين حين وافوا مكان البصرة للنزول بها نظروا إليها من بعيد، وأبصروا الحصى عليها، فقالوا: إن هذه أرض البصرة. وقيل سميت البصرة لأن فيها حجارة سوداء صلبة. معجم البلدان ٤٣/١.

(٢) مدينة السلام على نهر دجلة حاضرة الدولة الإسلامية العباسية. وهي عاصمة العراق الآن. يقول ابن الأنباري إنها تذكر وتؤنث. معجم البلدان ٦٨/١.

ولأن معناه زيادة الفضل على عمر، وانتهاؤه في الزيادة إلى زيد.
وثانيها: التبين كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[1] ولها معه علامتان: أن يصح وضع النهي موضعها كقوله: آجتنبوا الرجس الذي هو وثن، وأن يصح وقوعها صفة لما قبلها، وقيل هي فيه راجعة إلى الإبتداء، لأن الرجس جاء مع الأوثان وغيرها. فإذا قيل من الأوثان فمعناه الإبتداء من هذا الصنف. وقيل لاتنفعك عن معنى التبين مطلقا. وثالثها: التبعيض ولها علامتان: أن يصح وضع بعض موضعها، كقولك في نحو: أخذت من الدراهم أخذت بعض الدراهم، وأن يعم ماقبلها مابعدها عند حذفك إياها، وقيل إنها للإبتداء، والتبعيض مستفاد من القرينة.
ورابعها: البدل وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُم مَلَائِكَةً فِي الأَرْضِ﴾[2] أي بدلكم، ﴿أَرَضِيْتُم بالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[3]، أي بدلا منها ومحلها مع مجرورها النصب على الحال.
وخامسها: التعليل ويقدر باللام وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِنْ إِمْلَاقٍ﴾[4] ﴿ومِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي آسْرَائِيلَ﴾[5]، أي لاجل ذلك.
وسادسها: بمعنى الباء كقوله تعالي: ﴿يَحْفَظُونَه مِنْ أَمْر اللَّه﴾[6] أي بأمر الله.
وسابعها: بمعنى على كقوله تعالي: ﴿وَنَصَرْنَاه مِنَ القَوْمِ الذّيْنَ﴾[7].
وثامنها: الزيادةفي غير الواجب ويتبين فيما بعد.

---

(١) سورة الحج آية ٣٠.
(٢) سورة الزخرف آية ٦٠
(٣) سورة التوبة آية ٣٨
(٤) سورة الأنعام آية ١٥١.
(٥) سورة المائدة آية ٣٢.
(٦) سورة الرعد آية ١١.
(٧) سورة الأنبياء آية ٧٧.

وأما إلى: فلها ثلاثة معان. أحدها: الإنتهاء وهي معارضة لِمنْ كما تقدم، واختلف في دخول مابعدها في حكم ماقبلها. فقيل لايدخل إلاّ مجازا، لأنها تدل علي غاية الشيء ونهايته، التي هي حَدُّه وما بعد الحد لايدخل في المحدود ولذلك لم يدخل شيء من الليل في الصوم في قوله تعالى: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[1] وقيل على العكس أي أنه يدخل ولايخرج إلا مجازا بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ.. وَأَرْجُلَكُم إِلَى الكَعْبِيْنِ﴾[2]. وقيل هي مشتركة فيهما لوجود الدخول وعدمه، وقيل إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها، أو جزءا كالمرافق دخل، وإلا فلا.

وثانيها: بمعنى مع كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُم إِلَى أَمْوَٰلِكُمْ﴾[3] ﴿وَمَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[4]. وثالثها: بمعنى في كقول النابغة:

ولاتَتْرَكَنِّـــــي بالوَعِيــــدِ كَأَنَّنِــــــي
إِلَـــى النَّـــاسِ مَطْلِـــيٌّ بِهِ القَـــارُ أَجْـــرَبُ[5]

وقيل هي فيهما على بابها، لاحتمال أن يرد إليه التأويل. وألفها من المظهر سالمة، ومع المضمر منقلبة ياء نحو إليك وإليه.

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٧.

(٢) سورة المائدة آية ٦.

(٣) سورة النساء آية ٢.

(٤) سورة آل عمران آية ٥٢، سورة الصف آية ١٤.

(٥) القائل: النابغة. وهو من الطويل ويروى مطلعه:

فلا تتركنـــــي بالوعيـــــد كأننـــــي

....

الشاهد في قوله: «إلى» حيث جاءت بمعنى «في» وهذا معنى من المعاني الكثيرة لها. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري ٢/٢٦٨، الخزانة ١٣٧/٤، المغنى ٧٥، الهمع ٢٠/٢، الدرر ١٣/٢، الأشموني ٢١٤/٢، ديوانه ١٣.

١٣٥ والكافُ للتشبيهِ قد تَكونُ اسماً وَحَرْفاً مثل ما يُبيْنُ
١٣٦ في قول مَنْ جَمَعَ بين كَافَيْنِ وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن

معنى الكاف التشبيه، كقولك زيد كالأسد وكالبحر، إذَا أُريد به المبالغة في الشجاعة وفي غزارة العلم، وتكون اسما وحرفا. أما الإسمية: فإذا دخل عليها حرف الجر، أو كانت فاعلا. أما الأول: فكقوله:

.... **وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن**(١)

فالكاف الأولى حرف جر، والثانية اسم لدخول حرف الجر عليها، وآمتناع دخول حرف الجر على مثله إذا لم يكن أحدهما زائدا، ولايصح جعل الأولى اسما، والثانية حرفا، لئلا يؤدي إلى الفصل بين المضاف والمضاف اليه. ومعنى يُؤَثْفَيْنِ: يجعلن أثافي تحت القدر. والصاليات: المسودات من النار. وواحد الأثافي آثفية، وأصلها: إما أُفعوله بدليل سقوط الهمزة في نحو ثفيت القدر إذا جعلتها على الأثافي، ووزن يؤثفين حينئذ يؤفعين على حد قوله:

.... **لأن يُؤَكْرَمَا**(٢)

---

(١) القائل: خطام المجاشعي وهو من مشطور الرجز، وقبل هذه الشطره:

وغير ود جاذل أو ودين
وصاليات ككما يؤثفين

الشاهد في قوله «ككما» حيث جاءت الكاف الأولى حرف جر، والكاف الثانية اسما بمعنى مثل ودليل ذلك دخول الكاف الأولى عليها، ولو كانت حرفا لما دخلت الكاف الاولى.
وقد استشهد به كل من سيبويه ١٣/١، ٢٠٣/٢، الخصائص ٣٦٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٨.

(٢) القائل: أبو حيان الفقعسي. وهو من الرجز. وتمام الشطرة:

.... فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأن يُؤَكْرَمَا

الشاهد في هذا الشطر هو أن الشارح أتى به ليبين على أن وزن يؤكرما هو وزن يؤثفين في البيت الذي سبق.

وقد استشهد بهذا الشطر في موضع آخر في التوكيد. وقد ذكره كل من: المقتضب ٩٨/٢، المخصص ١٠٨/١٦، الإنصاف ١١، ٢٣٩، الخصائص ١٤٤/١، الخزانة ٣٦٨/١، شرح شواهد =

لأن الهمزة زائدة. وإما فعلية، والهمزة أصل، ووزن يؤثفين حينئذ يئفلين ومن دخول حرف الجر عليه قول الشاعر:

.... **يَبْسُمْنَ عَنْ كَالبَرِدِ المُنْهَمِّ** (١)

أي عن مثل البرد الذائب. وأما الثاني فكقول الأعشى:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَهْلَكُ فيهِ الزَّيتُ والفُتُلُ (٢)

الشافيه ٥٨، شواهد العيني ٥٧٨/٤. التصريح ٣٩٦/٢، الهمع ٢١٨/٢، الدرر ٢٣٩/٢، الأشموني ٣٤٣/٤، اللسان (كرم).

(١) القائل: العجاج بن رؤبة يصف فيه مجموعة من النساء. وهو من الرجز. وتمامه:

بِيْضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ
يَضْحَكْنَ عن كالبَرِدِ المُنْهَمِّ

الشاهد في قوله: «عن كالبرد» فقد جاءت الكاف هنا اسما بمعنى مثل بدليل دخول حرف الجر عليها وهو عن، ولو لم تكن اسما لما دخل عليه حرف الجر وهذا ما اتفق عليه العلماء في جميع حالاته مثل: ابن مالك والفارسي والأخفش وغيرهم. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٣٠٣، المخصص ١١٩/٩، ابن يعيش ٤٢/٨، الخزانة ٢٦٢/٤، المغنى ١٨٠، شواهد العيني ٢٩٤/٣، شرح التصريح ١٨/٢، الهمع ٣١/٢، الدرر ٢٨/٢، الأشموني ١٢٥/٢، ملحقات ديوانه ٨٣.

(٢) القائل: الأعشى ميمون بن قيس من قصيدته اللامية المشهورة التي مطلعها:

ودع هريرة إن الركب مُرْتَحِلُ
وهل تُطيقُ وَدَاعاً أيّها الرَّجُلُ

المعنى: لاينهى الجائرين عن جورهم، ولايردع الظالمين عن ظلمهم مثل الطعن البالغ الذي ينفذ إلى الجوف فتغيب فيه الفتائل. يريد أنه عميق الغور.

الشاهد في قوله: «كالطعن» فإن الكاف فيه اسم بمعنى مثل «وهي فاعل لقوله ينهى. وقد استشهد به كل من: الكامل ٤٥/١، الدرر ٢٩/٢، الهمع ٣١/٢، الإيضاح ٢٦٠، سر الصناعة ٢٨٥/١، اللسان (دنا) ٢٩٨/١٨، الخزانة ١٣٢/٤، شواهد العيني ٩١/٣، آمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢ ــ ٢٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٨، الأصول ٣٥٢/١، السيرافي ١٨٥/١، الحيوان ٤٦٦/٣، المقتضب ١٤١/٤، الخصائص ٣٦٨/٢، ابن عقيل ٢٢/٢.

أي ينهى مثل الطعن. والكاف فاعل ينهى. فإن قيل: فهلا جوزت أن يكون الفاعل محذوفا والكاف حرف جر، والجار والمجرور صفة قامت مقام الفاعل والتقدير شيء كالطعن. أجيب بأنه لايقال جاءني في الدار، والمراد شيء في الدار إلاّ على ضعف. نعم يجوز أن يكون فاعل ينهى مضمرا مستترا يعود إلى الوعيد، والكاف صفة لمصدر محذوف، أي ولن ينهى الوعيد نهيا كالطعن.

وأما الحرفية فضربان: زائدة وغير زائدة. أما غير الزائدة فنحو: أنت الذى كزيد. فالكاف حرف بمنزلة انت الذي في الدار يتعلق بفعل يكون مع فاعله صلة. وإلاّ لو كان اسما، للزم أن يوصل الذي بمفرد وهو لايوصل إلا بجملة، ولا يقال: يكون اسما بمعنى مثل وهو خبر مبتدأ محذوف. والجملة صلة الذى. لأنا نقول حذف جزء الصلة على خلاف الأصل، لاسيما إذا كان ذلك الجزء هو العائد. وأما الزائد فكقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ﴾[1] أي ليس مثله شيء، فالكاف زائدة، وإلاّ للزم اثبات المثل للباري تعالى وهو محال. لأنها تفيد نفي المثل عن مثله لا عنه، ولأنه لولا الحكم بزيادتها لأدى إلى محال آخر، وهو أنه إذا لم يكن مثل شيء، لزم أن لايكون شيئا، لأن مثل المثل مثل. وقيل: المراد بمثل الشيء ذاته وحقيقته، كما يقال مثلي لايفعل كذا. أي أنا لاأفعله، فعلى هذا لا: تكون زائدة. وأما قول رؤبة:

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيْهَا كالمَقَقْ[2]

فلا تكون إلاّ زائدة لأن التقدير فيها المقق وهو الطول. وآعلم: أن سيبويه[3]

---

(١) سورة الشورى آية ١١.

(٢) القائل: رؤبة بن العجاج. وهو من ارجوزة طويلة له وصف في بعضها حمارا وحشيا وأتانة. الشاهد في قوله «كالمقق» حيث جاءت الكاف هنا حرف جر زائد لا يدل على معنى التشبيه. وقد خرجه على ذلك أبو علي الفارسي وابن جني وابن السراج. وغيرهم. و قد استشهد به كل من: المقتضب ٤١٨/٤، الخزانة ٣٦٦/٤، الإنصاف ٢٩٩، الأشموني ٢٢٥/٢، ديوانه ١٠٦.

(٣) يقول سيبويه:.. إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر في الكاف فيجرونها على القياس ٣٩٢/١.

لايجيز دخولها على المضمر استغناء عنها بمثل، ولئلا يلزم فيه جواز الجمع بين الكاف الجارة والكاف الضمير. وأجازه المبرد، كما أجازه في حتى. واحتج بقوله:

فَلَا أَرَى بَعْلًا ولا حَلَائِلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلّا حَاطِلَا[1]

وقول الآخر:

وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا.[2]

وهما عند سيبويه[3] شاذان.

١٣٧ واللاّم للتَخْصِيْصِ والتَّمِلْيْكِ كما تَقُولُ المَالُ لِلْمَلِيْكِ

للام معان. منها: الإختصاص: ومعناه أنها تدل على أن بين الأول والثاني

---

(١) القائل: رؤبة بن العجاج يصف حمارا وحشيا وأتان وحشيات، وجعله بعلهن وهن حلائله. ويروى البيت:

فَلَا تَرَى بَعْـــــلًا ولا حَلَائِـــــلَا
كَهُ ولا كَهُـــــنَّ إلَّا حَاظِـــــلا

الشاهد في قوله: «كه.. كهن» حيث دخلت الكاف على الضمير. وهذا مخالف لسيبويه. بينما أباح ذلك المبرد محتجا بهذا البيت وغيره.

وقد استشهد به: أوضح المسالك رقم ٢٩٢، سيبويه ٣٩٢/١ المقرب ٤١، شواهد العيني ٢٥٦/٣، التصريح ٤/٢، الهمع ٣٠/٢، الدرر ٢٧/٢، ديوانه ١٢٨.

(٢) القائل: العجاج من أرجوزة له مطلعها.

ماهـــاج دمعـــا ساكبـــا مستسكبـــا
نحـــن الذيـــات شمـــالا كتبـــا

الشاهد في قوله «كها» حيث دخلت الكاف على الضمير (الهاء) وهذا قبيح وشاذ عند سيبويه. وقد أجاز ذلك المبرد على القياس لأن المضر عقيب المظهر، وقد نطقت به العرب. أما ابن عصفور فيقول ذلك ضرورة. والحكم في سعة الكلام ألا تجر الكاف إلا الظاهر، والضمير المنفصل مثل: ليس أنت كأنا وليس أنا كأنت.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش ٤٤/٨، العيني ٢٥٣/٣، التصريح ٣/٢، سيبويه ٣٩٢/١، ديوانه ٧٤.

(٣) يقول سيبويه:.. إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر في الكاف فيجرونها على القياس ٣٩٢/١.

نسبة، باعتبارها دل عليه، متعلقة نحو: هذا صديق لزيد وأخ له.

وثانيها: الملك وهو أخص من الإختصاص لاستلزامه إياه من غير عكس. وهو إما حقيقي كالمال لزيد، أي مالكه ومستحقة، وإما مجازي كالمسجد للإمام، والفرس للسائس. ومنها: التعليل نحو: أكرمتك لإحسانك إلى زيد. ومنها: العاقبة: كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوًّا وحَزَنًا﴾(١) وقول الشاعر:

وَلِلْمَوْتِ وَمَاتَلِدُ الوَالِدَة(٢)

ومنها التعجب في القسم كقوله:

لِلّه يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُوْ حَيَدٍ ....(٣)

(١) سورة القصص آية ٨.

(٢) لم ينسب لأحد. وقد ذكره ابن هشام في المغنى ٢١٤.

(٣) ينسب هذا الشاهد لأكثر من واحد. فمنهم: أبو ذويب الهذلي، وأمية بن عائد الهذلي، ومالك ابن خالد الخناعي، وعبد مناة الهذلي... وغيرهم. وهو من البسيط. وتمام البيت:

لله يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُوْ حَيَدٍ
بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

ويروي الصدر: تالله يبقى... وبرواية ثالثة: تالله لاتعجز الأيام ذو حيد. الشاهد في قوله: «لله» حيث دخلت اللام على لفظ الجلالة في القسم لمعنى التعجب وقد استشهد به كل من: شرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١، سيبويه ١٤٤/٢، السيوطي٥٧، ١٩٥، شرح المفصل ٩٨/٩، الهمع ٣٢/٢، ٣٩، الدرر ٢٩/٢، ٤٤، الأشباه والنظائر ١٤٢/٣، المقتضب ٣٢٤/٢، المفصل ٢٩٣، الخزانة ٣٦١/٣، اللسان ١٣٧/٤، أمالي ابن الشجري ٣٦٩/١، الأصول ٣٤٤/١،

ويروى البيت برواية أخرى ولشاعر آخر:

تَالله يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ
جَوْنُ السَّرَاة رَبَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ

القائل: أبو ذَوَيب الهذلي.

=

وقيل اللام في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[1] للتعجب. أي اعجبوا لاءلافهم. ويتعلق إما بجعلهم كعصف، وإما بقوله: فليعبدوا. ومنها: الإستغاثة نحو: يالَزَيدٍ ومعناها الإختصاص. ومنها: التعدية كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُم للرُّؤيَا تَعْبُرُونَ﴾[2]. فاللام فيه للتعدية لأنَّ الفعل يضعف بتقديم المفعول عليه.

ومنها: الزيادة كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[3]. وقول الشاعر:

وَمَلَّكْتُ مَابَيْنَ العِرَاقِ وَيثْرِبِ   مُلْكاً أَجارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ[4]

ومنها: أن تأتي بمعنى عن مع القول. كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا للَّذِيْنَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَاسَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[5] أي عن الذين آمنوا. وليس المعنى خطابهم

= الشاهد: بالإضافة إلى ماذكر في الجزء الأول فهناك شاهد آخر في قوله «يبقى» حيث حذف الشاعر لا النافية، والذي سوغ هذا الحذف عدم التباسه بالفعل الموجب، لأن الموجب يقتضي لام التوكيد ونونه أو أحدهما. وقد استشهد به كل من: شرح أشعار الهذليين ٥٦/١، ١/٣، ديوان الهذليين ١٢٤/١، شواهد الإيضاح للقيسي ص ٦٦، اللسان ٤٧١/٦، ٤٧٢، (حيد) ١٣٧/٤، تاج العروس ٢٣١/٧، اللسان ٦٤/١٣. وقد نسب هذا البيت لمالك بن خويلد الهذلي وهذا وهم وتحريف. فمالك من ختاعة وليس من خزاعة وهذا ما اثبته صاحب اللسان في (حيد) ١٣٧/٤، اصلاح المنطق ٣٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٩، ٩٨، ١١/٧، الإيضاح ٢٦٤، المفصل ٣٤٥.

(١) سورة قريش آية ١.

(٢) سورة يوسف آية ٤٣.

(٣) سورة النمل آية ٧٢.

(٤) القائل: ابن ميادة وهو من الكامل.

الشاهد في قوله: «لمسلم» حيث جاءت اللام هنا زائدة. وقد استشهد به كل من: الدرر ٣٢/٢، السيوطي ١٩٧، التصريح ١١/٢، العيني ٢٧٨/٣، الأغاني ٧٤٤/٢، الوحشيات ٢٧٠، فرائد القلائد ٢١٤، ديوانه ١٩٧، الهمع ٣٣/٢.

(٥) سورة الاحقاف آية ١١.

بذلك، إذ كان يجب أن يكونا سبقتمونا. وبمعنى على كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينْ﴾(١).

وبمعني بعد كقوله عليه السلام: «صوموا لرؤياه وافطروا لرؤياه»(٢). وقيل إن التي بمعنى على وبعد للإختصاص، لأنه لازم لجميع أقسامها لاينفك عنها فهو أعم أحوالها. وتفتح مع المضمر غير الياء وتكسر مع الظاهر إمّا للفرق بينها وبين لام الإبتداء، وإمّا لمجانسة عملها. ولذلك لما لم يظهر عملها في المضمر، خرجت عن أَصلها. أو لأن المُضْمَر يَرُدَّ الشَّئَ إلى أَصله.

١٣٨ والبــاءُ للإلصاق قد تُزَادُ كمــا تُزَادُ مِنْ فَلَا تُرَادُ
١٣٩ شَاهِـدُهُ كَفَى به شَهِيْــدَا وما به مِنْ أَحَدٍ من زَيْدَا

للباء معان أعمها: الإلصاق: لأنها وضعت لتعدية الفعل القاصر إلى المفعول. وإذا عديته إليه فقد ألصقته به. وإضافته إليه. نحو: مررت بزيد. أي التصق مروري بالمكان الذي فيه زيد. وبه داء أي التصق به. وقيل معنى الإلصاق إضافة الفعل إلى مالولاها لما أمكنت الإضافة إليه نحو: خاض الماء به. ويقال: الإلصاق والإلزاق والإلساق بالصاد والزاي والسين. ومنها: الإستعانة: وذلك إذا دخلت على كل آلة متوسطة بين الفاعل والمنفعل نحو: قطعت بالمدية وكتبت بالقلم. ومنها: المصاحبة: وهي باء الحال نحو: خرج بدرعه، ودخل بثياب السفر أى ملابسا ومصاحبا. وأما قوله تعالى ﴿تَنْبُتُ بالدُّهْنِ﴾(٣) ففيه وجهان: أحدهما المصاحبة أي تنبت وفيها الدهن. والآخر الزيادة، أي تُنْبتُ الدُّهْنَ.

---

(١) سورة الصافات آية ١٠٣.

(٢) نسبه المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٤٥٤/٢، الى : النسائي باب الصيام ٨، ابن حنبل ٢٢١/٤.

(٣) سورة المؤمنون آية ٢٠.

ومنها: الظرفية: نحو زيد بمكة وجلست بالمسجد وفي التنزيل ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُصْبِحِيْنَ وباللَّيْلِ﴾[1] ومنه: المقابلة نحو: بعت هذا بهذا.
ومنها: البدل كقوله:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا ....[2]

أي بدلهم. ومنه: أن تكون بمعنى عن وبمعنى من وبمعنى اللام. وفي التنزيل: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيْرَا﴾[3]. أي عنه. ﴿وَعَيْناً يَشْرَبُ بِهَا المُقَرَّبُون﴾[4] أي منها: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِيْنَ هَادُوا حَرَّمْنَا﴾[5]. أي لاجل ذلك. وقيل هي قول الشاعر:

أَرَبٌ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ ....[6]

---

(١) سورة الصافات آية ١٣٧، ١٣٨.

(٢) القائل قريط بن أنيس وهو من البسيط. وتمام البيت:

فَلَيْتَ لِي بِهُمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا
شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

الشاهد في قوله: «بهم والإغارة» فقد جاء حرف الجر في قوله: «بهم» ليفيد معنى البدل حيث أن الباء لها معاني كثيرة ومنها أنها تفيد البدل. والإغارة: مفعول لاجله وجاءت هنا معرفة باللام. وقد استشهد به كل من: المغنى ١٠٤، شواهد العيني ٣/٧٢، الهمع ١/١٩٥، ٢/٢١، الدرر ١/١٦٧، الأشموني ٢/٢٢٠، شرح ديوان الحماسة ٣١.

(٣) سورة الفرقان آية ٥٩

(٤) سورة المطففين آية ٢٨.

(٥) سورة النساء آية ١٦٠.

(٦) القائل: راشد بن عبد ربه السلمي. ونسب لأبي ذر الغفاري، وقيل لعباس بن مرداس. وهو من الطويل. وتمام البيت.

أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأسه
لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ

الشاهد في قوله «برأسه» حيث جاء حرف الجر «الباء» بمعنى على. وهذا من معانيها الكثيرة
=

بمعنى على أي على رأسه. ومنها أنها قد تزاد كما تزاد من فلا تراد، أي لو سقطت لم يختل معنى الكلام من حيث هو كلام. أما زيادة الباء ففي الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر. أما مع الفاعل فينقسم إلى لازم كما في أحد صيغتي التعجب على رأي نحو: أحسن بزيد. وإلى غير لازم كقوله تعالى: ﴿وَكفى باللَّهِ شَهِيْدَا﴾[1]. والباء زائدة، والله فاعل، وشهيدا نصب على الحال. وقيل: الفاعل مقدر. والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، فحذف المصدر وبقي معموله دالا عليه وفيه نظر. لأن الباء إذا سقطت ارتفع اسم الله على الفاعلية كقوله:

....

كَفَــــي الشَّيِّبُ والإِسْلَامُ للمـــــرءِ نَاهِيَـــــا[2]

ومن زيادتهما في الفاعل قوله:

= حيث تفيد الإستعلاء في هذا البيت، وكأن المعنى: يبول الثعلبان على رأسه. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري ٢٧١/٢، المغني ١٠٥، الهمع ٢٢/٢، الدرر ١٤/٢، اللسان (ثعلب).

(١) سورة النساء آية ٧٩، ١٦٦، سورة الرعد آية ٤٣، سورةالإسراء آية ٩٦.

(٢) القائل: سحيم بن وثيل الرياحي المعروف بعبد بن الحسحاس. وهو من الطويل. وتمامه:.

عميـــــرة ودع إن تجهـــــزت غازيـــــا

كفـــــى الشيب والإسلام للمـــــرء ناهيـــــا

المعنى: يقول الشاعر: اترك مواصلة الغواني والتودد إليهن إذا كنت قد عزمت على أن تقطع مابينك وبين شواغل الدنيا. ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لايرتدع عن الغي والضلال.

الشاهد في قوله: «كفى الشيب» حيث جاء فاعل كفى مجردا عن الباء الزائدة. وهذا يدل على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى حيث لايجوز حذفها في مثل: اجمل بالمجتهد. فالباء هنا لايجوز اسقاطها من الكلام أصلا.

وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٣٧٩، قطر الندى رقم ١٤٧، سيبويه ٣٠٨/٢، ديوانه ١٦، الخصائص ٤٨٨/٢، الانصاف ١٦٨، ابن يعيش ١٥/٢، المغنى ١٠٦، شواهد العيني ٦٦٥/٣، التصريح ٨٨/٢، الأشموني ١٩/٣.

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلِـــي وَسِرْبَالِيَـــهْ[1]

أي أودى نعلاي. وأما زيادتهما في المفعول فكقوله تعالى: ﴿ولاتُلْقُوا بِأَيْدَيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[2] في أحد وجهيها. وقول الشاعر:

.... سُوْدِ المَحَاجِرِ لايَقْرَأْنَ بالسُّورِ[3]

وقـــوله:

.... نَضْرِبُ بالسَّيْفِ ونَرْجُوا بِالْفَرَجْ[4]

---

(١) القائل عمرو بن ملقط الطائي. وهو من السريع. الشاهد في قوله «بنعلي» حيث اتصلت الباء الزائدة بالفاعل.
وفيه شاهد آخر في قوله: «مهما» حيث استعملها الشاعر هنا للإستفهام. ويذكر أبو علي أن أصل مهما: ماما. فقلبت الألف إلى هاء لأنه يريد مالي الليلة. وتستعمل ما في الإستفهام على حد استعمالها في الجزاء أي غير موصوله فيهما.
وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ٤٤/٧، نوادر ابي زيد ٦٢، الخزانة ٦٣١/٣، ١٠٨.

(٢) سورة البقرة آية ١٩٥.

(٣) القائل: الراعي النميري. وهو من البسيط. وتمام البيت:
هُنَّ الحَرائِـــــرُ لا ربـــــاتُ أخْمِـــــرَةٍ
سودُ المَحَاجِـــــرِ لا يَقْـــــرأن بالسُّورِ
الشاهد في البيت قوله: «بالسور» حيث جاءت الباء زائدة في المفعول به. قال ابن هشام في المغنى: ضمن يقرأن معنى يرقين ويتبركن. وأصبح المعنى: جاء لأجل التبريك. وقد استشهد به كل من: اللسان ٥٢/٦، المعاني الكبير ١١٣٨، شرح أدب الكاتب ٢٧٨، الإقتضاب ٢٦٠، الخزانة ٦٦٧/٣، الصحاح ٦٩٠/٢، المخصص ٢٠١/١٤، الصاحبي ١٠٧، مجالس ثعلب ٣٦٥، جمهرة اللغة ٤١٤/٣، المرتجل ٣٧١، مجاز القرآن ٤/١، المفصل ١٥٥، اللسان ١٢٣/١، ديوانه٨٧.

(٤) القائل: ينسب للجعدي النابغة. وهو من مشطور الرجز. وقبل البيت قوله:
نحـــن بنـــو جعـــدة أصحـــاب الفلـــج
نضرب بالسيـــف ونرجـــو بالفـــرج
=

وأما في المبتدأ فنحو بحسبك زيد أي حسبك وقوله:

بِحَسْبِكَ فِي القَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِم غَنِــيٌّ مُضِرُّ[1]

وأما الخبر فكقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[2] وقد اطرد زيادتها في النفي والإستفهام نحو: ليس زيد بقائم. وهل زيد بقائم. ونقل عن ابن كيسان أنها للتبعيض كما في قوله: ﴿وَٱمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾[3] وبه قال الشافعي. وقيل يعرف أنها للتبعيض بدليل منفصل شرعي. وأما مِنْ فلا تزاد عند سيبويه[4] إلا في غير الواجب مطلقا، أعني النفي والنهي والإستفهام داخلة على نكرة. أما النفي والإستفهام فيزاد فيهما مع المبتدأ نحو ما بها من أحد. فأحد مبتدأ وبها خبره. وفي التنزيل: ﴿مَالَكُم مِنْ إِلَه غَيْرُ اللهِ﴾ [5] وهل فيها من أحد. ومع الفاعل: ماجاك من أحد

وفي التنزيل ﴿هَلْ يَرَاكُمْ مَنْ أَحِدٍ﴾[6]، ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيْرٍ ولا نَذِيْرٍ﴾[7] ومع المفعول نحو ما رأيت من أحد. وأما النهي فلا يزاد فيه إلا مع الفاعل أو

= الشاهد في قوله: «بالسيف» حيث جاء بحرف الجر زائدا، إذ أصله: نضرب السيف وقد جاءت هنا للضروة كما يذكر ابن عصفور.

وقد استشهد به كل من الإنصاف ٢٨٤، الخزانة ٤/١٥٩، المغني ١٠٨، ديوانه ٢١٦.

(١) القائل: الأشعر الرقبان، وهو من المتقارب.

الشاهد في قوله: «بحسبك» حيث جاءت الباء زائدة مع المبتدأ، وهذا وارد في اللغة. وقد استشهد به كل من: نوادر ابي زيد ٧٣، الخصائص ٢/٢٨٢، ٣/١٠٦، ابن يعيش ٢/١١٥، اللسان (ضرر).

(٢) سورة يونس آية ٢٧.

(٣) سورة المائدة آية ٦.

(٤) سيبويه ٢/٣٠٧.

(٥) سورة القصص آية ٧١.

(٦) سورة التوبة آية ١٢٧.

(٧) سورة المائدة آية ١٩.

المفعول نحو: لايقم من أحد، ولايضرب من أحد. وإنما قصر سيبويه[1] زيادتها على هذه المواضع، لأن الحرف وضع للإختصار عن ذكر الفعل، فلا يحكم بزيادته إلاّ في محل التأكيد، وذلك لايصح إلا في غير الواجب بدليل آمتناع مات من رجل. وأجاز الكوفيون والأخفش زيادتها في الواجب محتجين بقوله تعالي: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذِنُوبِكُم﴾[2] وبقول العرب: قد كان من مطر فخل عني[3]، ولاحجة فيهما. أما الآية فلجواز أن تكون للتبعيض، أي يغفر بعض ذنوبكم. ولايقال: لو كانت للتبعيض ولم تكن زائدة، للزم منه منع قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذِّنُوبَ جَمِيْعَا﴾[4] جواز الجمع بين النقيضين وهو محال، لأنا نقول: إنَّما يلزم ذلك لو اتحد ماعليه الحكم، وهو ممنوع، لأنه يغفر بعضها لقوم وجميعها لأخرين، أو لأن الأولى وردت في قوم نوح، والأخرى وهي الخطاب بالعموم في حق هذه الأمه تفضيلا لها على غيرها من الأمم، وأما قولهم: قد كان من مطر فيحتمل أن تكون للتنبيه وهي في محل الصفة للفاعل وهو إما محذوف والتقدير قد كان شيء من مطر، وإما مضمر

والتقدير قد كان كائن من مطر، وجاز إضمار كائن لتقدم كان عليه. فإن قيل: نحذف الموصوف مجازاً وكذلك زيادتها فما المرجح للحكم بالحذف آجيب: بأن حذف الموصوف قد جاء في غير موضع واحد وفي التنزيل ﴿أَنْ إعْمَل سَابِغَاتِ﴾[5] إي دروعا ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِم ظِلَالُهَا﴾[6] أي وجنة دانية. ومنه قول الشاعر:

---

(١) سيبويه ٢/٣٠٧.

(٢) سورة نوح آية ٤.

(٣) لم أعثر على قائله أو تمام البيت.

(٤) سورة الزمر آية ٥٣.

(٥) سورة سبأ آية ١١.

(٦) سورة الإنسان آية ١٤.

لَوْ قلتَ ما في قَوْمِهَا لم تِيثَمِ يَفْضُلُهَا في حَسَبٍ ومَيْسَمِ[1]

وهو كثير حتى أن من الموصوفات مالم تستعمل في اللغة أصلا. واعلم: أنَّ من الزيادة على ضربين. أحدهما: أن تكون زائدة في اللفظ والمعنى، أي يكون دخولها في الكلام كخروجها، كقول الشاعر:

.... وَمَا بالرَّبْــعِ مِنْ أَحَــدِ[2]

لأنها لو حذفت لكان الإستغراق مستفادا من لفظ أحد، لأنه لايستعمل إلاّ للعموم في النفي. وبهذا حكم: بأنه لايثنى ولايجمع بأن همزته ليست مبدلة من الواو، كما كانت في أحد عشر لتباين المعنيين. وثانيهما: أن تكون زائدة في

---

(١) القائل: أبو الأسود الحاني من الرجز يصف فيه امرأة.
الشاهد في قوله: «مافي قومها يفضلها» حيث حذف المنعوت وأبقى النعت، وهو جملة يفضلها. وأصل الكلام لو قلت ما في قومها أحد يفضلها.
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٧٥/١، الخصائص ٣٧٠/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٩/٣، ٦١، الخزانة ٣١١/٢، شواهد العيني ٧١/٤، الأشموني ٧٠/٣، أوضح المسالك رقم ٣٩٨.

(٢) القائل: النابغة الذبياني. من قصيدة له من البسيط والتي مطلعها.

يادار ميــــــة بالعليـــــاء فالسنـــــد
أقـــوت وطـــال عليهـــا سالـــف الأمـــد

وتمام البيت:

وَقَـــفْتُ فيهـــا أُصَيْلَانــــاً أُسَائِلُهـــا
أَعْـــيَتْ جَوَابـــاً وَمَـــا بالرَّبْـــعِ مِنْ أَحَـــدِ

الشاهد في قوله: «وما بالربع من أحد» حيث جاء «بالربع» جار ومجرور خبر مقدم. ومن حرف جر زائد، وأحد: مبتدأ مجرور لفظا مرفوع محلا.
وقد إستشهد به كل من: سيبويه ٣٦٤/١، معاني الفراء ٢٨٨/١، المقتضب ٤١٤/٤، الإنصاف رقم ١٠١، ابن يعيش في شرح المفصل ٨٠/٢، ١٢/٨، ٤٥/١٠، شواهد الشافية ٤٨٠، شواهد العيني ٥٧٨/٤، التصريح ٢٦٧/٢، همع الهوامع ٢٢٣/١، ٢٢٥، الدرر ١٩١/١، الأشموني ٢٨/٤، ديوانه ١٦.

اللفظ دون المعنى. نحو ما جاءني من رجل. أما في اللفظ فلأنها لو سقطت، لم يختل الكلام من جهة الإسناد، وأما عدم زيادتها في المعنى فلأن الإستغراق يزول بحذفها، بدليل آمتناع ما جاءني من رجل بل رجلين، وجواز ماجاءني رجل بل رجلان.

١٣٩ وَرُبَّ للتَّقْلِيلِ في المُذَكَّرِ كرب ضَيْفٍ طارق لَيْلًا قُرِي

ومعنى رب التقليل في أصل الوضع وقد يستعمل للتكثير مجانا في معرض المدح كقوله:

فإِنْ تَمْسِ مَهْجُورَ الفَنَاءِ فرُبَّماَ أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُودِ وُفُودُ(١)

وهي عند جمهور البصريين حرف جر، لافتقارها إلى ماتتعلق به كسائر حروف الجر. وذهب الأخفش(٢) والكوفيون إلى أنها اسم(٣) بدليل صحة الإخبار عنها في قوله:

إنْ يَقْتلُوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عاراً عليكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ(٤)

---

(١) القائل: أبو عطاء السندري يرثي بها يزيد بن هبيره الفزاري.
الشاهد في قوله: «فربما» حيث جاءت هنا للتكثير وليس للتقليل كما يفهم منها. لأن المقام مقام مدح لايناسب التقليل. ولو كانت للتقليل لكانت رب مكفوفة بما عن الجر. وقد استشهد به كل من: الخزانة ١٦٧/٤، شرح ديوان الحماسة ٨٠٠.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٩٧/٢، شرح الرضي ٣٦٦/٢.

(٣) يقول أبو البقاء العكبري في الرد على الكوفيين والأخفش بأن رب اسم ويصح الإخبار عنها بقوله:
«... أما الإخبار عن رب فغير مستقيم لان رب ليس لها معنى في نفسها حتى تصح نسبة الخبر إليه ولذلك تكون الصفة تابعة للمجرور برب في التذكير والتأنيث و الإفراد والجمع، ورب متحدة المعنى فعلم أن الخبر ليس عن رب. وأما قوله: رب قتل عار فشاذ...» ص ٢٩٨.

(٤) القائل: ثابت بن قطنه من قصيدة له من الكامل. يرثي بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة.
=

فعار خبر عنها، وبأنها نقيضة كم، وهي اسم فما يقابلها اسم. والجواب: إما عن البيت فلأن عارا خبر مبتدأ محذوف، أي ورب قتل وهو عار، والجملة في محل الصفة لقتل، بدليل ظهور المبتدأ في قوله:

.... يَارُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرُ مِنْ دَعَهْ(1)

وأما عن كونها نقيض كم فلأنه لايلزم من كون معناها الذي هو التقليل، نقيضا لمعنى كم أن تكون اسما، بدليل أن معاني الحروف اسماء نحو من: للتبعيض، وما للنفي، ولايلزم من ذلك اسميتها. فلا يبعد حينئذ ان يكون معنى الحروف من حيث أنَّه إسم مناقض لمعنى الإسم. وأشهر لغاتها ثلاث: رُبَّ بضم الراء وفتح الباء وتشديدها، ورُبَ بضم الباء وتخفيفها، وربت في قول الشاعر:

= الشاهد في قوله: «ورب قتل عار» فقد استشهد به الأخفش على اسمية رب. فرب: مبتدأ، وعار: خبره. وقد خرج على أكثر من وجه. فقيل: إنّ عار: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو عار، والجملة صفة المجرور «القتل». وقيل أيضا أن رب: حرف جر زائد وقيل مبتدأ مجرور لفظا مرفوع محلا، وعار: خبر المبتدأ.
وقد إستشهد به كل من: الهمع ٣٨٠/١، الدرر ١٥٦/١، المقرب ٢٢٠/١ الخزانه ١٨٤/٤، شرح شواهد المغني ٨٩/١، الأغاني ٢٦٢/١٤.

(1) القائل: لبيد وهي من الرجز والبيت السابق عليه:
لاتزجر الفتيان عن سوء الرعه
يارب هيجا هي خير من دعه
الشاهد: في قوله: «هي خير من دعه» حيث جاءت الجملة الإسمية وهي: هي مبتدأ، خير: خبر والجملة نعت للهيجا التي هي مجرور رب.
وقد استشهد به كل من: الأغاني ٩١/٤، العمدة ٢٧/١، الخزانة ١٧١/٤، الهمع ٢٥/٢، الدرر ١٧/٢، ديوانه ٣٤٠.

مَاوِيَّ يارُبَّتَمَـــــا غَارَةٍ شَعْواءٍ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ[1]

ولها أحكام تختص بها دون حروف الجر: الأول: أن عملها يختص بالنكرة لأن وضعها للتقليل ولاتقبله إلاّ النكرة لكونها لشيء لايعنيه بخلاف المعرفة ولأنها لتقليل نوع من جنس، وذلك يحصل بالنكرة، فَلَوْ عرفت لكان التعريف مجردا عن الفائدة. فإن قيل: فقد عملت في المعرفة مباشرة رُبَّهُ رجلا، وغير مباشرة نحو: رب رجل أخيه. فالجواب أما عن الأول: فلأنه إنما جاز لكون الضمير مجهولاً لايرجع إلى ماقبله كما يبين بعد. وأما عن الثاني فلأن التابع يجوز فيه مالا يجوز في المتبوع، بدليل جواز كل شاة وسخلتها. وآمتناع كل سخلتها، ولأن الأخ مضاف إلى ضمير معمول رب، فلو أضيف إلى غير ضميره لما جاز.

الثاني: أنه يلزم تقدمها على الفعل الذي يتعلق به نحو رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ، لأن معناه إنشاء التعليل وهو يقارب النفي الذي له صدر الكلام، ولأنها نقيضة كم، فحملت عليها في التصدر كما حملت تلك عليها في البناء. الثالث: أن مجرورها يلزم وصفه إذا كان ظاهرا على الأصح، لأنه أبلغ في التقليل، إذ يصيرها الوصف نوعا من جنس، لأن النكرة، الموصوفة أخص من مطلق النكرة، أو لأن ذلك جعل عوضا عن حذف عاملها، ويوصف بالمفرد والجملة مطلقا.

---

(١) القائل: ضمرة بن ضمرة النهشلي من السريع. اللسان (رب)، الخزانة ٤/١٠٤، ويروى بروايات أخرى:

ماوى بل ربتمـــــــــــــا غارة
شعـــــــواء كاللذعـــــــة بالمـــــــــيسم

ويروى في الدرر: أما ماوى ياربتما غارة. الشاهد في قوله: «ربتما غارة» حيث اتصلت التاء برب فبقيت على عملها مع وجود ما الزائدة. وغارة: مجرورة برب، و لاتصل تاء التأنيث برب جاء مجرورها مؤنثا. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري في أماليه ٢/١٥٢، الإنصاف ١٠٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٨/٣١، شواهد العيني ٣/٣٣، همع الهوامع ٢/٣٨، الدرر اللوامع ٢/٤٢، ابن عقيل رقم ٢١٦، الخزانة ٤/١٠٤.

الرابع: ان العامل فيها وفي مجرورها، لايكون إلاّ ماضيا، لأن قولك رُبَّ رَجُلٍ كريم رأيت، جواب لمن قال: هل رأيت رجلا كريما.

وقوله: ضيف طارق ليلا، فليلا: منصوب بطارق، ولا يكون صفة لطارق ولا حالا من الضمير، ولاصفة لضيف ولا حالا من الضمير في قريء، لأن ظرف الزمان لايقع حالا للجثة، ولا حالا ولاوصفا ولاصلة.

١٤٠ وَبَعْدَ وَصْفِ الإِسْمِ يأتي مظهَرا عَامِلُ رُبَّ أو يكونُ مُضْمَرَا

اختلف النحاة في العامل في رب، أي الفعل الذي يتعلق به فمنهم من ذهب إلى أنه لايجوز إظهاره إلاّ في الضرورة لكون لزوم الوصف عوضا عنه. ومنهم من أجاز إظهاره وحذفه مطلقا وهو الصحيح. إلاّ أنَّ الأكثر حذفه لكثرة الإستعمال كما في متعلق بسم الله، ولأنه جواب، والجواب يحذف اختصارا، فإذا أخذ الفعل مفعوله ولم يذكر الموصوف، فالفعل صفة والعامل محذوف لقيام الصفة مقامه نحو: رُبّ رجل أكرمته، فأكرمته صفه، والعامل محذوف والتقدير لقيت أو صادفت. ومنه قول الأعشى:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ اليَوْمَ وأَسْرَى مَنْ مَعْشَرِ أَقْيَالِ[1]

فهرقته صفة لرفدٍ والعامل محذوف، وكذا من معشر صفة لأسرى، لأنه معطوف علي رفد، ولايتعلق بأسرى. لئلا يبقي معمول رب بلا وصف. والرفد

(١) القائل: الأعشى. وهو من الخفيف.

الشاهد في قوله «رب رفد هرقته... وأسرى من معشر» حيث جاء مجرور رب موصوفا في الشطر الأول بجملة فعلية «هرقته» سوا أكانت مذكورة كما ورد في الصدر. أم في مقدرة كما في قوله: «وأسرى من معشر» فأسرى مجرورة برب المذكورة بطريقة التبعية ومن معشر متعلق بأسرى، وصفه أسرى محذوف تقديرة حصلت لي، ولا جواب لرب في الموضعين. وقد آستشهد به كل من: الدرر ١/٥، المفصل ٢٨٦، الخزانة ١٧٦/٤، الإيضاح ٢٥٢، شواهد العيني ٢٥١/٣، الهمع ٩/١، ديوانه ١٣، ابن يعيش ٢٨/٨، المغنى ٥٨٧.

القدح العظيم[1] يُقْرى فيه الضيف. وأقيال: جمع قيل وهو العدو[2]، وقيل جمع قيل وهو الملك من ملوك حمير، وأصله قيّل بالتشيد. وإن ذكر الموصوف جاز اظهار الفعل وحذفه.

فإن قيل: يلزم من الإظهار في نحو: رب رجل كريم لقيت. تعدية الفعل المتعدي بحرف جر. أجيب: بأنه لما لزم تقديم معموله، ألزم تعديته بحرف الجر، لضعف تعلقه بلزوم تقدم معموله. لأن الفعل الذي يجوز تأخيره عن معموله، لما عدى لضعفه بالتأخر بحرف الجر في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُم لِلرُّؤيا تَعْبُرُونَ[3]﴾ كان تعدية لازم التأخر به أولا.

١٤١ وَرُبَّ إنْ كُفَّت بما كرُبَّمَا صَارَت كَمِثْلِ إنَّمَا وقَلَّمَا

الكف المنع عن الشيء، والعامل قد يكف فلا يعمل. وقوله: صارت كمثل إنما وقلما، معناه أن رب إذا كفت عن الجر صارت مثل إن إذا كفت بما عن النصب. وقل إذ كفت بما عن رفع الفاعل، فالمكفوف حينئذ إما جار وهو إما حرف كرب أو إسم ككل إذا كانت ظرفا وفيها معنى المجازاة، أو ناصب كأن وأخواتها من الحروف، أو رافع نحو: قلما وطالما من الأفعال.

١٤٢ فَيَقَعُ الفِعْلُ والاسْمُ بَعْدَهَا وأضْمَرُوا في الشِّعْرِ رُبَّ وحَدْهَا
١٤٣ وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي كقولـه: وَقَاتِـمِ الأعْمَـاقِ

اعلم أن رب تلحقها ما على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون كافة فيبطل

(١) انظر هذا المعنى في اللسان (رفد)، وفي المعجم الوسيط ١/٣٥٩.
(٢) أنظر هذا المعنى في اللسان (قيل)، وفي المعجم الوسيط ٢/٦٧٧
(٣) سورة يوسف آية ٤٣.

عملها لعدم اختصاصها، لأنها تليها الجملتان الإسمية والفعلية. أما الفعلية فكقوله:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ(1)

وأما الإسمية فكقول الشاعر:

رُبَّماَ ٱلْجَامِلُ ٱلمؤبَّلُ فِيْهِمْ   وَعَنَاجِيْجُ حَوْلَهُنَّ ٱلْمهَارُ(2)

ويستفاد بدخولها إما تقليل النسبة نحو: ربما زيد قائم. وإما تكثيرها كما في قوله:

.... فربما   .... بعد الوُفُودِ وُفُودُ(3)

وقيل: إنها لتحقيق النسبة، وقيل: إذا دخلت على الفعلية اختصت بالماضي.

---

(1) القائل: جذيمه الأبرش وهو من المديد.
الشاهد في قوله: «ربما أوفيت» حيث جاءت رب مكفوفة عن العمل لوجود ما. وقد دل على كفها عن العمل دخولها على الجملة الفعلية، ولو كانت عاملة لدخلت على الإسم لتجره، وقد إستشهد به كل من: سيبويه ١٥٣/٢، المقتضب ٥/٢، الأشموني ٢٣١/٢، ٢١٧/٣، ابن يعيش ٥٤٠/٩، المقرب ٧٤/٢، المغنى ١٣٥، العيني ٣٣٤/٣، شرح التصريح ٢٢/٢، الهمع ٣٨/٢.

(2) القائل: أبو داود الإيادي من الخفيف.
الشاهد في قوله: «ربما» حيث دخلت ما على رب فكفتها عن العمل، وقد وليها هنا آسم. وسيبويه لايجوز أن يليها إلا فعل، وإذا ورد آسما فهو على سبيل الشذوذ. والنحاة يقولون بدخولها على الجملة الإسمية والفعلية عند دخول ما عليها. وممن أجاز دخولها على اسم: المبرد، والزمخشري وآبن مالك وغيرهم. وقد آستشهد به كل من: أمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢، مفصل ابن يعيش ٢٩/٨، الخزانة ١٨٨/٤، المغنى ١٣٧، شواهد العيني ٣٢٨/٣، التصريح ٢٢/٣، الهمع ٢٦/٢، ٣٨، الدرر ٢٠/٢، ديوانه ٣١٦.

(3) القائل: أبو عطاء السندي من الطويل يرثي بها يزيد بن هبيرة الفزاري. وتمامه:
=

ولايجوز ربما يقوم زيد. وقوله تعالي ﴿رُبَّماَ يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا﴾[1] على تقدير كان أونيابة المستقبل عن الماضي. والمعني ربما ود الذين، لأن خبره تعالى لابد من وقوعه. ونقل عن أبى على[2] جواز وقوع المستقبل بعدها، وحينئذ يصح وقوع الفعل بعدها مطلقا. وقيل: لاتدخل على الإسمية إلاّ في الضرورة. حكاه الشلوبين[2] في شرح الجزولية عن سيبويه[3] وحكم إن وأخواتها، وقل وطال في وقوع الجملتين بعدها عند الكف حكم رب. أما إنّ فكقوله تعالى: ﴿إِنَّماَ اللهُ واَحِدٌ﴾[4] ﴿وإِنَّماَ يَنْهَاكُمُ اللّهُ﴾[5]، وأما قلما فكقول الشاعر:

صَدَدْتِ وَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّماَ   وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ[6]

= فإنْ تُمْسِ مَهْجُـــــورَ الفِنَـــــاءِ فَرُبَّمَـــــا   أقـــــام بَهَ بَعْـــــدَ الوُفُـــــودِ وُفُـــــودُ

الشاهد في قوله: «فربما أقام» حيث استعمل الشاعر «رب» هنا لإفادة التكثير وهذا ظاهر في البيت. وذلك لأن المقام مقام مدح ولا يناسبه التقليل بل التكثير. والا لكان المعنى ذما. وهي هنا مكفوفة عن العمل لاتصال ما الكافة بها.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ١٦٧/٤، حماسة أبي تمام للمرزوقي ٨٠٠، الشعر والشعراء ٧٦٩/١، أمالي المرتضي ٢٢٣/١، أمالي القالي ٢٧٧/١، اللسان (عهد).

(١) سورة الحجر آية ٢.

(٢) انظر قواعد المطارحة ص ١٧٠ــ ١٧١.

(٣) المصدر السابق. وقد أجاز ابن الشجري وابن الحاجب ذلك ولم ينبها عليه.

(٤) سورة النساء آية ١٧١.

(٥) سورة الممتحنة آية ٩.

(٦) القائل: المرار الفقعسي من الطويل. وقد نسبه سيبويه لعمر بن أبي ربيعه.

الشاهد في البيت قوله: «قلما» حيث اتصلت ما بقل فكفتها عن العمل. وتتصل أيضا بثلاثة أفعال «قل، طال، كثر» فتكفها عن العمل، والإسم بعدها فاعل لفعل محذوف. وفيه شاهد آخر: أطولت حيث صحت فيه عين الفعل مع أن القياس أن تعتل بقلبها ألفا ثم تحذف الألف عند الإتصال بالضمائر المتحركه في لغة جمهرة العرب. ويفسر ذلك بعض العلماء على الشذوذ وبعضهم على أنه لغه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٢/١، المقتضب ٤٨/١، =

فما كفت الفعل وصيرته بمنزلة الحرف الذي يقع بعده الجملة ولا فاعل له. ورفع وصال بفعل مقدر يفسره يدوم. وقيل: ما زائدة، ورفع وصال بقل. وقيل: إن ما مصدرية، وهي وصلتها في محل الرفع. ووصال على هذا فاعل فعل مقدر يفسره ما بعده.

الثاني: أن تكون ما زائدة فلا يبطل عملها كقول الشاعر:

رُبَّماَ ضَرْبَةٍ بِسَيْـفٍ صَقِيْـلٍ   بَينَ بُصْرَى وَطَعْنَـةٍ نَجْـلاَءِ[1]

الثالث: أن تكون نكرة موصوفة كقوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ   لَهُ فَرْجَـةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ[2]

= المحتسب ٩٦/١، ابن الشجري ١٣٩/٢، الإنصاف ١٤٤، ابن يعيش ٣٤/٤، المغنى ٣٠٧، التصريح ٢٦٩/١، الهمع ٨٣/٢، الدرر ١٠٧/٢، اللسان (طول).

(١) القائل: عدى بن الرعلاء الغساني.
الشاهد في قوله: «ربما ضربة» حيث جاءت ما زائدة في رب، والمشهور عنها أن تكف عن العمل، ولكن هنا بقيت عاملة حيث جرّت الاسم الموجود بعدها، وهو قليل. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري ١٦١/١، أوضح المسالك رقم ٣٠٨، ديوانه ١١/١

(٢) القائل: ينسب هذا البيت لأكثر من شاعر: وممن ينسب إليهم: أبو قيس اليهودي، وابن صرمة الأنصاري، وحنيف بن عمير اليشكري، ونهار ابن اخت مسيلمة الكذاب. والمشهور أنه لأمية ابن أبي الصلت، وقد ذكر هذا سيبويه والمقتضب، وهو من الخفيف.
الشاهد في قوله: «ربما» حيث دخلت رب على ما لأنها نكرة موصوفة، ولأن رب لايكون مجرورها إلا نكرة وما هنا ليست كافة بدليل عودة الضمير عليها في قوله «له فرجة» وقد استشهد به كل من سيبويه ٢٧٠/١، ٣٦٢، المقتضب ٤٢/١، مجالس العلماء ١٦٦، ابن الشجري ٢٣٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤، ٣٠/٨، الخزانة ٥٤١/٢، ١٩٤/٤، المغني ٢٩٧، شذور الذهب ١٣٢، شواهد العيني ٤٨٤/١، همع الهوامع ٨/١، ٩، الدرر اللوامع ٤/١، ٦٩، الأشموني ١٥٤/١، اللسان (فرج)، ديوانه أميه بن أبي الصلت ص ٥٠، الحيوان ٤٩/٣، البيان والتبيين ٢٦/٣.

وقوله: وأضمروا في الشعر رب وحدها. فاعلم: أن رب تضمر وحدها، أي دون حرف الجر بعد ثلاثة أحرف عاطفة. الواو وهو الأكثر. والفَاء وبَلْ. أما الواو: فكقوله:

وَقَاتِمِ الأعمَاقِ خَاوِي آلْمخْتَرَقْ   مُشْتَبِهِ الأعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ(1)

وقولــه

وَبَلَــدٍ عَامِيَّــةٍ أَعْمَــاؤُهُ   كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَــاؤُهُ(2)

---

(1) القائل: رؤبة بن العجاج من الرجز.

المعنى: كثير من الأمكنة التي لايهتدي أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتي وسرت فيها. ويرد بذلك أنه شجاع شديد الإحتمال وأنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء.

الشاهد في قوله: «وقاتم» حيث جر «قاتم» برب المحذوفة بعد الواو. وفيه شاهد آخر في قوله: «المخترقن، الخفقن» حيث نونا مع اقترانهما بأل. وهو مايسمى بالتنوين الغالي الذي يلحق القوافي المقيدة وقد مر هذا الشاهد في موضع سابق ـــ علامات الأسماء ـــ. وقد استشهد به كل من: الدرر ٣٨/٢، السيوطي ٢٥٩، الخصائص ٢٢٨/٢، ٢٦٠، المنصف ٣/٢، اللسان (عمق) ١٤٣/٢، العيني ٣٠١/٢، الأشموني ٣٢/١، الهمع ٣٦، العقد الفريد ٥٠٦/٥، ابن يعيش ١١٨/٢، اللسان ٣٧٦/٤، ابن عقيل ١٩/١، الإيضاح ٢٥٤، المفصل ١٨١، ديوانه ١٠٤.

(2) القائل: رؤبة بن العجاج وهو من الرجز. ويروى صدره:

وَبَلَــــدٍ مُغْبَــــرَّةٍ أَرْجَــــاؤُه
كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَــــاؤُهُ

الشاهد في قوله: «وبلد» حيث حذف حرف الجر الذي هو «رب» وأبقى عمله كما ترى بعد الواو وذلك في العربية كثير جدا. وقد استشهد به كل من: شواهد العيني ٥٥٧/٤، معاهد التنصيص ٦٣/١، الأشباه والنظائر ٢٧١/١، اللسان (عمى) ٣٣٢/١٩، أمالي أبن الشجري ٣٦٦/١، شرح التصريح ٣٣٩/٢، السيوطي ٣٢٨، المرتجل ٢٧٥، القوافي ص ١٤، المخصص ١١٧/١٠، الإنصاف ٢٠٩، ٢٧٥، شرح شذور الذهب ٣٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢، مفتاح العلوم ١٠١، شرح الشواهد الكبرى بهامش خزانة الأدب ٥٥٧/٤، شرح شواهد المغنى ٣٢٨،.

فمذهب سيبويه[1] أن الجر برب مقدرة بعد الواو خلاف للكوفيين والمبرد[2].

فإن الجر عندهم بالواو نفسها، قياسا على واو القسم.. والأول أظهر. لأن الواو حرف عطف في الأصل وهو لايعمل، ولأن الجر بعد الفاء وبل بِرُبَّ مضمرة بالإتفاق، فوجب ان تضمر بعد الواو حملا لحالة على حالتين، ولأنها قد جرت مع عدم الواو في قوله:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَهْ كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[2]

وأما الفاء فكقوله:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ في ٱلْبُرُودِ وَفي الرِّيَاطِ[3]

---

(١) انظر الإنصاف ١/٢٣١، شرح الرضي ٢/٣٦٩، المغني ٢/٢٣٥، المقتضب ٢/٣١٩، يقول المبرد في المقتضب: لأن الواو من مخرج الياء، ومخرجهما جميعا من الشفة فلذلك أبدلت منها كما أبدلت من رب. ويقول ابن الشجري في أماليه ١/١٤٣:

«اختلف النحويون في هذه الواو، فذهب طائفة من المحققين منهم أبو علي وابن جني إلى أنها عاطفة جملة على جملة، ورب هي الجار ومضمره بعدها. وجاز إعمال الجار مضمراً لأن اللفظ بالواو سد مسده. وقال من خالفهم: بل الواو وهي الجارة ولكنها صارت عوضا من رب فعملت عملها بحكم نيابتها عنها...». انظر اللباب ص ٢٩٩، وقواعد المطارحة ١٧١.

(٢) القائل: جميل بن معمر العذري وهو من الخفيف.

الشاهد في قوله: «رسم دار» في رواية الجر حيث جر قوله «رسم» برب محذوفة من غير أن يكون مسبوقاً بأحد الحروف الثلاثة: الواو ـــ الفاء ـــ بل. وذلك شاذ.

وقد استشهد به كل من: أضداد الأصمعي ١٠، الأغاني ٨/٨٤٠، السمط ٥٧، السيوطي ١٢٦، ١٣٨، شواهد العيني ٣/٣٣٩، الخزانة ٤/١٩٩، شرح التصريح ٢/٢٣، الدرر ١/٢١١، ٢/٤٠، الهمع ١/٥٥، الإنصاف ٢٠٩، شرح المفصل ٣/٢٨، الأشموني ٢/٢٣٣، الخصائص ١/٢٨٥، ابن عقيل ٢/٣٢، ديوانه ١٨٨.

(٣) القائل: مالك بن عويمر، الذي يلقب بالمتنخل الهذلي وهو من الوافر. ويروي عجزه:

=

وأما بل: فكقولـه:

بَلْ بَلَدٍ مِلءِ ٱلْفِجَاجِ قَتَمُهْ لَايُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُـــهْ[1]

وأما إضمار غيرها من حروف الجر فنادر. ومما جاز إضمار الباء في قول رؤبة:

خَيْرٍ لمَا قِيلَ كَيْفَ أَصْبَحْتَ[2]

واللام في نحو: لاه أبوك أي: لله أبوك فحذف اللام الجارة بعد حذف لام التعريف، وهي مرادة بدليل جر الإسم .. واللام الموجودة في لاه فاء الكلمة، بدليل فتحها خلالفاً للمبرد، فإنه يزعم أن المحذوف لام التعريف، والتي هي لام الكلمة، والموجودة لام الجر. وإنما لم تكسر لئلا تقلب الألف ياء. فقوله وحدها: يريد به في الأعرف. وقيل يريد بقوله وحدها أنهم يضمرونها تارة، ولم يجعلوا عليها دليلا كما في قوله:

=

....

نَوَاعِـــمَ فِي المُــــرُوطِ وفـــي الرِّيَـــاطِ

الشاهد في قوله: «فحور» حيث جر لفظ «حور» برب المحذوفة بعد الفاء وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٣٨٠، ٥٢٩، ابن يعيش في مفصله ١١٨/٢، شرح شواهد العيني ٣٤٩/٣، الأشموني ٢٣٢/٢، ديوان الهذليين ١٩/٢.

(١) القائل: رؤبة بن العجاج وهو من الرجز.
الشاهد في قوله: «بلد» أي بل رب بلد ملء الطرق. حث أُضْمِرت رب وبقي عملها. وقوله: جهرمه: أي جهرمية بياء النسبة. وهو بُسْطٌ من الشعر تنسب إلى قرية بفارس. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري في أماليه ١٤٤/١، ابن الأنباري في إنصافه ٥٢٩، ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٥/٨، المغني ١١٢، شذور الذهب ٣٢٣، العين في شواهده ٣٣٥، الهمع ٣٦/٢، الدرر ٣٨/٢، الأشموني ٢٣٢/٢، اللسان (جهرم) ديوانه ١٥٠.

(٢) القائل: رؤبة انظر معجم شعراء العربية ٥/٢. الشاهد في قوله (خير) حيث جاءت مجرورة بباء المحذوفة. والتقدير: بخير.

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ....[1]

وتارة يضمرونها ويبقى عليها دليل، وهو الواو والفاء وبل وهو الأفصح. ولم ينبه المصنف إلاّ على الواو لكثرته.

١٤٤ وفي مَعَ الخُلْفُ فَقِيلَ ظَرْفُ وَقِيلَ إِنْ أُسْكِن فَهْوَ حَرْفُ

معني مع المصاحبة. واختلف فيها على ثلاثة أقوال: أحدها: أنها اسم وظرف مطلقا نحو: جئنا معاً. ومنه قوله:

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيْطُ بِنَا مَعًا ....[2]

ودخل حرف الجر عليها نحو: جئت من معه. الثاني: أنها حرف مطلقا لعدم وجود علامة الأسماء لها، ولأنها جاءت ساكنة في قوله:

إِذَا صَعْبُهَا جَاشَ مَعْ دِلِّهَا تُمُـدُّ بِلَهْزَمَتَيْهَـا الوَتِيْنَـا[3]

---

(١) سبق شرحه في الصفحة السابقة.

(٢) القائل: امرؤ القيس وهو من الطويل. وتمام البيت:

تقــول وقــد مال الغبيــط بنــا معــا
عقــرت بعيــري ياامــرأ القــيس فانــزل

الشاهد في قوله: «معا» حيث استشهد به الشارح على أن إحدى حالات مع أن تكون اسما دالة على الظرفية كما ذكره الشاعر. والدليل على اسميتها التنوين لأنه من خصائص الأسماء. انظر شرح المعلقات العشر للزوزني ص ١٠ مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٤هـ والخزانة ٦٥/٢، أمالي ابن الشجري ٩٣/٢.

(٣) القائل: أمية الهذلي. وهو أمية بن إبي عائذ العمري أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم ابن سعد بن هذيل. وهو شاعر اسلامي مخضرم. من شعراء الدولة الأموية. الشاهد في قوله «مع» حيث جاءت حرفا وقد ذكره ابن الخباز، وذكر أنه في الخزانه ٤٣٥/٢.

ولأنه ليس في العربية اسم متمكن على حرفين إلا وقد حذف منه شيء، ولا دليل عليه، فتعين أن تكون حرفا. ولايجوز إسكان الإسم المنصوب إلاّ إذا كان منقوصا حال الضرورة.

الثالث: التفصيل: وهو إن سكنت كانت حرفا كَهَلْ وعَنْ لما مَرّ، وإنْ تحركت كانت ظرفا، لوجود خصائص الإسم حينئذ لها. وقيل إنها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[1]، بمعنى بعد. كما أن بعد في قوله تعالى ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾[2] بمعنى مَعْ.

١٤٥ وَعَنْ إذَا جَرَرْتَهُ اسْمٌ وعَلَى مِنْ عَنْ يَمِيْنٍ مِنْ عَلَيْهِ نُقِلَا

عن وعلى: يستعملان تارة حرفين جارين، وتارة اسمين. أما عن الحرفية: فمعناها المجاوزة إما حقيقة نحو: أطعمه عن الجوع، وكساه عن العري، ورميت عن القوس. لأنه يجعل الجوع والعري مجاوزين عنه، والقوس مجاوزا عن السهم. وإما مجازا نحو: أخذت عن زيد العلم، لأن العلم معنى قائم بالنفس، فلا يتصور انتقاله إلاّ مجازا، لأنه لما تلقى منه صار كأنه منتقل إليه. وأما الإسمية: فإذا دخل عليها حرف الجر كقولهم: جلست من عن يمينه أي من عن جانب يمينه. قال الشاعر:

أَقُولُ لِلرَّكْبِ لَمَا أَنْ عَلَا بِهِمُ مِنْ عَنْ يِمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[3]

---

(١) سورة الشرح آية ٦.

(٢) سورة القلم آية ١٣.

(٣) القائل: القطامي من قصيدة له من البسيط مطلعها:

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الطيل

=

والحبيا: اسم موضع. وقال الآخر:

.... مِنْ عَنْ يمِينِي تارَةً وأَمامِيَ[1]

وإنما بنيت لمشابهتها الحرفية لفظا ومعنى. وإضافتها لاتُوجِبُ لها الإعراب. ألا ترى أن لدان يضافان وهما مبنيان. وتجيء الحرفية بمعنى بعد. كقوله:

﴿عَمَّا قَلِيْلٍ﴾[2] وقول العجاج:

وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلِ[3]

أي بعد قليل، وبعد منهل. وقل الآخر:

قَرِّبا مَرْبِطَ النَّعامَةِ مِنّي لَقِحَتْ حَرْبُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ[4]

= الشاهد في قوله: «عن» حيث وردت هنا اسما بدليل دخول حرف الجر عليها، وجاءت هنا بمعنى جانب أوجهه. ويكثر دخول من على «عن» في اللغة.

وقد آستشهد به كل من: جمل الزجاجي ٧٣، ابن يعيش في مفصله ٤١/٨، المقرب ١٥٩/١، شواهد العيني ٢٩٧/٣، جمهرة القرشي ١٥٢، لسان العرب (حيا) ديوانه ٥.

(١) القائل: قطري بن الفجاءة وهو من الكامل وتمام البيت:

وَلَقَد أَرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيئَةً
مِنْ عَنْ يَمِيْنِي تَارَةً وأَمَامِيَ

الشاهد في قوله: «من عن» حيث جاءت عن هنا اسما بمعنى جانب ودليل ذلك دخول حرف الجر «من» عليها إذ لو كانت حرفا لما دخل حرف على حرف. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش ٤٠/٨، الخزانة ٢٥٨/٤، العيني ٥٠٠/٣، التصريح ١٩/٢، الهمع ١٥٦/١، ٣٦/٢، الأشموني ٢٢٦/٢، حماسة البحتري ١٣٦.

(٢) سورة المؤمنون آية ٤٠.

(٣) القائل: العجاج وهو من رجزه.

الشاهد في قوله: «عن» حيث جاءت لتفيد المرادفة أي حالة بعد حالة وكأنه أراد أن يقول: ومنهل بعد منهل. وهذا من معانيها الكثيرة.

وقد آستشهد به كل من: المغني ١٤٨، ابن الشجري ٢٦٩/٢، المخصص ٦٧/١٤.

(٤) القائل: الحارث بن عباد بن ضبيعه بن قيس بن ثعلبة من حكام ربيعة وفرسانها المعدودين =

أراد بعد حيال، يعني أنها هاجت بعد سكونها. والنعامة: اسم فرس. وبمعنى من كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الذَّى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾[1] وبمعنى الباء كقوله تعالى ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى﴾[2] أي بالهوى، وبمعنى على. قال الشاعر:

لاه ٱبْـــنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ
عَنِّـــي وَلَا أُنْتَ دَيَّانِـــي فَتَخْزُوُنِـــي[3]

أي عليّ ومعنى تخزوني تسوسني وتقهرني. وأما على: الحرفية فمعناها الإستعلاء إما حقيقة نحو: زيد على السطح، وعلى الفرس، وعليه درع. وفي التنزيل ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾[4]. وإما مَجَازاً نحو: عليه دين. كَأَنَّهُ يلزمه له علا عليه. ولذلك يقال: ركبه الدين. وفلان علينا أمير. لأنه

= وكان قد اعتزل حرب بني وائل.

الشاهد في قوله: «عن حيال» حيث جاء حرف الجر «عن» بمعنى بعد وهذا جائز ومستعمل في حروف الجر، إذ قد يؤدي الحرف أكثر من معنى. وقد استشهد به: الخزانه١/٢٢٦، ابن الشجرى ٢/٢٧٠ الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٤٩، ٤٤٣، المنصف ٣/٥٩.

(١) سورة الشورى آية ٢٥.

(٢) سورة النجم آية ٣.

(٣) القائل: ذو الإصبع العدواني واسمه الحارث بن محرث. وكان قد نهشت حية أصبعه فشلت، فلقب بذي الإصبع لذلك. وهو من البسيط.

الشاهد في قوله: «عنى» حيث جاءت بمعنى على وهي تفيد الإستعلاء. وفيه شاهد آخر في قوله «عنى» حيث جاءت بمعنى على وهي تفيد الإستعلاء وفيه شاهد آخر وذلك فى قوله «لاه» حيث أن اصلها «لله» فحذف لام الجر وأبقى عملها ثم حذف لام أل من لفظ الجلالة.

واستشهد به أوضح المسالك رقم ٢٩٩، مجالس العلماء ٧١، الخصائص ٢٨٨، آمال ابن الشجري ٢/١٣، الإنصاف ٣٩٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٨/٥٣، المقرب ٤٢، الخزانة ١/٢٢٢، ٤/٢٤٣، المغنى ١٤٧، شواهد العيني ٣/٢٨٦، التصريح ٢/١٥، الأشموني ٢/٢٣٣، المفضليات ١٦٠، ١٦٢.

(٤) سورة المؤمنون آية ٢٨.

علا عليهم في المنزلة والرتبة. وأما نحو توكلت على الله واعتمدت عليه، وقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّل عَلَى ٱلْحَيِّ الذيِّ لَايَموتُ﴾[1] فهي بمعنى الإضافة والإسناد، أي أضفت توكلي وأسندته إلى الله لا للإستعلاء. فإنها لاتفيده هاهنا حقيقة ولا مجازا. وأما الإسمية فمعنى فوق. ومن قول الشاعر يصف قطاة:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمّ ظِمْؤُهَا   تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداء مَجْهَلِ[2]

ويروي بزيزاء والظِمء: مابين الشُّرْبَيْنِ[3]، ويروى خمسها وهو الذي يرد الماء في اليوم الخامس من يوم الورود. وتصل: تصوت حشاها من يبس العطش[4]. والقيض: قشر البيض الأعلى، وهي مبنية لأن لفظها كلفظ الحرفية. ولذلك تقلب ألفها ياء في الإضافة إلى الضمير، كما تقلب ألف الحرفية. والإسم المعرب لاتقلب ألفه معه نحو عصاه فرقا بين المتمكن وغير المتمكن. وفيها لغات:

---

(١) سورة الفرقان آية ٥٨.

(٢) القائل: مزاحم بن الحارث العقيلي من الطويل. ويروى عجزه:

....

تصل وعـــــن قيض بزيـــــزاء مجهـــــل

الشاهد في قوله: «من عليه» فقد جاءت «على» هنا اسما لاحرف بدليل دخول حرف الجر عليه وهو من. وحروف الجر لاتدخل إلا على الأسماء. وهناك أمثلة أخرى كثيرة في الشعر العربي. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٠/٢، نوادر أبي زيد ١٦٣، المقتضب ٥٣/٣، الكامل للمبرد ٤٨٨، جمل الزجاجي ٧٣، مفصل ابن يعيش ٣٧/٨، ٣٨، المقرب ١٩٦/١، الخزانة ٢٥٣/٤، المغنى ١٤٦، شواهد العيني ٣٠١/٣، التصريح ١٩/٢، الهمع ٣٦/٢، الدرر اللوامع ٣٦/٢، الأشموني ٢٢٦/٢، أوضح المسالك رقم ٣٠٥، اللسان (علا).

(٣) الظمء: مابين الشربين، و الجمع: اظماء وفي المثل: لم يبق منه إلا قدر ظمء الحمار. أي لم يبق من عمره إلا اليسير لأن الحمار قليل الصبر على الظمأ. انظر اللسان (ظمء). والمعجم الوسيط ٥٥٧/٢.

(٤) انظر اللسان (صَلّ) والمعجم الوسيط ٥٢١/١.

عَلَوُبضم الواو وفتحها وكسرها، وعَلُ بضم اللام، وعَلِ بكسرها وتنوينها، وعلا بالألف، وعال ومعال. وقيل إنها في هذه اللغات مبنية على الضم إن قدر المضاف إليه المحذوف معرفة، ومعربة إنْ قدر نكرة. وتجيء الحرفية بمعنى من كقوله تعالى: ﴿كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾(١) أي كان الورود حتما مقضيا من ربك وبمعنى عن كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا(٢)

أي رضيت عنى. وبمعنى الباء كقولهم: ارْكَبْ على اسم الله. اي باسم الله.

وبمعني في قوله:

وصل علي حين العشيات والضحى(٣)

أي العشيات. وبمعنى عند كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾(٤). أي عندي . وقد يمكن رد هذه إلى الإستعلاء بضرب من التأويل. واعلم: أنه قد بقي من الحروف التي لم تشرح في. ومعناها الوعاء والظرفية مطلقا، نحو زيد في الدار، وفي يوم الجمعة، والبياض في الثلج والسواد في القار. وقد يتجوز فيها فيقال: زيد ينظر في الكتاب ويسعى في الحاجة، لاشتمال الكتاب مطارح نظره واختلاط

---

(١) سورة مريم آية ٧١.

(٢) القائل: القحيف العقيلي من البسيط يمدح به حكم بن المسيب القشيري.
الشاهد في قوله: «على» حيث جاء حرف الجر هنا بمعنى عن. حيث أن لعلى معاني كثيرة منها أن تأتي بمعنى عن. والتقدير: إذا رضيت عني بنو قشير.
وقد استشهد به كل من: الخزانة ٤/٢٤٦، ٣/٢٨٢، الخصائص ٢/٣١١، ٣٨٩، المقتضب ٢/٣٢٠، الدرر اللوامع ٢/٢٢، المغنى ٢٢٥، أوضح المسالك رقم ٢٩٨، شرح شواهد المغنى ١/٤١٦، ٢/٩٥٤، منار السالك ٢/٢٦٣، شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٠.

(٣) لم أعثر على قائله أو تمامه.

(٤) سورة الشعراء آية ١٤.

الحاجة. وفلان ينظر في العلم لاشتمال العلم على النظر كاشتمال الظرف على مظروفه. وتكون بمعنى: على كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1] أي على جذوعها. وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّم يَسْتَمِعُونَ فيهِ﴾[2] أي عليه. وقال الشاعر:

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ في جذع نَخْلَةٍ فَلَا عَطِشَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بأَجْدَعَا[3]

وقال الزمخشري:[4] هي على بابها من الظرفية، لأن المصلوب متمكن بحلوله في الجذع تمكن الكائن في الظرف. وتكون بمعنى: إلى كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ في أَفْوَاهِهِمْ﴾[5] أي إلى أفواههم. وبمعنى: مع كقوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾[6] أي مع عبادي. وبمعنى بعد: كقول تعالى: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾[7]. أي بعد عامين. وقيل هي في الجميع على بابها. وإذا دخلت

---

(١) سورة طه آية ٧١.

(٢) سورة الطور آية ٣٨.

(٣) القائل: ذكر جامع الشواهد العربية أنه لسويد بن أبي كاهل. وخالفه في ذلك ابن يعيش في شرح المفصل. فقد ذكر أنه لامرأة من العرب لم يذكر اسمها. وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «في جذع نخلة» حيث جاء حرف الجر «في» بمعنى على لاستحالة أن يفيد الظرفية، لأن الشجرة لاتشق وتستودع الثياب. والمعنى المقصود هنا أنهم صلبوا الناس على ظاهر الجذع. وقد رواه أبن يعيش في مفصله على رواية اخرى.

ونحن صلبنا الناس في جذع نخلة
ولا عطبت شيبان إلا بأجذع

وقد استشهد به كل من المقتضب ٣١٩/٢، الكامل ٤٨٨، الخصائص ٣١٣/٢، ابن الشجري في آماله ٢٦٧/٢، ابن يعيش ٢١/٨، اللسان (عبد)، المغنى ١٦٨.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٨.

(٥) سورة ابراهيم آية ٩

(٦) سورة الفجر آية ٢٩.

(٧) سورة لقمان ١٤.

على ياء المتكلم، كانت ياؤه مفتوحة. وهي إحدى لغتيها، ولايجوز الأخرى فرارا من التقاء الساكنين. وحكي الزجاج فيها الكسر وانشد:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَاتَافِيّ قَالَتْ لَهُ ما أَنْتَ بالمَرْضِيِّ (١)

(١) القائل: الأغلب العجيلي. وهو من الرجز.. الشاهد في قوله: «بالمرضى» حيث دخلت الباء الجارة على ياء المتكلم فأبقتها مفتوحة. وهي إحدى لغتيها. ولايجوز الأخرى فرارا من التقاء الساكنين. وقد استشهد به في: حاشية ياسين على التصريح ٢/٦٠.